

مركز دراسات الوحدة العربية

الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية

١٩٤٧ - ١٩٨٦

محاولة في التأريخ

عبد الإله بلقزيز

العربي مفضال

أمينة البقالي

الحركة الوطنية المغربية
والمسألة القومية

١٩٤٧ - ١٩٨٦

محاولة في التأريخ



مركز دراسات الوحدة العربية

الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية

١٩٤٧ - ١٩٨٦

محاولة في التأريخ

عبد الإله بلقزيز

العربي مفضال أمينة البقالي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٩٢

المحتويات

القسم الثالث
الحركة الوطنية المغربية
والقضية الفلسطينية

مقدّمة

نُظِر عادة إلى المغرب (الأقصى) ـ من جانب مثقفي المشرق العربي وسياسييه ـ كبلد عانى، ولأسباب جغرافية وسياسية وتاريخية، ضعف الانشداد إلى ما يجري على شرقه (العربي)، والكثير من مظاهر الانكفاء على الذات، أو الانفتاح على الضفة الشمالية. ولفترة طويلة، لم يُقْدِم المثقفون العرب ـ إياهم ـ على تصحيح هذه الصورة ـ الخاطئة إلى حدّ بعيد ـ أو ادخال عناصر جديدة فيها تقلّص من الأحكام القاطعة التي تتضمن. والشيء نفسه حصل للمثقفين المغاربة الذين أعرضوا ـ إلاّ في ما ندر ـ عن الاضطلاع بمهمة مجابهة هذه الصورة بأخرى أكثر أمانة للواقعة التاريخية، و أكثر تشخيصاً لحقيقة الارتباط بين المغرب والمشرق. والنتيجة أن شكلاً من الإقصاء للمغرب حَدَثَ في تصوّر المثقفين العرب المشارقة للمجال العربي: مكوِّنات وفاعليةً، وتكرّس إلى حدّ كبير لدى السياسيين منهم. ولم يكن ليعكس ـ في حقيقته ـ سوى غربة المثقفين المشارقة الفعلية عمّا يجري في المغرب، وجهل معظمهم تاريخه الفكري والسياسي. وهو جهل إذا كان يثمر هنا أحكاماً خاطئة عن فتور علاقة المغرب بالمشرق، أو هشاشة رابطته العروبية، فقد أثمر ـ في مرحلة لاحقة ـ أحكاماً أكثر خطأ عن «النهضة الفكرية» في المغرب التي «اكتشفها» هؤلاء المثقفون حديثاً وبصورة مفاجئة!

نعم، لقد فُرض على المغرب أن «ينكفيء» على ذاته في مراحل تاريخية طويلة. كما «فُرض» عليه أن يستقلّ استقلالاً تامّاً بكيانه السياسي عن الخلافة الإسلامية في المشرق. وإلى ذلك، فقد قاوم التوسع العثماني على حدوده الشرقية، وحفظ استقلاله من التمدد التركي. وإلى هذا كله، فقد جابه استعماراً «مختلفاً» عن ذاك الذي جابهته معظم البلدان العربية. وبالجملة، فإن ظروفاً تاريخية عديدة تضافرت ـ وتراكمت ـ كي «تنأى» بالمغرب عن الاندماج في سيرورة المشرق السياسية والتاريخية. ولكن أيّاً من هذه الوقائع لم يغيّر البتة من طبيعة العلاقة التي نشأت وتطورت بين المغرب والمشرق وأشعرت المغاربة بانتمائهم، والمشارقة، إلى كيان ثقافي وديني وحضاري واحد. كما أن أياً منها لم ينل من عروبة المغرب: هذه التي لم تكن

تحتاج دائماً كي تستمر إلى ضمان المشرق لها. وإنما كانت تنشأ عن الحاجة الذاتية ـ المستقلة ـ لدى المغاربة اليها كمكّون رئيسي من مكوّنات اجتماعهم.

إن إعادة بناء صورة عن واقع العلاقة بين المغاربة والمسألة (المسائل) القومية العربية (صورة أكثر أمانة وموضوعية في حدود ما تدعيه وتطمح إليه)، وإعادة الاعتبار إلى فكرة الارتباط ـ الفكري والنفسي ـ المباشر للمغاربة بالعروبة والقضايا القومية الذي لم يكن يحتاج دائماً إلى المرور الاجباري من القناة المشرقية (أي الدفاع عن فكرة أن عروبة المغرب تنهل من الحاجة الذاتية أكثر مما تنهل من تأثيرات المشرق). والرغبة في توفير مادة توثيقية ـ تعوز القارىء والباحث ـ في موضوع العلاقة بين المغاربة ـ وحركتهم الوطنية ـ وبين المسألة القومية. . .، إن هذا كله هو ما يدعونا إلى انجاز هذا البحث، الذي نريد له ـ ونُصرّ على ـ أن يكون إلى الوثيقة العلمية أقرب منه إلى البيان الايديولوجي المحكوم بمسبقاته.

* * *

لقد اخترنا مدخلاً منه نقرأ علاقة المغاربة بالمسألة القومية، وهو (أي المدخل) الحركة الوطنية المغربية. كما اخترنا تاريخاً محدداً لقراءة هذه العلاقة، هو الذي يقع بين العام ١٩٤٧، والعام ١٩٨٦. أمّا لماذا هذا المدخل، ولماذا هذا الزمن بالذات، فهو ما سنبيّنه بعد أن نحدّد مفهومنا للمسألة القومية، والحدود التي فيها ارتأينا تناول هذا الموضوع، أو هذه العلاقة.

ماذا نعني بالمسألة القومية؟

نعني بالمسألة القومية جملة القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتكوين التاريخي للأمة العربية وبمصيرها السياسي في الحاضر والمستقبل، والتي (= القضايا والمشكلات) تطرح نفسها على التجربة التاريخية المعاصرة للأمة العربية في شكل سياسي. ويدخل ضمَنها ما يتعلق بموضوعات الهوية التاريخية ـ الحضارية والثقافية ـ للعرب، أو العروبة وما في معناها. وكذا ما يتعلق بالتحرر الوطني بالنسبة إلى الشعوب العربية، وبالوحدة القومية العربية.

إن تناول مشكلة علاقة الحركة الوطنية المغربية بالمسألة القومية هو ـ بهذا المعنى ـ البحث في الكيفية التي تمثلت واستوعبت فيها الحركة الوطنية جملة هذه القضايا، والكيفية التي عبّرت فيها عن مواقفها العملية ـ السياسية، حيالها. يتعلق الأمر ـ إذن ـ بالتفكير في الصورة التي تكوّنت لدى هذه الحركة ـ من خلال وثائقها الأساسية وكتابات قادتها ـ عن موضوعات من قبيل العروبة، والأمة العربية، والوطنية، والقومية، وعلاقة العروبة بالإسلام، والقضية الفلسطينية، والوحدة العربية. والتفكير في نمط الأداء السياسي الوطني المتصل بهذه القضايا. وليس ثمة من شك في أن البحث إذ يتجه إلى عرض الرصيد الفكري والسياسي للحركة الوطنية المغربية على هذا الصعيد، لا يمارس حياداً ـ مزعوماً ـ في عملية التأريخ هذه، وإنما يضيف إلى ذلك نوعاً من التقويم تفرضه ـ حكماً ـ طبيعة الموضوع. على

أنه تقويم لا يخلّ بمبدأ موضوعية التوثيق والعرض، ولا ينال من الممارسة الأكاديمية التي يراهن عليها محرّرو هذا البحث. بل يتوخى استنتاجات عن المادة المعروضة. وهي ـ على طبيعتها الايديولوجية الصريحة أو الضمنية ـ عملية من صميم البحث.

ولكن، لماذا قراءة علاقة المغاربة بالمسألة القومية من خلال مدخل هو الحركة الوطنية؟ ذلك لأسباب عديدة نشير من بينها إلى:

ـ صعوبة كتابة أو بناء تاريخ لـ «الوعي الشعبي» حيال هذه القضايا، وتداخل الممارسة السياسية القومية للشعب بالممارسة السياسية للحركة الوطنية، بحيث يصعب إحداث الفصل بينهما، أو ادعاء إمكانية ذلك.

ـ القيادة الفعلية للحركة الوطنية المغربية لنضال الشعب المغربي (وبصورة خاصة في مرحلة الحماية الاستعمارية) سواء في بعده الوطني أو في بعده القومي؛ الأمر الذي يجعل من قراءة نضال الحركة الوطنية على هذا الصعيد ممارسة «معرفية» تقع في صميم إدراك علاقة المغاربة بالمسائل القومية.

ـ توافر المادة الفكرية (في أدبيات الحركة الوطنية) التي تسمح بتأريخ تلك العلاقة السياسية.

إن مجموع هذه الاعتبارات، التاريخية ـ السياسية والمنهجية، هو ما يدفعنا إلى اعتماد هذا المدخل بالذات، والإعراض عن الاختيار التاريخي ـ الكرونولوجي ـ لنضالات المغاربة ذات الطابع القومي: الاختيار الذي نعتقد أنه إلى العمل الصحفي أقرب منه إلى الدرس العلمي.

أما عن الأسباب التي تدعونا إلى حصر الفترة الزمنية التي يغطيها البحث بين ١٩٤٧ و١٩٨٦ فهي عديدة. لكن أهمها بالتأكيد هو التطور الملحوظ في حجم الاهتمام الفكري والسياسي ـ البرنامجي للحركة الوطنية المغربية بالمسألة القومية خلال هذه الفترة. ففي العام ١٩٤٧ ستتبلور فكرة المغرب العربي الموحّد لدى النخبة السياسية المغربية، وستخرج إلى الوجود في «مؤتمر المغرب العربي» (١٠ شباط/فبراير). وفي العام نفسه ستعيش هذه النخبة تفاصيل الصفقة الدولية التي أودت بقسم من أرض فلسطين بموجب قرار التقسيم (تشرين الثاني/نوفمبر).

وفي العام ١٩٨٦ «سيختتم» المغرب أول تجربة وحدوية ـ في تاريخه المعاصر ـ مع ليبيا بموجب معاهدة وحدة التي أعلنت قيام «الاتحاد العربي ـ الافريقي» (آب/أغسطس). وما بين التاريخين ملف حافل من المواقف والممارسات تكشف ـ بصرف النظر عن محتواها أو وجهتها ـ عن تحوّل محسوس في علاقة النخبة السياسية الوطنية في المغرب بالقضايا القومية (خاصة قضية فلسطين وقضية الوحدة العربية).

بقي أن نشير إلى أننا اعتمدنا ـ إلى جانب الوثائق الحزبية (مؤتمرات أحزاب الحركة الوطنية بالتحديد) ـ كتابات قادة الحركة الوطنية، وذلك لسببين اثنين:

السبب الأول، إن هذه الكتابات تشكّل قسماً من تلك الوثائق الحزبية (وبعضها ينطوي على صفة رسمية)، وتعكس ـ إلى هذا الحد أو ذاك ـ وجهة نظر المؤسسة الحزبية التي ينتمي إليها صاحب النص. ولذلك، فإن في قراءتها قراءة لمواقف أحزاب وقوى الحركة الوطنية.

أما **السبب الثاني**، فيكمن في أن هذه الكتابات تغطي جوانب لا تغطيها ـ عادة ـ الوثائق الحزبية المركزية، ومن بينها الجانب التنظيري. فإذ تميل تلك الوثائق إلى التعبير عن مواقف محددة إزاء هذه أو تلك من القضايا، دون الاهتمام بتبريرها نظرياً، تتجه هذه الكتابات ـ في غالب الأحيان ـ إلى محاولة إضفاء التماسك النظري عليها، وتمتيعها بالمبررات الكافية لإقناع الجمهور المخاطَب بها. ولذلك، وبسبب حاجة بحثنا إلى نصوص تتمتع بقدر من الوضوح الفكري تجاه القضايا التي تتناولها الممارسة السياسية، وتتمتع بقدر من القدرة على تنظير المواقف السياسية الحزبية. . . ، فقد ألفينا أنفسنا مدعوين إلى الاحتفال بها، وإدماجها ضمن المادة الأساسية للبحث.

كما نحب أن نشير ـ في هذا الباب ـ إلى أننا توخينا عدم إثقال البحث ـ والضغط على القارىء بكثرة الإحالات إلى المادة الصحفية المعتمدة، خصوصاً انها لم تُعْتَمَدْ كمصادر أساسية، وإنما كمصادر إخبارية ـ تاريخية، واكتفينا بالتركيز على الكتب والمؤتمرات والمنشورات الصادرة عن الأحزاب الوطنية.

وأخيراً، فنحن لا نخفي أن هذا البحث كان قاصراً ـ دون إرادته ـ عن الإحاطة بكل التراث القومي والعروبي للحركة الوطنية المغربية. فمعظم الوثائق الحزبية مفقود، أو غير منشور، خصوصاً قبل العقدين الأخيرين؛ وسعياً إلى سد هذه الثغرة، إرتأينا اللجوء إلى قادة الحركة الوطنية (من بقي منهم في قيد الحياة) محاولين ـ قدر الإمكان ـ الاستفادة من مجالستهم في تغطية هذا النقص. ولتعميم الفائدة فقد أثبتنا في ملحق البحث نصوص اللقاءات التي أجريناها معهم، عسى أن تشكّل ـ بدورها ـ مادة للقارىء، ومادة لغيرنا ممن قد يبحث مجدداً في الموضوع.

ثم إننا نحتاج ـ بعد هذا كله ـ إلى أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل الذين ساعدونا على إنجاز هذا البحث.

المؤلفون

القسم الأول

الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية :
الاطار النظري والسياسي العام

الفصل الاول

الاطار النظري

نهتم في هذا الفصل بإبراز العلامات المميزة من الرصيد الفكري للحركة الوطنية المغربية من المسألة القومية العربية بالذات. ويدفعنا هذا النمط من الاهتمام إلى تحديد ما هو نظري ـ مفهومي في ذلك الرصيد. أي ما يمكننا أن نحسبه ـ هنا ـ **القاعدة النظرية** للانطلاق نحو انتاج نوع من المعرفة بالمسألة القومية، ونوع من الممارسة السياسية حيالها، أو ما يمكننا أن نحسبه مرجع التفكير، وملاذه المعرفي، ومجال تبريره. كما أن هذا الاهتمام يدفعنا إلى محاولة الكشف عن المصادر الفكرية والسياسية لهذا الوعي النظري بالمسألة القومية، ولذلك الاهتمام المتزايد بها في الفترة التي يغطيها البحث. لذلك عمدنا إلى محاولة تحديد مفاهيم الأمة والقومية والعروبة كما وردت في خطاب الحركة الوطنية المغربية (وثائقها الأساسية وكتابات قادتها). وحاولنا ـ بالقدر نفسه ـ التفكير في ما عسى أن تكون عليه، في هذا الخطاب، العلاقة بين القطري والقومي، أو ـ بلغة المغاربة ـ العلاقة بين «الأنسية المغربية» و«الشخصية المغربية» وبين الانتماء القومي العربي إلى المغرب، متخذين إلى ذلك مدخلاً تساؤلياً هو: هل هناك أمة مغربية؟! ومنصرفين إلى تحديد معنى تلك «الأنسية» المغربية، وتلك الهوية المستقلة التي ما انفكت أدبيات الحركة الوطنية وكتابات قادتها تتحدث عنها. وأخيراً، فقد حاولنا أن نحدد ـ على وجه الدقة ـ ما هو المدلول الذي يعطيه المغاربة لعروبتهم. أي كيف يفهمونها: هل تتعارض مع هويتهم الوطنية، هل تتكامل معها، هل تتجاوزها؟ . . .

لقد تطلّب منا تناول هذه الموضوعات صياغة مدخل عام لعرض مصادر الوعي العروبي في المغرب بصورة تسمح بفهم أكثر وضوحاً لحصيلة ذلك الوعي في ما بعد (أي في الفترة التي نبحث). وهكذا عمدنا ـ دون تفصيل ـ إلى استعراض المصادر التي هي من طبيعة بنيوية ـ ثقافية ودينية ـ والمصادر التي هي من طبيعة تاريخية معاصرة ـ فكرية وسياسية. وإلى هذا كله، أضفنا عنصراً آخر يلقي المزيد من الضوء على ما أسميناه وعياً عروبياً في المغرب (في مقابل عبارة وعي قومي . . . وهي إسقاطية)، أي يلقي الضوء على طبيعته، وحدوده.

أما هذا العنصر فهو العلاقة بين العروبة والإسلام كما تمثّلتها الحركة الوطنية، وكما عاشها المجتمع.

وبالجملة، فقد انصرفنا ـ في هذا الفصل ـ إلى تحديد الاطار النظري لعلاقة الحركة الوطنية المغربية بالمسألة القومية: جهازها المفاهيمي، ومصادر وعيها النظري، وهو إطار ندرك أهميته جيداً في رفع بعض اللبس الذي يكتنف الوثائق الحزبية عادة جراء الاختصار، وجراء اللغة السياسية الوصفية. ومع ذلك كله، ورغم ما تسمح به معرفة الجوانب النظرية من تفكير الحركة الوطنية المغربية من إمكانات مقبولة لإعادة قراءة ـ وامتلاك ـ المادة السياسية المعبّر عنها في الوثائق الحزبية. . .، إلاّ أن الأمانة تقتضينا القول إن تراث الحركة الوطنية المغربية المعاصر يفتقر ـ كبير افتقار ـ إلى نصوص نظرية ـ بالمعنى الدقيق ـ حول أي من القضايا التي نبحثها في هذا الكتاب، إلاّ ما كان من بعض الشذرات وهي لا تغني، الأمر الذي فاقم من صعوبة استخراج **التحديد النظري** من خطاب سياسي هو بطبيعته ـ وككل خطاب ـ وصفي.

وسنرى ـ لاحقاً ـ كيف أن هذا الغياب المعرفي للنصوص النظرية، هو أيضاً، له دلالة كاشفة عن مقدار الوعي القومي وحيّزه في وعي الحركة الوطنية وفي سلوكها.

أولاً: مصادر الوعي العروبي في المغرب

نقصد بهذه المصادر جملة العوامل الثقافية والبينية والتاريخية التي كانت وراء تشكُّل وعي عروبي لدى النخبة الفكرية والسياسية الوطنية، والتي تفسر مواقفها وصِلَتها بالشأن القومي العربي. ونميز في هذه العوامل بين ما هي منها **عوامل بنيوية** راسخة تشكلت من خلال التراكم التاريخي للمعطيات والأفكار وتدخل ضمنها العوامل الثقافية والدينية، وما هي منها **عوامل تاريخية ظرفية** مستجدة كتلك التي حملتها معطيات الحقبة التاريخية للعشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن في المشرق والمغرب، وساهمت إلى حد بعيد، في بلورة موضوعات نظر قومي في المغرب في شكل أولي، ولكنه هامّ وذو قيمة.

ماذا نعني ـ هنا ـ **بالوعي العروبي** ـ ولماذا «نتردد» في اطلاق العبارة المتواترة: **الوعي القومي**؟.

لهذا الحرص على استعمال عبارة وعي عروبي بدل عبارة وعي قومي ما يبرره نظرياً في التجربة التاريخية المعاصرة للمغرب. وإلى ذلك، فهو حرص على عدم الخلط بين الأمرين خشية أن ننزلق إلى ممارسة قراءة إسقاطية، بأدوات فكرية غير منسجمة مع الحقل التاريخي الذي تشتغل فيه، لتجربة لا نشك في أن لها ـ رغم انتسابها العربي الصريح ـ ملامحها الخاصة.

١ ـ في التمييز بين الوعي العروبي والوعي القومي

نعني بـالوعي العـروبي وعي الانتساب إلى **العـروبة** بصفتهـا **رابطة** تـاريخية، ثقـافية ـ اجتماعية، تتجاوز اطار الانتماء إلى المجال الوطني. هذا يعني ـ أيضاً ـ أن الوعي العـروبي هو **وعي الهوية**، خارج التحديد السياسي لها، أي بصفتها حقيقة ثقافية وتاريخية لا يغيّر الانقسام الكياني السياسي للبلدان العربية من حقيقة وجودها. إن الوعي العروبي يشبه ـ هنـا ـ الوعي الـديني الذي لا يلتزم المجـال السياسي معيـاراً له والـذي ينقل السيـادة من حقـل السيـاسـة والجغرافيا إلى حقل العقيدة والثقافة.

في مقابل هذا المعنى تبدو عبارة الوعي القومي «مثقلة بمضمون وحـدوي ايديـولوجي» كـما أنها «تُستعمل في كثير من الأحيان بمعنى «الوعي الوحدوي» أو «وعي ضرورة الوحدة العربية»، فـ «الـوعي القومي» من هذه الناحية مفهوم تبشيري: يبشر بالوحدة العـربية ويمجـدها»[1]. هـل في هذا التحـديد مـا يفيد أن الـوعي العروبي دون مستـوى الوعي القـومي الوحـدوي، أو أنـه دون مستـوى ادراك قضيـة الوحدة بصفتها القضية المفصلية في كل الايديولوجيا العربية؟.

ليس ذلـك ما نفهمـه من ذلك التمييـز، فضلاً عن أنـه لا فائـدة من التعامـل معه من منطلق أحكام القيمـة. إننا نـودّ فقط أن نشير ـ في هـذا الصدد ـ إلى أمـرين هامـين يرفعـان الالتباس عن هذا التمييز:

الأمر الأول: أن الوعي العـروبي إذ ينشأ عن خلفيـة ثقافيـة لا تدفـع به إلى أن يكـون وعياً سياسيـاً صريحاً، نعني وعي قضيـة الوحـدة. . . ، فإنـه لا ينصرف كلية عن التفكـير في الوحدة، فهو وعي «يؤسسه شعور وايمان بقيـام نوع من الـوحدة هي أسـاساً وحـدة الحقل الثقـافي والاطار الحضاري»[2]. وهي وحدة ليست غير ذات قيمة، بل لقد شكلت ـ ومـا تزال ـ رهـان الوحـدة السياسية، وخلفيتهـا العميقة المؤسِّسـة. وهذا يعني ـ عـلى الأقل ـ أن وعي الحـركة الـوطنية المغربية العروبي لم يكن بعيداً، حتى وهو غير مهتم بقضية الوحدة العربية اهتمام المشرق بهـا، عن إدراك بعض أسس هذه الوحدة ومصادرها التي كانت دوماً قضية الفكـر العربي في الشـام ومصر.

الأمر الثاني، ان الـوعي العروبي نشـأ ـ في المغرب ـ دون صـدام مع **الـوعي الوطني**، وهذا خلافاً للوعي القومي الذي تأسس ـ في المشرق ـ ضِد الوعي الـوطني (القطري): هـذا الذي نُظر إليه دوماً بصفته النقيض الموضوعي لذاك. إن هـذا التعايش ـ أو هـذه المصالحـة ـ بين الوعي العروبي وبين الوعي الوطني في المغرب يضفي سمات خاصة عـلى قوميـة المغاربـة،

---

(١) محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

بحيث يستحيل إدراكها من داخل الثنائية القومية التقليدية: قطري/قومي، ودون قراءة هذه التجربة التاريخية في شكلها الخاص. ونحن نعتقد أن القفز على هذه الواقعة، واقعة التداخل بين العروبي والوطني في فكر وتجربة الحركة الوطنية في المغرب، هو المسؤول عن تلك الحزمة الهائلة من الأحكام التي راجت ـ لفترة طويلة في المشرق ـ والتي دارت، في مجملها، حول هامشية الوعي القومي العربي في المغرب وضعفه!.

وليس من الصعب أن يعرف المرء لماذا حصل وعي العروبة هذا، أي الانتساب إلى الأمة العربية، وإلى الحقل الثقافي والحضاري العربي المشترك، دون أن يناظره ويوازيه ـ بالضرورة ـ وعي الوحدة القومية العربية[3]. كما أنه من غير الصعب أن يُعرف سبب ذلك التعايش التلقائي بين العروبي والوطني في الوعي المغربي، وعلى تعدد تلك الأسباب يمكننا أن نكتفي بالاشارة إلى سبب رئيسي واحد يشكّل الخلفية العامة لفهم هذه الخاصيات التي ذكرنا.

فالمغرب عاش ـ واستمر يعيش ـ ككيان وطني مستقل منذ اندحار الرومان فيه ودخول الفاتحين العرب. والدول التي قامت فيه خلال فترة الأربعة عشر قرناً هذه كانت قد أنشأتها أسر حاكمة مغربية (بعد فترة حكم الأدارسة)، وكان معظمها من أصول غير عربية (المرابطون، الموحِّدون...). وبمقدار ما حافظ المغرب على استقلاله السياسي، بحيث لم يخضع لسلطة الأمويين، أو العباسيين، أو الفاطميين، أو العثمانيين...، فقد حافظ ـ بالقدر نفسه ـ على عروبته وعلى اسلامه. بل إن هذه الأسر الأمازيغية الحاكمة هي نفسها التي قادت عملية تعريب البلاد وأسْلَمَتها.

وتدريجياً ـ وفي ظل استمرار استقلال الكيان المغربي ـ نشأ وضع قوامه أن عروبة البلاد تتعزز بحماية استقلالها. وهو شعور كان يضغط على بلدان المغرب خلال المعارك الطاحنة التي خيضت ضد البرتغال والاسبان في فجر العصر الحديث، وخلال معارك وقف التمدد التركي من الجزائر على عهد السعديين. وحين سقط المغرب في قبضة الاستعمار، لم تنشأ ايديولوجيا قومية بين نخبة تدعو إلى ربط مصيره السيادي بالوحدة العربية. أي لم تنشأ ايديولوجيا وحدوية في أوساط مثقفيه وقياداته، وذلك لأن هؤلاء لم يكونوا ينظرون إلى الوحدة إلّا بصفتها **وحدة الكيان المغربي**. ولما كانت هذه الوحدة مفقودة بفعل الاحتلال الأجنبي (منطقة فرنسية ـ منطقة إسبانية ـ منطقة دولية)، فقد أصبح **الاستقلال الوطني** هو الحل الوحيد لهذه الوضعية، كما أصبح معناه متلازماً مع معنى الوحدة[4]. وهكذا نشأت ايديولوجيا وطنية مدافعة عن استقلال المغرب وعن عروبته في الوقت نفسه.

---

(٣) ليس معنى هذا أن هذا الوعي لم يكن موجوداً، بل لقد كان موجوداً ـ كما سَيَرِدُ ذلك لاحقاً في البحث ـ ولكن، ليس بالحدة التي كان فيها في أقطار مشرقية عربية أخرى.

(٤) حين سيتعرض المغرب للتجزئة بعد فصل موريتانيا عنه في بداية الستينيات، وبعد طفو قضية الصحراء على سطح الأحداث، سيكون لذلك الأثر العميق في تبلور خطاب وحدوي لدى النخب السياسية، خصوصاً في السبعينيات.

هذه جملة الأسباب التي تدعونـا إلى إطلاق عبـارة وعي عروبي بـدل عبارة وعي قـومي لوصف رصيد التصورات والأفكار التي أنشأها المغاربة ـ وحـركتهم الوطنيـة ـ حول مجمـل ما يتصل بالهوية العربية، أو ما في معناها وما يندرج ضمنها. يبقى أن نحدد ـ على وجه الدقة ـ ما نعنيه بمصادر الوعي العروبي في المغرب، لأن ذلك يساعد أكثر عـلى تحديـد خلفية النضـال العربي للحركة الوطنية المغربية خلال الفترة المدروسة.

وصفنا، في مطلع هـذه الفقرة عن مصـادر الوعي العـروبي، هذه المصـادر بالقـول إنها مصادر متباينة ومتنوعة: ثقافية ـ اجتماعيـة ذات طبيعة بنيـوية، أي تـدخل في نسيـج التكوين الاجتماعي والنفسي للمغاربة، وذات طبيعة تاريخية ـ سيـاسية مستجـدة، أي مرتبـطة بظرفيـة معينة هي ـ في تحديدنا لها ـ ظرفية العشرينيات والثـلاثينيات. سنـترك ـ مؤقتاً ـ هـذه المصادر الثانية إلى فقرة لاحقة، وسنتطرق إلى الأولى في شكل عام غير تفصيلي.

يوجز الزعيم الوطني الراحل عـلّال الفاسي هـذه المصادر مجتمعـة في هذا النص الـذي نثبته على طوله ـ لأهميته. يقول محاولاً الدفـاع عن حق انخراط المغـرب (١٩٤٨) في الجامعـة العربية كعضو (رغم أنه محتلّ)[٥]، ومحاولاً التذكير بعنـاصر عروبتـه: «تاريـخ مراكش منـذ الفتح العربي هو جزء من تاريخ الحضارة العربية. ولا يمكن أن يُـدرس بعضه دون التعـرض للآخـر. والعرب الـذين اندفعوا بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية. وقـد نجحوا في غـرس روح العروبة في هذه البلاد. ولم تزل منذ ذلك الوقت في الازدهار. وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم في المغرب، حتى أصبح من ملاجيء العروبة والاسلام الكبيرة. . .

ومع أن مراكش احتفظت دائماً بـاستقلالهـا منذ ثـورة المملكة البيـزنطيـة، فإن تـاريخها بقي دائـماً مرتبـطاً بالتاريخ العربي. ونحن لا ندلي بحجة أعظم مما قام به المغاربة من إنشاءات في سائـر البلاد العـربية، واحتـلال اسبانيا بالجيوش المراكشية، وقيادة طارق بن زياد فتح الباب للمدنيّة العربية كي تسود في ريـاض الأندلس أثنـاء العصور الوسطى الأوروبية كلها. والأسماء المـراكشية الـلامعة مـلأت سائـر أوقات التـاريخ. وليس من الممكن تعدادها. ويكفي أن نستحضر منها أمثال الادريسي الجغرافي الكبير، وابن رشد الفيلسوف المغربي الخطير، وابن بطوطة الرحالة الشهير.

ولم تقم في البلاد حركة بما فيها الحركة الوطنية القائمة إلّا وكانت مرتبطة كل الارتباط بالاتجاهـات الكبيرة في العالم العربي.

وهكذا نرى مراكش مستمرة الارتباط في الماضي والحاضر بمصير البلاد العربية.

وإذا قـطعنا النـظر عن هذه **العـلاقات التـاريخية** وجـدنا **رابـطة اللغة**، فـاللسـان العـربي ـ لسـان العقيـدة الإسلامية ـ انتشر في مراكش انتشار العقيدة الجديدة. . .، واللسان الواحد المقروء في مراكش هو اللسان العربي الغني بمعجمه الساحـر، والذي كـان القناة الـوحيدة لاتصـال المغرب بـالمشرق العربي، ومـا مرّ فيـه من تيارات مختلفة.

---

(٥) يبرر علّال الفـاسي ذلك بعضـوية فلسـطين في الجامعـة رغم الاحتلال الصهيـوني لها. انـظر: علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٤٨)، ص ٤٤٥. والجديـر بالذكر هنا أن علّال الفاسي قد حرّر هذا الكتاب (وهو ضخم) سنة ١٩٤٨ كتقرير مقدم إلى الجامعـة العربيـة. ويعدّ أهم كتاب يتناول ـ حتى الآن وبالتفصيل ـ التاريخ السياسي الحديث للمغرب العربي مجتمعاً.

أما الروابط العاطفية التي تجمع بيننا وبين عرب المشرق فهي بالطبع ناشئة عن هذه الروابط اللغوية والتاريخية»[٦].

إذا استثنينا الروابط العاطفية التي هي - بحسب علاّل الفاسي - نتيجة «الروابط اللغوية والتاريخية»، فإن هذه الأخيرة تشكّل دون ريب **المصادر الأساسية** التي نهل وينهل منها الوعي العروبي في المغرب. غير أن ملاحظتين تطرحان نفسهما ونحن بصدد إثارة اللغة والتاريخ في تكوين الايديولوجيا العروبية في المغرب:

الملاحظة الأولى، هي وجود تعدُّد لغوي تقليدي في المغرب (ثلاث لهجات بربرية إلى جانب العامية العربية)[٧]، وهو تعدد ازداد في الحقبة الاستعمارية بالانتشار الكاسح للفرنسية والاسبانية على الصعيد الشعبي. إن هذا التعدد يشكّل - بمعنى من المعاني - تضييقاً على نموّ الوعي العروبي (خصوصاً التعدد اللغوي الأجنبي)، وقد يرقى - في غياب سياسات ثقافية حمائية وقادرة على امتصاص التأثيرات الأجنبية واستيعابها - إلى مستوى الخطر، «على أن ذلك الخطر - **يقول علاّل الفاسي** - أقل بكثير من خطر ضياع اللغة القومية التي هي إحدى مقومات الأمة الأساسية ومميزاتها»، **ذلك** «أن الأمة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلاّ بفكر أجنبي عنها»[٨].

الملاحظة الثانية، هي المكانة الهائلة والرئيسية التي كانت للإسلام في بناء التجربة التاريخية للمغرب، وفي ارساء روابطه التاريخية بالمشرق. بل لا يسع القارىء في هذا التاريخ إلاّ أن يؤكد ان اغفال الأثر الحاسم الذي كان للاسلام في بناء علاقة مغربية بالعروبة لن يتيح - البتة - امكانية بناء فكرة صحيحة عن تاريخ المغرب السياسي والثقافي، ولا امكانية قراءة التراث العروبي فيه قراءة موضوعية. فالثابت أن نوعاً من الارتباط العضوي - حصل في هذا التاريخ - بين العروبة والاسلام إلى درجة **يصحّ فيها** تماماً القول إن الاسلام يشكل **المصدر** الرئيسي لعروبة المغرب، وللايديولوجيا العروبية فيه. وهذا ما نريد بيانه في الفقرة اللاحقة.

٢ - في العلاقة بين العروبة والاسلام

شكّل الاسلام أهم مقوّم من مقومات الكيان المغربي، ما من شك في ذلك. لقد صهر كل المقومات الأخرى واستوعبها بصورة تركيبية. فقد ارتبطت به ثقافة المجتمع وطقوسه اليومية، وأعطى الكيان الوطني كل عناصر الوحدة والبقاء، ومكّن المغاربة من عناصر تحديد شخصيتهم، وصاغ وعيهم الجماعي بالنسبة إلى العالم. وبكلمة، فقد مثّل فضاء تكوينهم الفكري، والنفسي والاجتماعي. ولاعتبارات تاريخية لم يرقَ شعور المغاربة بالعروبة إلى مصاف

(٦) المصدر نفسه، ص ٤١٨ - ٤١٩. (التشديد من المؤلفين).

(٧) هي اللهجة الريفية في الشمال (في الريف)، والسوسية في الجنوب (الأطلس الكبير والصغير) والزمورية في الوسط (الأطلس المتوسط).

(٨) علاّل الفاسي، **النقد الذاتي**، ط ٢ (تطوان: دار الفكر المغربي، [د.ت.])، ص ٢٦٥.

شعورهم بالاسلام[9]، او ـ لنقل ـ انه امتزج به بصورة استحال معها الفصل بينهما عبر التاريخ. وحين نعيد استحضار معطيات التاريخ المغربي: السياسي والاجتماعي، وحين نقرأ أدبيات الحركة الوطنية في المغرب تستوقفنا ـ على هذا الصعيد ـ فكرتان رئيستان هما: **تحدُّد العروبة بالإسلام، ثم تداخلهما معاً في تركيب واحد.**

أ ـ تحدُّد العروبة بالاسلام في وعي المغاربة، وفي فكر الحركة الوطنية، معناه أنه لا يمكن تعريفها إلّا من خلال الاسلام، وليس بمعزل عنه، كما كان الشأن في التجربة القومية المعاصرة في المشرق وفي سوريا ولبنان، على وجه الخصوص. بل يمكن الذهاب بعيداً إلى حد القول إنها ـ هنا في المغرب ـ غير موجودة إلا بوجود الاسلام، ولا معنى للحديث عنها من منظور يفك ارتباطها به (= بالاسلام). وعدم ادراك العروبة بمعزل عن الاسلام كان يجعل المغاربة يستغربون وجوداً عربياً مسيحياً. بل إن ادراك ذلك كان أمراً مربكاً لهم تماماً. وهو لم يحصل ـ على كل حال ـ إلّا في فترات متأخرة[10].

لقد استهجن كثير من قادة الحركة الوطنية المغربية ومفكريها هذا النوع من الفصل بين القومية والعقيدة، بين العروبة والاسلام. في حين لا تكتسب العروبة أي محتوى إلّا بالاسلام. يقول علّال الفاسي معرّفاً هذه العروبة من منظار النخبة الوطنية: «إن وطنيتنا عربية، وبلادنا عربية. ولنا الحق في أن نطالب العرب بالتكتل حول كلمة سواء هي العروبة التي تحمل في محتواها رسالة الاسلام»[11]. إذن، فلا سبيل إلى تداول مفهوم آخر للعروبة لا يكون الاسلام فيه العنصر المؤسس، والروح الذي يمنحه الوجود. ذلك أيضاً ما يعبر عنه أحد قادة حزب الاستقلال بقوله: «الحضارة العربية لم تنل طابعها إلا بفضل الروح الاسلامية، وحزب الاستقلال يعتز بهذه الحضارة التي تلتقي مع سائر الحضارات الاسلامية»[12].

إن التفكير في العروبة من مدخل انفصالها عن الاسلام كان أمراً غير مفهوم لدى الحركة الوطنية المغربية. فمرجعيتهم في قراءة هذه العلاقة كانت مختلفة ـ تمام الاختلاف ـ عن مرجعية القوى القومية العربية في المشرق. لذلك أسباب عديدة، نتناولها بعد أن نستأنف

---

(٩) «... إن الإسلام يمتزج بمكوّنات الشخصية المغربية. بل هو الأساس في تحديد هوية هذه الشخصية، وأعتقد أن المغربي حتى يومنا هذا لا يحس إلا بـ «جنسيته الإسلامية»، ولا يوجد إحساس بالعروبة يماثل الإحساس الموجود في المشرق العربي». انظر: المهدي بنونة، **المغرب... السنوات الحرجة**، كتاب الشرق الأوسط (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ١٢.

(١٠) في هذا الصدد يقول المهدي بنونة: «لم يكن المغربي وقتها (يقصد في العشرينيات والثلاثينيات) يستوعب تماماً مسألتي الوطنية والقومية. وكان وعي رجل الشارع يعتمد أساساً على التشبث بالدين. والتطور الذي حدث في ما بعد في الذهنية السياسية أدى إلى أن يدرك المغاربة حقيقة الرباط القومي ومسألة وجود عربي مسيحي!». المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١١) علّال الفاسي، **منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢** (الرباط: المكتبة الاستقلالية، ١٩٦٣)، ص ٥١.

(١٢) عبد الكريم غلّاب، **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج** (الدار البيضاء: مطبعة أطلس، ١٩٦٠)، ص ١٣٩.

الحديث في الفكرة الرئيسية الثانية: فكرة تداخل معنى العروبة بمعنى الاسلام في المغرب.

ب ـ لا يتحدد معنى العروبة بالاسلام فقط، وإنما يتداخل مع معناه (أي الاسلام).
فـ «العروبة ما تزال تتطابق في أذهان المغاربة مع الاسلام. لذلك لم يفرّق المغاربة بين مفهومي العروبة والاسلام»(١٣)، بل وعوهما في الآن نفسه كمرادف لمعنى واحد. وهكذا كان «من يتحدث عن الاسلام في المغرب يتحدث في الوقت نفسه عن العروبة»(١٤)، والعكس صحيح.

والواقع أن هذا التماهي بين العروبة والاسلام في وعي المغاربة لم يكن ناجماً عن جهل ما بوجود تميّز ماهوي لكل من الحدين، كما كان الحال في المشرق العربي، على الرغم من عدم استساغة المغاربة ـ لظروف تاريخية ـ وجود شكل ما من أشكال الانتماء العربي غير الاسلامي...، وإنما كان نتيجة وعي ـ صنعته شروط تاريخية خاصة بالمغرب ـ لم يفتأ يعتقد أن العروبة بغير الاسلام تشكّل لوناً من ألوان العنصرية والتعصب، يأباه المغاربة ويقاومونه بشدة.

ولا يقتصر الأمر في وعي التلازم العضوي هذا بين معنى العروبة ومعنى الاسلام على الجمهور الشعبي الذي عرّبه الاسلام، وربط وعيه بقضايا العروبة، ولم يعايش فئات عربية أخرى غير مسلمة...، وإنما يتجاوز ذلك ـ أيضاً ـ إلى النخب السياسية التي آلت إليها قيادة العمل الوطني. إذ لم تتوقف هذه الأخيرة عن التعبير عن هذا الوعي في الممارسة السياسية كما في النشاط الفكري. ولعل حزب الاستقلال ـ وهو أول الأحزاب الوطنية وجوداً ومن بين أكثرها تأثيراً في تاريخ المغرب ـ أهمّ من عبّر عن هذا الوعي ودافع عنه؛ فقد مثلت أدبياته مادة مثالية لادراك التجاور الدائم بين الهوية العربية والهوية الاسلامية لدى المغاربة. يلخص ذلك عبد الكريم غلّاب في قوله:

«يؤكد حزب الاستقلال وفاءه وتمسُّكه بالاسلام الذي كان عنصراً أساسياً في تكوين الدولة المغربية، وإقامة وحدة البلاد وانطلاقتها نحو الحضارة والتقدم...

ويؤكد الحزب كذلك تمسُّكه بالفكرة العربية التي طبعت المغرب منذ ثلاثة عشر قرناً وظل الشعب متشبثاً بها على ممر الأجيال»(١٥).

وليس حزب الاستقلال إلّا حالة من جملة حالات أخرى عديدة في الاطار الاجمالي للحركة الوطنية(١٦). ذلك أن معظم أحزابها عبّر ـ بهذه الصورة أو بتلك ـ عن القناعة نفسها. ولم يكن الجميع يعكس ـ في ذلك ـ سوى موقف المجتمع المغربي الذي لم يحتضن أي شكل من أشكال الانفصال بين العروبة والاسلام. وعلى خلاف المشرق العربي، لم يكن المغاربة ينظرون إلى اليهود المغاربة بوصفهم عرباً، وذلك بسبب كونهم غير مسلمين. ونحن نعتقد أن

---

(١٣) بنونة، المغرب... السنوات الحرجة، ص ٢١ ـ ٢٢.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(١٥) غلّاب، المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(١٦) انظر: المؤتمر الأول لحزب الشورى والاستقلال.

هذا الالتباس لم تتجاوزه الأدبيات السياسية نفسها إلاّ بعد هزيمة ١٩٦٧. فقد اكتفى الجميع بالاعتراف بمغربية هؤلاء اليهود دون نسبتهم إلى العروبة. وهذا أيضاً سبب اضافي للقول ـ كما سبقت الاشارة ـ إن تعريف العروبة بمعزل عن الاسلام لم يكن أمراً ممكناً.

نعم «لقد ظلت مقولتا «العروبة» و«الاسلام» في المغرب تعنيان شيئاً واحداً»[١٧]. ولكن ألم يكن لهذا التلازم بينهما أهمية في تاريخ المغرب المعاصر على الأقل؟ أوَلم يجتز به المغرب بعض الامتحانات العسيرة كامتحان العام ١٩٣٠ بمناسبة ظهور «المسألة البربرية»؟ نحن نعتقد ذلك، وسنحاول تبيانه في مكان آخر من هذا البحث، وتحديداً حين سنعرّج على الحديث في موضوع «الظهير البربري». نكتفي ـ هنا ـ بأن نستخلص مع الجابري خلاصة ثمينة في شأن هذا التداخل الذي تحدّثنا عنه. ذلك أن «هذا التداخل بين الوعي الوطني ـ القطري ـ والانتماء إلى العروبة، والتدين بالاسلام، داخل الوعي الجماعي بالمغرب يجعل الحديث عن وجود نزعة مغربية اقليمية أو نزعة عروبية «متطرفة» (= تلغي ما سواها) أو تعصب ديني (= بالمعنى الطائفي) في المغرب شيئاً لا معنى له تماماً»[١٨]. ونضيف ـ هنا ـ قائلين، إن هذا الحكم ينطبق على المجتمع أكثر مما ينطبق على النخبة!

* * *

لماذا هذا التداخل بين العروبة والاسلام في الوعي الجماعي في المغرب، ولدى الحركة الوطنية بخاصة؟ أي ما هي العوامل التاريخية والسياسية التي تقف وراءه؟.

نعزو هذا التداخل الماهوي بين العروبة والاسلام إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

العنصر الأول، وتمثّله الحاجة ـ التاريخية ـ المستمرة إلى **ايديولوجيا توحيدية**، قادرة على ضمان لحمة التركيب الاجتماعي المغربي المتنوع. فالاجتماع المغربي تشكّل من مكوِّنين ثقافيين ولغويين هما: العرب والبربر. وعلى الرغم من أن حركة التعريب «القسري» أو الطوعي أخذت مداها في امتداد الفتح الاسلامي للمغرب والاستقرار العربي فيه؛ وعلى الرغم من أن تجربة هذا التعريب أثمرت اندماجاً اجتماعياً كبير الأهمية حدَّ من امكانات انهيار الاجتماع المغربي إلى حالات انقسامية؛ وعلى الرغم من أن صهر التمايزات الثقافية ـ بالمعنى الأنثروبولوجي ـ في فضاء مشترك كان من السمات الأكثر رسوخاً في تجربة التعريب تلك...، إلا أن الازدواجية ظلت قائمة، لتظل معها ازدواجية عُرفية وطقوسية في أنحاء البلاد كلها.

في ظل هذه الازدواجية، ودرءاً لاحتمال تحوّلها تناقضاً سياسياً واجتماعياً مزمناً قد يعصف بوحدة الكيان، ونظراً إلى غياب عناصر توحيد أخرى في بنية المجتمع...، كان من

---

(١٧) محمد عابد الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» في: **الأنتلجانسيا في المغرب العربي**، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول، محمد عابد الجابري [وآخرون] (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ٦.

(١٨) الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٥٩.

الطبيعي أن يكون الاسلام وحده «قادراً على ردم الهوة التي كانت قائمة بين المتكلمين بالعربية، والناطقين بالبربرية»[19]. فالاسلام كان الرابطة التي تستطيع ـ دون غيرها ـ أن تتخطى التمايزات العرقية واللغوية، وأن تحفظ للكيان المغربي وحدته السياسية.

ولم تكن هذه الحاجة إلى الايديولوجيا التوحيدية (= أي إلى الاسلام) خاصة بالمغرب التقليدي فقط، أي بالمغرب الذي لم تكن حركة الانصهار الحديثة فيه قد بلغت المدى الذي لا تعود فيه تلك التمايزات قادرة على ممارسة أي تأثير تفكيكي، وإنما هي كانت خاصة ـ أيضاً ـ بالمغرب المعاصر: مغرب القرن العشرين. فلاعتبارات عدة، ظلت وظيفة الاسلام توحيدية حتى في المرحلة المعاصرة. ودون الدخول في التفاصيل نقول إن محاولة الاستعمار الفرنسي تنصير البربر المغاربة وتجريدهم من النظام الشرعي الاسلامي ـ مع تطبيق العرف المحلي ـ لم تكن لتسعى إلا إلى ضرب هذه الأداة التوحيدية المتمثلة في الاسلام، كمدخل إلى تمزيق وحدة الشعب المغربي وتجزئة كيانه. وهي المؤامرة التي ستستوعبها الحركة الوطنية بسرعة لتخوض معركتها الشاملة ضد ذيول «الظهير البربري»[20]. ولم يكن سلاحها في ذلك سوى الاسلام نفسه. وبتعبير أوضح، لم يلجأ العرب المغاربة إلى الدفاع عن أنفسهم: عن وحدة مجتمعهم وكيانهم، باللجوء إلى ايديولوجيا عروبية منفصلة عن الاسلام. بل اعتبروا أن ذلك اللجوء هو سقوط في الفخ الذي نصبه لهم الاستعمار. لذلك، فحينما لجأوا إلى الاسلام، لم يكونوا يفهمون من ذلك سوى أنهم يلجأون إلى رابطة تحمي عروبتهم وتتماهى معها. وهكذا، فمقابل التناقض الذي تحاول السياسة الاستعمارية اقامته بين العروبة والاسلام، بدقّ إسفين بين «العرب» و«البربر»، كان المغاربة يبنون برزخاً قوياً ويعلنون التماهي التام بينهما.

أما **العنصر الثاني**، فهو على النقيض من الأول، فإذا كان عدم اللجوء إلى ايديولوجيا عروبية أمراً ناشئاً عن وجود عنصر «غير عربي» ـ بحسب التصنيف الاستعماري ـ في المغرب، فإنه هو نفسه (أي عدم اللجوء إليها) يحصل بسبب **عدم وجود أقليات غير اسلامية**، مسيحية تحديداً. والمغرب ـ هنا ـ يقدم حالة مختلفة عما كان في المشرق. ففي المشرق، تبلورت ايديولوجيا قومية عربية في سياق واقع تعددية دينية في التركيب الاجتماعي. إذ أمام تنوع الانتماءات الدينية (مسلمون، مسيحيون)، وأمام تعدد الانتماءات المذهبية داخل الانتماء الديني الواحد...، كانت الايديولوجيا التي تستبعد الدين من تكوينها (نعني الايديولوجيا القومية العلمانية) هي الاطار «الاعتقادي» الوحيد القابل لأن يكون مشتركاً بين هذه التكوينات، خصوصاً في أوساط نخبها الأكثر حساسية تجاه موضوع الهوية. هكذا قامت القومية العربية كتنازل متبادل عن الهويات الدينية المختلفة، وكاشتراك جماعي في هوية جديدة. وهي بذلك لم تمثل مجرد حل ثقافي ـ اجتماعي لمسألة الهوية، وإنما مثلت ـ إلى حين ـ

---

(١٩) علّال الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر؛ دار الخطابي، ١٩٨٤)، ص ٢٨.

(٢٠) سنتناول ذلك ببعض التفصيل في فقرات لاحقة.

حلاً سياسياً أُريدَ له أن يدرأ خطر الانقسام الديني أو الطائفي ويحفظ للكيان الاجتماعي والسياسي وحدته.

غياب هذا التمايز الديني (المسيحي والاسلامي) والمذهبي داخل الدين الواحد في حالة المغرب، هو المسؤول عن قيام ذلك اللون الخاص من ألوان العلاقة بين العروبة والاسلام، الذي وصفناه بالتداخل والتجاور والتعايش. نعم، ففي المغرب لا وجود لأقلية مسيحية تطرح على المجتمع «مشكلتها»، وتفرض عليه اشتقاق قاعدة للتعايش على أرضية غير إسلامية. كما أن المغرب لم يعرف تعدداً مذهبياً بين المسلمين. فالمغاربة سنّيون، ومالكيون، وهذه الوحدة الدينية المذهبية وفّرت عليهم - هي الأخرى - تناقضات شبيهة بتلك التي شهدتها بعض المجتمعات العربية. ولهذا السبب - بالذات - نعني: التجانس الديني والمذهبي في المغرب، لم يتشكل الوعي العروبي منفصلاً عن الوعي بالانتماء إلى الاسلام، وإنما متداخلا معه بصورة عضوية.

قد يتساءل البعض: وماذا عن اليهود. ألم يشكلوا أقلية دينية ذات وزن في حياة المجتمع والدولة في المغرب، ومع ذلك، لم يشكل وجودهم عنصراً ذا أهمية يدفع إلى اعادة هيكلة النظام الايديولوجي، أو يفرض إبرازاً للعروبة كرابطة منفصلة عن الاسلام؟!.

ولا يشك أحد في قيمة هذا السؤال، غير أن الوقائع التاريخية في المغرب - كما في المشرق - تقول إن اليهود العرب لم يميلوا - كما مال المسيحيون العرب - إلى الدفاع عن هذه الرابطة (= رابطة العروبة)، إذ ظل اندماجهم مع الأغلبية الاسلامية حذراً وضعيفاً على عكس المسيحيين. وظل شعورهم بالذاتية الدينية أقوى من شعورهم بالذاتية القومية العربية. وإذا كان هذا يصح على اليهود العرب إجمالا، فهو يصح على اليهود المغاربة مع فارق ينبغي الانتباه إليه. هو أن تداخل معنى العروبة بالاسلام في المغرب فاقم من حساسيتهم تجاهها. وفضلاً عن ذلك فقد ظلوا إلى الولاء الوطني (القطري) أقوى وأقرب منهم إلى الولاء القومي، وذلك - وحسب - بسبب استقلال الكيان المغربي تاريخياً، ورسوخ الشعور الوطني فيه.

وأخيراً، يتمثل **العنصر الثالث** في عدم سقوط المغرب تحت سيطرة الدولة العثمانية، واحتفاظه باستقلاله عن أي سلطة غير عربية خارجية إلى فترة متأخرة نسبياً (١٩١٢). فعلى خلاف ما حصل في كل من البقاع العربية الأخرى، لم يسقط المغرب تحت قبضة الأتراك العثمانيين، وإنما ظل يقاوم زحفهم - منذ حكم السعديين - معززاً ومكرساً استقلاله الكياني. ولم يكن ذلك أمراً غير ذي أهمية خارج أهميته السياسية، بل هو ساعد - أيضاً - حتى على اعادة تنظيم المجال الايديولوجي، ومن ضمنه تنظيم العلاقة بين عناصر الهوية. ففيما كان الوضع يفرض على المشرق شكلاً ما من أشكال البناء الايديولوجي الذي يمايز بين الدين والهوية، كان يدفع في المغرب نحو المطابقة بينهما.

لقد مثلت العروبة والقومية العربية - في المشرق - جواباً ايديولوجياً وسياسياً عن حاجة

ضاغطة إلى التميز والتمايز عن العثمانيين المشاركين في الملّة. فلم يكن من الممكن مقاومة ما ظل العرب يعتبرونه احتلالاً تركيّاً بالسلاح نفسه الذي يستعمله العثمانيون، ويبررون به سلطتهم السياسية: نعني بذلك الاسلام. كانت حاجات المعركة تفرض هيكلة أخرى لعناصر الهوية يجري بموجبها ابراز ما به يتميز العرب عن الأتراك. ولم يكن ذلك الذي به يتميزون سوى الانتماء القومي. أما في المغرب، حيث لم يكن هناك ضغط تركي مباشر على الكيان أو احتلال له، فإن المغاربة لم يجدوا حاجة إلى مثل هذا الميل نحو التميّز بتعريف ماهوي قومي لشخصيتهم. بل ظلوا مشدودين إلى الايديولوجيا الاسلامية ممارسين انتسابهم العربي في ظلها، ومن خلالها.

وفضلاً عن أنه لم يوجد هناك ما يستفز عروبة المغاربة، ويدفعها إلى التصريح بنفسها مستقلة عما يربط بها من محددات أخرى كالدين والوطنية. . . ، فقد وُجِد عامل جديد ساعد على مزيد من تعزيز الايديولوجيا الاسلامية في المغرب، هو **الاستعمار**، إذ لم يُنظَر إلى هذا الأخير كتحدٍّ قومي ـ كما نُظر إليه في المشرق ـ وإنما نُظر إليه كتحدٍّ وطني ديني.

لقد عنى الاستعمار في المشرق العربي التجزئة الكيانية، أي فعلاً تقسيمياً للكيان القومي العربي. لذلك نشأت ايديولوجيا وحدوية قومية عربية لمواجهة الفعل الاستعماري، بينما هو عنى في المغرب الاحتلال واستباحة السيادة الوطنية وتهديد الملة. لذلك ستنشأ ايديولوجيا وطنية قوامها الدين للدفاع عن كيان المغرب وعقيدته المهددة. وبتعبير مختلف، كان «الآخر» في المشرق هو **الغرب الاستعماري الامبريالي**، بينما كان «الآخر» في المغرب هو **الغرب المسيحي**. ولهذا الأمر حساسية في المغرب لا ينطبق حالها على المشرق. ففي المغرب لم يكن هناك مسيحيون ـ كما في المشرق ـ والمسيحيون الموجودون فيه هم **أجانب**. أي أن المسيحيين في المشرق جزء من «الأنا»، بينما هم «الآخر» في المغرب. وهكذا زاد فقدان الخبرة التاريخية ـ التي للمشرق ـ في التعايش المسيحي ـ الاسلامي، من حساسية المغاربة تجاه ما هو غير اسلامي، بين ما هو أجنبي وما هو مسيحي، وبالتالي عمّق كل ذلك من شعورهم الاسلامي الذي كانت العروبة جزءاً منه.

* * *

تلك هي الأسباب التي تقف وراء العلاقة التي وصفناها بعلاقة التداخل بين العروبة والاسلام في وعي المغاربة وفي ممارستهم الاجتماعية. وإذا كان معظم هذه الأسباب ذا طابع تاريخي ـ بنيوي، أي يرتبط بطبيعة التركيب الثقافي والاجتماعي للمغرب خلال فترة تاريخية طويلة، ويشكل حصيلة ما راكمته ورسخته من معطيات وبنى ونفسيات، فإن ثمة عوامل سياسية استجدت منذ عشرينيات القرن الحالي ساهمت في المزيد من ابراز الوعي العروبي (ثم القومي) للمغاربة، ودفعتهم إلى أن يَنْشَدُّوا ـ أكثر فأكثر ـ إلى ما يجري خارج المحيط المغربي، أي إلى المجال العربي. وهكذا إذا كانت العوامل الأولى تضفي تعريفاً اجتماعياً وثقافياً لعروبة المغرب والمغاربة، فإن هذه العوامل تمنحها (= أي العروبة) تعريفاً سياسياً.

٣ ـ العوامل المعاصرة لتشكُّل نظر قومي في المغرب

سبعة عناصر نعتبرها عوامل أساسية تقف وراء تبلور الفكرة الوحدوية، وتعمُّق الفكرة العربية في المغرب، وبالتالي، وراء تشكيل وعي سياسي مغربي أكثر استشعاراً بالحاجة إلى تعميق الارتباط السياسي بالمشرق العربي بصفته شكلاً آخر من أشكال بناء الهوية. هذه العناصر هي ما سنعرض لها في الفقرات اللاحقة ببعض التفصيل.

أ ـ حين يستعرض المرء أسماء رجالات الحركة الوطنية الذين قادوا العمل الوطني، مع انطلاقته في بداية الثلاثينيات، أو ساهموا مساهمة فعالة في فصوله السياسية خلال مرحلة الاستعمار. . .، سيُلاحظ أن كثيراً منهم أُتيح له ـ لأسباب عائلية أو سياسية في ما بعد ـ أن يدرس في المشرق العربي (مصر وفلسطين خاصة). وكان لهذا الأمر أثر كبير في تشكيل الوعي السياسي لدى هذه النخبة، وفي تحديد وجهة اختياراتها الوطنية. وتُعتبر فترة النصف الثاني من العشرينيات الفترة التي انطلقت فيها موجة الرحلة إلى المشرق التي كان وراءها الآباء قبل أن تصبح وراءها الأحزاب في مرحلة لاحقة.

وربما كانت سنة ١٩٢٨ هي التاريخ الرسمي لتدفّق رحلة الطلبة المغاربة إلى المشرق بقصد استكمال الدراسة. صحيح أن بعض علماء القرويين ذهب إلى الأزهر ودرس هناك فترة قبل هذا التاريخ. وصحيح ـ أيضاً ـ أن بعض طلبة القرويين طلب طريقه إلى الأزهر للغرض نفسه[٢١]. إلّا أن موجة السفر لم تعرف التصاعد والأهمية إلّا بدءاً من التاريخ المشار إليه. وقد كانت القاهرة، ونابلس، هما قبلة المتجهين إلى المشرق من الطلبة المغاربة.

* * *

عُرف الحاج عبد السلام بنونة ـ أحد قادة الكفاح الوطني في الشمال ضد الاسبان ـ بصفته أول وطني مغربي سيحوّل الرحلة إلى مدارس المشرق إلى برنامج ايديولوجي ـ سياسي لدعم المعركة الوطنية ضد الاحتلال. وقد دفعه إلى ذلك ارتباطه الحميمي بالمشرق العربي وببعض الشخصيات الفكرية فيه. وفي أحد أسفاره إلى برلين للتفاوض في شأن استيراد آلات لشركة الكهرباء التي كان أسسها ويديرها في تطوان (وهي أول شركة كهرباء وطنية في المغرب) وفي طريقه الباريسي إلى ألمانيا، «التقى شابين فلسطينيين أعطياه عناوين ثانويات في فلسطين»[٢٢]. ويروي ـ ابنه ـ المهدي بنونة قصة ذلك بطريقة أخرى، فيقول: «. . . اتصل والدي بأحد شباب فلسطين في ذلك الوقت صابر الشنار الطالب في إحدى جامعات فرنسا الذي سبق أن تخرّج

---

(٢١) من هؤلاء، مثلاً، الحاج الحسن بوعياد، أحد الرعيل الأول للحركة الوطنية في المغرب، الذي سافر إلى القاهرة عام ١٩٢٦، ودرس في الأزهر إلى حدود ١٩٢٩، ثم رجع إليها ليقود الكفاح ضد الظهير البربري من القاهرة (ولد في فاس في ١٩٠٤ وتوفي في حزيران/يونيو ١٩٩٠). هو مؤلف الكتاب/الوثيقة الثمين: **الحركة الوطنية والظهير البربري** الذي سيرد الاستشهاد به في متن هذا البحث وهوامشه.

(٢٢) Abdelmajid Ben Jeloun, *Approche du colonialisme espagnol et le mouvement national marocain dans l'ex-zone khalifienne* (Rabat: Editions Okad, 1988), p. 106.

من مدرسة النجاح الوطنية في نابلس، فأعطاه عنوان المدرسة واسم مديرها حينئذ المجاهد الوطني والمؤرخ الكبير الأستاذ عزة دروزة الذي أرسل إليه برامج الدراسة وشروط الالتحاق بها، ورحّب باستقبال بعثة مغربية في المدرسة، كما اتصل الوالد بالزعيم الوطني الكبير سماحة الشيخ محمد أمين الحسيني الذي زكّى مدرسة النجاح الوطنية»[٢٣]. وقد كان أول من أرسل ـ على سبيل الاختبار ـ اثنان من الطلبة (وسنهما في حدود السابعة عشرة) هما **الطيب بنونة** ـ الابن الأكبر ـ وزميله **محمد بن مصطفى أفيلال**[٢٤]. ثم كوّن في سنة ١٩٢٩ مجموعة جديدة من الشبان (١٠ طلاب) ارسلت إلى الجهة نفسها (مدرسة النجاح)[٢٥].

لماذا لم يتخذ الوطنيون في الشمال (في مدينة تطوان تحديداً) قرار ارسال أبنائهم إلى القاهرة التي كانت مركزاً علمياً وسياسياً جاذباً لكل أطراف الوطن العربي، وفضّلوا ـ بدلاً من ذلك ـ ارسالهم إلى نابلس؟ يجيب **المهدي بنونة** ـ أحد طلاب هذه البعثة ـ عن ذلك بالقول:

«في أواخر العشرينيات انتشرت في مصر، خاصة داخل الأوساط المتعلمة، ظاهرتان أدتا بالمغاربة للعزوف عن ارسال أبنائهم للدراسة في القاهرة!

الظاهرة الأولى تمثلت في الحنين للنعرة والثقافة الفرعونيتين. أما الظاهرة الثانية، فهي موجة الالحاد التي عمّت بعض الأوساط المثقفة، وكان لكتابات الكاتب المصري سلامة موسى والتيار الذي ارتبط به دور في ذلك. وقد جذبت آراء سلامة موسى الكثيرين!»[٢٦].

هل معنى هذا أن العزوف كان شاملاً؟ لا، لم يكن ذلك صحيحاً. ففي العام نفسه، نعني ١٩٢٨، سيلتحق **محمد الطنجي وعبد الخالق الطريس** (الذي سيصبح قائداً وطنياً كبيراً وزعيماً **لحزب الاصلاح الوطني في الشمال**) بطلبة سابقين، مثل **المكي الناصري**[٢٧]، إذ سيلتحق الطريس بكلية الآداب، بينما سيلتحق الطنجي بالأزهر[٢٨]. كما سيسافر إليها لقصد الدراسة أمين عام «حزب الاستقلال» ـ في ما بعد ـ **أحمد بلا فريج**.

كانت مصر وفلسطين تموران، في هذه الفترة، بالتناقضات، وكان اشعاعهما الفكري

---

(٢٣) بنونة، **المغرب... السنوات الحرجة**، ص ١٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٥) التحق بهذه المجموعة في العام نفسه عبد المجيد حجي، وعبد الكريم حجي، ثم سعيد حجي الذي أصدر في ما بعد صحيفة **المغرب** في مدينة سلا، وأصبح من قادة العمل الوطني في هذه المدينة، ومن أبرز ممثلي التيار الفكري الليبرالي في المغرب (وقد توفي في سن مبكرة).

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٧) سيؤسس محمد المكي الناصري ـ في ما بعد ـ حزب الوحدة المغربية، وسيمثل إلى جانب محمد العربي بنونة الوطنيين المغاربة في المؤتمر الإسلامي العام في القدس الذي دعا إليه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى المفتي محمد أمين الحسيني في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١. انظر التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٨) Ben Jeloun, Ibid., p. 107.

والنضالي كبيراً. وإذا كان استحضار التراث النضالي للحركة الوطنية الفلسطينية ضد بريطانيا والجماعات الصهيونية المتدفقة على فلسطين، يكفي لتبيان مدى التأثير الذي كان له (= التراث النضالي) ـ ولا يزال ـ في تاريخ العرب المعاصر[٢٩]، ومع ذلك فلم تكتفِ مصر بالتأثير الفكري دون السياسي، ولم تكتف فلسطين بالتأثير السياسي دون الفكري، فدور مصر السياسي كان دوراً رائداً، وثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة عادية من منظور المغاربة[٣٠]. ولقد ظل شعور المغاربة بالدور السياسي المركزي لمصر حادّاً إلى فترة السبعينيات بعد رحيل عبد الناصر. كما أن التأثير الفكري الفلسطيني في المغاربة تأثير مهمّ إلى حد بعيد. ويكفي هنا أن نشير إلى أن بعثة الطلاب المغاربة إلى مدرسة النجاح تلقت تعليمها على يد مثقفين ـ مناضلين ـ مثل **أكرم زعيتر، وابراهيم طوقان، ومحمد عزة دروزة، ومحمد علي دروزة، والشيخ عبد الحميد السائح**.... إلخ[٣١]. الأمر الذي يعني أن قسماً عظيماً من وعيها ـ هي التي ستتحمل مسؤولية قيادة النضال الوطني في الشمال المغربي ـ قد تشكل من خلال تأثرها المباشر بالنخبة الفكرية الفلسطينية التي كانت ـ هي أيضاً ـ تقود الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني والاكتساح السرطاني الصهيوني.

لقد كانت نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات هي الفترة التي احتضنت أفعل يقظة عروبية في وعي النخبة المغربية بنتيجة الاتجاه نحو التعليم في بلدان المشرق[٣٢]. وغير خافٍ أنها ـ هي نفسها ـ الفترة التي شهدت ميلاد الحركة الوطنية المغربية في صيغتها السياسية والتنظيمية الحديثة بعد هزيمة الثورة المسلحة في الريف والأطلس والصحراء. وهذا ما يمكن أن يحمل على الاعتقاد أن فترة التكوين العلمي في المشرق، إن لم تكن قد أسهمت في تأسيس الحركة الوطنية المغربية، فهي أسهمت في بناء وعيها السياسي الوطني. وسنجد أن هذه

---

(٢٩) يتحدث المهدي بنونة عن أثر العمل الفدائي في الثلاثينيات لدى المغاربة فيقول: «كان تأثرنا مزدوجاً بالعمل الفلسطيني الفدائي. فقد رسم لنا معالم طريق يمكن أن نسلكه حين نعود إلى المغرب. ومن جهة أخرى خلق بيننا وبين اخوتنا الطلاب الفلسطينيين رباطاً متيناً واندماجاً كاملاً في القضية.» انظر: بنونة، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٣٠) «... كانت مصر انطلاقاً من ثورتها السياسية التي تزعّمها سعد زغلول (١٩١٩) تبحث عما حولها، كما أن ما حولها بدأ يبحث عنها. ولم يغب سعد زغلول (١٩٢٧) إلاّ بعد أن بات اسم مصر وثورتها على كل لسان في الوطن العربي. وكانت بمثابة القدوة في التحرك السياسي التحرري.

والمغرب لم يشذ عن البلدان العربية. فقد كانت الحركة الوطنية الناشئة تتطلع إلى مصر ثقافياً وسياسياً. وأسهمت هذه الحركة رغم صغر سنها في حفلات تأبين سعد زغلول التي أقيمت في القاهرة.» انظر: عبد الكريم غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٣١) بنونة، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٢) ابتداءً من مطلع الثلاثينيات سترتفع أعداد الطلبة المغاربة الملتحقين بالمشرق. ويلاحظ أن معظمهم ستكون له أدوار مهمة في الكفاح الوطني في المغرب. في ما بعد سيلجأ إليه البعض الآخر اضطراراً (نهاية الثلاثينيات وسنوات الأربعينيات)، وسيكون لهذا اللجوء أثر عظيم الأهمية في إعادة تشكيل وعي هذه النخبة، خصوصاً من كان منها قد تلقى تعليمه في باريس أو في المدارس الفرنسية في المغرب.

الحركة الوطنية حين خاضت المعركة ضد «السياسة البربرية» لفرنسا في سنة ١٩٣٠، فقد خاضتها بوعي صقلته فترة التكوين تلك، أو كانت في طريق ذلك.

ب ـ تشكّل حركة مواجهة «الظهير البربري»[٣٣] مناسبة من مناسبات نمو الوعي العروبي في المغرب، بل هي ـ ربما ـ من أهم مناسباته. فالمغاربة ـ قبل ١٩٣٠: تاريخ استصدار «الظهير البربري»، لم يكونوا يتعرفون على عروبتهم بمعزل عن الاسلام. والاحتلال الفرنسي هو وحده الذي أحدث ـ بهذا الظهير ـ ذلك الفصل من خلال تقسيمه المغاربة إلى عرب وبربر.

يرتكز «الظهير البربري» الذي صدر ـ تحت ضغط الحماية الفرنسية ـ في ١٦ أيار/مايو ١٩٣٠، على تفرقة بين البربر والعرب في الأمور التشريعية والمدنية بحسبانه البربر ـ خلافاً للعرب ـ أصحاب منظومات عُرفية ومحلية خاصة لا ينطبق عليها النظام الشرعي المطبَّق في عموم البلاد، وهو نظام شرعي اسلامي (الأمر الذي ستعتبره الحركة الوطنية دليلاً على وجود مشروع استعماري لتنصير البربر المغاربة، كما أنه يمنح المحاكم الفرنسية سلطة البت في المخالفات التي هي من طبيعة جنائية والتي تقع في المناطق البربرية. الأمر الذي يعني ـ كما فهمت ذلك الحركة الوطنية ـ محاولة تقسيم وحدة البلاد[٣٤]. ولم تكن خطورته تكمن في رسمه إطارَ مبادىءٍ عاماً للفتك بوحدة البلد فحسب، بل تعدى ذلك إلى نطاق التصريف السياسي والاداري. إذ «من فظائع هذا الظهير أنه قد تفرع عنه قرارات وزارية فظيعة تضمنت تفاصيل تنفيذه، وكفلت وصول القوم إلى مرادهم منه»[٣٥].

وعى الوطنيون المغاربة ـ منذ البداية ـ مقدار الخطر الذي يحمله هذا المشروع الاستعماري على وحدة الشعب والبلاد، لذلك لم يترددوا في مقاومته بكل الوسائل التي كانت متاحة لهم. يقول أحد الوطنيين المغاربة في مقالة عن الموضوع وقّعها باسم مستعار («مخبر»)، وبعثها ـ في عام ١٩٣٠ ـ من باريس إلى مجلة **الفتح**[٣٦]: «أرادوا أن يفرقونا ويجعلوا من المغرب

---

(٣٣) تعني عبارة الظهير الأمر السلطاني السامي. وهي توازي عبارة المرسوم في المعنى المتداول في المشرق.

(٣٤) جاء في الفصلين الأول والثاني من **الظهير البربري**:

«الفصل الأول: إن المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية بإيالتنا الشريفة، والتي ينظر فيها القواد في بقية نواحي مملكتنا السعيدة، يقع زجرها هناك من طرف رؤساء القبائل، وأما بقية المخالفات فيُنظر فيها ويقع زجرها طبق ما هو مقرر في الفصلين الرابع والسادس من ظهيرنا الشريف هذا.

الفصل الثاني: إنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنساوية بإيالتنا الشريفة، فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات أو المنقولات، تنظر فيها محاكم خصوصية تعرف بالمحاكم العرفية ابتدائياً أو نهائياً بحسب الحدود التي يجري تعيينها بقرار وزيري، كما تنظر المحاكم المذكورة في (جميع) القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وبأمور الإرث وتطبّق في كل الأحوال العوائد المحلية». انظر: الحسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري** (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩)، ص ١٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٦) مجلة كانت تصدر في القاهرة، وكان يديرها محب الدين الخطيب. وقد أفسحت مساحة واسعة أمام =

دولاً وجماعات شتى لا أنساب بينهم ولا أسباب تجمعهم. أرادوا أن يمزقوا وحدتنا ويفككوا أوصالنا ويَحُلُّوا جامعتنا حتى لا تربطنا لغة ولا دين ولا قومية ولا قوانين. . .»[37]. وهذا الوعي ـ الذي تكرر في مئات الصفحات التي كتبها وطنيون مغاربة عن أخطار «الظهير البربري»[38]، وفي عشرات الحلقات التي جرى فيها تداول الموضوع ـ تَلاَزَمَ مع ممارسة سياسية هدفت إلى اسقاطه شعبياً وقبر مؤامرة التقسيم. وقد خيضت هذه المعركة ـ التي نجد تفاصيل عنها في كتاب الحسن بوعياد ـ انطلاقاً من المساجد: من مسجد القرويين في فاس، ثم ـ امتداداً ـ من مساجد سلا والرباط ومراكش وغيرها من المدن، وهي المساجد التي رُفع فيها دعاء «اللطيف»[39] احتجاجاً على المؤامرة. وفي سياق حركة النهوض الوطني العارم في عموم المغرب[40]، ونتيجة ما راكمته تجربة المواجهة هذه من رصيد، ستفشل السياسة البربرية للاحتلال، وستكون أكبر نكسة لها تكمن في انخراط «البربر» في المعركة ضدها[41].

بأي معنى ـ إذن ـ تشكِّل «السياسة البربرية» للاحتلال عنصراً من عناصر تنمية الوعي العروبي في المغرب؟.

إنها بهذا المعنى، بسبب كونها شكلت أول هجوم على عروبة المغرب من مدخل اسلامي: الفصل بين مسلمين عرب ومسلمين غير عرب. وهو هجوم إذا كان قد استنفر عروبة المغاربة، فهو لم يكن ليخوض المعركة إلّا من داخل الاسلام لردم الهوة بين «مكوِّنيه العرقيين». وبهذا المعنى يمكن القول ـ مع الجابري ـ[42] بأن الوعي العروبي في المشرق إذا كان

= الوطنيين المغاربة، وأمام أقلام عربية أخرى، للحملة على «السياسة البربرية» للاحتلال الفرنسي في المغرب. ومعظم مقالاتها في هذا الشأن أُعيد نشرها في كتاب الحاج الحسن بوعياد المشار إليه في الهامشين السابقين.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٣٨) تجد هذه المادة الهائلة منشورة في: المصدر نفسه. (٦٦٠ صفحة).

(٣٩) يقول دعاء «اللطيف»: «اللهم يا لطيف نسألك اللطف في ما جرت به المقادير ولا تفرّق بيننا وبين إخواننا البرابر».

(٤٠) تَوَّجَ حركة النهوض هذه تشكيل وفد وطني من ٢٤ شخصاً يمثل سائر الأوساط الشعبية انبثقت عنه لجنة كلِّفت بوضع مطالب تُرفع إلى المراجع العليا. يتحدث علّال الفاسي عن ذلك، فيقول:

«وهذه المطالب التي وضعناها وصادق عليها الوفد وأيدتها عرائض الشعب من كل جهة، تشمل ما يأتي:

١ ـ الغاء ظهير ١٦ مايو [أيار]، وسائر الظهائر والقرارات التي اتُخذت في معناه.

٢ ـ تكوين قضاء موحَّد لجميع المغاربة.

٣ ـ ربط جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية.

٤ ـ ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام واليهودية.

٥ ـ منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير.

٦ ـ اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية، ولذلك يجب أن تكون الأساسية في التعليم». انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٤٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٢) الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٣٧.

قد نشأ في سياق تحدي سياسة التتريك لعروبة المشرق، فإن الوعي العروبي في المغرب نشأ في امتداد التحدي الاستعماري الممثل في السياسة البربرية.

وعموماً، فقد أخفقت هذه السياسة الاستعمارية، وتجاوز المغاربة امتحان الانتماء الديني والقومي إذ «أدت هذه «السياسة البربرية» في هذا المجال إلى نتائج عكسية تماماً: لقد استهدفت تلك السياسة عروبة المغرب واسلامه ووحدته الوطنية، فكان رد الفعل الوطني هو التمسك بهذه المقومات الثلاثة، والدفاع عنها بوصفها مقومات مترابطة لا يمكن الفصل بينها»(٤٣).

ج ـ من العناصر الأخرى التي لا تقلّ أهمية عن السابقة في استنهاض الوعي القومي في المغرب، العلاقة الفريدة التي نشأت بين **شكيب ارسلان** وبين أقطاب الحركة الوطنية المغربية(٤٤)، والأثر الكبير لأفكار شكيب ارسلان في أوساطهم، وهي العلاقة التي ذهبت إلى حد أصبح فيه جائزاً وصف أرسلان بأنه تحوّل إلى «مستشار» للحركة الوطنية. وهو موقع آل إليه ـ بصفة غير رسمية ـ نتيجة ما كان يقوم به من دور في تحسيس العالم بما يجري في المغرب على يد فرنسا (التي كان معظم مثقفي مصر مخدوعين فيها ومدافعين عنها)(٤٥)، سواء في اتصالاته المباشرة بالمنابر الفكرية والاعلامية والسياسية: العربية والدولية، أو في مقالاته التي ينشرها في صحيفة La Nation Arabe (الأمة العربية) التي كان يصدرها من جنيف(٤٦). وقد كانت مواقفه الداعمة للحركة الوطنية في معركتها ضد «الظهير البربري» أكثر الأمثلة دلالة على دوره ذاك.

نعم، «لقد اهتم كل الذين كتبوا عن تاريخ الحركة الوطنية المغربية بالاشارة إلى زيارة الأمير شكيب إرسلان لتطوان، واعتبروها من الأحداث السياسية التي كان لها الأثر الملموس في تقدم الحركة الوطنية وتطوراتها»(٤٧). ذلك أن هذه الزيارة شكلت **أول لقاء** للنخبة الوطنية مع الخطاب القومي العربي. صحيح أنهم قرأوا عبد الرحمن الكواكبي جيداً، وتعرفوا إلى بعض أفكار القوميين في

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤٤) في هذا المعنى يقول عنه عبد الكريم غلاّب إنه: «عقد اتصالاً وثيقاً مع رجال الحركة الوطنية المغربية، وأصبح منذ ذلك الوقت المناضل الأول عن الحركة الوطنية ومستشارها الأول». انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية**، ص ٣٧٨.

(٤٥) وهذا ما كان يحز في صدر الوطنيين المغاربة، وما كان يدفع الكثير منهم إلى شن حملات على **الأهرام** (صحيفة فرنسا كما كانوا يسمونها)، والاحتجاج الصامت على مواقف مثقفين آخرين مثل طه حسين وتوفيق الحكيم... إلخ.

(٤٦) «الأمير شكيب أعطى الحركة بعداً جديداً بما كان يكتبه في الصحف العربية التي تصدر في مصر أو في صحيفته **الأمة العربية** بالفرنسية. وكانت مقالاته تُقرأ باهتمام. كما كانت اتصالاته بمختلف المناضلين في المشرق العربي عموماً: مصر وسوريا ولبنان والعراق تفتح أمام الحركة الوطنية آفاق التعرف عليها». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٤٧) الطيب بنونة، **نضالنا القومي: في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة** (طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٨٠)، ص ١٦.

الشام، لكنها المرة الأولى التي ستتبلور في ذهنهم الفكرة القومية العربية جيداً في بعدها السياسي الصريح. فالزيارة التي أحيطت بحفاوة كبيرة، وشهدت حضور الغالبية العظمى من النخبة السياسية الوطنية[٤٨]، أتاحت امكانية تمتين العلاقة بارسلان، والتعرف الأولي إلى أفكاره. لكنها - وهذا هو المهم - فتحت الباب أمام علاقة أمتن مع الفكرة القومية، إما من خلال كتاباته التي ستنتشر على نطاق واسع في المغرب، أو من خلال كتابات غيره من المفكرين القوميين العرب.

ومن دون سائر كتابات ارسلان التي تعرَّف إليها الوطنيون المغاربة عهدئذ، يشكّل كتابه الشهير: **لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟** أكثر تلك الكتب تأثيراً فيهم، وتداولاً بينهم[٤٩]. يصف الطيب بنونة - ابن عبد السلام بنونة وناشر رسائل هذا الأخير مع شكيب ارسلان - الأثر الذي أحدثه الكتاب في المغرب قائلاً: «وقد كان له صدى عميق وتأثير عظيم في انهاض الهمم وتوعية الشعوب الاسلامية. ويعتبر بحق من نهج الدعوة التي قام بها قبله المصلحان الكبيران جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده. (وسوف نرى من بعد في رسائله كيف أنه) استعان بأخيه بنونة ورتبة ولده داود في تطوان على توزيع الكتاب ونشره في الأوساط المغربية ليكون علاجاً للنفوس الخاملة ودعاية دينية لدعاة الوطنية والنهضة والاصلاح الذين كانوا إذ ذاك غرباء بين قومهم ضعفاء في وطنهم المنكوب بالاستعمار والجهل، ولذلك فإن تأثير هذا الكتاب يلزم أن يذكر في تاريخ الوعي الوطني بالمغرب»[٥٠].

كانت الرسائل المتبادلة بين شكيب ارسلان وبين الوطنيين المغاربة تشكِّل بدورها وسيلة أخرى للحوار الفكري، أو - للدقة - لتعرف الوطنيين المغاربة إلى كثير من الأفكار القومية العربية المتداولة في المشرق. والقارىء في رسائل ارسلان إلى عبد السلام بنونة[٥١]، وفي ردّ

(٤٨) من الشخصيات الوطنية التي التقاها في تطوان وطنجة الحاج عبد السلام بنونة الزعيم الوطني مؤسس حزب الاصلاح الوطني، واخوه محمد بن العربي بنونة (الذي سيمثل الحزب في المؤتمر الإسلامي في القدس عام ١٩٣١)، ومؤرخ تطوان الشهير محمد داود، وعبد الخالق الطُّرِّيس (زعيم حزب الاصلاح الوطني في ما بعد)، ومحمد عزيمان. كما وفد إليه من المنطقة الفرنسية: أحمد بلا فريج (أمين عام حزب الاستقلال بين الثلاثينيات والخمسينيات، وأحد أكبر القادة الوطنيين في تاريخ المغرب المعاصر - توفي قبل أسابيع عن سن تناهز الثالثة والثمانين) ومحمد بن العباس القباج، ثم بعض قادة حزب الاستقلال في ما بعد - كمحمد اليزيدي، ومحمد الفاسي، والحاج عمر بن عبد الجليل.

ونضيف إلى هذا كله الإشارة إلى أن شكيب أرسلان سيلتقي - في ما بعد - الزعيم الوطني علّال الفاسي، ومحمد بن الحسن الوزاني (زعيم حزب الشورى والاستقلال). وإذا استثنينا - من قائمة المذكورين - الحاج عبد السلام بنونة، فإن باقي الأسماء كانت في مرحلة الشباب (في سن العشرين أو ما يزيد على ذلك بقليل)، وإنها هي التي ستقود العمل الوطني في مستهل الثلاثينيات. وهذا أيضاً كاف للتدليل على تأثير شكيب أرسلان فيها.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل الدقيقة عن عدد النسخ الموزعة في المغرب، انظر: المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٩، الهامش رقم (٢). (القوسين من المؤلفين).

(٥١) هذه الرسائل هي المنشورة حتى الآن من ضمن رسائل شكيب أرسلان مع قادة العمل الوطني في المغرب. وكل المصادر التاريخية تؤكد أن مراسلات أخرى كثيرة كانت له مع آخرين، لكنها - للأسف - تظل مجهولة عند الرأي العام، ولم يتخذ الأحياء من أصحابها، أو أبناء القادة الراحلين، أو المسؤولين الرسميين. . . مبادرة نشرها كما حصل في حالة مراسلاته مع عبد السلام بنونة.

هـذا الأخير عليهـا يقف على كثـير من الموضـوعات ذات الصلة بـالشأن العـربي. من ذلك ـ مثلاً ـ رسالة ارسلان (المؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبـر ١٩٣٠) إلى عبد السـلام بنونـة، والمتضمِّنـة حديثـاً في الاتحاد العـربي بين سـوريا والعـراق، وامكانيـة ادخال ابن سعـود فيه، وأشكال الاتحاد الممكنة[٥٢]، وكذلك رد بنونة المشيد بالموقف الوحدوي للأمير شكيب ارسـلان في رسالتين[٥٣]. مما يكشف عن أن هذه الرسائل أصبحت مادة غنية لترسيخ الهم القومي لدى النخبة المغربية في هذه الفترة «المبكرة».

د ـ ربما كانت نكبة فلسطين هي المهماز الذي أيقظ الوعي القـومي في مجموع الـوطن العـربي. ونحن نلمس صحـة هـذه الفكـرة في حـالـة المغـرب، إذ يمكن القـول ـ ومن دون مبالغة ـ إن وعي النخب المغـربية بـالقضايـا العربيـة، وميلها نحـو منظور قـومي لها إنمـا نشأ انطلاقاً من ـ وفي سياق ـ اهتمامها بقضية فلسطين في مرحلة تفجرها مشكلة خلال الثلاثينيات والأربعينيات.

لقـد رأينـا ـ سـابقـاً ـ كيف أن بعض ممثـلي هـذه الحـركـة درس في فلسـطين، وارتبط بقضيتها منذ نهاية العشرينيات، وهو في عزّ شبابه وفي عنفوان عطائه الفكري والسياسي. وإذا كـان ذلك الارتبـاط قد عـزز وعيه القـومي «الطري» بمصـدر هام من مصـادر تنميته، فـإنـه سيمنحه ـ في مرحلة لاحقة ـ عمقاً ووضـوحاً ورسـوخاً؛ ففي الأربعينيـات سيتكثـف حضور الـوطنيين المغـاربة في النشـاط العربي والـدولي، وذلك من خـلال الروابط التي سينشئـونها في القاهرة[٥٤]، وصولاً إلى تأسيسهم ـ بمعيـة الوطنيـين التونسيـين والجزائـريين ـ «مكتب المغـرب العربي» برئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطّابي، ثم من خلال مكتب المغرب في نيويورك الذي ستفتتحه الحركة الوطنية بهدف التعريف بالقضية المغـربية في الأمم المتحـدة[٥٥]. وخلال ذلك كله، ستنمو علاقتهم بالقضيـة الفلسطينيـة إما عـبر صلتهم بالجـامعة العـربية، أو عـبر

---

(٥٢) جـاء في الرسـالة: «مقـابلتنا مـع الملك فيصل كـانت في أنتيب، قـرب نيس. . . البحث دار عـلى معاهدة العراق الجديدة والآمال في إصلاح نقاط ضعفها تدريجيـاً. عقد معـاهدة بـين سوريـا وفرنسـا تضاهيهـا مسـألة البـترول وأهميتها المـادية. مسـألة البـترول وأنابيبـه واستثمار ذلـك لأجل حمـل فرنسـا على قبـول مـطالب السـوريين. مسألة فلسطين. مسألة الاتحاد العربي وكيفية البدء به بـين سوريـا والعراق والاجتهـاد في ادخال ابن سعود فيه. وجوه الاتحاد المتعددة: الاتحاد النمساوي ـ المجري، والاتحاد الألماني، والاتحاد السـويسـري، والاتحـاد الأمريكي. أخذ مثـال من أحدهـا. الابتداء بـالاتحاد في الجـمارك والمواصـلات والصحة والمسكـوكات والأمـور الاقتصادية مع عقد محالفة دفاعية عسكرية. تـوطيد العـلاقات الـودية بـين فيصل وابن سعـود أو العراق ونجـد والحجاز إلى غير ذلك. . .». انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٥٣) الرسالة المؤرخة في كانون الثاني/يناير ١٩٣١. المصدر نفسـه، ص ٤٠٩. والرسـالة المؤرخـة في ٨ آذار/مارس ١٩٣١. المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(٥٤) مثل رابطة الدفاع عن مـراكش التي ستبدأ نشـاطها في القـاهرة عـام ١٩٤٣. انظر التفـاصيل في: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، وغلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية**.

(٥٥) افتتح المكتب خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية تقسيم فلسـطين. وقد أسنـدت مهمة إدارته للمهدي بنونة.

صلتهم بالأمم المتحدة. الأمر الذي أتاح الفرصة للمزيد من صقل الوعي القومي لدى المغاربة. و«مؤرخ» هذا الوعي لا يستطيع إلاّ أن ينتبه لقيمة تجربة العمل من خلال هذين المركزين (القاهرة ونيويورك) لأنها تجربة كرست ارتباطها عضوياً لهموم المغاربة (نعني نخبهم الوطنية) بهموم مجمل البلدان العربية. وحين أعلن التقسيم، وقام الكيان الصهيوني على حدوده (أي على حدود التقسيم) وتوسع بحرب العام ١٩٤٨ . . . ، كانت الحركة الوطنية قد انصرفت ـ تماماً ـ إلى اعتبار نفسها جزءاً من التيار العربي تقع على عاتقها المساهمة في إنهاء هذا الوضع الشاذ(٥٦) وفي تحقيق آمال الأمة العربية في الاستقلال والوحدة.

هـ ـ ومثلما أنمت تجربة العمل في القاهرة وعيَ الوطنيين المغاربة قضية فلسطين بصفتها قضية قومية عربية يرتبط حلها بوحدة الارادة العربية، كذلك أنمت وعياً وحدوياً غير مسبوق بالعمق الذي به ظهر. لقد أتاح فتح «مكتب المغرب العربي» ـ في أعقاب عقد مؤتمر المغرب العربي ـ(٥٧) فرصة لتداول فكرة الوحدة، على نطاق المغرب العربي، والنظر إليها من حيث انها تشكّل الاطار المستقبلي الطبيعي لحياة شعوب المنطقة. لكن هذا التفكير الوحدوي لم يستمر محصوراً في دائرة المغرب العربي، إذ سرعان ما امتد مجاله إلى النطاق العربي الأوسع بتأثير الاقامة السياسية للنخب الوطنية في مصر. وإذا لم يكن هذا الوعي الوحدوي قد عبّر عن نفسه مباشرة وبصورة مماثلة لما كان عليه لدى الحركات الوطنية في بلدان المشرق، إلاّ أنه كشف عن نفسه من خلال التعريف المستمر، الذي قدّمه الوطنيون المغاربة، لوحدة المغرب العربي بوصفها مرحلة نحو الوحدة العربية الشاملة. وهو تعريف ظل يستند إلى قناعة راسخة ـ لم تفتأ تعلن عنها أدبيات الحركة الوطنية ـ بأن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن مصيره يتحدد في علاقة مباشرة بمصيرها الاجمالي.

ولعلّ القيمة الثمينة التي ينطوي عليها الوعي الوحدوي المغربي ـ في صورته التي تبدّى فيها من خلال تجربة العمل المغاربي في القاهرة ـ تكمن في أنه وعيٌ نما عبر **ممارسة سياسية توحيدية** (على تواضعها ورغم طبيعتها التنسيقية)، ولم يكن مجرد ثمرة من ثمار التأمل أو تأثراً محضاً بالفكر الوحدوي في المشرق العربي، هذا الذي (نعني التأثر) كان ضعيفاً إلى ابعد الحدود، ولم يكن ليتجاوز نطاق الأفكار التي تعرّف إليها المغاربة من خلال علاقتهم بشكيب ارسلان وعزّة دروزة أو بأساتذتهم المباشرين في نابلس والقاهرة(٥٨). إن هذه الطبيعة «العملية»

---

(٥٦) من يقرأ كتاب علاّل الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (وقد كُتب في هذه الفترة بالذات)، يقف على صحة الحكم الذي أطلقناه. ففيه إصرار ـ لا مزيد عليه ـ على تأكيد ارتباط المغرب المصيري بالمشرق، وفيه تعريف صريح للحركة الوطنية المغربية بصفتها جزءاً من الحركة الوطنية العربية.

(٥٧) عُقد المؤتمر في القاهرة في الفترة بين ١٥ ـ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٤٧ وحضرته وفود الأحزاب المغربية: حزب الاستقلال (المغرب)، حزب الشعب (الجزائر)، حزب الإصلاح الوطني (المغرب)، الحزب الحر الدستوري (تونس). أما مكتب المغرب العربي، فقد تأسس من الأحزاب المشاركة في المؤتمر، واسندت سكرتاريته العامة إلى عبد الكريم غلاّب.

(٥٨) لم نعثر ـ لحد الآن ـ على ما يثبت أن المثقفين المغاربة ـ وربما باستثناء علاّل الفاسي ـ كانوا يعرفون، =

للوعي الوحدوي المغربي ستكون ذات أهمية مستقبلية، على الأقل في تكريس نزوع عملي غير نظري - في التعامل مع قضية الوحدة[٥٩].

و - لم تكن علاقة الوطنيين المغاربة بالجامعة العربية دون نتائج ايجابية. فقد تكوّن لديهم - تدريجياً ومن خلال الاتصالات بها - شعور بأنهم يلجأون إلى مؤسسة سياسية عربية **تمثيلية**. فحينما كانوا يلتمسون مساعدتها في انجاح مؤتمر المغرب العربي[٦٠]، أو حينما كانوا يعرضون عليها تبني القضية المغربية، أو حينما كانوا يطالبونها بعضوية المغرب رغم عدم حصوله على الاستقلال. . . إلخ، فإنما كانوا بذلك يعترفون بإطارها التمثيلي كمؤسسة عربية، و - بالتالي - كان ذلك ينمي عندهم لا فقط الشعور بالانتماء العربي - وهو راسخ لديهم - وإنما الشعور بأن قضيتهم الوطنية (استقلال المغرب) تحتاج إلى دعم قومي عربي. أي أن وعيهم الوطني لم يعد يتعرّف إلى نفسه إلاّ في سياق انتسابه إلى الدائرة العربية بصفتها دائرة واحدة. وبتعبير آخر فقد مكنت العلاقة بالجامعة العربية المغاربة من أن يدركوا أن الوطني (القطري) لا يتعارض مع القومي، وإنما يتجانس معه. فحين تدعم الجامعة العربية نضال المغاربة من أجل تحصيل الاستقلال الوطني، فإنها تكسب قوة جديدة إلى اطارها السياسي «التوحيدي». وحين تناضل الحركة الوطنية من أجل استقلال المغرب، فهي تقدم هذا الاستقلال مكسباً جديداً للبلدان العربية برمتها في معركتها ضد الاحتلال والتجزئة، ومن أجل التحرير والوحدة.

ولقد كانت هذه التجربة - بحق - أول مصادر تبلور **معادلة التجانس والتجاور** بين **الوطني والقومي في وعي الحركة الوطنية المغربية وتجربتها، خلافاً لما كان عليه الحال في بعض بقاع المشرق العربي التي مثّل فيها القومي نقضاً تاريخياً للوطني (القطري).**

ز - إذا كانت العناصر الستة المشار إليها سابقاً تتناول - في اتجاهها العام - مصادر الوعي القومي للحركة الوطنية المغربية في بواكيره الأولى، نعني في مرحلة ما قبل العام ١٩٤٧، فإن العنصر الذي سنشير إليه في هذه الفقرة يتعلق بمصدر من المصادر الأكثر معاصرة وفاعلية - في الوضع الحالي - في وعي الحركة الوطنية المغربية وسلوكها، نعني بذلك **التراث الناصري، والتراث الثوري الفلسطيني**.

إن مجمل المكتسبات الوطنية والقومية التي راكمتها الناصرية والثورة الفلسطينية بين

= قبل ١٩٤٧، شيئاً عن أفكار زكي الأرسوزي، أو ساطع الحصري، أو قسطنطين زريق، أو أفكار ميشيل عفلق والبعث. وهي التي تشكل - بتفاوت - الرصيد الفكري التأسيسي للحركة القومية العربية.

(٥٩) من الواضح أننا لا نجد تضخماً خطابياً - في المغرب - في الحديث عن موضوع الوحدة. لكننا - بالمقابل - نجد رصيداً لا بأس به من محاولاتها: في ١٩٤٧ (مؤتمر المغرب العربي)، ١٩٥٨ (مؤتمر طنجة)، اللقاء المغاربي لعام ١٩٨٤. ونحن - هنا - نتحدث عن مبادرات الحركات الوطنية، لا عن المبادرات «الوحدوية» للنظم السياسية.

(٦٠) انعقد بحضور شرفي ورئاسة فخرية للأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزّام.

مطلع الخمسينيات ومطلع الثمانينيات، يشكّل - دون جدال - الزاد السياسي والفكري الذي يتغذى منه الوعي القومي العربي لدى الحركة الوطنية المغربية، نعني، وعيها الوحدة العربية والتحرر الوطني من الاحتلال والسيطرة الامبريالية. فالثورة المصرية عام ١٩٥٢، والوحدة المصرية - السورية، وحرب السويس، وسياسة التأميمات ودعم الحركات الوطنية في المستعمرات، وانطلاقة الكفاح الفلسطيني المسلح، ونمو الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعاظم رصيدها السياسي عالمياً. . . إلخ، كلها علامات انطبعت في وعي الحركة الوطنية. وليس في وسع أي مؤرخ أو باحث أن يتجاهلها. ويكفي - إثباتاً لأهميتها في صقل ذلك الوعي - انها كانت وراء الكثير من الهزات العنيفة في الجسم السياسي والتنظيمي للاحزاب الوطنية، ووراء الكثير من الطفرات في «اختياراتها» الايديولوجية. إن هذا التراث القومي زج بالحركة الوطنية زجاً في المعترك العربي، وتحوَّل لديها إلى اطار مرجعي تؤسس من خلاله علاقتها بالقضايا العربية ووعيها بتلك القضايا.

* * *

تلك على وجه الإجمال، العناصر التي نَعُدُّها مصادر معاصرة لنمو الفكرة القومية وتداولها في المغرب. وسنحاول الآن الانتقال من التفكير في مقدمات الوعي القومي لدى الحركة الوطنية إلى التفكير في مادة ذلك الوعي. أي التفكير في رصيده النظري والمفهومي. فكيف - إذن - تتمثل الحركة الوطنية المصادر الأساسية للقومية. هل هناك قومية عربية؟ وكيف تفهمها؟ هل يمكن الحديث عن «أمة مغربية» وبأي معنى؟ ما هي حدود استقلال الهوية المغربية؟ وما هي العلاقة بالعروبة؟ ثم كيف تنتظم العلاقة بين الوطني (القطري) والقومي في منظور الحركة الوطنية؟

ثانياً: الأمة والقومية في خطاب الحركة الوطنية المغربية

القارىء في أدبيات الحركة الوطنية المغربية، خصوصاً في الفترة التي يتناولها البحث، لا يعثر على مادة نظرية مستقلة في موضوعات الأمة والقومية والعروبة إلخ. . .، إن ما هو متوفر - على هذا الصعيد - هو أفكار وتقريرات ذات طبيعة غير اشكالية، وغير مفهومية، وتفتقر إلى ما يجعلها متماسكة داخل نسق معرفي متكامل. وغالباً ما تكون هذه الأفكار مُسَاقة ضمن خطاب سياسي، وليس بمعزل عنه، مما يجعل استخراجها مهمة صعبة بصعوبة عزل النظري عن السياسي الذي يكون موطنه. مثلما يجعل ادراكها متعذراً دون النظر إلى السياق السياسي الذي تأخذ فيه وظيفة محددة.

إلى جانب هذه الصعوبة - وهي منهجية - ثمة صعوبة أخرى من طبيعة معرفية، وتتعلق بمحتوى الخطاب، أي بالمضامين «النظرية» في فكر الحركة الوطنية القومي، أو - للدقة - المفاهيم التي تهيمن في أدبيات الحركة الوطنية بصورة تدعو إلى الاستغراب، وتفرض على أي قراءة نقدية لهذه الأدبيات، تتوخى بيان «نظامها المعرفي» ضرباً من المغامرة غير محسوب. ففي هذه الأدبيات - وفي كتابات قادة الحركة الوطنية - تَرِدُ مفاهيم بمعنى يتلازم مع

معنى مفاهيم أخرى وأحياناً يأخذ المفهوم نفسه معاني متباينة ومتنافرة! وفي أحيان أخرى، يجري اقرار موضوعة ما، ثم يأتي نقضها في السياق نفسه(٦١).

ماذا يعني هذا الخلط، أو هذا الالتباس في التحديد النظري. و ـ قبل هذا ـ ماذا يعني ذلك الاهمال الواضح للبناء النظري للموضوعات القومية لدى الأحزاب وقادة الحركة الوطنية؟.

إنه يعني جملة من الأمور، أهمها:

ـ فقدان مرجعية نظرية للانطلاق نحو انتاج معرفة بالموضوعات ذات الصلة بالشأن القومي، و ـ بالتالي ـ طغيان المعرفة التجريبية، وفي أحسن الحالات، الاستهلاك الخارجي (نعني الذي لا تقوم بينه وبين موضوع التفكير صلة عضوية) للمفاهيم المشتغلة على حالات تنتمي إلى التجربة التاريخية الأوروبية الحديثة. وهو الاستهلاك الذي يقود إلى التلازم بين الكيان الترابي ـ السياسي وبين الأمة: (المغرب = أمة)!.

ـ عدم وجود حاجة ـ تاريخية ـ ضاغطة لبناء تمييز نظري دقيق بين ما هو ثقافي ـ اجتماعي (العروبة) وبين ما هو سياسي ـ كياني (القومية العربية). فكان الأول يعاش بمعنى الثاني، وكان الأول يَسْتَغْرِق الثاني و«يلغيه». وليس أصدق دليلاً على ما نقول من أن المغاربة لم يعيشوا مع العروبة ـ في بعض اللحظات ـ الحساسية التي عاشوها مع القومية العربية. فقد عنت لهم هذه ـ أحياناً ـ تخلياً عن استقلال الكيان الوطني. بينما عنت لهم الأخرى ـ دائماً ـ عماد وجودهم الكياني وهويتهم التاريخية. والحق أنه وعيٌ حَصَلَ في مراحل الخمسينيات والستينيات، وكان ثمرة صدام وهمي مع الناصرية التي تريد الهجوم على كل ما هو سلفي(٦٢) بينما كان الاتجاه العام هو المزاوجة بين المعنيين في معنى واحد.

ـ انشغال الوطنيين المغاربة بقضية الاستقلال الوطني ـ في مرحلة مقاومة الحماية ـ وبقضية البناء السياسي بعد الجلاء الاستعماري. وهو انشغال صَبَّ المجهود الفكري في معالجة القضايا الداخلية، وأضعف فرص التعاطي الفكري مع الشأن القومي. وقد أتت هزيمة ١٩٦٧ تعيد هيكلة الأولويات في تفكير الوطنيين والتقدميين المغاربة، وتسمح بقدر أكبر وأهم من الاحتفال بالموضوعات المتصلة بالقومية العربية.

واجمالاً، نقول إن هذا الالتباس الذي هيمن في معظم حقبة الأربعينيات ـ السبعينيات، بدأ يشهد مع نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات بعض التبديد، كان من

---

(٦١) من ذلك، مثلاً، التردد في الحديث عن «أمة مغربية». إذ يجري التعبير عن ذلك أحياناً، ثم يتم نفيه في سياقات أخرى بحيث يأتي اعتبار المغاربة جزءاً من الأمة العربية.

(٦٢) هذه كانت حسابات علّال الفاسي بعد الأزمة بين عبد الناصر والإخوان المسلمين، وهي حسابات ينبغي قراءتها باستحضار قيمة السلفية في المغرب التي كان يعتز بها لاقترانها بالوطنية، ولكونها الايديولوجيا السياسية للحركة الوطنية المغربية.

الطبيعي أن يكون باهتاً في أطواره الأولى. لكنه أخذ خطه الصاعد خلال النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات لأسباب سيتناولها البحث في فقرات لاحقة.

هذه مقدمة كان من الضروري سوقها حتى ندرك حدود الاهتمام النظري لدى الحركة الوطنية بالمسائل القومية وأسباب ذلك، وحتى نوفر قدراً أكبر من الاحتراسات النظرية ونحن ندرس «نظامها المفهومي».

١ ـ هل هناك أمة عربية؟

هذا هو السؤال المركزي الذي نختبر فيه «أصول» التفكير القومي لدى الحركة الوطنية، ومنطلقاته الأساسية. وتبعاً للمقدمة التي سقنا أعلاه، فإن **تفاوتاً نظرياً** في كيفية الجواب عن مثل هذا السؤال، وفي كيفية بنائه البناء النظري المتماسك، هو تفاوت مسلّم به، وهو ناشئ عن اختلاف **شروط الاجابة** عنه: المعرفية والسياسية. ولمّا كان من غير الممكن عرض كل رصيد الحركة الوطنية من هذه الاجابات، فسنكتفي بعرض عيّنة منها لم نخترها بمقاييس الأفضلية الحزبية بقدر ما اخترناها بمقاييس التمثيل: تمثيل البناء الفكري الحزبي، وتمثيل اللحظة التاريخية.

في تحديده مصادر عروبة المغرب[٦٣]، يتحدث علّال الفاسي، عن مصدرين أساسيين يشكّلان ـ مجتمعين ـ المقومات الأساسية لأمة عربية. هذان المصدران هما **اللغة** بوصفها أداة التواصل وتحقيق الاندماج وتبادل القيم، و**التاريخ** بوصفه حاصل كل الخبرات الاجتماعية والثقافية.

أين الدين ـ إذن ـ داخل هذا التحديد، ألا يشكّل ـ كما في حالة بعض البلدان العربية ـ عنصراً من عناصر تكوين الأمة العربية؟

ليس من الممكن تصوّر شكلٍ ما من أشكال إزاحة الدين في تحديد الأمة ومصادر تكوينها، ليس ذلك فقط في حالة علّال الفاسي (السَلَفي)، وإنما في حالة المغرب عموماً، إلا في ما ندر[٦٤]. إن الدين يدخل ـ في تحديد علّال الفاسي ـ في نطاق عنصر التاريخ، ذلك أن الحديث عن تجربة العرب التاريخية دون ادخال الاسلام كمقوم من مقوماتها أمر مستحيل تماماً. فالعرب حينما فتحوا وبنوا فإنما هم فعلوا ذلك لأنهم «اندفعوا بروح العقيدة الاسلامية»[٦٥].

لا يكتفي علّال الفاسي ـ في هذا التحديد وفي غيره من عشرات التعريفات ـ بأن يعبّر عن موقف شخصي، وإنما يذهب إلى ترجمة موقف حزب **الاستقلال** والحركة الوطنية عموماً،

---

(٦٣) انظر الهامش رقم (٦) ومعطياته في المتن.

(٦٤) مع اليسار الماركسي الجديد في السبعينيات.

(٦٥) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٤١٨.

خصوصاً قبل نهاية الخمسينيات حيث كان ممكناً الحديث عن الأمة العربية الاسلامية دون إبداء أي ميل نحو ادراك قليل من التمييز بين الرابطة العربية، وهي قومية، والرابطة الاسلامية، وهي دينية.

لنقرأ تعريفاً آخر ـ يحمل مضموناً جديداً ـ لزعيم سياسي آخر هو عبد الله إبراهيم(٦٦). يقول:

«إننا نشكل وحدة متماسكة عميقة من شواطىء المحيط الأطلسي إلى الخليج. **سواء أكان سكان هذه المنطقة متفقين على ذلك، أو كانوا مختلفين**:

أ ـ وحدة متماسكة عميقة جغرافياً، ولا يفرّق بيننا أي تراب أجنبي وذلك ما يعطي لاسرائيل طابع جسم غريب وسط الكيان العربي. ويعطي للمشكل العربي الصهيوني بعداً رابعاً في السياسة الدولية.

ب ـ ووحدة متماسكة ثقافياً. فمصيرنا اللغوي والعقلي واحد... ولا يوجد بين أي ساكن في البلاد الواقعة بين الخليج العربي وضفاف المحيط الأطلسي من الخلافات اللغوية والثقافية مثل ما يفرّق الالماني عن الفرنسي، والانجليزي عن الايطالي، والاسباني عن البلجيكي. وكلما تقلّص ظل الأمية والجهل في البلاد العربية، كلما شعر العربي بأنه يتكلم بنفس لغة العربي، في كامل الأرض العربية...

ج ـ ووحدة متماسكة اجتماعياً، على مستوى الجماهير العربية أينما كانت. فإذا اضطرب صفاء هذه الوحدة الاجتماعية إلى حين هنا أو هناك، فإن اضطرابها يكون ناجماً عن أثر الحكم الاقطاعي، والديكتاتورية الفردية التي يمارسها الحاكمون العرب، والتسلط الامبريالي على مقاليد السياسة العربية، في كل مكان.

د ـ ووحدة متماسكة في المصالح. فليس هناك مصالح أي بلد عربي، تصادم حقاً مصالح بلد عربي آخر، فتصادم المصالح بين البلاد العربية إنما هو نتيجة حتمية لتصادم المصالح بين الأنظمة العربية فقط.

هـ ـ ووحدة متماسكة هائلة في الرصيد العربي المشترك، وفي الطاقات العربية المجتمعة، وفي الإمكانيات الضخمة، الطبيعية منها والاقتصادية السياسية منها والاستراتيجية»(٦٧).

ينطوي التعريف هذا على جملة من العناصر الخليقة بالتسجيل، من أهمها:

ـ حقيقة وحدة العرب ـ كوحدة عميقة ـ لا تتوقف على ادراك العرب لها، ومنه اتفاقهم عليها، **وإنما وجودها مستقل عن وعي العرب إياها**.

ـ التمايز الثقافي واللغوي بين المناطق العربية ليس كبيراً إلى درجة المساس بوحدة هذا الحقل. والتعليم سبيل إلى سد الفجوة الممكنة بين التمايز المحلي القائم، والوحدة اللغوية والثقافية القومية.

---

(٦٦) الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انشق في عام ١٩٥٩ عن حزب الاستقلال، ورئيس الحكومة الوطنية خلال ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ التي تكونت من المعارضة الاستقلالية التي شكلت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

(٦٧) عبد الله ابراهيم، **أوراق... من ساحة النضال** (الدار البيضاء: مطابع دار الكتاب، ١٩٧٥)، ص ٣١٦ ـ ٣١٧. (التشديد من المؤلفين).

ـ الوحدة الاجتماعية حقيقة سابقة للتمايز السياسي القطري، والسيطرة الأجنبية، فالمجتمع يتمتع بما يجعله موحَّداً رغم ارادة الدولة والقوى الخارجية.

ـ مصالح العرب موحدة، والتصادم الذي قد يظهر بينها هو ثمرة مصالح الحكام فقط.

ومعنى هذا ـ في التحليل الأخير ـ أن العرب يملكون من مصادر وحدتهم ما هو منها ينتمي إلى الحقل الثقافي، والاجتماعي، واللغوي، والتاريخي، والمستقبلي، وهذا يكفي لتحديد هويتهم ككيان اجتماعي متجانس، رغم أن هذا التجانس لم يعبّر عن نفسه في وحدة سياسية.

يسعفنا التعريفان السالفان في الوقوف على جانب من جوانب التفكير العربي (القومي) لدى الحركة الوطنية المغربية، هو جانب «التنظير» لمفهوم الأمة العربية والقومية العربية من زاوية ما به تتحدد كأمة وكقومية، لكنه لا يسعفنا إلاّ في معرفة مرحلة من مراحل هذا التفكير هي تلك الممتدة من نهاية الأربعينيات إلى بداية السبعينيات حيث هيمنة خطاب قيادتها الوطنية في القضايا ذات الصلة بالشأن القومي. وهو خطاب، لم يكن مهملاً هذه القضايا، أو مهمشاً إياها، وإنما كان لا يُحلُّها مكانة رئيسية لأسباب «ربما» كان لها علاقة باحتدام الصراع الداخلي خصوصاً في الخَمسينيات والستينيات.

في السبعينيات، والثمانينيات (وإن بصورة أضعف)، ستكون هناك ـ مع اليسار الجديد ـ فرصة أكبر للانشغال بالهموم القومية العربية، بل فرصة أكبر لتكريس هذا الانشغال في مساحة أوسع من مساحات العمل السياسي والاعلامي. ومقابل ضمور اهتمام وثائق الحركة الوطنية الحزبية بالتنظير للقضايا القومية، ستشهد أدبيات اليسار تعاظماً لذلك الاهتمام غطى أحياناً على الانشغال بقضايا أخرى بما فيها القضايا الداخلية.

ضمن دائرة هذا الانعطاف في فهم المسألة القومية وتمثّلها، والانشغال بها، سنقدم نموذجاً من نماذج «التحديد النظري» للأمة والقومية العربية، كما عرضه مؤتمر أحد تنظيمات اليسار: نعني، **منظمة العمل الديمقراطي ـ الشعبي**[٦٨]. جاء في الوثيقة التوجيهية للمؤتمر الوطني الأول للمنظمة[٦٩]، في معرض الجواب عن السؤال هل هناك أمة عربية؟، وفي معرض نقد التصورات المشككة في وجودها:

«إن الأمة العربية أمة قديمة، تكونت في اطار الدولة العربية الاسلامية، حيث تقدم توحدها الديني اللغوي والثقافي، ونما ترابطها الاقتصادي بفضل التجارة البعيدة. . .، وتوطد تكتلها في وجه القوى البيزنطية الأوروبية المنافسة والمعادية، وانصهرت المساهمة الحضارية، لمختلف عناصرها قبل الاسلام، في بناء الحضارة العربية. ولكن إذا كان قد اعترى الأمة العربية الانقسام والتفكك والسقوط تحت السيطرة العثمانية. . . فإن

(٦٨) منظمة ٢٣ مارس [آذار] سابقاً (تأسست في ١٩٧٠) حصلت على الشرعية القانونية سنة ١٩٨٣، ومنذ ذلك التاريخ غيرت اسمها إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

(٦٩) انعقد المؤتمر في الدار البيضاء خلال أيام ٢٧ ـ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

ذلك لم يصل إلى تحويل الاقاليم والولايات العربية إلى كيانات مستقلة ومتميزة جوهرياً عن بعضها البعض. إن الاستعمار والامبريالية هما العاملان الرئيسيان في ترسيم وتعميق تجزئة الأمة العربية وبلورة الأسس الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لهذه التجزئة، وتكريسها بزرع الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي، وذلك من أجل تأبيد التخلف والتبعية، واستمرار السيطرة على المنطقة العربية بغناها الهائل وموقعها الاستراتيجي الحاسم[٧٠]».

---

(٧٠) في هذا الصدد ورد في الوثيقة التوجيهية للمؤتمر:

«في إطار المرحلة الحالية من تراجع النضال القومي، وُضعت مصداقية الحركة القومية العربية، من جديد، موضع تساؤل من قبل عدة أطراف من حركة التحرر العربية. وبرز السؤال القديم مرة أخرى: هل هناك أسس لقومية عربية؟ وهل هناك آفاق لتوحيد الأمة العربية؟.

وقد تعدى الأمر عند البعض مجرد التساؤل، وبلغ حد النفي... معتبرين من جهة، أن الأمة العربية مجرد أمنية ظلت عالقة بالوجدان من مخلفات الدولة العربية الموحدة في الزمن الغابر... مستخلصين من جهة ثانية أن «التعدد القومي» هو النتيجة الطبيعية للواقع الناجم عن التفكك الذي طرأ على الدولة المركزية من قبل، وعن الاستعمار من بعد... حيث تركزت سلطة الدولة القائمة، وحفرت خنادق الحدود، المتصارع حولها أحياناً... وأصبحت هذه الدول، حسب القانون الدولي، تتمتع بكامل العضوية والسيادة على مستوى المنتظم الدولي، «وتتيح» الفرصة لخوض نضال داخلي... الأمر الذي شكّل، شيئاً فشيئاً، تاريخاً مشتركاً، وخصوصية متميزة في كل قطر على حدة، وأدى إلى تكوين «الأمة التونسية»، و«المصرية»، و«المغربية»، و«الكويتية»... إلخ، ولم يبقَ من الأمة العربية إلاّ شعور يختلط بالدين أحياناً، وبالتضامن السياسي والإنساني العام أحياناً أخرى.

وإضافة إلى ذلك، يستند الموقف السلبي من القومية العربية إلى التفاوتات الشاسعة في التطور الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي بين الأقطار العربية.

ويترتب على ذلك تفاوت سياسي كبير يراوح بين اعتماد الإطارات العشائرية والطائفية أداة للتعبير عن المصالح والصراع من أجلها، وبين الوجدانية السياسية والنقابية في أقطار الحزب الواحد، وبين التعددية الحزبية والنقابية بصيغتها العربية.

وهناك أطراف في حركة التحرر العربية سبق لها أن تبنت الموقف السلبي نفسه من المسألة القومية العربية، وما تزال غالبيتها على هذه الموقف. وقد اعتمدت في ذلك على تجربة الأمم الأوروبية في عصر الصعود الرأسمالي، واستنتجت منها شرطاً حاسماً للتوحيد يتمثّل في الاقتصاد المشترك. ونظراً إلى غياب هذا الشرط في الحالة العربية، رُفضت موضوعة الأمة العربية، ورفعت الكيانات القطرية إلى مستوى الأمم.

لكن ما يُنسى، عند استبدال القومية بالقطرية، أن تراجع النضال القومي مترابط بتراجع النضال القطري، وأن استقواء التجزئة العربية مترافق مع تنامي أخطار التفتيت القطري المتمثلة في تصاعد الطائفية والإقليمية.

وفي المقابل، فقد ترافق المد القومي بتحولات تحررية وديمقراطية على الأصعدة القطرية مشرقاً ومغرباً.

وما يُنسى كذلك أن الاقتصاد المشترك الموحد لا يتوفر للعدد الأكبر من الكيانات القطرية العربية، وأن التفاوت داخل القطر الواحد لا يقلّ عن التفاوت بين الأقطار، وأن الصراع بين الطوائف في بعض الأقطار لا يقلّ عن الصراع بين الأنظمة القطرية..

وما يُنسى أيضاً، أن التوحيد القومي في البلدان المستعمرة والتابعة يستهدف ضرب السيطرة الامبريالية وتجاوز التخلف وبناء الاقتصاد المشترك المتقدم والمكرّس للوحدة. ومعنى ذلك أن توفر الإرادة الوحدوية، القائمة على وعي المصلحة في التوحيد... هي الشرط الحاسم في هذه الحالة». انظر: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول** (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٦)، ص ٩٥ - ٩٨. وفي الصفحات ٩٩ - ١١٩ عرض لصيرورة تشكل الأمة العربية من وجهة نظر المنظمة.

لا يخرج هذا التعريف ـ في مفاصله الرئيسية ـ عما درج الخطاب القومي العربي على التعبير عنه في مركز انتاجه وتداوله: نعني في المشرق. فهو يصادق على وجود هذه الأمة العربية الواحدة، وليس على وجود أمم عربية متعددة بتعدد كياناتها القطرية. ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل يتعداه إلى حيث تحديد تاريخ تكوُّن هذه الأمة، فهي لم تتكون (أو في طريق أن تتكون) في العصر الحديث بموجب الفقه الستاليني التاريخي الشهير الذي عاش عليه الخطاب الماركسي العربي ـ في فهمه المسألة القومية ـ طويلاً . . . ، بل هي «تكونت في اطار الدولة العربية الاسلامية». أما ما اعترى تجربتها التاريخية من نكوص، ووحدتها من تصدع وتفكك، فإنما حصل بنتيجة السيطرة العثمانية، والامبريالية، وما أفرزته حقبتها من تجزئة. و ـ إذن ـ فليست استعادة وحدة الأمة العربية إلا **مقاومة نتائج هذه السيطرة**: التجزئة.

الأمة العربية ـ إذن ـ حقيقة تاريخية. هذه هي **الموضوعة الرئيسية** في خطاب الحركة الوطنية المغربية. وهي موضوعة لا يجري في أمرها اختلاف، وإن كان يجري في كيفية تعيين العناصر التي تشتق منها الأمة العربية مصادر وجودها: هل هي الماضي أم الحاضر والمستقبل؟ هل هي الموروث الثقافي ـ الاجتماعي ـ الديني أم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؟ . . . وإذا كان هناك من أهمية لهذا الاستنتاج: نعني الاستنتاج بوجود أمة عربية واحدة، حسب خطاب الحركة الوطنية المغربية، فهي في أنه يرتبط بثلاث حقائق:

الحقيقة الأولى، انتماء الخطاب العربي للحركة الوطنية المغربية إلى مجمل التراث القومي الفكري العربي المعاصر بموضوعاته الأساسية حول الأمة العربية.

الحقيقة الثانية، هامشية الدعوات الانكفائية المعادية للعروبة التي ارتبطت ببعض القوى السياسية المغربية[71]، والتي قاومها الشعب المغربي والحركة الوطنية من ضمن مقاومتها الإجمالية للدعوات الانكفائية التي انتعشت في المغرب في فترات الأزمة العربية[72].

الحقيقة الثالثة، التناقض الصارخ بين هذه الموضوعة وبين «الأمة المغربية» أو «القومية المغربية» التي نجدها، في غير موضع ومناسبة في أدبيات الحركة الوطنية.

فبأي معنى جرى ويجري الحديث عن هذه «الأمة» المغربية؟

٢ ـ «الأمة» المغربية

حين نستعيد عشرات الفقرات التي وردت فيها عبارة «الأمة المغربية» أو «القومية

---

(٧١) نقصد بالأساس حزب الحركة الشعبية الذي قاده ـ منذ الخمسينيات ـ السيد المحجوبي أحرضان. وهو حزب أمازيغي النزعة وقاعدته الأساسية من القبائل البربرية.

(٧٢) في هذا الصدد يقول عبد الله ابراهيم: «لقد نادت أصوات رجعية مبحوحة في المغرب، تتبرأ من العرب، بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقابل الشعب أصواتهم بالاحتقار. لأنها أصوات جبانة، وغير مسؤولة فليست على مستوى المأساة». انظر: عبد الله ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب العربي**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٣١٧.

المغربية»، وهي فقرات نجدها مبثوثة في أدبيات الأحزاب الوطنية وفي كتابات قادتها. . .، نلاحظ أن هذه العبارات تتراوح ـ في دلالتها ـ بين التعبير التلقائي عن ميوعة لفظية، بحيث لا خلفية تتحكم في اللفظ السائب سوى هشاشة التملك النظري للمفاهيم، وعدم الانضباط العلمي في استعمالاتها، وبين التعبير الواعي عن النزوع الاستقلالي المفرط لدى النخبة المغربية المعاصرة، الموروث عن تاريخ كامل من «الحذر» المغربي مما قد يأتي من الحدود الشرقية للبلاد. وفي الحالتين معاً، تمارس هذه العبارة وظيفة سياسية داخلية: تأكيد وحدة الشخصية الوطنية. غير أن هذه الوظيفة ـ على أهميتها في مقاومة الاحتلال ـ تمارس، بفعل شحنتها الدلالية الانكفائية، فعل قلب إيديولوجي لانتماء المغرب الثقافي والحضاري، وتُشْعِرُ العروبيين المغاربة بالمشاعر ذاتها التي تتملك القوميين العرب في المشرق: الاحتجاج على الإقليمية الشوفينية.

يتحدث علّال الفاسي في مستهل كتابه: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** عن أسباب تأليفه هذا الكتاب ذاكراً من بينها رغبته في تعريف العرب، وخاصة المسؤولين منهم «بما لا يزالون يجهلون من أماني **الأمة المغربية** وما تبذله في سبيل تحقيقها»[٧٣]. ويتحدث عبد الكريم غلّاب عن حزب الاستقلال واصفاً اياه بأنه: «حزب وطني يحرص على كيان **الأمة** ويدافع عن حقوقها في دائرة التعاون الدولي وتمتين الروابط مع الجامعة العربية والدول الاسلامية والأفريقية والآسيوية»[٧٤].

تتكرر مثل هذه العبارات في عدة مناسبات ونصوص. وإذا كان من أسباب استعمالها الخلط النظري والميوعة اللفظية كما سبق وذكرنا، فإن من أسباب ذلك ـ أيضاً ـ النزوع الوطني التعصبي. وهذا ما نريد أن نقف عليه. فكيف تبرر هذه اللحظة الوطنية المتطرفة أطروحتها عن «الأمة» و«القومية» المغربية؟ وكيف تؤسس وعيها إياها؟.

يتحدث علّال الفاسي عن نشوء روح قومية مغربية لدى المغاربة منذ القديم، فيقول:

«. . . وتجلت. . . روح قومية مغربية بكل معانيها. وهل هناك دليل أكبر من أن يموت المهدي بن تومرت مؤسس دولة الموحدين وهو من قرى الجنوب المراكشي، ويترك الخلافة من بعده لعبد المؤمن الجومي من بلاد الجزائر؟»[٧٥]. إنها إذن قومية على صعيد المغرب التاريخي: المغرب العربي. لكنها قومية قديمة ـ في نظر الفاسي ـ وتعود إلى ما **قبل** قيام الدولة الموحّدية. وجذورها هذه هي التي سمحت لها بالترسخ في مراحل لاحقة. «فالقومية المغربية موجودة منذ القديم فيما قبل الاسلام وبعده، مبثوثة في كل الآثار المغربية التي سلمت من عوادي الدهر. وانك لتجد في كتب ابن جُبير وابن خلدون وفي شعر ابن هانىء، متنبيء المغرب، وغيرهم من الأدلة الواضحة على تمسّك المغربي بوطنه وحبه لبلاده، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة ما لا تجده في آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم. وهذه الروح القومية هي التي دفعت بأمتنا للاستبسال في سبيل الذب عن كيانها طيلة العصور الوسطى الأوروبية كلها، خصوصاً وقد توالت عليها

---

(٧٣) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص (ب). (التشديد من المؤلفين).

(٧٤) غلّاب، **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج**، ص ١٣٨. (التشديد من المؤلفين).

(٧٥) الفاسي، المصدر نفسه، ص (ل).

هجمات عديدة من دولتين شديدتي التعصب هما اسبانيا والبرتغال»[٧٦].

لا يستعمل علّال الفاسي مفهوم القومية ـ هنا ـ جزافاً، أو عن ضعف في ادراك مدلوله. وإنما هو يعيه وعياً كاملاً. فالقومية ملازمة للتمسك بالوطن، وحب البلاد والدفاع عنها، أي ملازمة لوعي **استقلال الهوية**، وهو استقلال عن «الأوطان الشقيقة»، أي عن المحيط العربي الاسلامي الذي ظل المغرب منتمياً إليه تاريخياً.

هل نُؤوِّل فكر علّال الفاسي على غير وجه حق؟ لندع نصوصه تحكم. ولنسائلها: هل هناك أمة مغربية مستقلة عن الأمة العربية الاسلامية في اطار تقاطعها معها؟ يجيب علّال الفاسي:

«كثيراً ما ادعى الباحثون، في جو الوضع الاستعماري الذي عاش فيه وطننا، ان المغرب لا يمكن **أن يعتبر** أمة بالمعنى العصري. بل لا يمكن اعتباره إلا مجموعة أوطان أو بيئات قبلية تتطاحن فيما بينها ثم لا تتحد إلاّ حينما يهدِّد كيانها خطر أجنبي.

وقد بنوا هذه الادعاءات على أن النظام الاجتماعي في المغرب ما يزال قائماً على روح القبلية والعشيرة. . .»[٧٧].

وبعد أن يفند علّال الفاسي هذه الأطروحة يصل إلى استنتاج أن: «القبيلة نفسها هي التي كونت الفكرة الوطنية في المغرب»[٧٨].

هناك ـ اذن ـ قاعدة لنشوء الفكرة الوطنية ولنشوء الأمة هي **التضامن القبلي** (؟!). فهذا التضامن القبلي صَنَعَ «الأمة المغربية» حتى قبل دخول الاسلام، أي دخول العرب (!). إن هذه «الأمة» لم تكن ـ حتى ـ لتحتاج إلى الاسلام أو العروبة كي تتشكل. فهي موجودة ومستقلة عما يجعلها كذلك: أي أمة. إذ «جاء الاسلام فوجد البلاد متحدة فقبلته كدين ولكنها لم تقبل أن تتخلى عن وجودها **كأمة ذات سيادة خاصة**. وسرعان ما تكونت الدولة المغربية الاسلامية المستقلة برئاسة أحد آل البيت مولاي ادريس الأكبر»[٧٩]. وبصيغة أخرى، لم يُضِف الاسلام بعداً إلى السيادة، بل ظل في نطاق اعتقاديّ، بينما استمرت السيادة تعبّر عن هوية مغربية مستقلة.

إن الأمة ـ هنا ـ متماسكة في وجه ما يمس خصوصيتها. وهي لا تقبل ولا تتعايش إلاّ مع ما يدعم هويتها واستقلالها، «فقد صمدت الأمة المغربية في خصوصياتها ازاء كل الأنظمة والديانات والمذاهب التي نشأت في سفح الأطلس أو في شواهقه. . . وهكذا فإن العقلية المغربية لا تقبل أي اتجاه إلاّ إذا كان في اطار الوجود المستقل للوطن المغربي»[٨٠].

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص (ل).

(٧٧) علّال الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر (الرباط: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٣٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤١. (التشديد من المؤلفين).

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤١.

ليس هناك ـ اذن ـ ما يمنع المرء من أن يصف هذه الأفكار بأنها أفكار اقليمية متعصبة، تشبه ـ إلى حد بعيد ـ تلك التي عبّر عنها **الحزب الوطني** في مصر مطلع هذا القرن، أو تلك التي عبّر عنها **الحزب الحر الدستوري** في تونس، أو **الحزب السوري القومي الاجتماعي** في الشام. إلّا أنها أفكار تبرر نفسها ـ خلافاً لغيرها ـ بالظرفية السياسية التي تم فيها التعبير عنها، وهي ظرفية مقاومة الاحتلال الفرنسي، والحاجة إلى ايديولوجيا وطنية توحيدية لتعبئة الشعب ضده، ايديولوجيا تلتمس الشرعية من تاريخ يمتد إلى ماضٍ سحيق. إن هذه الظرفية تفسر لنا ـ بالأساس ـ لماذا مالت الحركة الوطنية إلى التشديد المفرط على عنصر الهوية المستقلة هذا. وربما أمكن المرء أن يضيف أن من أسباب هذا التشديد كون الحركة الوطنية المغربية تُركت لتقاوم الاحتلال وحدها، الأمر الذي عَمَّق لديها الشعور بالعزلة. وهو شعور حاول علّال الفاسي نفسه ـ وفي أكثر من مناسبة ـ تنبيه العرب والجامعة العربية إلى مخاطره.

ما الذي يجعلنا «نلتمس عذراً» لهذا الموقف الاقليمي التعصبي؟ إنه دفاع علّال الفاسي نفسه وحزب الاستقلال وقادة الحركة الوطنية عن هوية المغرب العربية في مناسبات ومواضع أخرى. ثم مَيْلُ بعض القيادات إلى التقليل من الشحنة الاقليمية الصارخة لفكرة «الأمة» المغربية باستعمال عبارة أخرى هي عبارة «الأنسية المغربية» والهوية المغربية. وقبل أن نعرض عيّنة من التصورات عن البعد العربي للشخصية المغربية في تحديد الحركة الوطنية سيكون جديراً بنا أن نقف سريعاً على مدلول تلك الأنسية أو الهوية، وعلى حدودها.

أ ـ الأنسية المغربية

ما معنى الأنسية (Humanisme) في هذا التحديد؟.

إنها مرادف النظرة الفنية والروحية والفكرية للأمة أو للمجموعة الاجتماعية. وهي حاصل تراثها التاريخي. ذلك ما يعبّر عنه علّال الفاسي في محاضرة شهيرة[٨١]. والأنسية المغربية ـ بهذا المعنى ـ ليست منفصلة عن العروبة والاسلام رغم تشكلها التاريخي السابق لهما. في هذا المعنى نقرأ لعلّال الفاسي:

«المغرب كأمة مسلمة لها في جاهليتها من التطور الحضاري ما يعطيها الحق بأن تطالب بأنسيتها قبل الاسلام، التي تجلت في كفاح ملوكها للحفاظ على الجنس والقومية، ونضالها الدائم للذين يحاولون احتلالها، وفي هذا التعشق الكامل للحرية الذي جعل من شعبنا شعب الأمازيغ، وفي حسن تقبُّلها للتعاون مع فينيقية والامتزاج بها، وفي بوكاس ويوجورتا وحنبل، وفي القديس أوغستان والكاهنة، ما مهَّد السبيل لطارق وأمثاله من أبطال المغرب المسلمين.

فحينما جاء الاسلام ارتضته أمتنا ديناً وارتضت العربية لغة لها. وأصبحت عبقرية المغاربة تمتزج بالعطاء العربي الاسلامي وتكوّن امتداداً لروح الإنسية المغربية»[٨٢].

---

(٨١) علّال الفاسي، **الأنسية المغربية: واقع العالم الإسلامي**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ١٣. (كراسة).

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

الإنسية المغربية ـ في تعريف الفاسي ـ منفتحة على عناصر جديدة (الاسلام والعروبة)، مغتنية بها، متحددة بها من جديد. «على أن المغرب بالرغم من ارتضائه الاسلام ديناً والعربية لغة ـ يقول علال الفاسي ـ ظل دائماً معتداً بوجوده الخاص، ناشداً مكانه تحت شمس العروبة، غير راضٍ أن يكون في مؤخرة القافلة العربية أو بعيداً عن مركز القيادة منها»(٨٣).

الحديث عن انسية مغربية لا يُسقط ما هو ذاتي وخاص في الكيان المغربي، أي ما يمنحه هوية متميزة، لكنه يجعل ذلك الذاتي والخاص مفهوماً في اطار علاقته بالعروبة والاسلام. وهكذا تتحول الانسية المغربية من ذاتية مستقلة، من جوهر متحدد بذاته، إلى هوية تمنحها العروبة والاسلام محتواها لتصبح جزءاً عضوياً في تكوين المجال العربي الاسلامي(٨٤).

قلنا سابقاً إن المفهوم الاقليمي للشخصية المغربية المعبَّر عنه بعبارة «الأمة المغربية» هو في حالته الواعية وليد معطيين تاريخيين: الإرث الاستقلالي الكبير الذي كيَّف وعي النخبة المغربية إلى حد بعيد، ثم «عزلة» الحركة الوطنية المغربية عن المجرى العام للتحرر الوطني العربي، واضطرار فاعليتها الوطنية إلى الانكفاء في حدود المغرب، أو ـ في أحسن الأحوال ـ إلى التطلع إلى المجال المغاربي. على أن هذا المفهوم ليس وحده الذي ساد وهيمن في خطاب الحركة الوطنية المغربية، وفي كيفية تعريفه ـ بالذات ـ لمسألة الهوية المغربية، بل إننا نجد إلى جانبه ـ وعلى النقيض منه ـ مفهوماً آخر لم يتوانَ عن احكام ربط تعريف هذه الهوية بالمرجع العربي متجاوزاً بذلك مفهوم «الأمة» أو «القومية» المغربية.

ب ـ الهوية المغربية كهوية عربية

في إطار مفهوم الهوية هذا ـ المعاكس للمفهوم الاقليمي ـ ستواجهنا محاولات ـ حزبية أو فردية ـ لتأصيل انتماء المغرب العربي، أو لبنائه في أصول تاريخية. أي النظر إلى هذا الانتماء بصفته ثمرة مباشرة لدخول العرب بلاد المغرب، ومن ثمة تعريف الهوية المغربية في علاقة مباشرة بهذا الانتماء المتشكّل منذ المراحل الأولى للفتح العربي، وعدم الاكتفاء برصد هذه العلاقة التكوينية بالعروبة في إطار الحاضر التاريخي.

نقرأ ما في هذا المعنى في بعض وثائق أحزاب الحركة الوطنية، كما في هذا النص المأخوذ عن وثائق المؤتمر الوطني الأول لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الذي يحاول أن يرسم صورة لكيفية تكوّن الكيان المغربي في علاقته بالعروبة والأمة العربية. جاء في النص:

---

(٨٣) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص (ل).

(٨٤) حدد «ميثاق الكتلة الوطنية» (الذي أعلنه كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٠ في الرباط، ووقِّع في سلا في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٠، وكان برنامجاً للعمل المشترك بين قطبي المعارضة الوطنية) مجموعة من الأهداف من بينها:

ـ «العمل على إقرار مذهب وطني للتربية والتعليم أساسه اللغة العربية يستجيب لحاجات الأنسية المغربية التي هي من مقومات الحضارة العربية والإسلامية». انظر: جريدة **الطليعة**، ١٩٧٠/٧/٢٨. (التشديد من المؤلفين).

«. . . سيرتبط مصير الشمال الافريقي وضمنه المغرب، بمصير تكوُّن الأمة العربية وتطورها. وسيندمج الأمازيغ، إلى جانب بقية أقوام المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط، في هذه الأمة. وسيساهمون في قيادتها.

فبالرغم من المقاومة التي تلقّاها الفاتحون العرب، فقد انتشر الاسلام بسرعة في الشمال الأفريقي، وارتبطت المنطقة بالدولة العربية المركزية، وأخذت اللغة العربية طريقها نحو الانتشار. . . إلا أن الفتح العربي لم يكن فقط إخضاعاً للمنطقة، بل كان أيضاً تحريراً لها من قبضة البيزنطيين والوندال. . . وفوق ذلك، فقد اندمج الأمازيغ في حركة الفتوحات العربية، في الأندلس خاصة، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط عامة.

وبالرغم كذلك من استمرار ثقل البنيات التقليدية والنزعات المساواتية ورفض تأدية الضرائب العالية للامارة وللدولة العربية المركزية. . . وبالرغم أيضاً من عجز هذه الأخيرة عن مواصلة فرض سلطتها على المغرب، فإن المقاومة لم تتخذ شكل انفصال عن الاطار العربي أو تراجع عن الاسلام بقدر ما اندرجت ضمن المعارضة الجارية في هذا الإطار. . . حيث انتعشت الدعوات الخارجية والشيعية المختلفة وسط القبائل الأمازيغية، وقادت عدداً من التمردات، ونجحت في اقامة بعض الدول والامارات»[٨٥].

إذن، لقد تحقق الاندماج الاجتماعي في المغرب على أساس رابطة جديدة هي رابطة العروبة التي ارتضاها السكان الأصليون، خصوصاً انها تحررهم من سلطة غيرهم. ومعنى هذا أن المغاربة كانوا في حاجة إلى ما يمنح شخصيتهم تماسكاً وقوة في وجه القوى المعادية التي ظلت تنتهك استقلالهم. وكانت العروبة والاسلام هي هذه الحاجة، خاصة انها أبقت على شخصية البلاد الكيانية المستقلة ولم تدرجها قسراً في النظام المركزي. ومع أن تجربتهم السياسية استقلت ـ في ظل العروبة والاسلام ـ عن تجربة المشرق، إلا أنها تداخلت معها على صعيد النتائج، وأسهمت فيها من موقع الانتماء الحضاري. في هذا المعنى يقول عبد الله ابراهيم[٨٦]:

«لقد كانت ثقافة العرب ـ والاسلام كفلسفة كونية وكنظام اجتماعي يعتبر أبرز ركن فيها ـ هي التي كشفت للمغاربة عن شخصيتهم في الأخير وأعطتهم أسباب القوة والمجد، ليساهموا مساهمة ناجحة على العموم في نماء الحضارة الانسانية وليؤسسوا لحسابهم الخاص، ولعدة قرون، امبراطورية عربية، أعظم وأشد عمقاً وأثراً من امبراطورية القرطاجيين»[٨٧].

للعروبة وللثقافة العربية أثر عظيم ـ حسب هذا المفهوم ـ في بناء شخصية المغرب؛ ان مخزونها الحضاري الهائل كان هو مرجع ومرتكز المغرب في بناء نفسه والارتقاء بدوره، والخروج إلى طور المدنية. فـ«الحضارة العربية ـ يقول عبد الكريم غلّاب ـ هي التي طبعت المغرب منذ اعتنق الاسلام وامتزج بالعرب، وكانت مظاهرها الفكرية والفنية والاجتماعية هي التي جعلت من المجتمع المغربي مجتمعاً متحضراً»[٨٨].

لا يمكن الكيان المغربي ـ بحسب هذا المفهوم ـ أن يتحدد بغير العروبة وارثها

---

(٨٥) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول**، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٨٦) أمين عام حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
(٨٧) ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص ٨٠.
(٨٨) غلّاب، **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج**، ص ٢٧.

الحضـاري. فهي تمنحه شخصيتـه، وتضمن له شـوكته وتؤمّن لـه استقلالـه. وهي تهيّىء له أسباب المدنية والتحضر. وبكلمة إنها ماهيته، أي بها تكتمل هـويته. ذلـك ما نقـرأه في هذا المقطع لأحد قادة حزب الاستقلال ومفكريه (عبد الكريم غلاّب). يقول:

«وتشبُّث حزب الاستقلال بالحضارة العربية... لم يكن رجعية أو تملقاً للفكرة العربيـة السائـدة في دنيا العرب، أو حباً في الماضي أو هياماً بالتاريخ. وإنما كان ادراكاً للواقع وتوقعاً للمستقبـل، وايمانـاً بأهميـة الحضارة التي طبعت المغرب منذ أزيد من ثلاثـة عشر قرنـاً، وبقدرتهـا على أن تجعـل هذه البـلاد مسايـرة لحضارة العصر ومستفيدة من الحضارات الانسانية ويحتفظ لها في الوقت نفسه بطابع متميز.

ثم كان هذا التشبث دفاعاً عن كيان المغرب وحفاظاً على وحدتـه. فالحضـارات الغازيـة كثيراً مـا ابتلعت الأمم من حيث لم يستطع الجيش أو الغزو الأجنبي أن يبتلعها.

وقد تسهل الأمة على الغزو الحضاري إذا لم تعتمد على حضارة ذاتية فتستحيـل إلى ذيل أو مجمـوعة تـابعة حتى في تفكيرها وتعبيرها وانتاجها...

فكيان المغرب إذن متوقف على الاحتفـاظ بحضارتـه حتى لا يذوب في حضـارة أخرى تستعـد لابتلاعـه وتجند كل مواهبها واشعاعاتها للقضاء على ذاتيته وهضمه»[٨٩].

ومثلما تضمن الحضـارة العربيـة استقلال المغـرب، ككيان عن السيـطرة الأجنبية، من حيث هي تمنحـه هويتـه وتجعله عصيّاً عـلى الاستيعاب الثقـافي والحضـاري الخـارجي، فهي تضمن له ـ في الوقت نفسه ـ وحدتـه الوطنيـة الداخليـة رافعة نضـاله من أجـل الاستقلال، وذلك من خلال صهرها تمايزاته، وانتصارها «على كل عوامل التفرقـة الجنسية أو العنصريـة»[٩٠] التي تعتمل ـ بفعل ثقل الإرث التاريخي ـ في جسمه الاجتماعي.

لا يكتفي الخـطاب الوطني المتجـه إلى التعبير عن الهـوية العـربية للشعب المغـربي بـأن يؤسس موقفه هذا على معطيات التاريخ المـاضي، أي لا يكتفي بأن يسجلهـا كمعطى تاريخي ماضوي، وإنما هو يتجـه إلى تأكيـدها بصفتهـا حقيقة حـاضرة. نعني بصفتها هـوية معـاصرة للمغرب، لا يتحدد بغيرها.

«المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العـروبة». هـذا ما جـاء في البيان الـذي أذاعه الأمـير البطل محمد بن عبد الكريم الخطّابي[٩١] (رئيس لجنـة تحريـر المغرب العـربي) معلناً فيـه تأسيس هـذه اللجنـة (العام ١٩٤٧). وهـذا ما اتجهت الحـركة الـوطنية إلى إعلانه وهي في حمـأة مقاومـة الاحتلالين الفرنسي والاسباني. بل هذا مـا أعلنه ـ أيضـاً ـ الملك الراحـل محمد الخـامس في خطابه الشهير في طنجة (نيسان/ابريل ١٩٤٧). إن في هذه المقولة اعترافاً بحقـائق التاريـخ. لكن فيها ـ إلى جانب ذلك ـ نوعاً من الاستنهاض السياسي لعناصر المقاومة الذاتية ضـد فعل الاقتلاع الحضاري والثقافي الاستعماري. وإذا كان تأكيـد الهويـة العربيـة للشعب المغربي من

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٩١) انظر ذلك في: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣٥٠.

باب التاريخ فعل اعتراف **بحقائق موضوعية**، فإن تأكيدها من باب العمل السياسي يعدّ فعل اعتراف **بحاجة ذاتية**: التعبئة الوطنية ضد «الآخر».

إن الذي يجمع بين المغرب وباقي البلدان العربية هو - حسب هذا المفهوم، وإلى جانب الانتماء إلى الأمة الواحدة - الاشتراك في المصير نفسه[92]. ومعنى هذا - بلغة السياسة - الاشتراك في هدف التحرر والاستقلال، وفي هدف التقدم الاجتماعي. والمعركة هنا هي معركة ضد طرفين: **الاحتلال والقوى الداخلية** المناهضة للتقدم. أما العروبة - في المغرب - فهي سلاح من أجل كسب هذه المعركة.

وكسب هذه المعركة ليس - في التحليل الأخير - سوى اعادة امتلاك الهوية المصادرة، أو التي يُرادُ لها - من قِبل القوى الأجنبية وبعض ركائزها المحلية - أن تُصادَر، إما بسياسات الاقتلاع الثقافي والحضاري، أو بسياسات الانعزال عن المجرى الوطني العربي العام.

في هذا المعنى نقرأ في «التقرير المذهبي» المقدم إلى المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

«المغرب كجز من الأمة العربية، تتفاعل الآن حياته مع حياتها أنواعاً عديدة من التفاعل سواء بالنسبة لتطور ظروفه الداخلية وبالأخص اجتماعياً وسياسياً، أو بالنسبة لالتزاماته ونشاطه في اطار العلاقات مع الأقطار العربية أو جامعة الدول العربية.

لقد خرج المغرب من عزلته المصطنعة والمفروضة عليه إبّان الحكم الاستعماري لمحو انتسابه العربي، ثم رفع عن طريقه العراقيل الرجعية والامبريالية التي - في سنوات الاستقلال الأولى - كانت تفرغ انتسابه العربي من كل مضمون، لحجبه عن المد الثوري في الأقطار العربية، ولربط عجلته بالكتلة الغربية الخانقة، غداة الاعتداء الثلاثي وتأميم قناة السويس والثورة في العراق، وربط العلاقات مع المعكسر الاشتراكي»[93].

هل للعروبة هنا - كهوية للمغاربة وكرابطة لاجتماعهم - مجرد وظيفة دعم نضالهم الوطني ضد المستعمر وركائزه، أي مجرد توفير زخم لانتصار المشروع الوطني الديمقراطي في المغرب ضد الأجنبي والقوى الداخلية المرتبطة به؟ بتعبير آخر، هل وظيفة القومي هنا أن يكون في خدمة الوطني؟ وهل هذا سقفه؟.

سنتناول لاحقاً العلاقة بين الوطني (القطري) والقومي في فكر الحركة الوطنية. نكتفي هنا، تبديداً لهذا التساؤل، بإيراد مقطع من الوثيقة نفسها (المؤتمر ٣ لـ أ. و. ق. ش) يعرّف النضال الوطني في المغرب كجزء من النضال القومي. يقول النص:

---

(٩٢) «إننا في المغرب جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، تجمعنا به وحدة المصير، ونقاسمه ويقاسمنا السرّاء والضرّاء، في صراعه وصراعنا ضد التخلف والامبريالية». انظر: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني الرابع. الدار البيضاء، ٢٢ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣، **التقرير المذهبي**، ص ٣٧.

(٩٣) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني الثالث، الدار البيضاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، **التقرير المذهبي** (الدار البيضاء: مطبعة امبريجيا، [د. ت.])، ص ٣٠ - ٣١.

«المغرب جزء من الوطن الكبير. والجماهير المغربية، في نضالها الثوري الصابر، من أجل تحقيق التحول الجذري للبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المغرب، إنما تسعى لتحقيق الأهداف القومية نفسها التي تسعى لتحقيقها أيضاً كافة الجماهير العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج»(٩٤).

يتبين من الفقرات السابقة أن التصور الانكفائي الوطني الضيّق لمسألة الهوية، الذي ذهب إلى حد استخدام عبارات مثل «الأمة» و«القومية» في وصف الكيانية المغربية، لم يكن التصور الوحيد الذي حَكَمَ فكر الحركة الوطنية المغربية ومنظورها إلى المسألة القومية. بل قام إلى جانبه ـ ونازعه الهيمنة ـ تصوُّر نقيض ربط ربطاً عضوياً هوية المغرب والمغاربة بالعروبة والأمة العربية، معرّفاً إياهما داخل اطار العروبة، رافضاً انتزاع هامش لتحديدهما خارجه (أي خارج هذا الإطار)(٩٥).

لماذا هذا التذبذب وهذا الانتقال بين تصورين؟

في الواقع، ان تدقيق النظر في مجمل الأفكار التي عبّر عنها التصور الوطني المتشدد حول مسألة الهوية يرفع اللبس تماماً عن هذا التذبذب ليكشف عن حقيقة التناقض الذي يقع فيه هذا التصور (الوطني المتشدد)، والذي يمنعه (= التناقض) من بناء تعريف للكيانية المغربية منسجم مع الواقع التاريخي. إن السبب في السقوط في دعوى «القومية المغربية» و«الأمة المغربية» وفي اعتبار الكيانية المغربية مستقلة بذاتها كهوية، يكمن في خلط دعاة هذه الأطروحة بين **السياسي** وبين **الاجتماعي** والثقافي، وفي ميلهم إلى **اختزال** الاجتماعي والثقافي في السياسي. صحيح ان المغرب ظل محتفظاً باستقلاله طيلة ١٤ قرناً ولم يخضع لأي سلطة غير سلطة الدولة المركزية في فاس أو مراكش أو مكناس، وتشكّل كيانه السياسي المتميز داخل هذا الاطار التاريخي من الاستقلال عن أي نفوذ خارجي: مشرقي بالتحديد، غير أن هذا **الاستقلال السياسي** كان يجري في اطار من **الاندماج الثقافي والحضاري مع المشرق**، وبموازاة له. ولم يكن ذلك الاستقلال ليمنع هذا الاندماج أو يعرقله. فحركة الأسلمة والتعريب أخذت مداها الكامل في مجموع الكيان المغربي، بل إنها حصلت برعاية من الدولة المركزية ذاتها، التي دافعت عن استقلال المغرب السياسي.

إن هذا الخلط بين السياسي (حيث استقلال الكيان) والثقافي ـ الاجتماعي (حيث اندماجه مع المشرق) هو الذي أوقع دعاة هذه الأطروحة في دعواهم الوطنية المغالية هذه، بل جعلهم، حتى وهم يعترفون بالعروبة كرابطة اجتماعية، ينظرون إليها من زاوية أنها تدعم استقلال المغاربة لا غير! ونحن ـ من جهتنا ـ لا ننفي حقيقة أن العروبة والإسلام هما ما منحا المغاربة ـ ماضياً وحاضراً ـ مقومات استقلالهم. كما لا ننفي أن اختيار العروبة والاسلام كان طوعياً في المغرب لهذا السبب ولأسباب أخرى. غير أن توظيف هذه الحقيقة للاستنتاج

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٩٥) نود التنبيه هنا مجدداً إلى أن إطار العروبة يتقاطع ـ بل يتماهى ـ مع إطار الإسلام في المغرب.

أن الكيانية المغربية لم تُنْشِىء صلتها بهما (= العروبة والاسلام) إلاّ لكونهما يمنحانها قوة وإرادة لدعم استقلالها حتى عن «الأوطان الشقيقة» ـ كما يقول علاّل الفاسي ـ فإن هذا ما يُدخل هذه الأطروحة في باب الايديولوجيا، ويُضفي على رؤيتها طابعاً إسقاطياً صريحاً.

سنحاول هنا أن نعرض جانباً آخر من جوانب تمظهر النزعة الاستقلالية في خطاب الحركة الوطنية المغربية عن العروبة وعلاقة الكيان الوطني بها، وهو جانب يمكّننا من أن نقرأ فيه ـ ومن خلاله ـ اشكالية العلاقة بين الوطني/ القطري والقومي. على أن هذه النزعة لم تكن ـ وهذا مهم ـ تتجه هذه الوجهة من التعصب الوطني المتمحور على الذات، وإنما كانت ـ ولا تزال ـ تحاول أن تنظر بموضوعية إلى طبيعة العلاقة التي نشأت بين المغرب ـ كياناً ومجتمعاً ـ وبين العروبة ـ كياناً وثقافة ـ بصورة ترفض تضخيم النزوع الاستقلالي على حساب الانتماء العربي ـ الحضاري والثقافي ـ للمغرب، وترفض ادراجه كلية ككيان داخل المجموع التاريخي العربي بإعدام عناصر التمايز والاستقلال التي راكمها فيه مئات السنين.

٣ ـ العروبة كانتماء طوعي

يكاد يُجمع المؤرخون للمغرب الوسيط على أن الاسلام والعروبة لم يُفْرَضا في المغرب ضد إرادة السكان **الأصليين**. بل إن المغاربة أنفسهم هم من اختار الدين الجديد واللغة الجديدة. أما بعض مظاهر مقاومتهم الفاتحين العرب، فهي لم تكن مقاومة لانتشار الاسلام والعربية، بقدر ما كانت دفاعاً عن استقلال الكيان المغربي ورفض خضوعه لسلطة خارجية مثّلها ـ بالنسبة إليهم ـ هؤلاء الفاتحون. وليس ثمة من دليل على صحة هذه الفرضية أكثر من أن الأسَر التي حكمت المغرب بعد الأدارسة (المرابطون، الموحِّدون، المرينيون) وهي أسر من أصول بربرية، هي التي كرست الاسلام عقيدة والعربية لغة في البلاد. وحين أتيح للأسر العربية الحاكمة أن تسوس المغرب في ما بعد، فقد وجدت أن عملية التعريب والأسلمة أخذت مداها بعيداً، وتحقّق في ظلها قدر هائل من الاندماج الاجتماعي رَدَمَ الهوة ـ الثقافية واللغوية ـ بين العرب والبربر.

تتمثل قيمة هذه الأطروحة ـ التي تبنتها الحركة الوطنية في معظم أدبياتها ـ في أنها تُعرّف عروبة المغرب تعريفاً مختلفاً عما درج عليه بعض مثقفي المشرق في تعريف عروبة البلدان العربية. ومؤدّى هذا التعريف أن عروبة المغرب ليست تحصُلُ من خلال علاقته الخارجية بالمشرق، وإنما هي تحصل داخلياً من خلال العلاقة الثقافية ـ الاجتماعية بين مكوِّناته. إنها ليست الانتماء إلى إطار مركزي في المشرق، والانتساب إليه (السلطة المركزية العباسية أو العثمانية في العصر الوسيط، أو جامعة الدول العربية حالياً)، وإنما هي **رابطة اجتماعية** داخلية تصهر مكوِّنات المجتمع وتخلق الاطار الثقافي لاجتماعهم؛ وبتعبير أوجز، إنها ليست علاقة خارجية، وإنما هي **علاقة داخلية**.

لا نستطيع أن نفهم هذه الأطروحة إلا إذا استحضرنا حقيقة أن الاسلام والعربية استمرا في المغرب، وتوسّعا وتعاظما في **ظل استقلال كامل** للمغرب عن المشرق، كان يذهب

به أحياناً إلى حد العزلة عنه (= عن المشرق)، بل هما توسّعا وتعاظما ـ كما سبقت الاشارة ـ على يد البربر أنفسهم. وهذا يعني أن المغاربة ـ مجتمعاً ودولةً ـ هم مَنْ نهض بحماية الاسلام والعروبة بصفتها مكوّن هويتهم الرئيسي، ولم يكن غيرهم من قام بذلك.

تقودنا هذه الحقيقة إلى الاستنتاج أن الانتساب إلى العروبة كان ـ عند المغاربة ـ انتساباً طوعياً، اختيارياً، وليس قسرياً. إنه حصل ثقافياً واجتماعياً، ولم يكن ثمرة فعل عسكري وسياسي قهري. وهو ـ لهذا السبب ـ يفسر لماذا استمرت هوية المغرب العربية رغم العزلة ـ الاضطرارية، وأحياناً الاختيارية ـ التي كان فيها خلال بعض مراحل تاريخه.

على أن هذا الانتماء الطوعي لم يكن سمة ميزت مرحلة دخول الإسلام والعربية إلى المغرب وحسب، بل هو استمر قاعدة خلال كل تاريخ المغرب بما فيه المعاصر. فالوطنيون المغاربة لم يكُفّوا عن الحديث عن العروبة بصفتها مقوِّماً رئيسياً من مقومات الشخصية المغربية، ولم يكونوا ـ في الأغلب الأعم ـ يضعونها موضع تعارض مع مغربيتهم. كما أن ظروف الكفاح الوطني ضد الاستعمار، وخصوصاً في مراحل حرجة (نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات)، والحاجة إلى سند عربي في هذا الكفاح، كان يدفعهم نحو ابراز ما يتصل بالبعد العربي للمغرب بصورة مكثفة. وفي إطار هذه العملية من الإبراز، كان يتكرر التحديد الصريح للانتماء العربي إلى المغرب من حيث هو انتماء طوعي، ارادي، واعٍ.

كتب علاّل الفاسي (في ١٩٤٨) واصفاً موقع المغرب ككيان داخل تجاذب التيارات المؤثرة فيه، ومحدّداً اختياره في هذا التجاذب قائلاً: «... إن الصراع اليوم على المغرب في أشد ما يكون بين نفوذ الشرق العربي، وبين نفوذ الغرب اللاتيني. **وأن المغرب قد اختار**، وإن النصر حليف العروبة باختياره»[٩٦]. وواضح أن خطاباً كهذا خطاب موجه إلى العرب لاستدرار دعمهم وإسنادهم. إنه شبه تصريح بهوية. غير أنه تصريح يُقبل عليه صاحبه برغبة وطواعية محاولاً تقديم أقصى قدر من الحجج الدالة على أسس الاختيار، وبطريقة لا تخلو من براغماتية، مردها إلى أن **السياسي** عنصر أصيل ـ وكامن ـ في الاختيار ذاك: نعني اختيار العروبة. لنقرأ ذلك في هذا النص لعلاّل الفاسي، الذي يحاول فيه تبرير طلب الانضمام إلى الجامعة العربية. يقول:

«... إن للمغرب، الذي يعتبر امتداداً طبيعياً للبلاد العربية، الحق في أن يطلب مكانه في حظيرة الجامعة العربية لتحقيق استقلاله والتعاون معها على ما يحقق سلامة الكل وطمأنينة الجميع، خصوصاً وقد أثبتت هذه الحرب أن الدول المنعزلة لا يُقرأ لها حساب في عالم الغد. فلكي يستطيع المغرب الحياة والازدهار يجب أن ينضم لطائفة من الشعوب. وقد عرض أمامه للاختيار اتحادان: الاتحاد الفرنسي الذي لم يتبلور شكله بعد، والاتحاد العربي الذي أصبح حقيقة واقعة.

ففي الاتحاد الفرنسي الموعود، يجد المغرب نفسه ـ قياساً على تجاربه الماضية ـ في منتهى العناء، لأنّ بينه وبين فرنسا تعارض المصالح وتناقض العقائد. وأنه ليحس بأنه لم يكن إلا موطن استغلال منذ امتلكت فرنسا ناصية أعماله. فقد سخّرت ثروته كلها لفائدة ثلة من المستعمرين الذين يعيشون عالة على السكان الحقيقيين،

---

(٩٦) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص (م). (التشديد من المؤلفين).

وأصابت شعبه بسياسة الادماج والتجهيل والافقار والتحقير والتقسيم. وبالجملة، فهو مقتنع بأنه لن يحصل على السعادة في ضمن هذه الوحدة الاستعمارية. بل سيظل بمثابة مخزن للمواد الأولية ومولد لاعطاء الجنود والمقاتلين.

وعلى العكس من ذلك، فسيتيح له انضمامه للاتحاد العربي فرصاً سعيدة يصبح معها عضواً من هذه العائلة الشرقية التي انتسب إليها منذ قرون عشرة، والتي أبعد عنها لأسباب خارجة عن ارادته. وسيكون متمتعاً بكامل الحرية في الاستفادة من تجارب أشقائه الرشداء لتجديد أنظمته، ثم المشاركة في احياء هذه الحضارة التي بنيناها معاً والتي سبق أن أشرقت أنوارها على المتوسط جميعه.

فاختيار مراكش إذن قد وقع»[٩٧].

لقد ذهب الجهر بهذا الاختيار من لدن الحركة الوطنية المغربية حداً آخذت فيه جامعة الدول العربية على ترددها في ـ بل رفضها ـ قبول انضمام المغرب إلى حظيرتها بمبررات لا يستسيغها المغاربة[٩٨]، ولا يرون فيها سوى صَدّ لعروبتهم أو انتقاص منها. ولم يتوانوا ـ كوطنيين ـ عن مطالبة الجامعة بإعادة النظر في موقفها، والاعتراف بحقهم ـ كعرب ـ في العضوية. وربما كان هذا دليلاً آخر على ميلهم إلى التعبير عن كيفية فهمهم لعروبتهم بوصفها انتماءً طوعياً، في وقت أقصت فيه حركات سياسية مشرقية المغرب العربي عن العروبة، وفي وقت أحجمت فيه الجامعة العربية ـ وهي النظام الإقليمي العربي المعاصر ـ عن الاعتراف الصريح بانتماء المغرب العربي إلى البلدان العربية[٩٩]!

٤ ـ الوطني والقومي في فكر الحركة الوطنية

للحديث عن مفهوم الانتماء العربي للمغرب كانتماء طوعي حر علاقة وطيدة بموضوع الصلة بين الوطني (القطري) والقومي، بل إن هذه الصلة تبدو ـ في حالة المغرب ـ مهمة جداً، ولها فرادتها إذا ما قيست على حالتها في المشرق. إذ كيف يميل المغرب ـ وتميل حركته الوطنية ـ إلى الاعلان عن الانتماء العربي للبلاد وللشعب، في الوقت نفسه الذي يزدهر فيه ـ ويتعزز ـ الشعور بالوطنية المغربية. **كيف تختار الوطنية المغربية أن تكون عربية دون أن تفقد نفسها (= قطريتها)؟**.

لا شك أن الخطاب القومي التقليدي لن يستسيغ هذه المعادلة، لأنها ـ في خطاطته

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٩٨) منها أن العضوية في الجامعة كانت ـ نهاية الأربعينيات ـ مقصورة على الدول المستقلة.

(٩٩) ينتقد علّال الفاسي موقف الميثاق التأسيسي للجامعة العربية، وموقف بعض العرب من الموضوع، فيقول: «... لقد ظل الكثيرون ينظرون إلى المغرب العربي كجزء بعيد عن العالم العربي على الأقل من وجهة التفكير السياسي الشامل. وظلت ظروف الاستعمار دائبة على اعتبار الشرق الأوسط المعني بالبلدان العربية، واعتبار الشمال الأفريقي جزءاً من المنطقة الأفريقية أو من الاتحاد الفرنسي. ولذلك، فإن الملحق يظل غامضاً بالنسبة إلينا إذا لم تصدر الجامعة قراراً يقضي باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من البلدان العربية». انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤٦.

النظرية - تقوم بين حدين متنافرين: **قطري / قومي**، لا يمكن الواحد منهما إلّا أن يلغي الآخر. لكنها - في حالة المغرب - معادلة طبيعية: توافقية وليس انتباذية. وسنرى أن مردّ هذا الاختلاف بين المرجعين إلى اختلاف في **ظروف التطور التاريخي والسياسي** الحديث لكل من المغرب والمشرق.

تكتسي العلاقة بين القطري والقومي - في حالة المغرب - طبيعة خاصة. إذ هي - كما أشرنا سابقاً - علاقة تكامل وليست علاقة تلاغٍ. يعني الانتماء القومي في المشرق العربي **تجاوز الرابطة الوطنية** (القطرية) وإلغاءها، من حيث هي تبدو في صورة تناقض استراتيجي مع الرابطة القومية، فيما هو يعني في المغرب **تعزيز الرابطة الوطنية** (القطرية) وبناء تماسكها في وجه الاحتلال الأجنبي. وليس من الصعب أن يدرك المرء سبب هذا التناقض بين المغرب والمشرق في بناء العلاقة بين القومي والوطني، إذ هو (= السبب) يرجع إلى جذور تكوّن فكرة القومية العربية في كل منهما. «فبينما تأسست فكرة «القومية» في بلاد الشام على رفض الدولة القطرية المستحدثة في مجال طبيعي تاريخي واقتصادي واحد كان يطمح أهله إلى انشاء دولة «عربية واحدة»، قامت فكرة «الوطنية» في المغرب على المطالبة باسترجاع سيادة الدولة الوطنية القائمة، ضمن حدودها السابقة على الحدود التي فرضها الاستعمار، الفرنسي الاسباني»[(١٠٠)].

اذن، فلهذا الاختلاف تاريخ يبرره. ونستطيع هنا أن نحدده بدقة أكبر في عنصرين أساسيين: **أولهما** أن المغرب لم يخضع - كالمشرق - للسيطرة العثمانية، ولم تتبلور فيه - لهذا السبب - ايديولوجيا قومية تميل إلى جمع شتات الولايات العربية الخاضعة لحكم الأتراك في اطار قومي عربي. ولذلك فقوميته لم تتجاوز الاطار الوطني، ولم تُفهَم بصفتها مسألة سياسية[(١٠١)]، وإنما بصفتها مسألة اجتماعية - ثقافية كما عبرت عن ذلك الحركة الوطنية في أدبياتها. **وثانيهما** أن المغرب لم يواجه - مثل المشرق - معضلة التجزئة الاقليمية. لذلك لم تتبلور فيه الفكرة القومية كفكرة وحدوية، تهدف إلى تحقيق الوحدة القومية، وتجاوز حال التجزئة، ومنها تجاوز الكيان القطري، وإنما تبلورت فيه الفكرة القومية - المتداخلة طبعاً مع الفكرة الاسلامية - كفكرة وطنية، أي معادية للاحتلال الأجنبي، وهادفة إلى استعادة **الاستقلال الوطني** وتحقيقه. وهكذا، فإذا كانت القومية العربية قد تبلورت في المشرق **ضد التجزئة وضد القطر** (التجلي السياسي لها)، فإنها تبلورت في المغرب ضد الاحتلال ومن أجل الوطن (القطر) الذي تعرّض للاقتلاع الثقافي، وللضم السياسي التدريجي.

وعي التعايش هذا بين الوطني (القطري) والقومي، سمح - في مراحل لاحقة، وتحديداً في العقدين الأخيرين - بتبني مفهوم واقعي للوحدة العربية، نجده مهيمناً في خطاب الحركة الوطنية. إن هذه الوحدة - كما سنقف على ذلك بتفصيل في القسم الثاني من هذه

---

(١٠٠) الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٣٦.

(١٠١) إلّا في مراحل متأخرة من نمو الحركة الوطنية.

الدراسة ـ لن تكون فورية ولا مركزية اندماجية، ولا دستورية ـ سياسية، وإنما ستكون متدرجة، لا مركزية، وتعاونية ـ اقتصادية. أما الوحدة السياسية الشاملة، فلن تكون سوى ثمرة ناضجة لمسلسل طويل النفس من عمليات التوحيد الوطني، ثم الجهوي، الاقتصادي ـ الاجتماعي. لقد عبرت الحركة الوطنية عن هذا المفهوم الواقعي للوحدة العربية منذ مراحل مبكرة (نهاية الخمسينيات) لكنها لم تتجه إلى بنائه بناءً نظرياً صحيحاً إلاّ في السبعينيات لأسباب سنعرّج عليها لاحقاً. لكنها ـ في كل الأحوال ـ لم تنظر إلى القطر (الوطن) نظرة سلبية، بل ـ بالعكس ـ اعتبرته نواة لسيرورة توحيدية ممكنة، حتى في ظروف الجزر الوحدوي. نقرأ ذلك ـ مثلاً ـ في هذا النص، المأخوذ عن وثائق المؤتمر الوطني الأول لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الذي جاء فيه:

«. . . أكدت التجربة أن القفز على الواقع القطري في شروط ضعف الوعي الجماهيري بأهمية الوحدة لا يقدم النضال القومي. وعلى العكس من ذلك، وكما بينت التجربة الناصرية، إن مواجهة المعضلات القطرية بأفق قومي هو الطريق السليم لتعبئة الجماهير والزج بها في النضال القومي، وهو الطريق السليم الذي يسمح بالتعامل الصحيح مع الخصوصيات والتفاوتات، وهو الطريق السليم الذي يمكّن من تجنّب الصراع الحادّ بين الفصائل القومية والفصائل التي قد تتأخر في تبنّي الوحدة العربية»[١٠٢].

لا شك في أن هذا التصور، الذي يعبر عنه النص، ثمرة من ثمرات المراجعة النظرية والسياسية النقدية لتجربة الحركة القومية التي أطلقها (المراجعة) المشرق قبل المغرب. ومع ذلك، فلا يمكن فصل مثل هذا الوعي/ التصور عن بيئة التفكير الوطني المغربي الذي نظر دوماً نظرة ايجابية إلى الواقعة القطرية.

حاولنا في هذا الفصل أن نعرض الاطار النظري لفكر الحركة الوطنية المغربية القومي. وقد قادنا البحث في ما توفر لنا من مادة (أدبيات وكتابات وطنية) إلى خلاصة أساسية، هي أن معرفة هذا الفكر تحتاج إلى **بناء مرجع** غير الذي تستند إليه الكتابة السياسية القومية في المشرق العربي. هذا المرجع هو **التاريخ الوطني للمغرب**: الوسيط والمعاصر. ان الانطلاق من هذا المرجع هو ما أتاح لنا ـ وما سيتيح لغيرنا ـ اعادة بناء صورة عن القومية في وعي الحركة الوطنية في المغرب؛ صورة تتعايش فيها هذه مع الإسلام ومع الوطنية دون تناقض مثير. ذلك أن استمرار الكيان المغربي مستقلاً إلى بداية القرن الحالي، وعدم خضوعه للسيطرة العثمانية كسائر البلدان العربية، وعدم وجود أقليات مسيحية فيه، وعدم تعرّضه للتجزئة الكيانية، فضلاً عن طبيعة معركته مع الأجنبي التي كانت **ثقافية**[١٠٣] ـ إلى جانب كونها سياسية ـ . . . كلها تفسر «تَمَيُّز» الوعي القومي (العروبي) للحركة الوطنية، وتَرَسُّمُ حدوده.

---

(١٠٢) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول**، ص ١٢٥.

(١٠٣) لقد تعرّض المغرب (واستطراداً المغرب العربي) لحركة من الاقتلاع الثقافي واللغوي أخطر بكثير مما عرفه المشرق العربي. وهذا يفسر لماذا كان للبعد الثقافي مركز كبير في عمل الحركة الوطنية في المغرب، بل لماذا نشأت الحركة الوطنية من قلب الحركة السلفية؟

الفصل الثاني

الإطار السياسي القومي في الممارسة السياسية للحركة الوطنية المغربية

مقدمة

ضعف الاهتمام النظري، لدى الحركة الوطنية المغربية في تعاطيها مع القضايا القومية على مستوى المفاهيم والتصورات، لم يكن يحول دون تطور الاهتمام السياسي بتلك القضايا وتناميه، سواء على مستوى اتخاذ الموقف، أو على مستوى ممارسته على هذه الساحة، أو تلك، بهذا القدر أو ذاك من النجاح.

وقبل الانطلاق في استعراض الخطوط العريضة لحجم الاهتمام السياسي البرنامجي بالقضايا القومية، وللنضالات القومية التي خاضتها، ينبغي تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ إن الاعتماد على النصوص البرنامجية لقوى الحركة الوطنية لا يقدم الصورة الكاملة عن درجة اهتمام هذه القوى بالقضايا القومية ولا عن مدى استيعابها إياها والتزامها بها. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها: أن الصياغة البرنامجية الصادرة عن أوسع الهيئات الحزبية، مثل المؤتمرات، لا تغطي مجمل المواقف السياسية الأساسية لتلك القوى، نظراً إلى شروط نضالها التي تميزت بالقمع والمنع في عدة فترات، ونظراً إلى كون التقاليد الكتابية غير عريقة في أسلوب القوى المذكورة؛ يضاف إلى ذلك طبيعة الصياغة البرنامجية نفسها، التي تعتمد التعميم والاقتضاب، وتترك التفصيل للتصريف الجاري.

٢ ـ ولتقديم ملامح صورة قريبة، نسبياً، من حقيقة اهتمام الحركة الوطنية المغربية بالقضايا القومية، يبدو من الأنسب توسيع مجال الأدبيات السياسية التي ينبغي اعتمادها لتشكيل ملامح الصورة المطلوبة. وفي إطار هذا التوسيع يمكن الاهتمام ـ بالإضافة إلى مقررات مؤتمرات، وبيانات قيادات الحركة الوطنية المغربية ـ بتصريحات ومذكرات وكتابات القادة الوطنيين البارزين. ويبدو من الأنسب كذلك التنقيب عن أغلب ما يمكن من الوقائع المتعلقة بمواقف ذات أهمية، مورست في هذا الاتجاه أو ذاك، ولم يصدر في شأنها موقف

مكتـوب، أو لم يصـل إلينـا مـوقف مكتـوب في شـأنها. ومن ذلـك، مثـلاً، بعض المعــارك التاريخية.

٣ ـ ومن المعلوم أن المـواقف المتخذة في هـذا الاتجاه أو ذاك، والممارسة بهـذا القدر أو ذاك من النجاح لا تظهر دلالتها الجوهرية وقيمتها الأساسية خارج سياق الشروط والملابسات الذي اتخذت فيه، ومورست فيه. ولذلـك يحسن عدم الاكتفـاء باستعـراض ووصف مواقف الحـركة الـوطنية ونضـالاتها عـلى المستوى القـومي، والسعي، ما أمكن، إلى تحليلهـا في إطار الشروط التي اتخـذت ومورست فيهـا... وهذا سيقتضي التمييـز بين عـدة مراحـل تاريخيـة، تختلف عن بعضها بهذه الدرجة أو تلك، رغم التداخل والتشابك.

٤ ـ ومن المعلوم أيضـاً، أن أحد المعـايير الأسـاسية لقيـاس درجـة الاهتـمام والالـتزام بالقضايا القومية هو معيار الممارسة الجماهيرية بتعدد مستوياتها وميـادينها، ولـذلك سيكـون من المفيـد الانتباه إلى حـدود الـترجمـة العمليـة للمـواقف السيـاسيـة المتخـذة في شـأن القضـايا القومية... وسيكون من المفيد كذلك الانتباه إلى درجة التجاوب الشعبي ايجابـاً أو سلباً مـع الشعارات والنداءات القومية للحركة الوطنية المغربية. وسيكون من المفيد أيضـاً، إذا أمكن، رصد تحركات قومية قد يكون الشارع تقدم فيها على الحركة الوطنية أو تجاوز حـدود توجيههـا وتأطيرها.

أولاً: من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٥

شهدت الحركة الوطنية المغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تطوراً نـوعياً، تمثّـل في تجاوزها إطار الحماية الاستعماري وطرحها مطلب الاستقلال الوطني بوضـوح كامـل. ولم يكن هذا التطور معزولاً عن تطور حركة التحرر الوطني في العالم عامة وفي الوطن العربي خاصـة، بل ان مكاسب الاستقـلال الوطني في المشرق العـربي، والبوادر الـوحدويـة فيه، كـانت تحفز الحركة الوطنية المغربية حفزاً على مزيد من الجرأة والتقدم في التصـدي للظاهرة الاستعـمارية. وكانت كلما تقدمت في هذا التصدي، تزداد حاجة إلى محيطها العربي وتزداد ارتباطاً به.

وقد تعلّق الوطنيـون المغاربـة كثيراً بـالجهود الأولى لإنشـاء الجامعـة العربيـة، وتابعـوا مراحل تأسيسها[1]، وارتبطوا بها منذ قيامها بالشكل الذي كـان ممكناً يـومئذٍ. أي عن طـريق

---

(١) وجه حزب الاستقلال مذكرة إلى رئيس مؤتمر الوحدة العـربية المنعقـد في القاهـرة في ١٩٤٥/٣/٨، ومما جاء فيها: أن المغرب أعلن «في سائر المناسبات تعلّقه بوحدة الشعوب العربية، وهـو يرى فيهـا أحد أعمـدة السلام العالمي الذي تعمل الأمم المتحدة على نشره، لكن سياسة القمع انتزعت منـه وسائـل الاشتراك في جميـع الأعمال التي يقوم بها اخوانـه في المشرق، كما منعتـه من أن يرفـع صوتـه خارج حـدوده الضيقة». انـظر: علاّل الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٤١٨.
هذا وقد حضر ممثل لحزب الاصلاح الوطني في المؤتمر التأسيسي لجامعة الدول العربية. انظر:
Abdelmajid Ben Jeloun, *Approche du colonialisme espagnol et le mouvement national marocain dans l'ex-zone khalifienne* (Rabat: Editions Okad, 1988), p. 179.

المشاركة في لجنتها الثقافية بوفد يمثل المنطقة الخليفية (المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الاسبانية والمحكومة ـ إسمياً ـ من قبل خليفة لسلطان المغرب يومئذ)[2].

ومن المعروف أن هذا التعلق والارتباط لم يكونا حديثين أو طارئين، بل مثّلا استمراراً لتعلق وارتباط أصيلين كانا في أساس نشوء الحركة الوطنية المغربية نفسها في مواجهة السياسة الاستعمارية الرامية إلى فصل المغرب عن إطاره العربي وإلى شق وحدة شعبه ذاتها[3].

غير أن هذا الاستمرار برز أشد قوة، وأكثر عمقاً، وكان من علاماته انتقال مركز نشاط الحركة الوطنية المغربية والمغاربية الخارجي من باريس إلى القاهرة، ليس فقط عبر تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في العاصمة المصرية، بل وأساساً باستقرار قائدين وطنيين مغربيين كبيرين في هذه العاصمة، ويتعلّق الأمر بكل من علاّل الفاسي[4]، رئيس حزب الاستقلال، ومحمد بن عبد الكريم الخطّابي، قائد ثورة الريف[5].

ويمكن، خلال هذه المرحلة، رصد الاهتمام السياسي للحركة الوطنية بالقضايا القومية العامة في النقط التالية:

١ ـ مواجهة العدو الإسرائيلي

لقد واكبت الحركة الوطنية المغربية، باستثناء الشيوعيين، الكفاح ضد المشروع الصهيوني في فلسطين ـ إذ شارك ممثلان عنها في المؤتمر الإسلامي بالقدس[6]. وتابعت القضية

---

(٢) Ben Jeloun, Ibid., p. 187.

(٣) ويتعلق الأمر بـ «الظهير البربري» الصادر في ١٦ أيار/مايو ١٩٣٠ الذي تقرر بمقتضاه تطبيق العرف على السكان المغاربة (البربر) بدل أحكام المحاكم الشرعية التي خصّ بها أمور السكان المغاربة (العرب). والواقع أن التقسيم لم يكن محصوراً في المجال القضائي بل شمل مجالات متعددة، إدارية، وتعليمية، وحتى دينية. انظر في هذا الصدد: محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٩ ـ ٦٠.

(٤) التحق علاّل الفاسي بالقاهرة في أيار/مايو ١٩٤٧ وذلك بعد تسع سنوات من المنفى في الغابون (١٩٣٧ ـ ١٩٤٦)، ومقام قصير في طنجة، التي كانت تحت نظام دولي يومئذ. انظر: محمد العلمي، **علاّل الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٨١، ٩٢ و١٠٣.

(٥) في الطريق إلى فرنسا، قادمة من جزيرة لا رينيون (التي قضى فيها ابن عبد الكريم الخطّابي عشرين من الأسر) توقفت الباخرة، التي كانت تقلّ على متنها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطّابي وشقيقه وأسرتيهما، في بورسعيد. وعندما نزل آل الخطّابي إلى البر المصري للاستراحة، طلب الأمير اللجوء السياسي في مصر وتمّت تلبية طلبه، وقد مثّل قياديون بارزون في الحركة الوطنية المغربية دوراً أساسياً في تحرير قائد الثورة الريفية المغربية. انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٣.

(٦) حضرت هذا المؤتمر ثلاث شخصيات وطنية مغربية: المكي الناصري، والحاج محمد بنونة، والمكي الكتاني. انظر: أبو بكر القادري، **المغرب والقضية الفلسطينية من عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٩)، ص ٩.

الفلسطينية متضامنة معها في كثير من المحطات. وأصدرت العرائض وأقامت المهرجانات الاحتجاجية ضد المخططات الاستعمارية والصهيونية[7]. وشكّل الحزب الوطني، منذ تأسيسه سنة ١٩٣٧، «لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة»[8].

غير أن قرار تقسيم فلسطين هزَّ غالبية فصائل الحركة الوطنية التي وقفت مواقف واضحة وسليمة عبّر عنها بالخصوص، البيان الذي أصدره المجلس الأعلى لحزب الاستقلال، في جلسة استثنائية في تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وبرقية الاحتجاج التي بعث بها الأمين العام للحزب يومئذٍ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبرقية التضامن التي وجّهها كذلك إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية[9].

وبعد أن اعتبر حزب الاستقلال في بيانه قرار تقسيم فلسطين «اعتداء صريحاً على حق العرب والمسلمين عامة»، وأيد الجامعة العربية في «جميع ما قررته في سبيل الدفاع عن الأراضي المقدسة»، وتأسف «لعدم تمتع الشعب المغربي بحريته والتصرف في شؤونه ليتمكن من المشاركة الفعلية في صف الدول العربية دفاعاً عن فلسطين»... لم يقف مكتوف الأيدي، بل دعا، بوضوح كبير، إلى التمييز بين الصهيونية ـ التي على جميع المغاربة، اليهود والمسلمين متعاونين، أن يقاوموا فكرها وعملها ـ وبين اليهود «الذين يتمتعون بالجنسية المغربية، وتشملهم رعاية جلالة الملك.. إذ هؤلاء مغاربة لهم ما لنا وعليهم ما علينا.. أما الصهيونية ـ يضيف البيان ـ فهي فكرة استعمارية تسلطية تريد الاستيلاء على ما في يد الغير ظلماً وعدواناً...»[10].

ويتبيّن من بعض النشرات التي كان يصدرها حزب الاستقلال أثناء حرب فلسطين، لتعبئة مناضليه والعاطفين عليه، أن الحزب لم يكن فقط متابعاً التطورات، بل كان يمتلك أيضاً فهماً حسناً للصهيونية وأهدافها وأهداف الاستعمار منها، ويمتلك تشخيصاً حسناً أيضاً للحرب التي كان العرب يخوضونها ضد الصهاينة. تقول إحدى النشرات «إن الحرب القائمة اليوم بين المجاهدين العرب الأباة وبين الصهيونية المجرمة حلقة من سلسلة جهاد ضد الاستعمار. فالصهيونية في الواقع مكيدة استعمارية يقصد منها القضاء على الوطن العربي، ومنع تحقيق وحدته واستقلاله وتقدمه... وقد دبرتها الدول الاستعمارية وسخرتها لتحقيق ما عجزت عنه بنفسها من قضاء مبرم على الدول العربية كافة...». وتقول النشرة نفسها عن الحرب: «وحرب العرب اليوم تختلف عن جميع الحروب بكونها لا ترمي إلى توسع أو فتح أو غنيمة وإنما هي حرب مثالية لدرء العدوان الاستعماري والصهيوني. وكل ما يطلبه العرب من وراء جهادهم هو أن يعاد الأمن إلى نصابه في البقاع المقدسة، وترد البلاد إلى أصحابها الشرعيين كما كانت قبل الانتداب البريطاني، لتصبح العروبة في أمن على وطنها. فجهاد العرب جهاد دفاع عن النفس وهو الجهاد المشروع الذي تقره جميع الشرائع والأوضاع»[11].

وأعلن «مؤتمر المغرب العربي» ـ الذي شارك فيه إلى جانب ممثلين عن الحزب

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٩.
(٨) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.
(٩) القادري، المصدر نفسه، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٤.
(١١) المصدر نفسه، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري ـ ممثلون عن حزبي الاستقلال والاصلاح الوطني في المغرب ـ تأييده للقضية الفلسطينية، ودعا إلى تحرير فلسطين من الصهيونية[12]. كذلك، فإن القائد الوطني الكبير، محمد بن عبد الكريم الخطّابي، رئيس «لجنة تحرير المغرب العربي» ـ التي كانت تضم مجمل القوى الوطنية المغاربية والمغربية باستثناء الشيوعيين ـ أكد للفلسطينيين «تضامن الأقطار المغربية معهم، وعزمها على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة للاشتراك في انقاذ بلادهم، والمحافظة على عروبتها ووحدتها. . . »[13].

وعلى المستوى الشعبي، نظّم الوطنيون المغاربة المهرجانات الخطابية، ووزعوا المناشير التحريضية، وقاطعوا الأوساط الصهيونية، وقاموا بحملات دعم واسعة؛ قيل إن ما حصلته «فاق كل المساعدات التي وصلت من الدول العربية الأخرى. . . »[14].

وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل حركة تطوع واسعة في حرب فلسطين، إذ «رحل الكثيرون إلى القاهرة والأردن طالبين بواسطة مكتب المغرب العربي أن يسجّلوا في قائمة المتطوعين لمعركة استخلاص أرض فلسطين »[15].

ويقول علّال الفاسي إن مجموع متطوعي أقطار الشمال الافريقي الثلاثة (تونس، والجزائر، والمغرب) قد بلغوا «زهاء الخمسة آلاف شخص، قبل بعضهم واضطر البعض للرجوع من حيث أتى بسبب الرقابة الفرنسية والاسبانية وغيرهما»[16].

لقد تراجع الاهتمام المباشر، والعمل الملموس لصالح القضية الفلسطينية بعد النكبة، ولكن هذا التراجع لم يكن خاصاً يومئذٍ بالحركة الوطنية المغربية.

٢ ـ توسيع مجال العروبة وتطوير فعالية الجامعة العربية

وقد مثّل علّال الفاسي دوراً رائداً على هذا المستوى، ويُعتبر كتابه **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** علامة بارزة على هذا الدور. ذلك أن هذا الكتاب يمثل، في حقيقته، نوعاً من التقرير السياسي، أعده قائد سياسي، استعرض فيه كفاح الشمال الافريقي ضد الاستعمار وأكد الانتماء العربي إلى المنطقة، وبيّن معالم المخطط الاستعماري الذي يستهدف سلخها عن هويتها، وينتهي بمهمة محددة تتمثل في تثبيت المجال الواسع للعروبة. وتنمية العمل الوحدوي العربي من خلال الجامعة العربية، التي ينبغي تعديل ميثاقها وملحقاته وتطوير فعاليتها لتكون في مستوى الآمال المعقودة عليها.

وهكذا، انتقد علّال الفاسي اقتصار العمل الوحدوي العربي على المشرق، معتبراً أن

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠.
(١٦) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٤٤٥.

الوحدة العربية «ستبقى ناقصة وفاقدة قيمتها إذا هي حصرت عملها على البلاد التي تحد العراق في الشرق ومصر في الغرب»[١٧].

وانتقد، كذلك، عدم تحديد الملحق الخاص بالتعاون بين الجامعة والبلدان العربية لمفهوم «العالم العربي» وهو الأمر الذي ظل معه الكثيرون «ينظرون إلى المغرب العربي كجزء بعيد عن العالم العربي على الأقل من وجهة التفكير السياسي الشامل. وظلت ظروف الاستعمار دائبة على اعتبار الشرق الأوسط المعني بالبلاد العربية، واعتبار الشمال الأفريقي جزءاً من المنطقة الأفريقية أو من الاتحاد الفرنسي. . .»[١٨].

وبموازاة ذلك، دافع علّال الفاسي بحماسة عن عروبة المغرب والمغرب العربي. . . وقدّم الأدلة «التاريخية واللغوية والعاطفية. . .» على ذلك، واستعرض أيضاً أمثلة من مواقف وأعمال التعاطف والتضامن التي وقفها المغاربة، وقاموا بها نصرة لقضايا العرب، مثل القضية الفلسطينية، أو المصرية، أو السورية[١٩].

وإضافة إلى هذا وذاك، أبرز علّال الفاسي الخطر الكبير الذي كان يتهدد يومئذ المغرب والعروبة، ويتعلق الأمر بمشروع الاتحاد الفرنسي الذي كان المستعمرون الفرنسيون يهدفون من ورائه إلى منح المغرب نوعاً من الاستقلال الذاتي في اطاره، جنباً إلى جنب مع عدد من المستعمرات الفرنسية في افريقيا، وربطه نهائياً بالهيمنة الفرنسية، وقد أوضح زعيم حزب الاستقلال أن المغرب يجد نفسه في اطار الاتحاد الفرنسي «في منتهى العناء، لأن بينه وبين فرنسا تعارض المصالح وتناقض العقائد، وأنه يحس بأنه لم يكن إلا موطن استغلال منذ امتلكت فرنسا ناصية أعماله (. .) وبالجملة فهو مقتنع بأنه لن يحصل على السعادة في ظل هذه الوحدة الاستعمارية. بل سيظل بمثابة مخزن للمواد الأولية ومولّد لاعطاء الجنود والمقاتلين. وعلى العكس من ذلك، فسيتيح له انضمامه للاتحاد العربي فرصاً سعيدة يصبح معها عضواً من هذه العائلة المشرقية التي انتسب إليها منذ قرون عشرة، والتي أُبعد عنها لأسباب خارجة عن إرادته. . .»[٢٠].

وأضاف علّال الفاسي قائلاً إن اختيار المغرب «قد وقع على «الاتحاد العربي»»[٢١]. و«على الرغم من جميع المحاولات فقد وقف المغرب جميعه وقفة رجل واحد يعلن تضامنه التام في معارضته انخراط مراكش في الوحدة الفرنسية، وقد صرح جلالة الملك في أحاديثه الخاصة والعامة بأن مصير المملكة الشريفة هو مصير الأمم العربية الحرة وأن مستقبلها في دائرة الجامعة العربية وشعوبها؛ وصرحت الأحزاب المغربية كلها مؤكدة معارضتها الشديدة لكل ما من شأنه أن يمس بالسيادة المغربية والمصير الحر للمغرب كدولة عربية مستقلة في دائرة الجامعة العربية»[٢٢]. وقد عارض الحزب الشيوعي المغربي بشكل واضح مشروع الاتحاد الفرنسي وقاطعه[٢٣].

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤١٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٦.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٢١.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٠.
(٢٣) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958* (Paris: Province Impréssion, 1958), p. 90.

وإذا كان علّال الفاسي قد طالب الجامعة العربية باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وبعدم الاعتراف بالسيطرة الاستعمارية عليه، واستنكار هذه السيطرة، وتأييد مطالبه في التحرر والاستقلال والانخراط في الجامعة العربية، وتمثيل كل قطر من أقطاره في مجلس هذه الجامعة أسوة بدولة فلسطين، وقدّم تعديلاً لميثاق الجامعة في هذا الاتجاه... فإنه لم يتوقف عند هذا الحد... إذ شملت انتقاداته وملاحظاته التوجه والأداء العامين للجامعة العربية التي لاحظ أنها تهيمن عليها «الحاسة الإقليمية «على حساب» الحاسة العربية»[24]. وتنقصها «النظرة الشاملة للبلاد العربية أثناء التفكير والتقرير»[25]. وقد ظهر «النقص بصورة واضحة على أثر ما جرى في شؤون فلسطين أخيراً»[26]، كما ظهر أيضاً في ما وقع من «تقصير مزرٍ في بعض فروع نشاط الجامعة وأعني به الناحية الاجتماعية، فإن الجامعة لحد الآن لم تؤسس حتى اللجنة الاجتماعية التي تنص على وجوب تأسيسها لائحتها الداخلية، وهي لم تعر أدنى اهتمام بمستقبل العملة العرب ولا مستقبل الأسرة العربية والفرد العربي...»[27].

٣ ـ توحيد الكفاح المغاربي

لقد أحسّ المغاربيون، في مواجهة الأخطار الكبرى، بوحدة المصير وبضرورة التضامن والتساند. وعمّق هذا الاحساس في العصر الحديث مواجهتهم القوة الاستعمارية نفسها تقريباً. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون الحركات الوطنية المغربية، منذ بدايتها مرتبطة بعضها ببعض؛ بل لقد ولدت أشكال للتنظيم المعادي للاستعمار[28] ذات بعد مغاربي قبل أن تتبلور بوضوح الأشكال القطرية وحملات التضامن الجماهيري المتبادلة[29]. بين هذه الحركات، ينبغي التشديد على الدور الهام الذي مثّلته «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا». منذ تأسيسها في نهاية العشرينيات، في توثيق الصلات بين الطلاب المغاربيين، وفي التعريف بقضايا شعوب المغرب العربي ونضالاتها ضد الاستعمار. ومعلوم أن قيادات مغاربية بارزة انبثقت من صفوف هذه الجمعية.

---

(٢٤) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

(٢٨) من الأمثلة البارزة في هذا المجال هناك «نجم الشمال الأفريقي» الذي تأسس وسط الجاليات المغاربية في فرنسا، وأطّره مناضلون مغاربيون، وكان توجهه مغاربياً، كما يدل على ذلك اسمه، وخاصة بعد أن ظهر طابعه السياسي الواضح منذ عام ١٩٢٦. وهناك أيضاً جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين التي تأسست في فرنسا سنة ١٩٢٨، وأطّرت الطلاب الوطنيين المغاربيين، وحرصت على تنظيم مؤتمراتها في أقطار المغرب العربي بالتناوب... انظر: المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣، ومحمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ورقة قدّمت إلى: **وحدة المغرب العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٩.

(٢٩) قرر مؤتمر حزب الدستور الجديد في تونس (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧) القيام بإضراب عام تضامناً مع كفاح الجزائر والمغرب. انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٧١.

وفي منتصف الأربعينيات أخذ مركز الثقل في تنسيق النضال المغاربي وتوحيده ينتقل إلى المشرق العربي. فبعد «الميثاق المشترك» الذي وقّعه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ كل من حزب الاستقلال المغربي، وحزب الشعب الجزائري، والحزب الحر الدستوري التونسي[٣٠]، عرفت القاهرة انطلاق عمل مغاربي هام مثّلت فيه الحركة الوطنية المغربية، ممثلة بالخصوص في حزبي الاستقلال والاصلاح الوطني، دوراً بارزاً؛ وتوّج هذا العمل بعقد مؤتمر المغرب العربي في الأسبوع الثالث من شهر شباط/فبراير ١٩٤٧؛ وهو المؤتمر الذي رعته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وحضره ٢٣ مناضلاً مغاربياً. وقد أسفر المؤتمر، الذي ترأسه السيد عبد الكريم غلاّب من حزب الاستقلال، عن تأسيس «مكتب المغرب العربي» كمركز للعمل المشترك في سبيل استقلال تونس والجزائر والمغرب. وقد بلور المؤتمر عدداً من المواقف والتوجهات تتعلق ـ زيادة على تأكيد عروبة المغرب الكبير وضرورة تمثيله في جامعة الدول العربية، ومطالبة هذه الأخيرة بإعلان معاهدتَي الحماية على المغرب وتونس وبطلان احتلال الجزائر ـ بتأكيد هدف تحرير المغرب العربي كله ورفض انضمامه إلى الاتحاد الفرنسي، وتأكيد توحيد العمل المغاربي والمنظمات «العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية» في الأقطار الثلاثة، و«إحكام الروابط بين الحركات الوطنية»، و«تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك»[٣١].

وسيعطي تحرير القائد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطّابي واستقراره في القاهرة دفعة قوية للعمل المغاربي الموحد ضد الاستعمار. وهكذا، فقبَل أن تنتهي سنة ١٩٤٧ كان الإعداد قد تم لتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة محمد بن عبد الكريم ونيابة أخيه أمحمد وأمانة الحبيب بورقيبة. وبعد سنة سيخلف علاّل الفاسي بورقيبة كأمين عام[٣٢].

وقد مثلت اللجنة خطوة كبرى إلى الأمام من حيث تمثيلها تشكيلة واسعة من القوى الوطنية المغاربية، وخاصة من المغرب الذي لم يغب منه عن اللجنة سوى الحزب الشيوعي المغربي، وكذلك من حيث المواقف التي قامت على أساسها. وهي مواقف أعلنها رئيس اللجنة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وفي ما يلي أهمها:

«أ ـ المغرب العربي بالاسلام كان وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

ب ـ المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

ج ـ الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة (تونس، والجزائر ومراكش).

د ـ لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

هـ ـ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٩، و Ben Jeloun, *Approche du colonialisme espagnol et le mouvement national marocain dans l'ex-zone khalifienne*, pp. 193 - 194.

و ـ لا مفاوضة إلّا بعد اعلان الاستقلال.

ز ـ للأحزاب الأعضاء في «لجنة تحرير المغرب العربي» أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والاسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير هذه المخابرات أولاً بأول.

ح ـ حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام[٣٣] لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية...».

وفي الوقت الذي استمر فيه تطور العلاقات بين فصائل العمل الوطني المغاربي، مباشرة ومن خلال المنظمات العمالية والطلابية، جنباً إلى جنب مع تنامي العمل في إطار «لجنة تحرير المغرب العربي» ـ التي انضمت إليها لجنتنا المناصرة في كل من دمشق وبيروت... في هذا الوقت، عرفت مصر ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ التي سيكون لها دور بارز في دعم وتوحيد العمل المغاربي بصورة أقوى. ولم تتجسد العلاقات النضالية بين فصائل العمل الوطني المغاربي، والاحساس بوحدة الكفاح لدى شعوب المنطقة... في المواقف السياسية وحسب، بل تجسدت كذلك في المعارك الدامية، مثل معركة الاضراب العام الذي تحوّل إلى مظاهرات ومواجهات عنيفة بين الجماهير الشعبية المغربية بالدار البيضاء وبين القوات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين، غداة اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشّاد، في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٢. وهي المعركة التي دعت إليها قيادة حزب الاستقلال، وأيدها وشارك فيها الحزب الشيوعي المغربي[٣٤].

وقد قدمت ثورة تموز/يوليو المصرية خاصة، دعماً أساسياً، اعلامياً وسياسياً، وعسكرياً. وضغطت كثيراً من أجل توحيد الكفاح إلى حد أنها اشترطت الالتزام بالعمل الموحد لتقديم دعمها المادي. وفي هذا الاطار، مثلت «لجنة تحرير المغرب العربي» دورها في اعداد وتنسيق الخطة الموحدة لانطلاق «جيش تحرير المغرب العربي»، ومواصلة امداده بالأسلحة ومختلف وسائل العمل، اضافة إلى المواكبة الاعلامية[٣٥].

---

(٣٣) Ben Jeloun, Ibid., p. 350.

(٣٤) يقول عبد الكريم غلّاب إن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال هي التي اتخذت قرار الاضراب العام، وإن الذي أبلغ القرار إلى فرع الحزب في الدار البيضاء ومنه إلى الاتحاد المغربي للشغل هو عبد الله إبراهيم. انظر: عبد الكريم غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

ويقول عبد الله إبراهيم، مذكراً بالعلاقات التضامنية بين الحركة الوطنية المغربية والشعب الليبي: عندما أعلن استقلال ليبيا «قامت مظاهرات حماسية في المغرب يوم فاتح يناير [كانون الثاني] ١٩٥٢. والقي القبض على جماعات أذكر منهم البطل محمد البقال وخمسة من رفاقه من مدينة مراكش. وكان المتظاهرون يواجهون الشرطة الاستعمارية، كما واجه المعتقلون قاعة المحكمة نفسها بهتاف: تحيا ليبيا مستقلة عربية. ولم يمض سوى أقل من سنة ونصف حتى بدأت المقاومة المسلحة في المغرب، فسقط البطل الشهيد محمد البقال واثنا عشر من رفاقه الشهداء المناضلين تحت رصاص المستعمرين بعد أن حكمت عليه المحكمة العسكرية الفرنسية في الدار البيضاء بالاعدام». انظر: عبد الله إبراهيم، **حتى لا تدمّر شعوبنا بعضها بعضاً** (الدار البيضاء: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الأمانة العامة؛ مطبعة أمبريجيا، [د.ت.])، ص ٢٨.

(٣٥) في إطار هذه اللجنة تم التحضير للثورة المسلحة في الجزائر والمغرب، ومنها انبثق جيش تحرير =

وهكذا، فإن المرحلة الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٥، قد عرفت تنامياً في اهتمام الحركة الوطنية بالانتماء العربي إلى المغرب وبواجباته في النضال العربي العام، وبالنضال المغاربي ضد الاستعمار المباشر على وجه الخصوص، وذلك على الرغم من أنها لم تصل إلى بلورة مشروع توحيدي ما، ولا إلى بناء اطارات موحدة وراسخة للكفاح المشترك، بل ولم ترتقِ إلى وعي التمايز والتفاوت بين قضاياها القطرية، في الوقت المناسب، وهو الأمر الذي سيبرز أكثر في المرحلة اللاحقة.

ثانياً: من نهاية ١٩٥٥ إلى نهاية ١٩٦١

تتميز هذه المرحلة عن سابقتها بزوال عدة عراقيل كانت تعيق التحام المغرب بالوطن العربي، ومن ذلك على الخصوص واقع السيطرة الاستعمارية المباشرة. لكن هذه المرحلة تتميز أيضاً بتراجع الحاجة المباشرة والضاغطة إلى سندٍ عربي لمواجهة تلك السيطرة الاستعمارية. ويضاف إلى هذا وذاك، الوزن المتنامي للانشغالات القطرية، وبروز الصراع والانقسام[٣٦] داخل العمود الفقري للحركة الوطنية المغربية ـ حزب الاستقلال ـ بعد أن اندمج فيه، في بداية هذه المرحلة، حزب الاصلاح الوطني[٣٧]، وبعد أن تلاشى حزب الوحدة.

ومن أجل تقديم الخطوط العريضة لصورة الاهتمام السياسي للحركة الوطنية المغربية في هذه المرحلة بالقضايا القومية، نستعرض **أولاً** ما يتعلق بالقضايا القومية العامة والمشرقية، ثم نستعرض **ثانياً** ما يتعلق بالقضايا المغاربية.

لم يكن غريباً كثيراً أن ينعقد مؤتمر لأهم وأكبر فصائل الحركة الوطنية المغربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وأن لا تصدر عنه أية اشارة إلى الوضع العربي[٣٨]، لقد استغرق الشأن الداخلي الوطني أعمال المؤتمر، فركّز كل جهده على تركيبة الحكومة الانتقالية إلى الاستقلال، ومسألة مشاركة الحزب فيها.

غير أن هذا الانشغال بالشأن الوطني لا يفسر كل شيء. فرغم أن الأمين العام لحزب الاستقلال هو الذي قاد الدبلوماسية المغربية، فان المغرب ظل يتلكأ في الانخراط في الجامعة العربية، وإلى سنة ١٩٥٨. وقبل هذا الانخراط راجت أحاديث كثيرة عن استحسان لحلف بغداد، واستعداد للمساهمة في حلف متوسطي. وقد نُسب إلى الأمين العام نفسه وعدد من

= المغرب العربي الذي أعلن عن قيامه بيان ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥. وهو بيان قدّمه كل من علّال الفاسي (عن المغرب) ومحمد خيضر (عن الجزائر)، وقد أذيع من القاهرة. انظر جريدة: **العلم**، ١٩٧٥/١٠/٥.

(٣٦) انعقد مؤتمره التأسيسي في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩. (المؤلفون).

(٣٧) اندمج حزب الاصلاح الوطني في حزب الاستقلال في ١٩٥٦/٣/١٧. (المؤلفون).

(٣٨) تستثنى من ذلك عبارات الشكر التي وجّهها الأمين العام للحزب أحمد بلافريج في خطابه الافتتاحي إلى «البلاد العربية والمشرقية» تقديراً لما قدّمته من دعم للقضية المغربية. انظر: حزب الاستقلال، **المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال** (كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦)، ص ١١. (كراس).

قادة الحزب توجُّه ميال إلى الغرب[٣٩] يستند، من بين ما يستند إليه، إلى ثقافة هؤلاء الغربية.

ومن العلامات الأخرى على ضعف الاهتمام بالقضايا القومية في هذه المرحلة، أن هذه القضايا لم تشكّل محوراً من محاور الصراع بين جناحَي حزب الاستقلال، وأن الجناح الذي سيشكل في خريف ١٩٥٩ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يتضمن ميثاقه التأسيسي ذو النقط العشر، أي وضوح قومي، اللهم إلا ما يتعلق بـ «مساعدة الشعب الجزائري» وذلك «في نطاق الأخوّة العربية والتضامن العربي»[٤٠].

لكن هذه الملاحظات لا تعني أن الحركة الوطنية المغربية لم تهزها أحداث المشرق العربي وتطوراته. ولم تتفاعل معها باتخاذ مواقف سليمة وخوض معارك جماهيرية وإعلامية...

فقد وقفت الحركة الوطنية المغربية برمتها إلى جانب مصر في تأميمها شركة قناة السويس، وفي مواجهتها العدوان الثلاثي. وقادت اضرابات تضامنية عامة في صيف سنة ١٩٥٦ وخريفها. سواء في الاعلام الاستقلالي أو في مواقف وتحاليل الحزب الشيوعي المغربي، هناك وضوح متميز في إدراك قيمة القرار الناصري وأهميته، وفي إدراك دوافع العدوان؛ وهناك أيضاً اقتناع بعروبة المعركة لأنها معركة لا تهم مصر وحدها[٤١].

وإذا كان الحزب الشيوعي المغربي قد أبدى اهتماماً ملحوظاً بكشف طبيعة حلف بغداد والتنديد بأغراضه في حماية مصالح الامبريالية والقوى العميلة لها... ولمحاربة مشروع ايزنهاور الذي كان يستهدف ملء الفراغ الاستعماري في المشرق العربي[٤٢]، فإن حزب الاستقلال سيهتم بعدد من الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية. فإضافة إلى إعادة التذكير بالأهداف من زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي[٤٣]... خصص جهداً اعلامياً

---

(٣٩) انظر مداخلة عبد الحي العراقي في المجلس الاستشاري، في: حزب الشورى والاستقلال، **هذه سياستنا**، ص ٣٢.

ويتحدث محمد العلمي عن بعض انتقادات الزعماء الشباب في حزب الاستقلال، فيقول: «كان يبدو أن رؤيتهم... أن الحاج أحمد بلافريج يجرّ البلد بسياسته الغربية إلى ترجيح كفة الغرب، وأنه يؤجل انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية». انظر: العلمي، **علّال الفاسي: رائد الحركة الوطنية المغربية**، ص ١٢٢.

(٤٠) انظر نص الميثاق في: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ - ١٩٧٤: وثائق** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ١٤ - ١٦.

(٤١) حيّا تصريح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي تأميم قناة السويس ودعا الحزب إلى المشاركة في إضراب ١٥ آب/أغسطس ١٩٥٦ التضامني، كما دان العدوان الثلاثي. انظر:

Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958, pp. 255 - 258.

وكتب عبد المجيد بنجلون مقالة بالغة الأهمية في تحليل مغزى الرد الناصري بتأميم القناة. انظر: **العلم**، ١٩٥٦/٧/٢٩.

(٤٢) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958*, p. 283.

(٤٣) انظر: علّال الفاسي، **كي لا ننسى**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٩ (الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.])، ص ٢٦٤.

لفضح عمليات تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين المحتلة، وكشف معلومات هامة عن شبكات التهجير ومحركيها ووسائل عملها، وطالب باستمرار بمقاومتها(٤٤)، كما خصص أيضاً جهداً لفضح أسس الصهيونية، وللدعوة إلى محاربتها. ومن القضايا الهامة التي أثارها الاعلام الاستقلالي، علاوة على ما سبق، قضية العلاقة بين اليهود المغاربة والجهات والهيئات الصهيونية العالمية من مثل المؤتمر اليهودي العالمي. وقد شنّ في هذا السياق حملة قوية ضد بعض قادة الطائفة اليهودية المغربية الذين شاركوا في المؤتمر اليهودي العالمي المشار إليه(٤٥). ومن بين النتائج الايجابية المباشرة لتلك الحملة بروز أصوات يهودية مغربية تقدمية تدين الصهيونية وكل ارتباط بها(٤٦).

وفي الوقت الذي أعلن فيه الحزب الشيوعي المغربي تضامنه مع عمال عدن، كشف الاعلام الاستقلالي «أهداف العدوان البريطاني على اليمن». وانتقد بصرامة الموقف الايراني المعترف بالكيان الاسرائيلي(٤٧).

لكن أبرز التطورات العربية التي شهدتها هذه المرحلة تتمثل في تجارب الوحدة والانفصال.

فبخصوص الوحدة المصرية ـ السورية وقفت الحركة الوطنية المغربية بمجملها إلى جانبها، مؤكدة أهميتها التاريخية وأهمية الآفاق التي فتحتها أمام الشعوب العربية(٤٨)؛ وقد وقف علّال الفاسي بوضوح وحماسة إلى جانب الاتحاد العراقي ـ الأردني وحرصه على التمييز بين عضوية حلف بغداد وبين الاتحاد الذي ينبغي تأييده في كل الأحوال(٤٩).

غير أن حماسة حزب الاستقلال للوحدة المصرية ـ السورية سيتراجع في نهاية الخمسينيات، وهو تراجع يمكن تفسير بعض جوانبه بملابسات صراع الحزب مع الجناح المنفصل عنه (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) خاصة بعد الاحتضان الذي حَظي به هذا الأخير من قبل القوى القومية في المشرق العربي؛ وفي هذا السياق تأخذ مقررات المؤتمر الخامس لحزب الاستقلال في كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، بعض دلالاتها: حيث قصد التأكيد

---

(٤٤) انظر: العلم: ١٩٥٦/٦/١٢؛ ١٩٦٠/٨/١٣؛ ١٩٦١/٩/١٢؛ ١٩٦١/١٠/٨، و١٩٦١/١٢/١٧.

(٤٥) العلم، ١٩٦١/٩/١٧.

(٤٦) العلم، ١٩٦١/٩/٣٠.

(٤٧) العلم، ١٩٦٠/٧/٢٩.

(٤٨) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958,* p. 216.

انظر أيضاً: علّال الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر (الرباط: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٤٩) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

في جانب «علاقات المغرب بالخارج» على ضرورة «فهم صحيح لفكرة القومية العربية»[50] وعلى ضرورة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» ـ (هذا الشعار الذي رُفع يومئذٍ في وجه عبد الناصر). وإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي امتنع فيه المؤتمر عن ذكر أية كلمة عن الوحدة المصرية ـ السورية، لم يتردد في الإعراب عن تأييده «قيام دولة من إمارات العرب ومشايخهم في جنوب الجزيرة العربية، على أن تكون حرة مستقلة اتحادية، ولها أن تختار النظام الذي يلائمها. . .»[51].

وأكثر من ذلك، فإن الحركة الوطنية المغربية لم يهزها حدث انفصال سوريا عن مصر المدوي، واكتفت بمتابعة أخباره. ولم يكتفِ الاعلام الاستقلالي بالتعبير عن ارتياحه من موقف عبد الناصر الذي اضطر لقبول الأمر الواقع، بل انتقد الحكومة المغربية لتأخرها في الاعتراف بنظام الانفصال في سوريا[52].

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مواقف حزب الشورى والاستقلال ـ سواء تلك التي عبّر عنها في اعلامه وفي خطب وتصريحات أمينه العام، أو تلك التي عبّر عنها ممثلوه في المجلس الاستشاري ـ كانت ايجابية من مختلف التطورات والقضايا العربية التي تطرّقنا إليها[53]؛ وما كان يميزها عن مواقف حزب الاستقلال بالخصوص، هو حدتها وطابع المزايدة الغالب على بعضها. . . وهما أمران لا ينسجمان مع ما عُرف به هذا الحزب من اعتدال. وتعود الحدة والمزايدة المذكورتان إلى موقع المعارضة الذي وجد فيه الحزب بعد نيل الاستقلال بقليل. وسنرى في فترات لاحقة كيف يتحول عدد من المواقف الجذرية للحزب وأمينه العام، على الصعيدين القومي والمغاربي، إلى نقيضها.

أما على المستوى المغاربي، فقد وجدت الحركة الوطنية المغربية، وخاصة منها القيادات والتيارات العميقة التوجه الوحدوي، نفسها في نوع من الحرج بعد أن أصبح الاستقلال المغربي على جدول الأعمال، وتقدمت المفاوضات مع الفرنسيين بهذا الشأن. ومصدر الحرج، الالتزامات تجاه الثورة الجزائرية، وهي التزامات كانت قد قامت على أساسها «لجنة تحرير المغرب العربي»، وخاصة ما يؤكد منها أن استقلال أي قطر عربي لا يعفيه من مواصلة دوره

---

(٥٠) عبد الكريم غلّاب، **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج** (الدار البيضاء: مطبعة أطلس، ١٩٦٠)، ص ١٦٦.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٥٢) **العلم**، ١٩٦١/١٠/١٥.

(٥٣) يقول عبد الحي العراقي، أحد قياديي الحزب في مناقشة السياسة الخارجية في إطار المجلس الاستشاري: «إن هناك معاهدة ثقافية مغربية ـ مصرية لا تزال موقوفة (. . .) وفي ما يخص العلاقات الاقتصادية مع مصر، فإننا نلاحظ أنها توقفت منذ الاعتداء الثلاثي عليها، ولم تقم الحكومة بأي عمل في هذا السبيل، الشيء الذي نأسف له كثيراً. فقد ساعدتنا مصر في أيام المحنة ويجب أن لا نترك علاقاتنا بها تفتر وتضعف». انظر: حزب الشورى والاستقلال، **هذه سياستنا**، ص ٣٣.

وفي الإطار نفسه يردّ قيادي شوري (نسبة إلى حزب الشورى والاستقلال) آخر على القول بـ «أن الظروف التي تعيش فيها الجامعة العربية تجعل انضمامنا إليها غير ذي فائدة» مؤكداً أن مشاكل الجامعة العربية «مشاكل عائلية، وعلينا أن نلعب دورنا في حلها. . .» المصدر نفسه، ص ٤٨.

في الكفاح حتى يستقل سائر المغرب العربي. ومن المواقف الصعبة التي واجهتها الحركة الوطنية المغربية في هذا الصدد، هناك الموقف من انطلاق العمليات المسلحة لجيش التحرير المغربي، بعد أن كانت محادثات الاستقلال قد افتتحت في ايكس ـ ليبان في فرنسا. ولعل موقف علال الفاسي المتحفظ من تلك المحادثات كان منطلقه الأساسي إفساح المجال أمام اتساع الكفاح المسلح المغربي، ابتداء من الفاتح من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، دعما للكفاح المسلح الجزائري الذي كان قد انطلق، كما هو معلوم، في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤[٥٤].

ويضاف إلى ذلك اختلاف الموقف، منذ بداية ١٩٥٦، بشأن مصير جيش التحرير: بين دعاة حله ودمجه في الجيش النظامي الذي تم تأسيسه في نيسان/ ابريل من تلك السنة وبين دعاة استمراره في كفاحه لاستكمال تحرير المناطق الجنوبية وتحقيق الجلاء الكامل للقوات العسكرية الأجنبية، ومن خلال ذلك، مشاركة الثورة الجزائرية، وتخفيف الضغط الاستعماري عليها عن طريق فتح جبهات جديدة ضد المستعمرين تشغلهم وترهقهم وتشتت قواهم. ومن بين دعاة الموقف الثاني الرئيس علال الفاسي والشهيد المهدي بنبركة[٥٥] والقادة البارزون في حركة المقاومة وجيش التحرير الذين كانوا في الوقت نفسه أعضاء أساسيين في حزب الاستقلال. هذا، في حين كانت الحكومة والقصر من دعاة الموقف الأول. وقد مورس الموقفان معاً على الساحة، وتجسد الموقف الثاني، على الخصوص في التحاق جيش التحرير بالجنوب الذي كانت تحتله اسبانيا. وخاض من هناك معارك طاحنة ضد القوات الاسبانية في الصحراء الغربية، وضد القوات الفرنسية في كل من موريتانيا وتندوف.

إن تغليب الاهتمام بما هو وطني يستند إلى حد ما، إلى التفاوت الموضوعي بين القضيتين، المغربية (والتونسية كذلك) من جهة، والجزائرية من جهة أخرى، وهو التفاوت القائم على طبيعة الاستعماريين في كل من القطرين: حماية في المغرب تعترف، على الأقل نظرياً، بكيان الدولة، واستعمار استيطاني في الجزائر يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي. وقد نتج من هذا التفاوت يسر نسبي في الكفاح المغربي لنيل الاستقلال... وقصر نسبي في زمن ذلك الكفاح. في حين نتج منه ما يعاكس ذلك في الحالة الجزائرية[٥٦].

لكن ذلك التفاوت لم يكن يحجب ما بين الشعبين وما بين الشعوب المغاربية عامة من

---

(٥٤) صرح علال الفاسي لجريدة **العلم** قائلاً: «إن جيش التحرير لن يقع حله (...) وسيستمر جيش التحرير في وضعيته الحالية إلى أن تنتهي المفاوضات بين فرنسا والمغرب العربي». انظر: **العلم**، ١٩٥٦/٥/١٧. انظر أيضاً: عبد اللطيف جبرو، **المهدي بنبركة: بناء الوطن معركة أقوياء النفوس** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، [د.ت.])، ص ٤٢.

(٥٥) جبرو، المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٥٦) محمد عابد الجابري، «المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي،» **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، العدد ١٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦).

روابط وحدوية. . . وقد مثّل الاستعمار الفرنسي نفسه دوراً هاماً في تقوية تلك الروابط في الوقت الذي كان يستهدف فيه العكس.

وهكذا، فإن الحرب الطويلة التي دارت بين الثوار الجزائريين من جهة وبين القوات الاستعمارية الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين من جهة ثانية، كانت توازيها حرب أخرى متواصلة على طول الحدود المغربية ـ الجزائرية. وقد استخدمت في الحرب الأخيرة مختلف الأسلحة، بما فيها الطيران والبحرية، ضد القرى والمراكز المغربية، واتخذت أشكالاً انتقامية مباشرة دمرت منازل ومواشي ومزروعات المواطنين المغاربة في المناطق الحدودية، عقاباً لهم على احتضانهم الثوار الجزائريين. وتكفي عودة سريعة إلى الصحف الوطنية في تلك الفترة، للتعرف إلى ملامح تلك الحرب الدائمة. وهي حرب شُنَّت أيضاً على الحدود التونسية ـ الجزائرية، وفرضت على مجمل شعوب المغرب العربي معايشة الثورة الجزائرية مباشرة ـ الأمر الذي جعل إمكانية الانكفاء القطري وترك الثورة الجزائرية وحيدة في المواجهة إمكانية محكومة بالفشل.

ولم تكن قرصنة الطائرة المغربية التي كانت تقلّ خمسة من قادة الثورة الجزائرية إلاّ واحدة من سلسلة طويلة من الاعتداءات والاستفزازات والاهانات التي قامت بها القوات الاستعمارية الفرنسية ضد المغرب، وأدت إلى إثارة سخط شعبي عارم لم ينحصر في بيانات الإدانة التي أصدرتها مختلف فصائل الحركة الوطنية المغربية، بما فيها حركة المقاومة. ولم يتوقف عند حدود الاضراب الوطني العام، بل تفجّر في شكل مظاهرات عنيفة بطشت بعدد من المستوطنين الفرنسيين في المغرب[٥٧].

ويمكن رصد الاهتمام السياسي والدور النضالي للحركة الوطنية المغربية بخصوص القضايا المغاربية في النقط التالية:

١ ـ دعم الثورة الجزائرية

لقد تحقق إجماع وطني مدعوم باستعداد شعبي كبير في سبيل دعم الثورة الجزائرية. ولم ترَ مختلف فصائل الحركة الوطنية في هذا الدعم واجباً أخوياً وحسب، بل رأت فيه كذلك مصلحة وطنية واضحة، إذ إنها اعتبرت استقلال المغرب من دون استقلال الجزائر استقلالاً ناقصاً وغير مضمون، واعتبرت أن وحدة المغرب العربي بكل الآمال المعلقة عليها والمصالح المرتبطة بها لن تقوم لها قائمة من دون استقلال الجزائر.

ولذلك واصلت تلك الفصائل دعمها المختلف المستويات والمختلف الأشكال للثورة

---

(٥٧) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958*, p. 280.

انظر أيضاً: العلم، ١٩٥٦/١٠/٢٤.

الجزائريـة، إذ خصصت إسناداً إعـلامياً[58] هـاماً عمـل على تغـطية أخبـار الكفاح الجـزائري والتعريف ببطولاته، وفضح المواقف والممارسات الاستعمارية البربرية، وقامت بتعبئة جماهيريـة تكاد تكون مستمرة في شكل مهرجانات حاشدة، تغطي مختلف جهـات المغرب في المنـاسبات الكفاحية الجزائرية التي أصبح إحياؤها عـلى مدار السنـة مهمة جـارية[59]، وأحيـاناً في شكـل مظاهرات واضرابات عامة جهوية أو قطاعية، خاصـة عندمـا يتعلق الأمر بـالرد عـلى تصعيد استعـماري جديـد أو بدعم طـرح المسـألـة الجـزائـريـة عـلى الأمم المتحـدة، إذ دعـا حـزب الاستقلال، وكذلك الاتحاد المغربي للشغل، مثلاً في أوائل شبـاط/فبرايـر ١٩٥٧ إلى اضراب وطني عام، ودعا جميع فروعه إلى إرسال سيل من برقيات التأييـد للثورة الجـزائريـة إلى الأمم المتحدة[60].

وقـد انتقد حـزب الشورى والاستقـلال التقصير الحكـومي في دعم الثورة الجـزائريـة، ورغم بعض جـوانب الصحة في ذلـك فإن هـذا النقد كـانت تمليه معـارضة الحـزب المذكـور حكومة أغلبيتها من حزب الاستقلال ـ أكثر مما كانت تمليه قناعات ثابتة[61].

إضافة إلى الدعم الاعلامي والسياسي، بذلت الحركة الوطنية المغربية جهداً لتوفير دعم مادي للثورة الجزائرية اعتماداً على التعبئة الشعبية. أما الدعم العسكري فقد تراجع كثيراً بعد الهـزيمة الكبـيرة التي لحقت بجيش التحريـر على أثـر اكتساحـه، في بدايـة ١٩٥٨، من قبـل التحالف العسكري الاسباني ـ الفرنسي في الصحراء المغربية.

٢ ـ التضامن مع تونس

وقد اتخذت الحركة الوطنية المغربية مواقف تضامنيـة مع الشعب التـونسي وخاصـة ضد الاعتداءات الفرنسية المتكررة على حدود بلاده. وعلى رأس هذه الاعتداءات مـا تعرضت لـه قرية سيدي يوسف في بداية شباط/فبراير ١٩٥٨[62]. كما أيـدت ودعمت هذه الحـركة كفـاح

---

(٥٨) حضر الكفاح الجزائري بشكل قوي في الإعلام الوطني. من العناوين والأركان التي عرفتها جريـدة **العلم**: «أنباء الكفاح في الجزائر»، «الحرب في الجزائر»، «معركة التحرير في الجزائر»، «صفحة الجزائر»، «سـير المقاومة في الجزائر»، «استمرار المقاومة في الجزائر». . . إلخ.

(٥٩) تعددت الذكريات الجزائرية التي كانت تُحيا مغـربياً كـل سنة: ذكـرى احتلال الجـزائر في ٥/٧، ذكرى مذبحة ٨/٥، ذكرى انطلاقة الثورة في ١/١١، ذكرى اختطاف القادة الخمسة في ٢٢/١٠. . . إلخ.

(٦٠) **العلم**، ٥/٢/١٩٥٧.

(٦١) يقول السيد أحمد معنينو، أحد قادة حزب الشورى، منتقداً السياسة المغربيـة تجاه الجـزائر في إطـار المجلس الاستشاري: «عندما يؤكد وزير الخارجية أن المغرب قدّم كل مساعدة ممكنـة للجزائـر نشعر بـألم يحز في أفئدتنا. إذ أننا نرى النار بأبوابنا ولا نهتم بها الاهتمام الواجب. إن هذه المساعدة المقـدمة بسيـطة وبسيطة جـداً والكـلام في شأنها لا يسـتر الحقيقة المخجلة أو ينسيهـا». انظر: حـزب الشورى والاستقـلال، هـذه سيـاستنـا، ص ٢٦.

(٦٢) **العلم**، ٨/٢/١٩٥٨.

تونس في سبيل اجلاء القوات العسكرية الفرنسية عن ترابها، ووجدت نفسها في الخندق نفسه، مطالبة هي الأخرى بإجلاء القوات الفرنسية وإغلاق القواعد الأمريكية الموجودة في المغرب. ووقفت الحركة الوطنية أيضاً إلى جانب تونس ضد العدوان الفرنسي الآثم على مدينة بنزرت في تموز/يوليو ١٩٦١[٦٣].

٣ - تطوير العمل الوحدوي المغاربي

وفي هذا الصدد يجدر التأكيد على استمرار بعض الهيئات المغاربية المشتركة مثل جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، التي عقدت مؤتمراً في تونس في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨[٦٤]. وحضر هذا المؤتمر، لأول مرة، طلبة ليبيون. هذا وقد استمرت محاولات توحيد الحركة النقابية المغاربية. وتواصل احياء الذكريات النضالية المغاربية مثل ذكرى اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشّاد في ٨ كانون الأول/ديسمبر من كل عام... وسواء تعلّق الأمر باجتماعات الهيئات القيادية لفصائل الحركة الوطنية المغربية أو بمؤتمراتها العامة... فإن قضية توحيد المغرب العربي حظيت دائماً باهتمام خاص كما تدل على ذلك أدبيات الحزب الشيوعي المغربي[٦٥]، وبيانات حزب الاستقلال ومقررات مؤتمره الخامس[٦٦]، وكذلك الميثاق التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وقرار مجلسه الوطني[٦٧].

غير أن أهم انجاز على هذا الصعيد كان مؤتمر طنجة حول المغرب العربي الذي بادر حزب الاستقلال قبل انقسامه بالدعوة إليه في بيان خاص أصدره في ٢ آذار/مارس ١٩٥٨[٦٨]، وهو البيان الذي لقي استجابة سريعة من قبل حزب الدستور التونسي.

وقد تمّت الدعوة إلى هذا المؤتمر - كما سيتم تفصيل ذلك في القسم التالي من الكتاب - في ظروف بالغة الخصوصية تتميز من جهة بحماسة عربية عارمة على أثر قيام الوحدة المصرية - السورية، وتتميز من جهة أخرى بتصعيد استعماري خطير في منطقة المغرب العربي تمثّل في الهجوم الشامل على جيش التحرير المغربي، وفي العدوان على تونس، واشتداد الخناق على الثورة الجزائرية.

وقد خصص مؤتمر طنجة القسم الأكبر من أشغاله وتوصياته لدعم الكفاح الوطني

---

(٦٣) العلم، ١٩٦١/٧/٢٢.

(٦٤) العلم، ١٩٥٨/١/١.

(٦٥) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958,* p. 303.

(٦٦) انظر برنامج حزب الاستقلال المقرر في المؤتمر الخامس في: غلّاب، **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج.**

(٦٧) انظر كلّا من الميثاق والقرار في: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ - ١٩٧٤: وثائق،** ص ١٤ - ٢١ و٢٤ - ٣١.

(٦٨) العلم، ١٩٥٨/٣/٣.

الجزائري. وفيه تم إقرار تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة[69]، وإضافة إلى ذلك، أصدر المؤتمر توصية حول توحيد المغرب العربي، توضح لأول مرة ملامح المشروع الوحدوي المغاربي المتمثلة في صيغة فدرالية، تسبقها مرحلة انتقالية يتكوّن خلالها «مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية»[70]. وقد أوصى المؤتمر علاوة على ذلك، الحكومات المغاربية بأن «لا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيديرالية»[71]. هذا وقد قرر المؤتمر عرض توصياته على مسؤولي الأقطار المغاربية، بما فيها ليبيا، وقد وافقوا جميعاً على تلك التوصيات.

ومما تجدر الاشارة إليه في هذا السياق أن الحزب الشيوعي المغربي كان قد دعا هو الآخر، في بدايات سنة ١٩٥٨ إلى عمل توحيدي مغاربي، واقترح كذلك تشكيل «مجلس استشاري» مغاربي، وحمل وفد منه رسالة تأييد إلى مؤتمر طنجة[72].

وإذا كانت الحكومات المغاربية لم تترجم شيئاً ذا بال من توصيات مؤتمر طنجة بخصوص الخطوات التوحيدية المغاربية، فإن الحركة الوطنية المغربية تراجع اهتمامها بالموضوع بسبب الصراعات الحادة التي انفجرت داخل عمودها الفقري ـ حزب الاستقلال ـ والتي انتهت إلى انقسام كامل مع بداية سنة ١٩٥٩، وسيضاف إلى ذلك عامل سلبي مثبّط تمثّل في الموقف التونسي الصادم والمخيب للآمال، وهو الموقف الذي تجسد في اعتراف تونس بالكيان الذي خلقته فرنسا في موريتانيا ـ التي اعتبرها الوطنيون المغاربة إقليماً مغربياً، وكافحوا من أجل استرجاعها إلى الوطن الأم.

ثالثاً: من ١٩٦٢ إلى هزيمة ١٩٦٧

تتميز هذه المرحلة على الصعيد المغربي، بتموقع مختلف فصائل الحركة الوطنية في المعارضة، وباحتدام الصراع على الساحة الوطنية، واشتداد درجات القمع، وصولاً إلى فرض حالة **الاستثناء** في أواسط سنة ١٩٦٥. وتتميز هذه المرحلة على الصعيد المغاربي بحصول الجزائر على استقلالها، وانفجار عدة خلافات وصراعات مغاربية رافقتها محاولات في التعاون والتكامل الاقتصاديين.

أما على الصعيد العربي العام، فتتميز هذه المرحلة باحتدام الصراع ليس فقط بين القوى الإقليمية والمحافظة وبين القوى القومية، والتقدمية بل وبين هذه الأخيرة. هذا، إلى

(٦٩) انظر: الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ص ٢١ ـ ٢٢.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) اعتبر بلاغ لحزب الاستقلال الموقف التونسي «مساعدة للاستعمار الفرنسي» و«خرقاً صريحاً لمقررات مؤتمر طنجة» و«طعنة نجلاء تسدَّد للكفاح العربي في سبيل التحرر من عبودية الاستعمار». انظر: **العلم**، ١٩٦٠/١١/٢٥.

جانب بروز منظمة التحرير الفلسطينية. وانطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، واتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نحو المواجهة المباشرة، وتواصل وتجذّر الكفاح ضد الاحتلال البريطاني في عدن والجنوب العربي.

وكما في الفقرتين السابقتين، سنحاول رصد ملامح الاهتمام السياسي لدى الحركة الوطنية المغربية بالقضايا القومية بالتطرق **أولاً**، للقضايا المشرقية والقومية العامة، **وثانياً** للقضايا المغاربية.

* * *

في مؤتمره السادس في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، وهو يومئذ يشارك في الحكومة، خصص حزب الاستقلال نقداً حاداً للقوى القومية في المشرق العربي، وخاصة في التقرير الذي قدّمه رئيس الحزب؛ إذ اعتبر السيد علّال الفاسي أن جمهورهذه القوى يتكون «من الأقلية المسيحية في الشرق ومن الطوائف الهدامة «ويعني بهذه الأخيرة» الجمعيات التي أسست في عصور الفاطميين والإسماعيليين لمقاومة الإسلام (...) التي لا تزال تحتفظ لحدّ الآن بأنظمتها الخاصة وطقوسها السرية، وإن اندمجت في الاحصاء الجغرافي في عداد المسلمين وفرقهم. وقد انبثقت من جديد لتواصل عملها لهدم الاسلام باسم النظريات الجديدة في الغرب...»(٧٣). وقد تحدّث عن حزب البعث ـ دون تصريح ـ قائلاً «وطائفة أخرى تنادي باسم انبعاث الأمة العربية وتزعُم قيادة العرب إلى اشتراكية عربية. ومع أن الظروف التي تكونت فيها هذه الفكرة تجعلها مجرد تقليد للاشتراكية الوطنية التي قامت فيها نظريات الحرب الهتلرية، والتي سوَّغتها من جهة النظر الغربي معاداتها لليهود وهي تعتمد على السلالة العربية لمعاداة الإسرائيليين وتتبنى أفكاراً تقدمية من جهة الاقتصاد ومن جهة الاجتماع. وخطؤها أنها تسقط القوة الإسلامية من حسابها وتبالغ بتملقها للطوائف غير المسلمة الذين يكوّنون الأغلبية من أنصارها»(٧٤).

وإذا كان هذا النقد يستمد قسماً من مبرراته من تجربة الحركة الوطنية المغربية التي شددت على الدور التوحيدي للاسلام، وناهضت محاولات ابعاده وتهميشه، دون أن تتمعن هي الأخرى في الشروط التاريخية لذلك... فإنه (النقد) ليس بعيداً عن الارتباك الكبير الذي أحدثته صراعات التيارات القومية في ما بينها... وليس بعيداً خاصة عندما يصل إلى حد التعامل ـ عن الحساسة الناشئة عن تنامي علاقات حزب البعث بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنفصل حديثاً عن حزب الاستقلال.

ومع ذلك، فإن علّال الفاسي، والمؤتمر السادس لحزب الاستقلال، لم يقفا عند حدود النقد الحادّ، بل أكدا أولاً أن القومية إذا كان القصد منها «هو توحيد العرب على كلمة سواء وفي دولة واحدة، في شكل أو آخر لمواصلة الرسالة الخالدة (...) فكلنا عرب، وكلنا قوميون...»(٧٥) ودعا ثانياً إلى تجاوز الوضع المنتقد، وطريق ذلك: «أن يجتمع المخلصون من العرب المؤمنون برسالة العرب

---

(٧٣) علّال الفاسي، منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢ (الرباط: المكتبة الاستقلالية، ١٩٦٣)، ص ٤٦.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الخالدة، ويتفقوا على عقيدة ومذهب ومنهج ثم يعملوا له في كفاح مستمر، متعقل ورزين مستعملين كل القوى الموجودة في الشرق»[٧٦].

وبالحدة نفسها، انتقد تقرير رئيس حزب الإستقلال الجامعة العربية التي لم تتقدم أية خطوة إلى الأمام في ما يرجع إلى الغايات التي أسست من أجلها وهي وحدة العرب[٧٧]. «وبالايجابية نفسها، أكد أن «العروبة بحاجة إلى تكوين حركة سليمة من كل آثار للظروف التي نشأت فيها الجامعة والقومية العربية. . .»[٧٨].

أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فرغم تقدم انسجام تركيبته بعد انسحاب عدد من الشخصيات التي كانت التحقت به لتشجيع الانقسام داخل حزب الاستقلال، ورغم نمو علاقاته مع القوى القومية في المشرق[٧٩]، وخاصة مع حزب البعث، ورغم انتشار الحس والوعي القوميين في صفوف عدد هام من مناضليه وقادته ـ رغم كل ذلك، فإن مؤتمره الثاني في أيار/مايو ١٩٦٢، لم يشر إلى الوحدة العربية إلا بصفة عابرة وفي سياق حديثه عن وحدة المغرب العربي «التي تدخل في أفق أوسع للوحدة العربية الافريقية»[٨٠]. إضافة إلى ذلك، ورغم الصراعات والمعارك الكبرى التي خاضها ضد الحكم، فإن هذه الأخيرة لم تكن تقوم ضد سياسة الحكم العربية.

أما حزب الشورى والاستقلال الذي أصبح يسمّى حزب الدستور الديمقراطي، فقد تراجعت مواقف زعيمه بشكل واضح، إذ نصّب نفسه مدافعاً عن «تحررية» النظام المغربي ضد انتقادات بعض القوميين المشارقة، وشدد بشكل حادّ على مميزات وشخصية وحدود كل قطر عربي: «إن كل قطر عربي في المشرق والمغرب يقوم على أساس ما تقوم عليه أقطار المعمورة، مع حدود قومية وأوطان معينة وجنسيات خاصة ودول مختلفة وحكومات مستقلة، وقوانين وأنظمة متميزة» وهو الأمر الذي لن ينتج منه في أحسن الأحوال أكثر من «التقارب والتفاهم والتعاون والتساند (. . .) في سبيل المصالح المشتركة، سواء في الميدان الداخلي أو في المجال الخارجي. . .»[٨١].

ولم يقف السيد الوزاني عند هذا الحد، بل نظر بكثير من الريبة إلى بعض المشاريع

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٧٩) دعا المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث (أيار/مايو ١٩٦٢) إلى «جبهة شعبية تضم مختلف القوى القومية التقدمية سواءٍ في المشرق العربي أو في مغربه. لذلك يسعى الحزب إلى أن تتبنى هذا المفهوم جميع الحركات العربية المعبِّرة عن الثورة العربية التقدمية وعلى رأسها الثورة الجزائرية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية». انظر: حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، **دراسة أولية حول نقد تجربة الحزب**، ج ٢، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٨٠) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ ـ ١٩٧٤: وثائق**، ص ٣٧.

(٨١) محمد حسن الوزاني، **حرب القلم** (بيروت: دار النهضة العربية؛ فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٢٥٨.

الوحدوية مثل «ميثاق العالم العربي المتحرر» الهادف إلى تكوين وحدة خماسية في بداية ١٩٦٣ تضم العراق وسوريا واليمن ومصر والجزائر. ودعا السيد الوزاني، فوق ذلك، النظام المغربي إلى الاعداد «لمواجهة الأحداث التي تنبيء بها حركة «ميثاق العالم العربي» (. . .) لأن الأمر في نظرنا جدّ، وليس بهزل. . .»[٨٢]. ومعلوم أن هذا المشروع طرح قبل انفجار الصراع المغربي الجزائري حول الحدود.

وبالمقارنة مع المؤتمر السادس، سيحقق مؤتمر حزب الاستقلال السابع، المنعقد في شباط/فبراير ١٩٦٥، خطوة هامة إلى الأمام في تأكيد الوحدة العربية وسبل تحقيقها، والدور المنوط بالمغرب في ذلك.

وهكذا، فقد أكد تقرير رئيس الحزب في المؤتمر «أن الوحدة العربية أمل يداعب كل الشعوب الناطقة بالضاد، وليس يحول بين العرب وبين تحقيقها إلا أن يفهموا بعضهم وأن يعلموا أن وسائل القضاء على الفوارق التي أحدثها الاستعمار لا يكون بالقوة ولا بتحكك بعض العرب بالآخرين، وإنما بتواصل الهيئات الشعبية التي تؤمن بمبدأ الوحدة وقيامها بعمل مشترك دائب حتى تتهيأ الفرصة الصالحة وإذا بالشعب العربي يستجيب لأمله الذي يملأ جوانحه ولا يغطى عليه إلا الخلاف وتضارب مصالح الرؤساء»[٨٣].

وأكد المؤتمر السابع في مجال «الشؤون العربية»: «بما أن المغرب شعب عربي يعتز بعروبته ويعمل جاهداً لأن تتوحد الأمة العربية توحيداً كاملاً يمكّنها من أداء رسالتها الانسانية، فإن المؤتمر العام لحزب الاستقلال يطالب بتمتين الروابط الاقتصادية والثقافية ويطالب باتخاذ موقف موحد مع الدول العربية لتحرير فلسطين السليبة وباقي أجزاء الوطن العربي المحتلة»[٨٤].

التقدم المسجل في الموقف القومي لحزب الاستقلال، الذي سنشير بعد قليل إلى بعض جوانبه الأخرى، لم يكن معزولاً عن «استقرار» الحزب في موقع المعارضة، ولا عن انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني. كما أنه لم يكن معزولاً عن تراجع حساسيات الحزب تجاه القوى القومية في المشرق العربي.

ومن القضايا البارزة التي حظيت باهتمام الحركة الوطنية المغربية هناك:

١ ـ القضية الفلسطينية والصراع ضد إسرائيل

فقد طالب المؤتمر السادس لحزب الاستقلال «باتخاذ تدابير عملية من شأنها أن تعجل بتحرير فلسطين العربية وإرجاع اللاجئين إلى وطنهم المغتصب»[٨٥]. واحتفى إعلام الحزب بحدث تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وشنّت الصحافة الوطنية عامة حملة واسعة للتعريف بنشاط

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٨٣) العلمي، **علّال الفاسي: رائد الحركة الوطنية المغربية**، ص ٢٧١.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٨٥) حزب الاستقلال، **المؤتمر السادس لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ١٢ ـ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، ص ١٤٢. (كرّاس حزبي).

مكتب مقاطعة اسرائيل والدعوة إلى هذه المقاطعة[٨٦]. وتصدت لعمليات تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين المحتلة[٨٧]. وفي هذا السياق ندد المؤتمر السابع لحزب الاستقلال «بتهاون الحكومة في قضية فلسطين السلبية، وغضها الطرف عن خروج اليهود وأموالهم ونقلها إلى إسرائيل. وفي ذلك مخالفة للالتزامات التي أخذها المغرب داخل الجامعة العربية»[٨٨]. كما طالب المؤتمر بـ «اتخاذ موقف جدي إزاء كل دولة تساند إسرائيل. . .»[٨٩].

وفي هذا الإطار يجدر التشديد على الاهتمام الخاص الذي أبداه الشهيد المهدي بن بركة بالقضية الفلسطينية وأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي. وهو الأمر الذي أكدته محاضرته حول «التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا» التي ألقاها في القاهرة ضمن ندوة نظّمها الطلبة الفلسطينيون، وذلك في أيار/مايو ١٩٦٥[٩٠].

يضاف إلى ذلك، إحياء عدد من الذكريات المرتبطة بفلسطين، وذلك إما إعلامياً أو عبر مهرجانات جماهيرية. من ذلك على سبيل المثال: ذكرى اغتصاب فلسطين، وذكرى وعد بلفور، وذكرى الاسراء والمعراج. ويجدر التنويه في هذا الباب بجهود تيار شبابي كان يتحرك بواسطة الجمعيات الثقافية، ويولي القضايا القومية والقضية الفلسطينية على الخصوص، اهتماماً كبيراً لا سيما من خلال أنشطة جمعية نادي الوعي في البيضاء[٩١].

ووجدت الأعمال الفدائية الفلسطينية، بعد انطلاقة فتح، صدى هاماً في الصحافة الوطنية، ترافق مع مواقف الدعم والتأييد التي عبّرت عنها افتتاحياتها[٩٢]. وقد تزامن ذلك مع الاستعدادات العربية لحماية مياه نهر الأردن ومع التحرشات والاعتداء الإسرائيلي على سوريا، على الخصوص. ومنذ أن لاح في الأفق احتمال المواجهة المباشرة مع إسرائيل، انحازت الحركة الوطنية بفصيليها الأساسيين يومئذ ـ حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ إلى جانب الأقطار العربية المواجهة، وأيدت الاجراءات التي أقدم عليها عبد الناصر بخصوص خليج العقَبة وقناة السويس.

ودعا حزب الاستقلال في بيان للجنته التنفيذية في بداية أيار/مايو ١٩٦٧، الحكومة المغربية إلى اعلان حالة الحرب ضد اسرائيل، وتدعيم القوات المسلحة المغربية بالطيران،

---

(٨٦) العلم: ١٤/١٠/١٩٦٥، و١٣/٥/١٩٦٦.

(٨٧) العلم: ٢١ ـ ٢٢/١١/١٩٦٤، و١١/٥/١٩٦٥.

(٨٨) العلمي، علاّل الفاسي: **رائد الحركة الوطنية المغربية**، ص ٢٤٥.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٩٠) أعيد نشر نص المحاضرة في جريدة: **فلسطين**، ٢٤/١٠/١٩٦٩.

(٩١) **العلم**، ١٥/٥/١٩٦٥.

(٩٢) يقول أبو بكر القادري: «لقد نشرت الصحف الوطنية المغربية وفي طليعتها جريدة **العلم** الغراء، البيان الأول لقوات العاصفة الصادر بتاريخ فاتح يناير [كانون الثاني] ١٩٦٥». انظر: القادري، **المغرب والقضية الفلسطينية من عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية**، ص ١٤. وانظر أيضاً: **العلم**، ١١/٣/١٩٦٥.

وفتح مكاتب للتطوع، واتخاذ مواقف صارمة إزاء الدول التي تساند العدو الاسرائيلي. ودعا البيان نفسه الجماهير الشعبية إلى التطوع والتبرع بالدم والمال لفلسطين(٩٣).

وفي أواخر الشهر نفسه، دعا بيان آخر للحزب «حكومة المغرب لتكون في صف واحد مع البلاد العربية التي تقف في مواجهة العدوان والتحدي، ولتقوم بالتزاماتها التي يفرضها ميثاق الضمان الجماعي العربي ولتساهم في المعركة بكل ما تملك من القوة، لأن قضية فلسطين وقضية البلاد العربية المهددة لا تعني اخواننا العرب في الشرق العربي فحسب ولكنها تعنينا في المغرب كعرب وكمسلمين»(٩٤).

ودعا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في نداء له بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٧، هو الآخر، الجماهير الشعبية المغربية إلى التضامن مع أشقائها في المشرق العربي لأن «المعركة التي تخوضها جماهير الشرق العربي هي معركة المصير المشترك لجميع العرب في المشرق والمغرب...»(٩٥).

٢ ـ قضية الجنوب العربي المحتل

حظي الكفاح التحرري في عدن والجنوب العربي المحتل وعُمان ضد الاستعمار البريطاني بحضور حسن في اعلام الحركة الوطنية المغربية وخاصة اعلام حزب الاستقلال ـ الذي كان حظه من القمع والمنع أقل بكثير من حظ اعلام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ولم يتمثل حضور ذلك الكفاح في حدود التغطية الصحفية، بل تمثّل في عمل متواصل لفضح الممارسات الاستعمارية البريطانية سواء المتعلقة بالبطش، والعدوان، أو المتعلقة بالتآمر والتناور وتنظيم الانتخابات المزيفة، واصطناع القوى العميلة وتمزيق صفوف الوطنيين... كما تمثّل في التعريف بالأعمال البطولية لحركة المقاومة، والاضرابات الشعبية والعمالية التي قدمت جماهير عدن أمثلة رائعة عنها. وإضافة إلى ذلك عبّرت الصحافة الوطنية عن مواقف تأييد قوية ومباشرة لكفاح جماهير المنطقة وقواها التحررية، وذلك من خلال العديد من الافتتاحيات(٩٦).

* * *

أما على الصعيد المغاربي، فقد اعتبرت الحركة الوطنية المغربية بمجمل فصائلها استقلال الجزائر انتصاراً كبيراً وتحولاً جذرياً سيفتح الباب على مصراعيه أمام توحيد المغرب العربي. ولعل مهرجانات الاحتفاء الشعبي التي نظمتها قوى الحركة الوطنية، والنجاح الباهر الذي حققته تلك المهرجانات دليل على الأهمية التي قدّمتها هذه الحركة لانتصار الثورة الجزائرية.

---

(٩٣) العلم، ١٩٦٧/٥/٢٦.

(٩٤) العلم، ١٩٦٧/٦/٩.

(٩٥) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ ـ ١٩٧٤: وثائق، ص ٨٢.

(٩٦) انظر على سبيل المثال: العلم: ١٩٦٤/٦/٥؛ ١٩٦٤/٥/٥؛ ١٩٦٥/١٠/٥؛ ١٩٦٥/١٠/٦؛ ١٩٦٦/٤/١٣، و١٩٦٦/٤/١٩.

وفي هذا الصدد يقول السيد عبد الله إبراهيم الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية: «استبشرت شعوب العالم الثالث اندفاعاً جباراً لها إلى الأمام، ورأت فيه شعوب المغرب الكبير إمكانية تحقيق مطامحها في الوحدة، ولمّ أشتات رصيدها المادي والإنساني المشترك من أجل الاصلاح الزراعي الشامل والتصنيع العام، ورفع مستواها السياسي والاجتماعي إلى مستوى الشعوب الراشدة المسؤولة في إطار عربي موحد بوحدة التاريخ والمصير»[97].

غير أن الابتهاج لم يطل كثيراً، وسرعان ما برزت الصعوبات والخلافات والصراعات بين تونس والجزائر، ثم بين المغرب والجزائر بالخصوص، وقد تطور نزاع الحدود بينهما إلى مواجهة عسكرية بين قواتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣.

ورغم أن الحركة الوطنية المغربية مجتمعة كانت مقتنعة بمغربية عدة مناطق اقتطعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية وألحقتها بالتراب الجزائري[98]، فإنها رفضت بشكل قاطع التفاوض ـ بعد استقلال المغرب ـ مع تلك السلطات، وقررت التفاوض مع الجزائر بعد استقلالها. . . وحتى بعد رفض الجزائر المستقلة المطالب المغربية، فإن أغلبية الحركة الوطنية المغربية وقفت ضد الحرب.

الحزب الشيوعي المغربي المحظور وقف ضد الحرب بوضوح[99]. ودان قادة من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانوا خارج القطر، وعلى رأسهم الشهيد المهدي بن بركة، الحرب ضد الجزائر[100]. أما قيادة الاتحاد في الداخل، فلم تصدر موقفاً علنياً في وقت كان الحزب فيه مشلولاً بعد القمع الشرس والشامل الذي تعرّض له في صيف ١٩٦٣. هذا وقد بلور الاتحاد موقفاً ايجابياً لمعالجة الخلاف الحدودي المغربي الجزائري عن طريق الاستغلال المشترك لمناطق النزاع وتحويلها بذلك إلى مناطق للتعاون والتكامل.

أما حزب الاستقلال، الذي وقف أثناء المجابهة بين قوات البلدين إلى جانب الموقف الرسمي المغربي، فإنه لم يتردد في الوقت نفسه في التصدي للسياسة الرسمية التي حاولت

---

(٩٧) عبد الله إبراهيم، **صمود وسط الاعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٨٨.

(٩٨) يتعلق الأمر بواحات اقتطعها المستعمرون الفرنسيون من المغرب وألحقوها بالجزائر وهي: **تيديكلت، توات، زاوية الدكان وكورارا**. وقد تم اقتطاعها في أوائل القرن الحالي. يضاف إلى ذلك مدينة بشار التي ألحقت بالجزائر في الثلاثينيات وتندوف التي ألحقت سنة ١٩٥٣. وكان فرحات عباس قد عقد اتفاقاً لم يعلن عنه في إبّانه، مع الملك محمد الخامس، يقرّ فيه بتلبية المطالب المغربية، لكن القيادة الجزائرية لعهد الاستقلال رفضت التصديق على الاتفاق المذكور. انظر: إبراهيم، **حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً**، ص ٤٢؛ غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية**، ج ٢، ص ٧٧٣ ـ ٧٧٥، والعلمي، **علاّل الفاسي: رائد الحركة الوطنية المغربية**، ص ١٦٧.

(٩٩) حزب التقدم والاشتراكية، **٣٥ سنة من النضال** (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، [د. ت.])، ص ٧٠.

(١٠٠) العلمي، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

استغلال الحدث للمطالبة بـ «الإجماع الوطني»، ولم يتردد كذلك في فضح الأوساط التي اهتبلت المناسبة لإظهار وطنيتها المزيفة[101]. وإضافة إلى ذلك، فقد ظل حزب الاستقلال في ما بعد، يعتبر مواجهات تشرين الأول/أكتوبر مأساة يجب عدم تكرارها. وقد حرص الحزب وقائده كما سنرى، على حفظ هذا الدرس الثمين.

أما حزب الدستور الديمقراطي (حزب الشورى والاستقلال سابقاً) فقد تزعّم أمينه العام جبهة من دقوا طبول الحرب صائحاً «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة». ودعا إلى مضاعفة تعداد الجيش. وتكوين[102] جيش خاص بالحدود، وتسليح سكان المناطق الحدودية «المحتلة» والعناية بهم واعتبار تلك المناطق «مناطق خاصة»[103] وبلغ به الأمر، بعد أسر المغرب خمسة ضباط مصريين على الحدود مع الجزائر حد القول: «إن العدوان على ترابنا الوطني إنما هو في الحقيقة عدوان مصري بواسطة الجزائر التي أصبحت بأرضها وحكومتها ودولتها وجيشها وإذاعتها وصحفها مسخرة لحكام القاهرة ولعبة في أيديهم، وأداة لمؤامرتهم، وقنطرة يعبرون منها إلى الشمال الأفريقي كله ومنه إلى جهات أخرى، كما يحلمون...»[104].

ويبدو أن تأويل الحركة الوطنية المغربية بعض تجارب الوحدة وإعجابها بالتجربة الأوروبية (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) إضافة إلى الصعوبات التي واجهت العمل الوحدوي المغاربي، جعلها تولي خلق الأسس الاقتصادية للوحدة قبل تجسيدها سياسياً اهتماماً كبيراً. ومن هذه الزاوية ستدعو إلى التعاون والتكامل الاقتصاديين بين الأقطار المغاربية، وستؤيد مؤتمرات وزراء الاقتصاد المغاربيين. واللجنة الاستشارية الدائمة التي أنيطت بها مهمات إعداد المشاريع الاقتصادية المغاربية المختلفة.

والجدير بالتنويه أن الحركة الوطنية المغربية، باستثناء موقف محمد بلحسن الوزاني (المشار إليه)، تصرفت بحكمة ومسؤولية تجاه التطورات المغاربية. فبالإضافة إلى تأكيداتها المتواصلة أهمية الوحدة، ودور الجماهير الشعبية ومنظماتها في بناء هذه الوحدة وصيانتها، دعت باستمرار إلى عدم تجاهل المشاكل، وضرورة ايجاد الحلول الأخوية لها. وانتهزت المناسبات كافة للتذكير بما وحّد ويوحد الشعوب المغاربية. ووقفت في اللحظات الصعبة ـ حين كاد الجزائريون والمغاربة يحتكمون إلى السلاح في أواسط أيار/مايو ١٩٦٦ ـ منادية إلى «التطلع إلى المستقبل بالأمل»، وعدم ترك الأحداث «تهدم المستقبل الذي بناه شعبانا بالتضحيات والدموع والآلام...»[105]. وعندما أممت الجزائر ثروتها المنجمية، بما فيها ثروة المناطق المتنازَع عليها مع المغرب، حيّا حزب الاستقلال المثال الجزائري ودعا إلى السير على منواله في المغرب[106].

---

(١٠١) العلم، ١٤/١٠/١٩٦٣.
(١٠٢) الوزاني، حرب القلم، ج ٢، ص ٣٢٠.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.
(١٠٥) العلم، ٢١/٥/١٩٦٦.
(١٠٦) العلم، ١١/٥/١٩٦٦.

وبعد ذلك، وحسب، نبّه الحزب إلى الجانب الخلافي مع المغرب وطالب بايجاد حل لـه بدل تعليقه(١٠٧).

وفي الـوقت الذي لم يتـورع فيه النـظام الجزائـري عن مضـايقـة المغـاربـة المقيمـين في الجزائر، وطردهم أو تهديدهم بالطرد إذا لم يتجنسوا، بلور علاّل الفاسي مقترحاً ايجابياً لمعالجة مثل هذا الـوضع عـلى الصعيد المغـاربي، وذلك بـالدعـوة إلى اعتماد جنسيـة مغاربيـة تضمن للمغاربيين الـذين يقيمون أكـثر من ثلاث سنـوات في أي قطر مغـاربي غير قـطرهم الأصلي، الاستفادة من حقوق المواطنة الكاملة في قطر الاقامة(١٠٨).

وفضلاً عن ذلك، اقترح السيد علاّل الفاسي، في الإطار نفسه تشكيل حكومة مغاربية تنظر في القضايا المشتركة وتبت فيها، ودعا إلى حل الخلافات الموروثة عن العهـد الاستعماري في اجتماع أخوي، وذلك في الفترة نفسها التي عرفت فيها العلاقات المغربية ـ الجزائرية تـوتراً شديداً(١٠٩).

رابعاً: من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥

كـان للعدوان الاسرائيـلي، في ٥ حزيـران/يونيـو ١٩٦٧، على كـل من مصر والأردن وسوريا، وما ترتّب عليه من هزيمـة ساحقـة للعرب، ومن احتـلال مناطق فلسـطينية وعـربية جديدة، دور صاعق في بعث وايقاظ الشعور والوعي القوميين لـدى الحركـة الوطنيـة المغربيـة وفئـات شعبية واسعـة. وسينعكس ذلك في المـوقع الـذي ستحتله القضيـة القـوميـة بمختلف تفرعاتهـا في برامـج تلك القوى وأدبيـاتها وأنشـطتها، وسينعكس أيضـاً في تبلور تيار سيـاسي جديد يضع التوجه القومي في مركز توجهاته ويعتبره أحد المبررات الأساسية لوجوده نفسه.

وبالرغم من أن الحزب الشيوعي المغـربي سيعود فـترة قصيرة إلى العمـل الشرعي تحت اسم «حزب التحرر والاشتراكية»(١١٠)، فإن حالة الاستثناء ستستمر، وستتم العودة إليها، بعد فترات تفتّح قصيرة، بأشكال أشد قسـوة(١١١). الأمر الـذي سيعيق ويؤخر اعـلان وممارسـة ما حققته الحركة المغربية من تقدم في توجهها القومي، إلى غاية أواسط السبعينيات، التي ستفتح الباب أمام انعطاف جديد، ستشكل قضيـة الصحراء المغـربية محـوره الأساسي. فكيف كـان

---

(١٠٧) العلم، ١٤/٥/١٩٦٦.

(١٠٨) العلم، ١١/٦/١٩٦٦.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) وضع حزب التحـرر والاشتراكيـة قانـونه الأسـاسي لدى السلطات في تمـوز/يوليـو ١٩٦٨. ومنع الحزب بعد اعتقال عدد من قادته في صيف ١٩٦٩.

(١١١) خاصة بعد الأحداث المدوية التي عرفها المغرب في بداية السبعينيات: محاولة انقلاب عسكري في تموز/يوليو ١٩٧١. محاولة انقلاب عسكري ثانية في آب/أغسطس ١٩٧٢، انطلاق أعمال مسلحـة ضد النـظام عُرفت باسم «حركة ٣ مارس [آذار] ١٩٧٣». (المؤلفون).

حضور القضايا القومية العامة والمشرقية في توجه الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة وممارستها؟

* * *

ردّت الحركة الوطنية المغربية على الهزيمة بإصدار بيانات تفسر الأسباب وتستخلص الدروس، وخاصة منها المتعلقة بطبيعة العدو والقوى الامبريالية التي تحميه. ونظّم حزب الاستقلال عدداً من المهرجانات الشعبية لشرح موقفه الداعي إلى التعبئة ضد الوجود الصهيوني في المغرب. وسيّر المناضلون الاتحاديون تظاهرات طلابية وشعبية خاطفة، وسجلت محاولات لاحراق «دار أمريكا».

والواقع أن موضوع الوجود الصهيوني في المغرب، خاصة بعد الاستفزازات التي قامت بها بعض رموزه، شكّل القاسم المشترك لتحركات وحملات الحركة الوطنية، عقب الهزيمة مباشرة، فدعت الصحافة الوطنية المواطنين إلى مقاطعة الصهاينة في كل المجالات[١١٢]، واتخذت بعض الجمعيات المهنية ـ في اطار ذلك ـ قرارات بطرد العناصر التي اتضحت صهيونيتها من صفوفها[١١٣].

ودعا القائد الاتحادي والأمين العام للاتحاد المغربي للشغل السيد المحجوب بن الصديق، إلى تطهير الإدارة العمومية من العناصر الصهيونية، وانتقد الحكومة بشدة على رعايتها تلك العناصر[١١٤]. ولم يتردد السيد محمد بلحسن الوزاني في توجيه النقد الحاد إلى الحكومة في الشأن نفسه[١١٥]. ويمكن تركيز مؤشرات حضور القضايا القومية المشرقية والعامة في سياسة وممارسة الحركة الوطنية المغربية، في هذه المرحلة، في النقط التالية:

١ ـ الوحدة العربية

قد مثّل المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، أرقى ما بلوره الحزب ورئيسه علّال الفاسي من نضج ووضوح على صعيد تصور القضية القومية.

فخلال هذا المؤتمر لم يكتفِ علّال الفاسي بالدفاع بقوة عن الوحدة العربية باعتبارها مثلاً سامياً «يجب أن تبلغ إليه شعوب العرب ودولها...»[١١٦]. بل ترك الباب لأول مرة مفتوحاً

(١١٢) ظلت جريدة العلم لمدة، تتصدرها مانشيتات عريضة تدعو المواطنين إلى مقاطعة الصهاينة في مختلف القطاعات: التأمين، التجارة، العقار...

(١١٣) هيئة المحامين في الدار البيضاء قررت مقاطعة المحامين الصهاينة وشطب أسمائهم من لائحة عضويتها. انظر: **العلم**، ١٩٦٧/٧/٧.

(١١٤) **العلم**، ١٩٦٧/٧/١٨. انظر أيضاً بيان الاطارات النقابية للاتحاد المغربي للشغل في نشرة داخلية خاصة بمواقف الاتحاد إزاء عدوان ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

(١١٥) الوزاني، **حرب القلم**، ج ١، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٥.

(١١٦) علّال الفاسي، **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدّمه الرئيس علّال الفاسي للمؤتمر** =

بعض الشيء حتى على إمكانية التوحيد القسري، إذ لم يرفض القوة بشكل مطلق كما كان يفعل من قبل، بل اكتفى باعتبار أنها ليست هي الوسيلة الوحيدة للوحدة(117). واعتبر أن ما يرفضه العرب هو قيام دولة من دولهم بفرض خططها وسياستها المبنية «على مصالح خاصة بها وحدها دون مراعاة شؤون الدول الأخرى...»(118). وإضافة إلى ذلك، تقدم علال الفاسي في تصور مراحل التوحيد العربي، فأكد أهمية بناء الوحدات الإقليمية العربية باعتبارها طريقاً إلى الوحدة العربية الكبرى(119). وقد أكد حزب الاستقلال، وكذلك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هذه القناعة بشكل ملموس بتأييده ميثاق تأسيس اتحاد الجمهوريات العربية في سنة ١٩٧١(120).

هذا، وسيؤكد المؤتمر التاسع لحزب الاستقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، موقف الحزب الثالث من الوحدة العربية «التي لا تقوم على أساس عرقي أو عنصري، ولكن على أساس التاريخ المشترك والمصالح العليا المشتركة لاستكمال تحرير هذه البلاد والدفاع عن كيانها، والوقوف في وجه المطامع المشتركة للاستعمار والصهيونية التي تهدد الكيان العربي والإسلامي، ولبناء المجتمع العربي اقتصادياً وسياسياً وفكرياً على أسس قوية وسليمة...»(121).

وإذا كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم تتوفر له المناسبة للتعبير عن موقف جماعي للحزب من موضوع الوحدة العربية، وذلك نظراً لحملات القمع التي ظلت تستهدفه، ولخلافاته الداخلية التي لم تكن، على كل حال، تتعلق بهذا الموضوع، فإن تأييده المبدئي للوحدة العربية لم يكن موضع شك، وسيعبر عنه في أواخر هذه المرحلة بعد أن انقسم جناحاه، وأصبح الجناح الجديد يحمل اسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وما من شك أن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بالانتصار العربي الذي تحقق فيها، وبالمشاركة المغربية، ولو الرمزية، فيها قد عززت الشعور والوعي القوميين في المغرب بصفة أقوى. ومنذ بدايتها أعلن الأستاذ عبد الله إبراهيم أن «لا مكان للمناقشات الخطيرة والعابثة، في الساحات العمومية، أو وسط النوادي وبين الأفراد، ولا متسع من الوقت لشيء آخر، عند كافة الأنظمة والشعوب العربية الآن، سوى تعبئة كل قواتنا الضاربة، وجميع وسائلنا المادية الفعالة، بسرعة وإخلاص، وتوجيهها إلى ميدان القتال، وتوسيع خطوط النار على حدود العدو، وتجنيد كل إمكانياتنا الدولية في هذا السبيل. وإن القوات والجيوش في مختلف البلاد العربية، ومن الأطلس إلى الخليج، لن تجد وقتاً أنسب، ولا استعمالاً أجدى على العرب لها من المعركة الدائرة رحاها الآن بعنف ساحق بين الصهيونيين عملاء

= الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٧)، ص ٥٣.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٢٠) العلم: ١٦/٤/١٩٧١، و٢٢/٤/١٩٧١.

(١٢١) إبراهيم، صمود وسط الاعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب العربي، ص ٣٢٨.

الامبريالية العالمية، وقوات الطلائع العربية»(١٢٢).

وفي المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد في الفاتح من كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، خصص الأمين العام للحزب، السيد عبد الله إبراهيم حيزاً كبيراً في تقريره للحديث عن «سمات الوضع العربي الراهن»، و«تحرير المغرب من عزلته العربية المفروضة عليه في الماضي»(١٢٣). وعن المدار التاريخي «للربط بين المشرق والمغرب العربيين» وخاصة في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣(١٢٤). وشكلت المهمات القومية قسماً هاماً من مهمات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي بسطها التقرير المشار إليه، وهي مهمات تتعلق بالنضال من أجل تحرير فلسطين، ومن أجل بناء «مجتمع عربي موحد ومتحرر في إطار نظام اشتراكي»(١٢٥). وفي هذا السياق دعا التقرير إلى «تأسيس تعاون أوثق بين مختلف الحركات الطليعية في الوطن العربي...» و«الاتفاق على استراتيجية عربية» من قبل هذه الحركات، ونشر الوعي، في الجماهير العربية المنظمة، بمختلف النضالات التي تقودها الطلائع التقدمية، ذات الأهداف والرؤى المشتركة، على جميع واجهات الوطن العربي...»(١٢٦).

ومثّل المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي نضجاً كبيراً في الموقف القومي، وهو نضج قام فيه الشهيد عمر بنجلون بدور بارز. وهكذا فقد أكد التقرير الايديولوجي الصادر عن هذا المؤتمر (كانون الثاني/يناير ١٩٧٥) «الآفاق الواسعة التي تفتحها أمامنا، أمام شعوب الوطن العربي كله، الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج التي تناضل من أجلها الجماهير العربية، وستستمر تناضل من أجلها إلى أن تتحقق...»(١٢٧). ولم يقف المؤتمر المذكور عند حدود التأكيد المبدئي العام، بل اتخذ موقفاً ايجابياً من العمل الوحدوي الملموس على الرغم من نقائضه... «فنحن نرحب بجميع التجارب الوحدوية في الوطن العربي، مهما كانت نتائجها، لأنها محاولات ستنتهي، مهما كانت نتائجها الموقتة، إلى وحدة فعلية شاملة تقوم على أسس متينة، أسس تصنعها يومياً جماهير الشعب العربي وفي طليعتها الشعب الفلسطيني البطل، بنضالاتها المستمرة...»(١٢٨).

أما الحزب الشيوعي المغربي الذي رُخِّص له بالعمل الشرعي في صيف ١٩٧٤ تحت اسم «حزب التقدم والاشتراكية»، وعقد مؤتمره الوطني الأول في شباط/فبراير ١٩٧٥، فقد خصص تقرير أمينه العام في المؤتمر المذكور، حيّزاً هاماً نسبياً للحديث عن «الوضعية

---

(١٢٢) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ٦٣.

(١٢٣) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني الثالث، الدار البيضاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، **التقرير المذهبي** (الدار البيضاء: مطبعة امبريجيا، [د.ت.])، ص ٣٠.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٢٧) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الاستثنائي، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، **التقرير الايديولوجي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ١٨٣.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

العربية». وقام السيد علي يعته بضبط «حدود العالم العربي» من الجهات الأربع، وأبرز أن موقعه الاستراتيجي «بالغ الأهمية»، وأوضح أنه «يتكون من شعوب مجزأة وموزعة على عشرين دولة، إلا أنها جميعها لها صفات مشتركة، وخاصة ما يتعلق منها بالتاريخ واللغة والثقافة والحضارة والديانة والنظام الاجتماعي...»[١٢٩]، وأشار إلى أن «ترسُّخ إرادة الوحدة وروح التضامن العميق التي تحرك الشعوب العربية كفيلان بالمساعدة (...) على تشييد أمة واحدة، ذات كلمة واحدة، وقوة واحدة، وعزيمة واحدة، أمة تكون على شكل وحدات عصرية كبيرة، وإذ ذاك ستتمكن من أن تحتل على الصعيد الدولي مكاناً أعظم...»[١٣٠] هذا، ودعا السيد علي يعته إلى «تحقيق الجبهة، التقدمية العربية من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي» لأن هذه الجبهة ستكون نوعاً من الممارسة الحقيقية للوحدة العربية. واعتبر أن الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية يمكن أن تكون نواة «الجبهة التقدمية العربية»[١٣١].

٢ ـ القضية الفلسطينية

لقد كان من الطبيعي أن تتصدر القضية الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ الهموم القومية والأنشطة القومية للحركة الوطنية المغربية وما يتفرع عنها من نقابات وأندية وجمعيات. ولأنه يصعب حصر مظاهر الاهتمام بهذه القضية، ورصد مجمل الأنشطة والممارسات على هذا الصعيد خلال هذه المرحلة، شديدة الثراء، فسنكتفي بالإشارات التالية:

ـ التشديد على الحل الاستراتيجي الذي بلورته الثورة الفلسطينية للقضية الفلسطينية، وهو الحل الذي يقوم على أساس الدولة الفلسطينية الديمقراطية والعلمانية. ولم يتم تبني ذلك من قبل التيارات اليسارية في الحركة الوطنية المغربية وحسب، بل تبنّاه ودافع عنه رئيس حزب الاستقلال السيد علّال الفاسي في المؤتمر الثامن للحزب[١٣٢].

ـ الدعم الاعلامي، السياسي والمادي، ومن عناوينه البارزة التعميق الذي بلوره التيار اليساري باعتباره القضية الفلسطينية قضية وطنية للشعب المغربي[١٣٣]، وخلق الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، التي وحدت جهود أغلبية قوى الحركة الوطنية في دعم الثورة

---

(١٢٩) علي يعتة، **من أجل إنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية** (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، ١٩٧٥)، ص ٤٥.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٣٢) الفاسي، **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علّال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧**، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(١٣٣) وقد ثمنت جريدة فلسطين عالياً النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في صيف ١٩٦٩، وخاصة منها المقرر المتعلق بالقضية الفلسطينية. وفي هذا المقرر تحليل للارتباط الوثيق بين الصهيونية والامبريالية، ولدور الرجعية العربية، ولأسباب هزيمة ١٩٦٧، ودور الصهيونية في المغرب والمتواطئين معها... هذا بالإضافة إلى اعتبار المقرر أن القضية الفلسطينية «مسألة وطنية يُفرض وجودها كنقطة ضمن برنامج استراتيجية الثورة الديمقراطية الوطنية بالداخل (المغرب)».

الفلسطينية والدفاع عنها شعبياً وتوفير الدعم المادي لها(١٣٤)؛ وإصدار جريدة أسبوعية خاصة، هي جريدة فلسطين، للتعريف بالقضية الفلسطينية وبكفاح الشعب الفلسطيني ومناهضة الأصوات الصهيونية والانعزالية في المغرب(١٣٥). هذا إضافة إلى الحيز الهام الذي خصصته مجمل الصحف والمجلات الوطنية(١٣٦)، ومن بينها مجلة أنفاس التي عبّرت في هذه الفترة عن مواقف التيار اليساري الجديد.

ـ الوقوف إلى جانب الثورة الفلسطينية ضد المحاولات العربية لكسرها، أو لمنعها من حقها في الكفاح، أو للنيابة عنها وفرض الوصاية عليها. ومن العناوين البارزة في هذا السياق: مناهضة مجازر الأردن في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٧١، وكذا المحاولات المتكررة للسلطات والقوى الانعزالية اللبنانية ضد الثورة الفلسطينية(١٣٧).

ـ المساهمة في الجهود العربية والدولية لمناصرة الثورة الفلسطينية ودعمها، وذلك بالمشاركة الفعالة في الندوات والمؤتمرات المنظمة من أجل ذلك، والانخراط في الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية.

هذا، إضافة إلى الجهود الخاصة التي بذلها كل فصيل من فصائل الحركة الوطنية المغربية للتعريف بالقضية الفلسطينية في إطار نشاط علاقاته الخارجية الدولية(١٣٨).

٣ ـ جنوب الجزيرة والخليج

وقد واصلت الحركة الوطنية المغربية في بداية هذه المرحلة مناصرة الكفاح التحرري في

---

(١٣٤) انظر جريدة: **فلسطين**، ١٥/٨/١٩٦٩.

(١٣٥) أصدر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جريدة **فلسطين** في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، دورية أسبوعية، للتعريف بالقضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني وسط الجماهير المغربية، والتصدي للطروحات المشبوهة والتيئيسية والشامتة. وكان محركها الأساسي، وكاتب افتتاحياتها ومقالاتها الرئيسية الشهيد عمر بنجلون، أحد قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الاشتراكي بعد ذلك. وقد اغتالته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ عناصر ذات علاقة بإحدى التيارات الإسلامية. (المؤلفون).

(١٣٦) انظر أهداف الجمعية ولائحة مؤسسيها ولائحة أعضاء مكتبها المؤقت في جريدة: **فلسطين**، ١١/١٠/١٩٦٨.

(١٣٧) تطور حضور القضية الفلسطينية في الصحافة الوطنية المغربية علاوة على المتابعات وإصدار المواقف إلى تخصيص صفحة أسبوعية موحدة تشرف عليها منظمة فتح. انظر على سبيل المثال، برقية الاحتجاج التي بعثت بها الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني إلى الرئيس اللبناني شارل حلو، ضد ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية في لبنان. **العلم**، ٢٥/١٠/١٩٦٩. انظر أيضاً بلاغ حزب الاستقلال ضد محاولة الأردن تصفية المقاومة الفلسطينية. **العلم**، ١٤/١/١٩٧١.

(١٣٨) استضافت النقابة المركزية «الاتحاد المغربي للشغل» المؤتمر الأول للجنة النقابية الدولية الموسعة للتضامن مع عمال وشعب فلسطين. وقد حضره ٦٠ وفداً من جميع أنحاء العالم. انظر: **فلسطين**، ١١/١٢/١٩٧٠.

ويقول قادة حزب التقدم والاشتراكية إنهم قاموا بتوضيح أبعاد القضية الفلسطينية وسط الحركة العمالية العالمية. انظر: حزب التقدم والاشتراكية، **٣٥ سنة من النضال**، ص ٧٤.

عدن والجنوب العربي، وفضح التعنت البريطاني، وممارسات القوات البريطانية القمعية. وقد اهتم السيد علاّل الفاسي في تقريره إلى المؤتمر الثامن للحزب بوضعية «الجنوب العربي وعُمان ومسقط»، وأيد مطالب جماهير المنطقة بالاستقلال عن بريطانيا، وطالب برحيل القواعد البريطانية عن هذا الجزء من الوطن العربي[١٣٩].

وفي الوقت الذي احتفى فيه إعلام حزب الاستقلال باستقلال جمهورية اليمن الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨[١٤٠]، واصل الاهتمام بما كانت تعدّه الولايات المتحدة الأمريكية للحلول محل الاستعمار البريطاني، الذي بدأ يستعد لمغادرة الخليج العربي، إذ بدأ «يتعرض الوطن العربي لتطويق آخر من الشرق والجنوب» يضاف إلى التطويق الإسرائيلي. وقد دعا، لتفادي ذلك، إلى توحيد المنطقة حتى تصبح قادرة على الدفاع عن نفسها[١٤١].

هذا وقد حظيت حركة التحرر في عُمان والخليج العربي باهتمام وتأييد كبيرين من قبل التيار اليساري الجديد، وخاصة في منشوراته التي أخذت تصدر، في بداية السبعينيات، من باريس...[١٤٢].

* * *

أما بخصوص المغرب العربي، فقد واصلت الحركة الوطنية المغربية تأكيد أهمية توحيده وتمسكها بهذا التوحيد، مع التأكيد الإضافي على الأساس الاقتصادي لهذا التوحيد.

وفي هذا الاتجاه، تبنّى المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال مقترح «جنسية موحدة لكافة أبناء المغرب العربي مع الجنسية الخاصة لكل إقليم. وهكذا يتمكن المواطنون المغاربة من التمتع بحقوق المواطنة في بلادهم الأصلية، ويمكنهم التنقل بين بلدان المغرب العربي فيملكون حق الاستيطان دون حاجة إلى اتفاقيات خاصة، ويعطون، متى أقاموا ببلد مغربي غير بلدهم الأصلي مدة ثلاثة أعوام، حق التمتع بجميع الحقوق السياسية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطنون الأصليون في ذلك البلد»[١٤٣].

وفي المؤتمر التاسع للحزب نفسه سيتم التأكيد على المغرب العربي الذي «يجب أن يضم ما بين سيناء ونهر السينغال»[١٤٤]. ومعلوم أن الحد الثاني يبرره الاعتراف المغربي، مع نهاية

---

(١٣٩) الفاسي، **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علاّل الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧**، ص ٥٣.

(١٤٠) **العلم**، ١٩٦٧/١١/٣٠.

(١٤١) **العلم**: ١٩٦٨/١/٢٤، و١٩٦٨/١/٢٥.

(١٤٢) انظر على سبيل المثال: «الذكرى العاشرة لثورة عُمان ضد الاحتلال البريطاني والرجعية المحلية،» **٢٣ مارس**، العدد ١٠ (حزيران/يونيو ١٩٧٥). وانظر أيضاً: «الاعتداء الايراني واحتلال الجزر العربية في الخليج،» **٢٣ مارس**، العدد ٢٠ (شباط/فبراير ١٩٧٦).

(١٤٣) الفاسي، **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علاّل الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧**، ص ٥٦.

(١٤٤) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال**، ص ٦٢.

الستينيات، بالأمر الواقع الموريتاني، والتعاون مع النظام الموريتاني في قضية الصحراء، بعد ذلك.

وأكد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي «أننا نعتبر أنفسنا ووطننا وخيراتنا جزءاً لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي يشكّل شعباً واحداً، ووطناً واحداً، والذي تتكامل خيراته وموارده وطبقاته تكاملاً يجعل من الوحدة بين أقطاره، التي فصل بينها الاستعمار بحدود وهمية، ضرورة تاريخية وقدراً مقدوراً. . .»[145].

أما السيد عبد الله إبراهيم، فقد تحدّث في تقريره إلى المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن الوطن العربي الكبير ومهمات الاتحاد القومية، وذلك دون تمييز خاص للمغرب العربي[146].

هذا، في حين عبّر السيد علي يعته في المؤتمر الأول لحزب التقدم والاشتراكية عن الايمان بإمكانية «تكوين المغرب العربي الموحد عن طريق التعامل والتعاون بين كافة البلدان المغربية الشقيقة وذلك في جميع الميادين في اتجاه إنشاء كونفديرالية للدول المعنية بالأمر. وهذا التعامل المتنوع الأشكال ممكن جداً، رغم فوارق الأنظمة. . .»[147].

أما على مستوى التصريف الجاري، فقد حاولت الحركة الوطنية المغربية استثمار كل ما من شأنه أن يطور العلاقات المغاربية، ويذلل المشاكل والخلافات المغاربية، فأحيت ذكريات الكفاح المشترك، وخاصة منها تلك التي امتزجت فيها الدماء المغاربية[148]. واغتنم حزب الاستقلال تسوية مشكل الحدود بين الجزائر وتونس، فدعا إلى النهج نفسه بخصوص مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب. وحين التقت مجموعة السبعة والسبعين في الجزائر لتقوية التضامن الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث، أبرز الاعلام الاستقلالي التباطؤ والمماطلة اللذين يميزان التعاون الاقتصادي المغاربي، ودعا إلى الإسراع في تجاوز ذلك[149].

هذا، ولم يتردد كل من علّال الفاسي وعبد الله إبراهيم في الاشادة بالإنجاز الجزائري المتمثل في تأميم المحروقات. وقد أبرق القائدان إلى الرئيس الجزائري مهنئين[150].

---

(١٤٥) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الاستثنائي، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، **التقرير الايديولوجي**، ص ١٨٢.

(١٤٦) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني الثالث، الدار البيضاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، **التقرير المذهبي**، ص ٣٠.

(١٤٧) يعتة، **من أجل إنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية**، ص ٦٠.

(١٤٨) تجدر الإشارة إلى نشر جريدة **العلم** في أوج التوتر المغربي - الجزائري البيان التاريخي المشترك بين المقاومة المسلحة المغربية وجبهة التحرير الوطني الجزائري، الذي يعلن قيام جيش تحرير المغرب العربي. وكان كل من علّال الفاسي ومحمد خيضر قد قدّما هذا البيان في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥. **العلم**، ١٩٧٥/١٠/٥.

(١٤٩) **العلم**، ١٩٦٧/١٠/١٩.

(١٥٠) نص البرقية الأولى في: **العلم**، ١٩٧١/٤/١٨، ونص الثانية في: **العلم**، ١٩٧١/٤/١٩.

وإلى جانب ذلك، لم يتردد الإعلام الاستقلالي في التصدي لاطروحات وزير الخارجية التونسي في ربيع ١٩٧١، الداعية إلى خلق «منظمة البحر الأبيض المتوسط»، واعتباره هذا البحر بحراً أوروبياً. وقد عنونت جريدة **العلم** افتتاحية لها في الموضوع مستنكرة «هل هو بحر الروم»![١٥١].

وفي اللحظات الصعبة، لم يتردد الوطنيون المغاربة في الدعوة إلى التبصر والحكمة وتغليب المصالح المشتركة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الرسالة التي بعث بها الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٥ لتوضيح النظرة المغربية إلى قضية الصحراء، وشرح الموقف الشعبي منها والتنبيه إلى الأخطار المحدقة بالمنطقة من جراء استمرار الموقف الجزائري وتصاعده. وجاء في مقدمة هذه الرسالة: «ويعتقد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن العواقب قد تكون وخيمة سواء بالنسبة للعلاقات بين الشعبين الأخوين اللذين تمازجت دماؤهما معاً في الدفاع عن الحرية، أو بالنسبة للجبهة العربية، التي تعيش أدق مراحل تاريخها الحديث، عبر ملحمة فلسطين، أو بالنسبة لشعوب العالم الثالث، التي هي أحوج ما تكون إلى اقتصاد أزمة أخرى في العلاقات بين دولها، أو بالنسبة في الأخير ـ إلى قضية السلام في المنطقة وردود فعلها في السياسة الدولية...»[١٥٢].

هذا، في حين انتقد السيد محمد بلحسن الوزاني، من تصعيد إلى تصعيد أكبر، مناهضاً أي تقارب مغربي ـ جزائري قبل اعتراف الجزائر بحدود المغرب الحقيقية.

وقد أكد ـ بخصوص الصحراء ـ أن لا يعتبر المغرب أي شيء آخر غير مصلحته الوطنية العليا في كل ما يقول ويفعل «متخلياً عن كل سياسة متسمة بالعواطف والمجاملات والأوهام والخيالات، إذ هي سياسة قام البرهان على فسادها وخطرها، ومن تلك السياسة خرافة ما يسمى بـ «المغرب العربي» الذي كان ورقة خاسرة بالنسبة لنا، ورابحة بالنسبة للجزائر»[١٥٣].

ودعا السيد الوزاني إلى جعل المغرب «حصناً منيعاً وترسانة حربية لا تنضب»، واقترح في هذا السياق الشيء الكثير على المستوى العسكري[١٥٤]. أما على مستوى الحرب الاعلامية والنفسية، فمن جملة مقترحاته «القضاء على الطابور الخامس من الجزائريين والاسبانيين وغيرهم، المندسين داخل المغرب للعمل ضده بوسائل سرية، ومعاملة الرعايا الجزائريين والاسبانيين بمثل ما يعامل به المغاربة في الجزائر واسبانيا من مضايقة وانتقام...»[١٥٥].

ومن المعلوم أن النظام الجزائري قام في نهاية ١٩٧٥ بحملة طرد وتشريد شديدة القسوة ضد حوالى أربعين ألفاً من المغاربة المقيمين في الجزائر فقدوا خلالها وظائفهم وممتلكاتهم،

---

(١٥١) **العلم**، ١٩٧١/٥/٢١.
(١٥٢) إبراهيم، **حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً**، ص ٤٠.
(١٥٣) الوزاني، **حرب القلم**، ج ١.
(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٨.
(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٠.

وحتى أزواجهم وأبناءهم. ولم تحرص الحركة الوطنية المغربية وحدها على الحيلولة دون ظهور أي رد فعل مغربي مشابه، بل حرص على ذلك النظام المغربي نفسه ! وهذا على الرغم من نصائح السيد الوزاني.

خامساً: من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦

شكلت قضية استرجاع وحماية الإقليم الصحراوي الجنوبي ـ الذي احتلته اسبانيا تحت اسم «الصحراء الغربية» إلى حدود شباط/فبراير ١٩٧٦ ـ القضية الأساسية التي تحكمت أو كادت في مجمل القضايا الأخرى خلال هذه المرحلة، فإليها يعزى تقريباً، ما عرفه المغرب من حد أدنى من الحياة السياسية الديمقراطية، وانطلاقاً منها، صيغ العديد من المواقف المغاربية والعربية، وحتى الدولية. وانطلاقاً منها بُرِّرت إلى حدٍّ مشاركة حزب الاستقلال في الحكومة، ابتداءً من خريف ١٩٧٧ إلى ربيع ١٩٨٥. كذلك، فإن التوترات الحادة والخطيرة التي شهدتها منطقة المغرب العربي كانت وثيقة الارتباط بقضية الصحراء.

وبالنظر إلى التطورات العاصفة التي شهدها الوضع العربي العام وفي قلبه القضية الفلسطينية، فإن الحركة الوطنية المغربية، خاصة مع نمو تفاعلها مع القضايا القومية وانخراطها العام في النضال القومي، لم يعد بإمكانها التحصن وراء المواقف المبدئية العامة بل أصبحت مطالبة بالتعبير عن مواقف محددة من أوضاع محددة.

فكيف تصرفت الحركة الوطنية المغربية، خلال هذه المرحلة، تجاه القضايا المشرقية والقومية العامة؟

ركزت مجمل قوى الحركة الوطنية المغربية، خلال هذه المرحلة على التمسك بكل ما من شأنه أن يبقي على الحد الأدنى من وحدة الصف العربي، والدعوة إلى تطوير وتنمية مختلف الروابط بين الأقطار العربية. وفي هذا السياق، أكد المؤتمر العاشر لحزب الاستقلال استنكاره لاتجاه «الأنظمة العربية إلى القطيعة والتناحر، بدلاً من أن تتخذ علاقاتها مساراً وحدوياً...»[١٥٦] وطالب «بمحاربة الروح الإقليمية والانعزالية، وبتعميق المفاهيم الوحدوية اعتباراً لأن المصلحة تفترض تكوين مجموعة اقتصادية كبيرة»[١٥٧] وطالب كذلك «بأن تُعتبر جريمة قومية تدابير مثل اقفال الحدود والمقاطعة الاقتصادية، وتعطيل مختلف شبكات الاتصال، وطرد المواطنين العرب من الأقطار العربية... وأن تلتزم كل الأقطار العربية بأن لا تلتجىء تحت أي ظرف، إلى كسر جسور التواصل والتبادل في حالة نشوب خلافات سياسية»[١٥٨].

كما طالب أيضاً برفع «التعامل بالتأشيرة بين كل الأقطار العربية»[١٥٩]. ومن جهته، أكد المؤتمر

---

(١٥٦) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ٢١ ـ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨)، ص ١٠٢.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

الثاني لحزب التقدم والاشتراكية في شباط/فبراير ١٩٧٩، «بأن الظرف ليس ظرف بت الخصام، بل هو ظرف التعريف بأهداف الجبهة العربية المعادية للامبريالية والصهيونية والتنديد بروح الرجعية والاستسلام»(١٦٠). وأكد أيضاً أن الحزب يبارك «كل المبادرات التي تتوخى تدعيم انسجام الصفوف العربية في مواجهة المؤامرة المحاكة من طرف أعداء قضية التحرر الوطني العربية. . .»(١٦١).

ويبدو أن الحرص على وحدة الصف العربي هو ما حدا بقيادة الاتحاد الاشتراكي أن لا تتردد في انتقاد المواقف وردود الفعل العربية التي تصدت بقوة لزيارة أنور السادات للقدس المحتلة، معتبرة أن «الخطأ لا يصلحه الخطأ». وأن المطلوب هو توحيد الصف العربي، خاصة بعد *«التحدي» الساداتي لحكام إسرائيل، وكشفه ادعاءاتهم*(١٦٢).

أما منظمة ٢٣ مارس التي كانت تعمل خارج الاطار الشرعي وتُصدر في باريس جريدة بالاسم نفسه، فقد عارضت هذا المنطق. وبينت من خلال متابعتها المسألة وعبر احدى وثائقها الهامة، أن ما أقدم عليه السادات لم يكن أمراً معزولاً أو عابراً «بل سياسة تراجعية شاملة لكل ممارسات الحكم الداخلية والعربية والخارجية، سياسة كان هدفها ضرب كل المكاسب التقدمية للعهد الناصري في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وتوثيق التحالف بين البورجوازية الحاكمة والامبريالية والرجعية العربية؛ كان هدفها اعدام دور مصر القومي والعربي والتحرري؛ كان هدفها القطيعة الكاملة وفك التحالف نهائياً مع القوى الاشتراكية وكل حركات التحرر الوطني»(١٦٣).

والواقع أن اتفاقية كامب ديفيد ستزيل كل الغشاوات، وستقف منها موقف الادانة والمعارضة قوى الحركة الوطنية المغربية كافة، وستدعو جميعها إلى بذل أقصى الجهود لمحاصرة هذه الاتفاقية، وتطويق عواقبها الخطيرة. وبذلك برز نوع من التفاؤل بإعلان «الميثاق القومي» بين سوريا والعراق، وثم تأييده، بدرجات متفاوتة من الحماسة(١٦٤). وبرز أيضاً نوع من التفاؤل بـ «جبهة الصمود والتصدي» رغم التحفظات والانتقادات التي وجِّهت إليها بشأن موقفها من قضية الصحراء، وهو الموقف الذي اعتبرت الحركة الوطنية المغربية أنه لا ينسجم مع المهمات القومية التي أخذتها الجبهة على عاتقها، ويشكك كثيراً في مصداقيتها(١٦٥).

---

(١٦٠) حزب التقدم والاشتراكية، **من أجل البديل الديمقراطي في خدمة مصالح الوطن وحقوق الشعب** (الدار البيضاء: مطبوعات البيان، ١٩٨٣)، ص ١٤.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٦٢) **٢٣ مارس**، العدد ٤٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧).

(١٦٣) «موضوعات في التوجه السياسي،» **٢٣ مارس**، العدد ٥٩ (آذار/مارس ١٩٧٩).

(١٦٤) أكد محمد بنسعيد باسم منظمة ٢٣ مارس [آذار]، في تصريح له «أن الأفق الرحب الذي فتحه التصالح العراقي ـ السوري، ومسيرة القطرين على درب التضامن والتعاون بهدف توحيد طاقاتهما ضد العدو القومي أولاً وقبل كل شيء (. . .) يشد أمتنا على طريق النصر». **٢٣ مارس**، العدد ٦١ (أيار/مايو ١٩٧٩).

(١٦٥) «على هامش مؤتمر الصمود والتصدي، هل المطلوب حشد كل إمكانات الأمة العربية لهزم مخططات الأعداء القوميين والطبقيين، أم مزيد من التجزئة وتغذية النعرات الانفصالية؟!». **٢٣ مارس**، العدد ٥٠ (شباط/فبراير ١٩٧٨).

وبالروح الحريصة على وحدة الصف العربي نفسها، وتوجيه أكبر الجهود للدفاع عن القضايا القومية الأساسية، واصلت قوى الحركة الوطنية المغربية إنضاج تصوراتها وتطوير أعمالها. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى النقط البرنامجية التي أقرتها الندوة الوطنية الثانية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي في نهاية تموز/يوليو ١٩٨٤[١٦٦] في إطار «برنامج الاصلاحات المستعجلة». فقد أكدت في الجانب العربي - بعد المغرب العربي الذي سنعود إليه - على:

«اعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية للشعب المغربي، وإفساح المجال أمامه لممارسة مختلف أشكال التعبئة والدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«محاربة وتجريم مختلف أشكال الدعاية والنشاط الصهيونيين في بلادنا»، و«إفساح المجال أمام الشعب المغربي لممارسة تضامنه ودعمه للشعوب العربية، وخاصة الشعب العربي في لبنان في كفاحه ضد الصهيونية والامبريالية وعملائها»، و«ترقية الحوار والتنسيق بين القوى الشعبية العربية»، و«ايقاف المعارك الجانبية بين الدول العربية، وتجريم الحكام الذين يساهمون في قطع الصلات الإنسانية والأخوية بين المواطنين العرب»، و«تقوية التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي بين البلدان العربية، وتركيز الاستثمارات العربية في القطاعات المنتجة وضمان حقوق العمال العرب المشتغلين في أقطار عربية غير أقطارهم الأصلية»[١٦٧].

وإضافة إلى ذلك، اهتمت الحركة الوطنية المغربية بعدد من القضايا العربية الأخرى ومن أهمها:

١ - القضية الفلسطينية

في هذا المجال لا بد من التأكيد على الحضور الدائم للقضية الفلسطينية، بمختلف جوانبها، في الممارسة السياسية الوطنية المغربية، كموقف، وممارسة إعلامية، وجماهيرية، سواء تعلّق الأمر بإحياء الذكريات النضالية العديدة، أو بشن الحملات التضامنية والتعبوية ضد أخطار محددة، مثل غزو جنوب لبنان أو مثل اجتياحه.

وينبغي التأكيد، بالخصوص، على الدور الذي لعبته الصحافة الوطنية ومجمل المنابر والجمعيات التي تؤطرها الحركة الوطنية، في مساندة الشعبين الفلسطيني واللبناني إثر الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، وهو دور كان يمكن أن يتسع ويتجذر لولا موقف السلطة المضاد لأي نشاط جماهيري، ولولا وضعية الحركة الوطنية ذاتها التي كان أحد أهم فصائلها - الاتحاد الاشتراكي - مشلولاً بسبب حملة القمع التي ضربت جزءاً من قيادته. ومجموعة هامة من أطره[١٦٨]، وأوقفت صحافته. وبالرغم من التمايز والتباين في تقدير المواقف الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، وفي الاهتمام بضرورة الحوار الديمقراطي بين الفصائل

---

(١٦٦) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **الندوتان الوطنيتان الأولى والثانية** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ٥٦ - ٥٧.

(١٦٧) المصدر نفسه.

(١٦٨) على أثر الاضراب العام الذي قادته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨١ احتجاجاً على رفع أسعار مواد العيش الأساسية، أوقفت السلطة صحافة الاتحاد الاشتراكي واعتقلت عدداً هاماً =

الفلسطينية وداخل كل فصيل، فقد التقت الحركة الوطنية المغربية عند الضرورة المطلقة لصيانة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها أهم إنجاز تاريخي وأهم سلاح للثورة الفلسطينية. . . والتقت بطبيعة الحال، عند إدانة الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك، فقد التقت هذه الحركة في وقفة جماعية ضد العدوان الذي تعرضت له المخيمات الفلسطينية في لبنان. . . وقامت بأنشطة جماهيرية منفردة أو مجتمعة، باسم منظماتها الموازية، ومن خلال الجمعية المغربية لمساندة الثورة الفلسطينية. غير أن حدثين بارزين ستعرفهما الساحة المغربية في أيار/مايو ١٩٨٤ وتموز/يوليو ١٩٨٦، سيضعان الحركة الوطنية المغربية في امتحان لمواقفها من القضية الفلسطينية. واستعداداتها للنضال في سبيل تلك المواقف.

الحدث الأول يتعلق بتجرؤ «مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب» على تجاوز حدوده الطائفية والدينية، ودعوة شخصيات صهيونية عديدة من إسرائيل وعدة جهات من العالم، إلى المؤتمر الذي عقده في الرباط يومي ٣ و١٤ أيار/مايو ١٩٨٤. ومن بين الشخصيات الصهيونية التي حضرت المؤتمر، إضافة إلى رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، حوالى ٣٥ شخصية إسرائيلية تضم وزيرين سابقين، وثمانية نواب في الكنيست يمثلون حزبي العمل والليكود وغيرهما، علاوة على عدد من رؤساء البلديات والجامعيين والصحفيين.

ووجه المؤتمر كذلك الدعوة إلى عدد أكبر من المسؤولين وكبار الموظفين وقادة الأحزاب والنقابات في المغرب ـ باستثناء قادة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ـ وغاب عن المؤتمر، من المدعويين الوطنيين المغاربة، قادة الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في حين أناب الأمين العام لحزب الاستقلال عنه شخصية قيادية في افتتاح المؤتمر. وحضر شخصياً في اختتامه. كما لبّى الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية دعوة المؤتمر المذكور[١٦٩]. وفي الوقت الذي شنت فيه جريدة **أنوال** حملة على المؤتمر وفضحت الحضور الصهيوني فيه، بما فيه حضور الصهاينة الإسرائيليين، وأحاطت الرأي العام المغربي بأسماء الشخصيات المغربية الأساسية التي حضرته[١٧٠] أوضحت صحافة **الاتحاد الاشتراكي** أنه «كان من اللازم على صحافتنا ومنظمتنا أن تتابع وتلاحظ أعمال المؤتمر بدون رأي مسبق وحتى نرى جدية هذا اللقاء بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ولما يسمى بالتعايش السلمي» لكن هذا المؤتمر سرعان ما تحوّل إلى مؤتمر سياسي دون مشاركة الأطراف المناهضة للصهيونية، ولم تُثَر فيه قضية مجازر صبرا وشاتيلا ودير ياسين. . . «لهذا قررنا، عن وعي ومسؤولية، ألا نحضر المؤتمر كصحافة أو كحزب. . . وذلك تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية. . .»[١٧١].

= من كوادره. وفي أيلول/سبتمبر من السنة نفسها وعلى إثر بيان للمكتب السياسي للاتحاد حول تطورات قضية الصحراء وموقف العاهل المغربي، تعرّض أعضاء من المكتب السياسي للحزب المذكور، للاعتقال والمحاكمة والسجن. ولم يُفرج عنهم إلاّ في خريف ١٩٨٢. (المؤلفون).

(١٦٩) جريدة **أنوال**، ١٩٨٤/٥/٣١.

(١٧٠) **أنوال**، ١٩٨٤/٥/١٧.

(١٧١) جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٤/٥/١٧.

والواقع أن **أنوال** في موقفها من «النشاط الصهيوني» في المغرب ومن العلاقات المشبوهة لرموز النظام المغربي مع بعض الأوساط الصهيونية كانت استمراراً للمواقف التي عبّرت عنها الحركة الوطنية المغربية منذ بداية عهد الاستقلال، وقد واصلت جريدة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي فضح تلك العلاقات المشبوهة، وخاصة تلك التي مثّل فيها رموز الطائفة اليهودية المغربية، من العناصر الصهيونية، دوراً مكشوفاً(١٧٢).

والواقع أن ما جرى في مؤتمر مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب في ١٩٨٤ كان تمهيداً لما سيحصل في ١٩٨٦، عندما استقبل العاهل المغربي الوزير الأول الإسرائيلي، شمعون بيريز، في أفران في ٢٢ تموز/يوليو من السنة المذكورة.

ففي الوقت الذي اهتز فيه الوطن العربي. . . تمسّك حزب الاستقلال بعدم إصدار أي موقف أو حتى افتتاحية في صحافته. أما حزب التقدم والاشتراكية، فقد أصدر افتتاحيتين متتاليتين لا تناقشان اللقاء من حيث المبدأ، بل من حيث شروطه، وهي شروط غير مؤاتية أبداً. ولم يكن الأمر يحتاج إلى لقاء أفران لمعرفة وجهة نظر العدو. فما دام هذا الأخير يرفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الممثل الشرعي لهذا الشعب، ويرفض المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، فلا مجال للقاء معه، وأي لقاء في غياب هذه الشروط لن تستهدف منه إسرائيل غير «مفاقمة الانقسامات العربية (. . .) والوصول إلى الحلول الانفرادية السلبية»(١٧٣). هذا، في حين أصدر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بياناً أكد فيه أن «لا تسوية بدون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية»(١٧٤).

أما قيادة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي فقد أصدرت بياناً أبرزت فيه طبيعة «الصراع التاريخي والحضاري» الذي تواجه فيه «الأمة العربية عدواً قائماً على الاغتصاب والعنصرية والتوسع وحراسة المصالح الامبريالية»؛ وأوضحت أن الهدف الاستراتيجي لمختلف القوى الإسرائيلية الحاكمة هو «تدجين الأمة العربية، وانتزاع قبولها بالأسس التي يقوم عليها الكيان الصهيوني»؛ وأكدت «فشل الحلول الانفرادية كيفما كانت أشكالها وحدودها»؛ وبينت «فداحة النيابة عن الشعب الفلسطيني».

وبالإضافة إلى ذلك، دعا بيان منظمة العمل إلى تطويق التردي الذي بلغه الوضع العربي، عبر التأكيد على ست مهمات تشمل الاسراع بإعادة توحيد منظمة التحرير، وإحياء الجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية، والعمل العربي الجاد لوقف حرب الخليج، وتنقية الأجواء العربية بتلطيف وتهميش الخلافات الثانوية، وصيانة وتطوير نواة التعاون والعمل الوحدوي، وأخيراً عقد قمة عربية تعيد «الروح إلى الثوابت المبدئية في الصراع العربي الإسرائيلي»(١٧٥).

---

(١٧٢) انظر: «دافيد عمار يستثمر الرساميل المغربية في إسرائيل،» **أنوال**، ١٩٨٦/٢/٦، و«ميلاد التجمع العالمي لليهود المغاربة بكندا تأكيد التضامن مع إسرائيل،» **أنوال**، ١٩٨٥/١٠/٢٤.

(١٧٣) جريدة **البيان**: ١٩٨٦/٧/٢٤، و٢٧ و١٩٨٦/٧/٢٨.

(١٧٤) **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٦/٧/٢٥.

(١٧٥) انظر نص البيان في: **أنوال**، ١٩٨٦/٧/٣١.

ومثّل إعلام منظمة العمل دوراً بارزاً في التحريض ضد أي تطبيع مع العدو الصهيوني، وفي التذكير بالأدوار التخريبية الخطيرة التي قامت بها الحركة الصهيونية في المغرب، وفي التصدي لمحاولات التحريف والتشويه التي قام بها الاعلام الرسمي المغربي ضد المواقف القومية السليمة. وإضافة إلى ذلك، كشف الاعلام المذكور حقيقة الخلافات بين حزبي العمل والليكود الإسرائيليين، وهي الخلافات التي استُنِد إليها لتبرير لقاء أفران[176].

٢ ـ القضية اللبنانية

وقفت الحركة الوطنية المغربية إجمالاً إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية، في مواجهة القوى الانعزالية والمتصهينة، وفي مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية التي اجتاحت الجنوب اللبناني، ثم غزت البلد وحاصرت عاصمته بيروت في صيف ١٩٨٢. وقد أوصى المؤتمر[177] الرابع للاتحاد الاشتراكي (تموز/يوليو ١٩٨٤) بتأسيس جمعية وطنية مغربية لمساندة المقاومة الوطنية اللبنانية، وتلبية لنداء من ممثل الحركة الوطنية في المؤتمر المذكور. وتلقت منظمة العمل التوصية بحماسة كبيرة. وأعلنت استعدادها للمساهمة في تأسيس الجمعية المذكورة[178].

ويبدو أن تعقيدات الوضع اللبناني، ومواقف عدة جهات وطنية من منظمة التحرير الفلسطينية، والفصول التي تلاحقت من الاعتداءات على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أربكت الأمر كثيراً، وجعلت من الصعوبة بمكان تأسيس جمعية المساندة تلك.

٣ ـ حرب الخليج

إذا كان الاتحاد الاشتراكي قد وقف مبكراً إلى جانب العراق في حربه ضد ايران، فإن القوى الأخرى وخاصة حزب التقدم والإشتراكية. وقفت ضد الحرب منذ اندلاعها وطالبت بإيقافها... وانتقدت ضمناً أو صراحة مبادرة العراق ببدء الحرب. غير أنه، ومنذ ربيع ١٩٨٣، بعد اتضاح المواقف غير الديمقراطية للجمهورية الإسلامية، ورفضها الجنوح إلى المفاوضات، وقفت مجمل قوى الحركة الوطنية المغربية إلى جانب النداءات والمبادرات السلمية العراقية، وشاركت في العديد من المهرجانات والمؤتمرات والندوات التي انعقدت لبحث سبل السلام في الخليج، وللدعوة إلى هذا السلام.

هذا، وقد خصصت قوى الحركة الوطنية المغربية في مقررات مؤتمراتها وهيئاتها القيادية

---

(١٧٦) انظر أعداد أنوال لصيف وخريف ١٩٨٦.
(١٧٧) أنوال، ١٩٨٤/٧/٢٦.
(١٧٨) المصدر نفسه.

حيّزاً هاماً لحرب الخليج، بآثارها الوخيمة على الشعبين الايراني والعراقي وعلى عموم شعوب المنطقة ونضالها ضد الصهيونية والامبريالية. ومن هذا المنطلق اعتبرت ايقاف تلك الحرب شرطاً أساسياً من شروط ايقاف التدهور العربي، إضافة إلى أثره الحاسم في استقرار المنطقة وحياة شعوبها(١٧٩).

* * *

أما على المستوى المغاربي، ورغم تمسك الحركة الوطنية المغربية القوي والصارم بالأقاليم الصحراوية التي استرجعت من اسبانيا، ورغم تناقضها الواضح والبيّن ـ في هذا الصدد ـ مع القيادة الجزائرية، فقد حرصت، باستمرار، على تجنّب أي توسيع للخلاف، بل امتنعت عن الرد بالمثل، حتى عندما استهدفت الجماهير المغربية المقيمة في الجزائر في نهاية ١٩٧٥.

لقد كانت هناك تفاوتات وتمايزات في مخاطبة النظام الجزائري. لكن ذلك لم يكن يصل، حتى في أصعب لحظات التوتر، إلى حملات ضد الانجازات والمكاسب التي حققها ذلك النظام. والموقف نفسه مورس تجاه القيادة الليبية عندما كانت تقف بثقلها إلى جانب الانفصاليين الصحراويين.

وهكذا، ظلت **٢٣ مارس** ترفع شعار «درء خطر الحرب بين الجزائر والمغرب». ووجهت الدعوة تلو الدعوة إلى قوى حركة التحرر العربية لتقوم بدورها في أبعاد شبح الحرب تلك(١٨٠). وهكذا أيضاً، بادر السيد عبد الله إبراهيم، الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بإثارة انتباه «الاحزاب والهيئات العربية في صيف ١٩٧٩ إلى الأخطار الداهمة التي خيمت. يومها، على العلاقات المغربية الجزائرية، والتي كانت تهدد «هذا الجزء من الوطن العربي بالدمار والتقتيل بين شعبين عربيين شقيقين لا مصلحة لهما في ذلك مطلقاً». وأكد بهذا الصدد أن «من التناقض المفجع أن ندين اليوم جميعاً بوحدة المغرب العربي، والوحدة العربية الشاملة، ثم ننساق باستمرار لإقامة جدران من الحقد، ونشر الحرب والموت بين شعوبنا في قضايا يمكن أن تحلّ بالحوار»(١٨١).

وبعث السيد إبراهيم في الآونة نفسها، رسالة إلى العقيد القذافي وضع أمامه الصورة المريعة للخطر الداهم: «إن انفجار حرب بين الجزائر والمغرب أصبح ممكناً الآن في كل لحظة. وإن حرباً جزائرية مغربية، سوف لا تترك ليبيا مكتوفة الأيدي، لأنها ستضعها حتماً على منزلق. وقد لا يبقى النظام المصري بدوره مكتوف الأيدي، سواء تدخلت أو لم تتدخل ليبيا في الحرب رسمياً. وماذا عن إسرائيل

---

(١٧٩) انظر على سبيل المثال: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول** (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٦)، ص ١٣٣ و١٣٧.

(١٨٠) انظر: **٢٣ مارس**: العدد ٢٠ (شباط/فبراير ١٩٧٦)؛ العدد ٢٥ (حزيران/يونيو ١٩٧٦)؛ العدد ٥٨ (شباط/فبراير ١٩٧٩)، والعدد ٦١ (أيار/مايو ١٩٧٩).

(١٨١) إبراهيم، **حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً**، ص ٢٢.

حينئذٍ؟. . . (. . .) والذين يلعبون فيما بينهم بالنار، داخل الرقعة العربية في الوقت الراهن، إنما يلعبون فوق برميل كبير من بارود»[١٨٢].

وقد بلغ الأمر بالحركة الوطنية المغربية حدّ التشديد على ضرورة وحدة المغرب العربي، ليس على أساس ما يربط شعوب المنطقة من روابط مختلفة ووثيقة، وليس على أساس ما يمكن هذه الوحدة أن تفتح من آفاق التطور والتقدم، بل، وبالدرجة الأولى لإيجاد إطار أخوي لحل المشاكل الموروثة عن الاستعمار، والمهددة لعموم المنطقة بالانفجار. وفي هذا السياق، أكد المؤتمر العاشر لحزب الاستقلال أنه «لا يرى حلاً للمشاكل المستعصية التي تركها الاستعمار في بلادنا، وفي مقدمتها مشاكل الأراضي المغربية التي ضمها الاستعمار إلى الجزائر، إلا في إطار وحدة المغرب العربي. . .»[١٨٣]. وفي هذا الصدد أيضاً أوضح الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن التصادم «بين الجيوش النظامية والجماهير الشعبية، بعضها ضد بعض، في بلدان المغرب العربي، ليس حلاً، والتنازل من طرف المغرب، عن جزء من ترابه الوطني، ليس ممكناً، فهما معاً، فرضيتان فاسدتان. والحل الوحيد في نظرنا، (. . .) في إطار بناء المغرب العربي فوراً بضمانات واضحة، وعلى أساس متين. .»[١٨٤].

ولذلك، فقد عملت الحركة الوطنية المغربية على استثمار كل مناسبة تلوح، رغم محدوديتها، والتعلق بكل بارقة أمل، رغم ضعفها. ويكفي، مثلاً، متابعة الأصداء الواسعة التي خلّفها اللقاء السريع، على الحدود بين رئيسي الدولتين المغربية والجزائرية في شباط/فبراير ١٩٨٣، في الصحافة الوطنية.

وفي هذا السياق، يجدر التذكير كذلك بالاستجابة الحارة لكل من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، للمشاركة في إحياء ذكرى مؤتمر طنجة الخامسة والعشرين، في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣، جنباً إلى جنب مع الحزبين الحاكمين ـ آنذاك في تونس والجزائر؟ وبحرص الحزبين الوطنيين المغربيين على مواصلة اللقاء، في تلك المناسبة من كل عام، على أن يستضاف اللقاء، بالتناوب بين الأقطار العربية. وهو الحرص الذي أذاب حداً من الجليد في العلاقات المغاربية، وسمح في ١٩٨٦، بمناسبة إحياء الذكرى نفسها في العاصمة الجزائرية، بتجديد الاتفاق القديم بشأن تكوين مجلس استشاري مغاربي، وتكوين لجنة سياسية من ممثلي الأحزاب المغاربية الأربعة[١٨٥].

وفي ضوء ما سبق، يمكن فهم الموقف الجماعي الايجابي من معاهدة وجدة ١٩٨٤، التي قام على أساسها الاتحاد العربي الأفريقي بين ليبيا والمغرب. فقد أصدرت اللجان المركزية لكل من الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال، والكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، بيانات تلتقي في تأييد مشروع الاتحاد العربي الأفريقي،

---

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١٨٣) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**، ص ١٠٣.

(١٨٤) جريدة **الاتحاد الوطني**، ١٨/١٠/١٩٧٩.

(١٨٥) انظر بيان لقاء الجزائر ١٩٨٦ بين الأحزاب المغاربية الأربعة في: **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٩/٤/١٩٨٦.

وفي الالتزام بتحمل المسؤولية في العمل على إنجاحه، والتشديد على أهمية الدور الشعبي في ذلك، عن طريق الممارسة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية.

وقد تميز موقف الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية بتأكيد الأول على إنجاز الوحدة «في إطار مخطط علمي بعيد المدى يتم وضعه وتنفيذه بكيفية ديمقراطية»[(١٨٦)] وبتأكيد الثاني على «العمل في كل مسلسل وحدوي بخطى تدريجية مدروسة»[(١٨٧)]. ولئن كان الاتحاد الاشتراكي قد أكد أهمية «الخطوة الوحدوية» انطلاقاً - كذلك - «من الظروف الدقيقة في منطقة المغرب العربي المنذرة بتصاعد التوتر...»[(١٨٨)]. فإن منظمة العمل تمنت «المشروع الوحدوي باعتباره أتى في ظل تراجع قومي، وتمزق طائفي وإقليمي، ليعيد الاعتبار للنضال القومي، وأتى في ظل عجز مغاربي عن إنهاء الخلافات الدامية ليعطي الأمل، من جديد، للجماهير في وحدة المغرب العربي. وأتى في ظل اختلاف النظامين ليؤكد وجود مجال للعمل الوحدوي رغم ذلك»[(١٨٩)].

وقد تابعت الحركة الوطنية التجسيد الفعلي للاتحاد العربي - الأفريقي عبر تأسيس هيئاته المختلفة، وتوقيع مختلف اتفاقيات التعاون والتكامل بين ليبيا والمغرب في إطاره.

وفي الوقت الذي تصدت فيه للحملات القاسية التي تعرّض لها الاتحاد، فإنها لم تتردد في التنبيه إلى البطء الذي سار به تشكيل هيئات الاتحاد... ومجمل عمل هذا الاتحاد، ولم تتردد أيضاً في انتقاد ما لوحظ من فتور في الموقف المغربي الرسمي، ومن[(١٩٠)] ضعف التضامن مع ليبيا في مواجهة الحصار والعدوان الأمريكيين.

والواقع أن إطار الاتحاد العربي - الأفريقي، ومعارضة الولايات المتحدة هذا الاتحاد، وعدوانها ضد ليبيا، كل ذلك زج بالحركة الوطنية والجماهير المغربية في تضامن بالغ الأهمية مع ليبيا ضد الولايات المتحدة.

ولقد كان ربيع ١٩٨٦ مناسبة نادرة لتجذير الموقف الشعبي المغربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تكتفي بمساندة إسرائيل وعرقلة أي موقف أممي مناهض لممارساتها، بل تتصدى مباشرة للقيام بالعدوان على المياه الإقليمية الليبية، وعلى العاصمة الليبية وأطفالها. وعلى العقيد القذافي في نيسان/ابريل من تلك السنة.

---

(١٨٦) **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٤/٨/٢٠.

(١٨٧) **البيان**، ١٩٨٤/٨/٢١.

(١٨٨) **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٤/٨/٢٠.

(١٨٩) «المغرب لا يمكنه أن يستمر في موقف اللامبالاة والخمول أمام ما يحاك ضد ليبيا الشقيقة». انظر افتتاحية «المغرب - ليبيا، من أجل تضامن صريح،» **البيان**، ١٩٨٦/١/١٠.

(١٩٠) انظر بيان منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في: **أنوال**، ١٩٨٤/٤/١٧. وبيان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي في: **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٦/٤/١٦، وبيان الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية في: **البيان**، ١٩٨٦/٤/١٧، وبيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في: **العلم**، ١٩٨٦/٤/١٨.

وقـد أصدرت قيـادات الحركـة الوطنيـة بيانـات تضامن مـع ليبيا، وتـأييد لهـا. وإدانة العدوان الأمريكي[191]. وطالب بعضها بقطع العلاقـات الدبلومـاسية مـع واشنطن. وقـامت قوى هذه الحركة بتوحيد جهودها عـلى صعيد عـدد من المدن وخـاصة، في وجـدة. وحاولت القيام بمسيرات تضامن واحتجاج لم تسمح بقيامها السلطات. . . فقامت، بدل ذلك، بتنظيم عـدد من التجمعـات الـوحـدويـة في المقـرات الحـزبيـة. وتجـدر الإشـارة إلى قيـام عـدد من التـظاهرات الشعبيـة والطلابيـة السريعة في بعض المـدن المغـربيـة احتجـاجـاً عـلى المعتـدين الأمريكان[192]. لكن نهايـة صيف ١٩٨٦، ستشهد نهايـة الاتحاد العـربي الأفريقي. فقـد قرر العاهل المغربي إلغاء معاهدة وجـدة رداً على مـا تضمّنه بيـان مشترك سـوري ـ ليبي من اتهام ضد النظام المغربي، الذي كان استقبل الوزير الأول الاسرائيلي قبل أزيد من شهر على صدور البيان المذكور.

ومـا يجدر تسجيله في هـذا الصدد هـو أن كلاً من الاتحـاد الاشتراكي وحـزب التقـدم والاشـتراكية وحـزب الاستقلال تجنَّب التمييـز بـين النـظام والشعب في المغـرب[193]. بـل إن الاتحاد الاشتراكي مثلاً، اعتبر في بيانه بالمناسبة، أن الاهانة اقتُرفت في حق الشعب المغـربي، وأن هذا الشعب «لا يمكنه أن يقبل أن تداس كرامته وأن يرمى بالخيانة، أو التنكر لمبادئه الوحدوية ولتضامنه مع جميع الشعوب العربية، خاصة منها الشعب الفلسطيني المجاهد». وبعد ذلك: عبرت القـوى الثلاث عن أسفها لالغاء معاهدة الاتحاد العربي ـ الأفريقي.

أما اللجنة المركزية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، فقد اعتبرت أن تدهور الـوضع في المغرب العربي قد تفاقم «بسبب زيارة بيريـز إلى المغرب (. . .) وكـان من نتائجـه الأولى إلغاء الاتحـاد العـربي الأفريقي بين ليبيا والمغـرب من طرف هـذا الأخير، لا سيـما بعد احتـداد اللهجة الليبيـة ووصولهـا إلى الاتهامات الجارحة التي لا تليق بما يجمع البلدين من روابط اتحادية». وأكـدت اللجنة المـركزيـة نفسهـا أن «مواجهة التردي على الساحة المغاربية لا تتوفر إلاّ في إطار مقاومة أسباب الـتردي على المستـوى العربي عمـوماً. وذلـك بناءً عـلى تطويق الخـلافات العـربية، وتـوفير الحـد الأدنى من الوحـدة (. . .) وإعادة الاعتبـار للمواقف العربية المبدئية في الصراع ضد العدو الصهيوني والامبريالي»[194].

---

(١٩١) انظر أخبار التحركات الشعبية في: **أنوال**، ١٩٨٦/٤/٢٤.

(١٩٢) انظر بيان الاتحاد الاشتراكي في: **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٦/٩/١، وبيان حزب الاستقلال في: **العلم**، ١٩٨٦/٩/٢. وقد أصدر حزب التقدم افتتاحية في الاتجاه نفسه. **البيان**، ١٩٨٦/٩/١.

(١٩٣) بلغ الأمر بصحافة حزب الاستقلال حد الدعوة إلى الانشغال بالشؤون الداخلية، منوهة بخطاب للعاهل المغـربي في الاتجاه نفسـه. وقد عنـونت **العلم** افتتاحيـة لها في هـذا الصدد بـ «الاهتـمام بداخـل الدار» **العلم**، ١٩٨٦/٩/٣.

(١٩٤) انظر نص تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي في: **أنوال**، ١٩٨٦/٩/٢٥.

القسم الثاني

الحركة الوطنية المغربية
وقضايا الوحدة العربية

يحاول هذا القسم استعراض جانب هام من جوانب العلاقة بين الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، هو المتعلق بقضية الوحدة العربية بصفتها القضية الأساس ضمن إطار النضال القومي، بل ـ ربما ـ مبرِّرهُ الأهم. ويتعلق الأمر ـ في هذا القسم ـ بتناول ثلاثة مستويات في الموضوع:

المستوى الأول، وفيه سنستطلع آراء الحركة الوطنية في جملة القضايا المتصلة بالوحدة العربية، من قبيل مفهومها للوحدة العربية، (فدرالية، كنفدرالية، مركزية. . .)؛ ومن قبيل العلاقة المحتملة بين التكامل العربي والوحدة العربية، وموقع الأولى من الثانية، وأدوات ووسائل وحلقات تحقيق الوحدة العربية، ثم شروط ذلك التحقيق، الاجتماعية منها والسياسية؛ وأخيراً الموقف من الجامعة العربية.

ويتعلق **المستوى الثاني** بتناول استعراضي لمواقف الحركة الوطنية المغربية من مختلف التجارب الوحدوية العربية التي أعلنت ـ وكان لها وجود فعلي ـ منذ الوحدة المصرية ـ السورية إلى الاتحاد العربي ـ الافريقي الذي جمع المغرب وليبيا بموجب «معاهدة وجدة».

أما المستوى الثالث، فنتناول فيه وحدة المغرب العربي بصفتها القضية الأهم من ضمن الانشغالات الوحدوية للحركة الوطنية المغربية، محاولين من خلال ذلك التأريخ لعلاقة الحركة الوطنية المغربية بهذه الموضوعة منذ مؤتمر طنجة عام ١٩٥٨ ـ الذي جمع حركات التحرر في أقطار المغرب العربي الثلاثة ـ إلى سنة ١٩٨٦.

وهكذا سيُكرِّس هذا القسم لدراسة الإطار النظري لطرح قضية الوحدة العربية في عمل الحركة الوطنية المغربية، والإطار السياسي الذي تندرج ضمنه مواقفها من تجاربها (= الوحدة العربية)، مع اهتمام خاص بما يتصل منها بمسألة وحدة المغرب العربي. وسيكون هذا القسم ـ بفصوله الثلاثة ـ محاولة لفهم الموقف المتميز للحركة الوطنية المغربية من قضايا

الوحدة العربية، وهو موقف ـ كما سنرى ـ أقل انغماساً في الاحتفال بها مقارنةً مع ما نجده في التجربة الوطنية للأحزاب في المشرق العربي. ولذلك أسباب سيهتم هذا القسم بتشخيصها. على أن وحدة المغرب العربي كانت الأطروحة الأكثر حظّاً في الأدب السياسي المغربي. ولم يكن ذلك ـ في الواقع ـ ليعبّر عن نزوع اقليمي متأصل في فكر الوطنيين المغاربة، وإن لم يَخْلُ تفكيرهم من الاعتداد الوطني، وإنما كان إلى نزعتهم الواقعية في التعاطي مع مسائل الوحدة أقرب منه إلى شوفينية ليست مؤكدة بقرائن صحيحة ومقنعة.

الفصل الثالث

الإطار النظري: صورة الوحدة العربية في أدبيات الحركة الوطنية المغربية

أولاً: الوحدة العربية في فكر ومواقف الحركة الوطنية

تاريخ العلاقة بين الحركة الوطنية المغربية وبين قضية الوحدة العربية ليس قديماً، بل هو لا يتجاوز الأربعة عقود. كما لا يمكن مقارنة حميمية هذا التاريخ بما كان عليه في المشرق العربي. فالمغرب لم يكن قد عرف ـ على كل حال ـ واقعة التجزئة الكيانية بما يجعله ـ كالمشرق ـ مشدوداً إلى هذا الهمّ، مستغرقاً فيه. ومع ذلك، فلم تكن هذه العلاقة لتخلو ـ أحياناً ـ من بعض الحرارة التي كان واضحاً أنها إلى سخونة الأحداث السياسية التي هزت المنطقة العربية في الخمسينيات والستينيات أقرب منها إلى رصيدها من وعي أهمية قضية الوحدة النظري والسياسي[1].

ومع أن الحركة الوطنية اهتمت منذ ١٩٤٧ بقضية وحدة المغرب العربي، إلا أن هذه الوحدة لم تكن تعني الشيء نفسه الذي عنته وتعنيه فكرة الوحدة العربية كما بلورتها الحركة الوطنية العربية في الأربعينيات والخمسينيات، أي بمضمونها القومي. إذ «يمكن القول ان فكرة «الوحدة العربية» بمضمونها الايديولوجي الحديث والمعاصر لم تبدأ تدخل كمكوِّن من مكونات «الوعي العروبي» في هذا البلد وكموجّه له، إلاّ بعد العدوان الثلاثي على مصر وما أثاره هذا العدوان من تضامن عربي واسع»[2]. إذ بعد هذا العدوان، ستتخلى فكرة الوحدة عن أن تكون مجرد استعادة حاضرة لواقعة ماضية: واقعة وحدة كيانات عربية تحت سلطة ما، أي ستتخلى عن مجرد كونها سياسة

---

(١) نتحدث هنا حصراً عن وعي قضية الوحدة العربية لا وعي قضية وحدة المغرب العربي، هذه التي كان لها ـ كما سنرى ـ وظيفة أخرى.

(٢) محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٦١.

تهدف إلى تصحيح واقع استعماري فُرض بالقسر، أو إلى تصحيح واقع سياسي داخلي كان ثمرة تفكك ذاتي. . . ، لتصبح (= الوحدة) إطاراً وحيداً للتطور المستقبلي، ولضمان الأمن والوجود لكل الكيانات العربية. ولم يكن غريباً أن تتداعى الحركات الوطنية الثلاث في بلدان المغرب العربي بعد العدوان الثلاثي ـ وفي الوقت نفسه الذي كانت تخطو فيه تجربة الوحدة المصرية ـ السورية أولى خطواتها ـ لعقد «مؤتمر طنجة» كي يرسم إطار وحدة المغرب العربي. ان هذه الواقعة ـ وخلافاً لكل ما قيل في شأنها ـ تشهد على طبيعة الرابطة التي شدّت فكرة الوحدة العربية إلى التحدي الامبريالي ـ الصهيوني، ممثَّلاً في العدوان الثلاثي، وضمنها على العلاقة بين فكرة وحدة المغرب العربي والأخطار العدوانية الخارجية[3].

ومع أن وعي المغرب العربي يختلف في أساس تكوينه ـ وإن لم يختلف في لواحق تطوره ـ عن وعي الوحدة العربية، إلا أنه ظل ـ في واقع الأمر ـ حلقة أساسية نحو هذا الوعي الأخير، نضجت فيها ـ إلى حد بعيد ـ جملة الموضوعات المتصلة بقضية الوحدة. بل إن التفكير في وحدة المغرب العربي استغرق التفكير في الوحدة العربية لدى الحركة الوطنية، إلى الحد الذي نستطيع أن نقول فيه «إن إشكالية الوحدة العربية، لم يتم التفكير فيها إلّا من خلال وحدة المغرب العربي. وبعبارة أخرى، فإن وعي هذه الوحدة لا ينفصل عن وعي المغرب العربي الكبير»[4].

ماذا تعني الوحدة (الوحدة العربية ـ وضمنها ـ وحدة المغرب العربي) في وعي الحركة الوطنية؟ ما أهميتها، أو لماذا الحاجة إليها؟.

يجيب علّال الفاسي ـ في نص له[5] ـ قائلاً:

«إن الفكرة التي حملت العرب على أن يثوروا ضد العثمانيين لينشئوا خلافة عربية بالأمس، هي التي تبعثهم اليوم كي يثوروا على بقايا قيود الغرب، ليخلقوا عالماً عربياً موحداً. وما أظن الشرق العربي راضياً حتى يرى الوحدة كاملة في شكل أو آخر. إن العرب لا ينظرون اليوم إلى الأنظمة ولا إلى أشكال الحكم ومذاهب الاجتماع. ولكنهم يجمعون نواياهم ويوحدون بلادهم. فالذين يحاولون في المغرب أن يوجهوا أخبار الانقلاب في العراق أو الثورة في لبنان على أنها ثورات ضد النظام الملكي أو لصالح النظام الجمهوري أو العسكري هم مغالطون ومضللون. فالثورة في العراق **ضد حلف بغداد**. والثورة في لبنان **ضد مشروع ايزنهاور**. وذلك يعني الثورة ضد الاستعباد المقنّع، وفي سبيل التحرر **الذي هو طريق الوحدة الصحيح**»[6].

واضح أن علّال الفاسي يريد قراءةً لتحولات نهاية الخمسينيات تفك الارتباط بينها (= القراءة) وبين العوامل الداخلية (= ترهُّل أنظمة الحكم)، لتربط بينها وبين العوامل

---

(٣) لا ينبغي أن نغفل أن من هذه الأخطار الخارجية الخطر الاستعماري الفرنسي، واستمرار احتلال فرنسا الجزائر.

(٤) الحسّان بوقنطار، «تطور الوحدة العربية عند بعض الأحزاب السياسية المغربية،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٥) مؤرخ في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨.

(٦) علّال الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر (الرباط: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٣٠٦. (التشديد من المؤلفين).

الخارجية (التحدي الاستعماري). وقد يكون هذا هو السبب الذي سيجعله ـ وحزب الاستقلال ـ يؤيد الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن بالقدر نفسه من التأييد الذي منحه للوحدة المصرية ـ السورية.

إن الوحدة مطلوبة: هذا هو مضمون النص/ الخطاب. وهي مطلوبة بغضّ النظر عن اعتبار طبيعة نظم الحكم القائمة، فالتحدي خارجي.

وعي الوحدة العربية بصفتها حاجة تدعو إليها التحديات الخارجية الضاغطة على حاضر الوطن العربي وعلى مصيره واستقلاله، نجده متكرراً ـ في أدبيات الحركة الوطنية ـ جميعها تقريباً وبصورة مستديمة. إذ «لا تخلو» مناسبة من المناسبات الحزبية الكبرى (مؤتمرات، أو لقاءات حزبية عربية، أو بيانات في الموضوع) من التنويه بهذه الموضوعة. وبالقدر نفسه، نجد هذا الوعي متكرراً ـ في تلك الأدبيات ـ في كل مناسبة جرى فيها الحديث عن وحدة المغرب العربي، بصفة هذه الوحدة لحظة سياسية داخل هدف استراتيجي أشمل: الوحدة العربية. إذ يهيمن هنا ـ أيضاً ـ التعليل عينه بأن وحدة المغرب إنما هي برسم تحقيق مصالح شعوب هذه المنطقة وحمايتها من أخطار خارجية: سياسية واقتصادية.

ورد في التقرير المذهبي المقدم إلى المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال[7]، وفي معرض التذكير بمؤتمر طنجة عام ١٩٥٨، وبتجربة التنسيق واللجان الاقتصادية التي انبثقت عنه:

«وكل ذلك أكد أن الوحدة ضرورة اقتصادية تقضي على العزلة وتحرر هذه البلاد من تكرار المشاريع الضخمة، وتفتح سوقاً مهمة مكونة على الأقل من سبعين مليون نسمة وتتعاون في الجهود للقضاء على التخلف. ثم تحرر هذه البلاد من عوامل التفرقة والنزاعات الجانبية التي تنبت من حين لآخر. . .

وحدة إقليمية من هذا النوع من شأنها أن تقف كتلة واحدة في وجه **الاستعمار والامبريالية والصهيونية والاستغلال الاقتصادي** باعتبارها قوة بشرية واقتصادية»[8].

هذا التقدير للحاجة إلى وحدة المغرب العربي، عبّرت عنه قوى سياسية وطنية أخرى في مراحل لاحقة، وخصوصاً مع تفاقم المشاكل الاقتصادية والتجارية بين المجموعة الإقليمية المغربية وبين المجموعة الأوروبية، ومع التحول العام العاصف الذي طرأ على الاقتصاد العالمي ودَفَع نحو إعادة هيكلة له في صورة تتجاوز نطاق الاقتصادات القومية. نقرأ ما في هذا المعنى في وثيقة من وثائق المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[9]. جاء في: «توصية حول المغرب العربي»: «. . . ـ اعتباراً للموقع الجيوسياسي للمغرب العربي من جهة، وضرورة تعبئة كافة إمكانيات المنطقة من جهة أخرى لضمان تنمية جهوية مندمجة على أساس التكامل والتكافؤ والتوازن.

---

(٧) انعقد المؤتمر في الدار البيضاء في الفترة بين ١٣ ـ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤.

(٨) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ٦٢ ـ ٦٣. (التشديد من المؤلفين).

(٩) انعقد المؤتمر في تموز/يوليو ١٩٨٤ في الدار البيضاء.

ـ اعتباراً للوضعية الجديدة التي نتجت عن توسيع السوق الأوروبية المشتركة التي ستضم في المستقبل القريب ١٢ دولة الشيء الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة على مستوى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وخصوصاً على دول المغرب العربي على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فإن المؤتمر الوطني الرابع . . .

ـ يجدد تعلُّقه ببناء المغرب العربي وبروح مؤتمر طنجة (نيسان/أبريل ١٩٥٨) ولقاء تونس (أيار/مايو ١٩٨٤). . .

ـ يؤكد إرادته على بذل كل الجهود للعمل على تقوية التعاون في المنطقة على أسس أكثر تقدماً لمواجهة **نتائج التوسيع الثالث للسوق الأوروبية المشتركة والتحديات الجديدة الناتجة عن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العميقة والاقتصاد العالمي** والتي تتجه نحو هيكلة جديدة لهذا الاقتصاد، معتمدة على التكتلات الجهوية، متجاوزة بذلك إطار الأبعاد الاقتصادية الوطنية الضيقة»[١٠].

وإذا كان الخطر الامبريالي، ممثَّلاً في الهيمنة الاقتصادية والتجارية والتقانية والمالية، دافعاً رئيسياً إلى الوحدة العربية وإلى وحدة المغرب العربي، وتحدياً خارجياً خطيراً لوجود ومستقبل البلدان العربية، فإن الخطر الصهيوني لا يقل عنه تأثيراً في الدفع إلى هذه الوحدة، والحض عليها. إنه يرقى بخطورته ـ كتحدٍّ خارجي ـ إلى مستوى التحدي الامبريالي. ذلك ما فهمته الحركة الوطنية، وما وطّنته في دروسها السياسية عن الوحدة العربية ووحدة المغرب العربي. نقرأ ذلك ـ مثلاً ـ في التقرير المذهبي المقدم إلى المؤتمر التاسع لحزب الاستقلال حيث جاء:

«وحدة المغرب العربي والوحدة العربية المنشودة من شأنها أن تكتل شعوب هذه البلاد وحكومتها لتقوم بدورها الفعال في تحرير فلسطين المغتصبة. ان الوجود الصهيوني إنما زُرع كجسم غريب في المنطقة ليفصل افريقيا العربية عن آسيا العربية وليمزق وحدة هذه الشعوب. . .»[١١].

الوحدة العربية ـ وضمنها وحدة المغرب العربي ـ هي، اذن، الجواب الذي يفرضه على منطقتنا ووجودنا التحدي الخارجي: الامبريالي والصهيوني، السياسي والاقتصادي والعسكري. لكنها لا تكتفي بأن تكون كذلك فقط، إنها ـ أيضاً ـ جواب عن واقع داخلي: واقع **التخلّف والتفتت والانقسام**، الذي ليس دائماً حاصل الفعل الاستعماري الخارجي، وإنما هو كذلك حاصل التجربة السياسية العربية المعاصرة المثقلة بالموروث التاريخي العصبوي، وبالعجز الذاتي عن بناء حياة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة.

تصبح الوحدة العربية هنا معركة مع الداخل العفن، بعد أن «كانت» ـ في الحالة الأولى ـ معركة مع الخارج الضاغط. الوحدة هنا هي الخيار الوحيد لتجاوز الانقسام السياسي والطائفي والقبلي، ودرء خطر الحروب الأهلية؛ والطريق الوحيد للتقدم الاجتماعي. وكلما

---

(١٠) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **مقررات المؤتمر الرابع** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٩)، ص ٣١٠. (التشديد من المؤلفين).

(١١) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال**، ص ٦٣ ـ ٦٤.

أمعن الـوطن العربي في التفكـك والهزيمـة والتخلف، صارت الـوحدة الـوطنية قضيـة ملحـة ومصيرية. نقـرأ ذلك في وثيقـة من وثائق الحـركة الـوطنية خـلال السنوات الأخـيرة، سنوات الـتراجع المثـير. في الكلمة الافتتـاحية التي ألقـاها الأمـين العام لمنـظمة العمـل الديمقـراطي الشعبي في المؤتمر الوطني الأول للمنظمة:

«ولعله بات واضحاً لدينا جميعاً، بعد كل المخاض القوي الذي عـاشته حـركة التحـرر القومي العـربية وفي طليعتها الثورة الفلسـطينية إثـر هزيمـة ١٩٦٧، أن هذا المخـاض لم يُفْضِ بعد إلى مـا كان مـأمولا منـه من نهوض ثوري جديد للأمة العربية، بل ما زالت هذه الأمة تعاني من انعكاسات الهزيمة، ومن مضاعفاتهـا، والتي تكون قد استسهلنا بتفاؤلنا الثوري في مرحلة من المراحل عمقها وآثارها البعيدة. إن الأمة العربية اليوم في حالة انحدار وتراجع، أبعد بكثير، من الوضع الذي تركها عليه الزعيم الـراحل جمـال عبد النـاصر وبالـرغم من كل مظاهر التردي والتفتت والانقسام في جسم الأمة العربية، فإننا في منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أكـثر قناعـة وتشبثـاً بمنظورنـا القومي الـوحدوي، لأن مـا أكدتـه الأحداث في نـظرنا **ليس هـو استحالـة توحـد هـذه الأمـة الواحدة،* بل هو بالضبط استحالة تقدمها وتطورها وتحررها في غياب المنظور الوحدوي الجاد**»[١٢].

أطروحتان أساسيتان تؤسسـان ـ إذن ـ فكرة الوحدة العربية وضمنها فكرة وحدة المغرب العـربي، وتـبررهـا. إنهما: **مقـاومـة الأجنبي** (الاستعـمار والصهيـونيـة) **ومـواجهـة التخلف والتجزئة**. وفي هذا لا يختلف منظور الحركة الوطنية المغـربية كثيـراً في قضية الـوحدة العـربية عن منظور الحركة القومية العربية عموماً. وإذا كان هناك من تمايز بينهما على صعيد وعي هذا الإطار العام قضية الوحدة، فهو يكمن في ضعف تـركيز الحـركة الـوطنية المغـربية عـلى البعد المتعلق بالتجزئة، مقابل التركيز على البعد المتصل بالتحدي الأجنبي: الاقتصادي والسياسي. ومـرة أخرى، لا يستعصي عـلى المرء فهم هـذا المحتوى الخـاص لقضية الـوحدة العـربيـة في المغـرب إذا ما استحضر حقيقـة كون الكيـان المغربي لم يعش التجـزئة الكيـانية التي عـاشهـا المشرق العربي قبل ٧٠ عاماً.

لنحاول أن نقترب أكثر من مفهوم الحركة الوطنية للوحدة العربية، وقيمتها في برنامجها، والحاجات التي تدعو إليها، وذلك بالانتقال من هذا الإطار العام الذي تُطرح فيه في أدبياتها، إلى إطار أكثر تحديداً ودقة: إطار المواقف السياسية الملموسة من التجارب الوحدوية العربية.

ما من شك أن تجربة الوحدة المصريـة ـ السوريـة شكلت، في التاريـخ المعاصر لـلأمة العربية، الحـدث الوحـدوي الأعظم والأكـثر صدىً شعبيـاً وقيمة سيـاسياً. وهي ـ لـذلك ـ صارت مرجـع التفكير القـومي الوحـدوي، مثلما كانت ـ في حينهـا ـ رهانـه السياسي. وكـما استقبل اعلان هذه الوحدة باحتضان وباهتمام في المشرق، كذلـك حصل في المغـرب، وإن لم يكن ذلـك بالحـرارة نفسها التي استقبـل بها في المشرق. وعـلى كل حـال، فـالحـدث لم يكن عادياً، ولم يكن من الممكن إلا التنويه به في عموم البلدان العـربية ولـدى الحركـات الوطنيـة فيها على وجه التحديد.

---

(١٢) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول** (الـدار البيضاء: دار الخـطابي، ١٩٨٦)، ص ٣٢. (التشديد من المؤلفين).

فحين أُعلنت الجمهورية العربية المتحدة كتب علّال الفاسي[13] قائلاً:

«إن اعلان الدولة العربية الموحدة صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط يخرج بفكرة العروبة من طور العاطفة إلى طور الواقع»[14].

إنه الميلاد المؤسسي الفعلي ـ إذن ـ لفكرة الوحدة العربية بعد ميلادها الايديولوجي. لكنه الميلاد الذي سوف يعيد صياغة المنطقة سياسياً، وإخراج البلدان العربية من الاستقطاب الذي هي فيه بفعل تدخلات القوى الأجنبية. ويستطرد زعيم حزب الاستقلال مستعرضاً القيمة السياسية لهذا الحدث فيقول:

«وبداية الوحدة بين مصر وسورية سيكون لا محالة بداية استقرار وسلام للشرق الأوسط. فإن التاريخ كله يشهد بذلك. إذ في كل مرة تم فيها الاتحاد بين الدولتين في التاريخ، زال القلق عن الشرق الأوسط وبدأ الجو يتحسن بين مختلف دوله»[15].

الموقف عينه ـ موقف التأييد ـ الذي اتخذه زعيم حزب الاستقلال من الوحدة المصرية ـ السورية هو نفسه الذي سيتخذه من الوحدة العراقية ـ الأردنية، متجاوزاً بذلك المحتوى السياسي لكل من الاتحادين، وعن طبيعة ارتباطاتها بالمعسكرين الدوليين. إذ كتب يقول:

«أعلنت كل من حكومة بغداد وحكومة عَمّان أنهما قرّرا الاتفاق على التكتل في دولة واحدة عربية ذات نظام اتحادي، وأنهما يتركان الباب مفتوحاً لمن يريد الانضمام إليهما...

... وهكذا يمكن أن نقول انه إذا قامت الدولة العربية الموحدة بتأييد من روسيا، فإن الدولة الاتحادية العربية قامت بتأييد من الدول الغربية. وكما لا يضير الأولى ذلك، كذلك لا يضير الثانية تأييد الغرب لها، **لأن المهم أن خطوتين في طريق الوحدة العربية قد وقعتا**. وهذا ما دعا السيد الرئيس جمال عبد الناصر أن يعلن أنه ينظر بعين العطف للاتحاد العراقي الأردني»[16].

يتجاوز علّال الفاسي ـ اذن ـ محتوى هذين الاتحادين، لأن الوحدة ـ كما سبق واستخلصنا من قبل ـ **مطلوبة لذاتها** بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، بما فيه الأهداف التي رسمت لها. وعلّال الفاسي ـ المعبر هنا عن موقف الحزب ـ منسجم مع نفسه. فهو يقيم تمييزاً بين قضية الوحدة وبين القضية الاجتماعية، نعني الفئات التي تؤول إليها عملية التوحيد، تماماً كما كان يفعل في مسألة استقلال المغرب الوطني.

وهذا التمييز الذي يقيمه هو ـ بالذات ـ الذي يدفعه إلى الدفاع عن العراق وعن انضمامه إلى الاتحاد رغم عضويته في «حلف بغداد»، ورغم تبني علّال الفاسي والحركة الوطنية موقف معارضة للحلف انسجاماً مع المبادىء الوطنية المناهضة للوجود والهيمنة

---

(١٣) كتب المقالة في ٧ شباط/فبراير ١٩٥٨.
(١٤) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢١٢.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

الأجنبيين، وتأييداً لموقف القوى الوطنية العراقية المعارضة للحلف[17].

إن هذا الوعي العام بالحاجة الى الوحدة، المعبَّر عنه على صعيد عربي عام، نجده لدى حزب الاستقلال وزعيمه على صعيد المغرب العربي. ففي أجواء الاعلان عن الوحدة المصرية ـ السورية، وعن الاتحاد بين العراق والأردن، كتب علّال الفاسي عن الحاجة إلى وحدة المغرب العربي في إطار التيار التوحيدي الجاري، مع بعض التنويه والتمييز، فقال:

«لقد آن الوقت لأن نثير هذا الموضوع [يقصد موضوع وحدة المغرب العربي] مرة أخرى، بعد أن رأينا تواحيد العرب تتحقق في مصر وسوريا، وبين العراق والأردن. فإن وحدة المغرب أمتن جغرافياً وتاريخياً من كل تلك التواحيد، وأن حاجة المغرب وتونس والجزائر إليها أكثر من حاجة الدول العربية الأخرى. . .»[18].

لم يكن هذا التشديد على الحاجة إلى بناء وحدة المغرب العربي سوى «التوقيع بالأحرف الأولى» على «مؤتمر طنجة»، إذ بعد هذا الحدث بشهر ونصف، سيعقد في نيسان/ابريل ١٩٥٨ «مؤتمر طنجة» للحركات الوطنية المغربية الثلاث للتداول في اقتراح توحيد المغرب العربي. قد يكون لعلّال الفاسي حساسية ما اتجاه الناصرية، وقد يكون لعقد مؤتمر طنجة علاقة ما بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وبالحاجة إلى إعداد ردّ سياسي على ذلك انطلاقاً من منطقة المغرب العربي[19]، لكن الذي لا شك فيه أنه، حتى إذا ما كانت الحسابات واردة في موقف علّال الفاسي وحزب الاستقلال، فإن الدعوى إلى عقد مؤتمر طنجة لم تكن ـ ببساطة ـ دعوة إلى «تصفية حساب» ولم تكن مفصولة تماماً عن الهاجس التقليدي للحركة الوطنية المغربية حيال قضية وحدة المغرب العربي. ولعلّ ما يمكن أن يبدد هذا الالتباس، ويدل على أنها دعوة أصيلة ومركزية في تفكير الحركة الوطنية، هو أنها كانت سابقة لقيام الوحدة المصرية ـ السورية. فقبل أقل من شهر على اعلان هذه الوحدة كتب علّال الفاسي[20]:

«والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب. وأن نتجه إلى توحيد الشمال الافريقي في دولة واحدة

---

(١٧) في هذا الاطار كتب علّال الفاسي مدافعاً عن موقف العراق قائلاً:
«واعدت العراق بالتراجع في بحر سنة عن انضمامها لحلف بغداد، وتظن بعض الصحف الفرنسية أن المناوئين لهذا الحلف من العراقيين وبقية العرب، سيعارضون في الاتحاد الأردني العراقي نظراً لوجود العراق داخل الحلف. ولكننا نعتقد أن العراقيين قاطبة يرغبون في هذا الاتحاد ويرونه ضرورياً لحماية فلسطين العربية، ولربط العراق نفسه ببقية أجزاء العالم العربي. وحزب الاستقلال العراقي الذي هو في مقدمة المعارضين لحلف بغداد لا أعتقد أنه سيعارض في الاتحاد، وكفى أن يفرق المخلصون بين ما هو اتحاد عربي وبين ما هو حلف مع الكتل الغربية» [١٩/٢/١٩٥٨]. علّال الفاسي، **كي لا ننسى**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٩ (الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.])، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(١٨) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢٢٥.

(١٩) سنتناول ـ لاحقاً ـ هذه الأفكار عن موقف علّال الفاسي من عبد الناصر أو علاقة مؤتمر طنجة بالوحدة المصرية ـ السورية كما وردت (= الأفكار) لدى بعض الدارسين.

(٢٠) مؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨.

متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر. وقد بيّن التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة. إن على إخواننا في تونس والجزائر، وعلينا نحن في المغرب أن نفكر في هذا وأن نعدّ العدة له»[٢١].

هذه ـ بالإجمال ـ العناصر التي أسست فكرة الوحدة العربية في وعي الحركة الوطنية المغربية. على أنه ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ـ وعي لم يكن حاداً بها قياساً على الوعي الوحدوي الذي ساد في المشرق. وقد أشرنا إلى بعض أسباب ذلك سابقاً، وتحديداً إلى ارتباط هذا الواقع بعدم وقوع الكيان المغربي ضحية التجزئة القطرية. ونريد هنا أن نضيف سبباً جديداً يفسر هذا الضعف ـ بل يفسر تغافل الوعي الوطني عن قضايا الوحدة أحياناً[٢٢] ـ وهذا السبب هو استغراق الحركة الوطنية ـ طوال الفترة التي أعقبت الاستقلال الوطني ـ في الصراع الداخلي على السلطة، الأمر الذي جعلها ـ أحياناً ـ بمنأى عن الاهتمام بالقضايا القومية، وليس عدم إدراج القضايا القومية ضمن صراعاتها الداخلية إلا مثالاً على ذلك.

ما هي المصادر التي تتأسس ـ أو ينبغي أن تتأسس ـ عليها الوحدة العربية في تصور الحركة الوطنية المغربية: هل هي المصادر الماضوية أم المعاصرة، الثقافية والدينية أم السياسية؟

ثانياً: مصادر الوحدة العربية

ينطوي حديث الحركة الوطنية المغربية عن مصادر الوحدة العربية ـ والوحدة المغربية ـ على تنوع في التعريف. فهو (= الحديث) يجنح تارة نحو التركيز على المصادر الثقافية والدينية واللغوية، أي جملة المعطيات التاريخية التي تدخل في تشكيل ذاكرة الجماعة وتأسيس اجتماعها، ويجنح تارة أخرى إلى الاهتمام بالمصادر المادية المعاصرة والمستقبلية من قبل المصالح المشتركة والمصير المشترك، والأهداف المؤسسة على عناصر الجغرافيا والسياسة والاقتصاد. ثم هو يجنح مرة ثالثة إلى الجمع بينهما، والنظر ـ بالتالي ـ إلى الوحدة كمحصلة لتضافرهما. ويتفاوت الاهتمام بهذه المصادر أو بتلك بحسب الظرفية التي يقع فيها الخطاب عن الوحدة، ثم بحسب الجهة التي يتوجه إليها الخطاب.

ففي مناسبات حديث الحركة الوطنية عن وحدة المغرب العربي (والحديث عن هذه الوحدة مثال يمكن سحبه على الوحدة العربية نفسها)، نعثر على عناصر كافية دالة على هذا الازدواج. فكلما مالت المنطقة إلى توتر بين دولها (المغاربية)، مال خطاب الحركة الوطنية إلى أن يكون خطاباً «براغماتياً»، تتحرك موضوعاته في دائرة المصادر الثانية (الاقتصادية

---

(٢١) الفاسي، **كي لا ننسى**، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢٢) «لن نجد أي صدى للاحتجاج ضد الانفصال بين سوريا ومصر وكأنه كان مسألة طبيعية ومنتظرة من طرف النخبة المغربية». انظر: علّال الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر؛ دار الخطابي، ١٩٨٤)، ص ٣٦.

والسياسية) إذ تسود الخطاب ـ هنا ـ نفحة واقعية تُحِلّ مفهوم المصالح محل مفهوم الهوية. وعلى العكس من هذا، كلما مالت المنطقة إلى هدنة بين أطرافها عاش الخطاب لحظة «استرخاء» تقل فيها تلك الجاذبية الواقعية التي يفرضها الصراع. كما أن الحديث عن الوحدة بصفتها ثمرة انتمائنا إلى تاريخ مشترك وإلى عقيدة مشتركة، وثقافة مشتركة قلما يكون حديثاً موجهاً إلى النخبة السياسية. بل هو يتجه ـ في الأغلب الأعم ـ وجهة اقناع الجمهور، لأن النخبة السياسية تبقى آخر من يهتم بالتاريخ المشترك أو بالعقيدة المشتركة. بينما يستطيع هذا النوع من الخطاب أن يمارس تأثيراً أفعل في الجمهور.

وعلى ذلك، فإن استعادة السياق الذي يقع فيه الخطاب الوطني حول مصادر الوحدة، والجهة التي يتوجه إليها ويروم ايصال رسالته إليها، هي (= الاستعادة) التي من شأنها أن تسمح لنا ـ بأكبر قدر من الوضوح ـ بفهم أسباب ذلك الازدواج، و ـ بالتالي ـ إدراك وظيفته كازدواج، سواء عل صعيد النخبة أو على صعيد الجمهور.

١ ـ المصادر الثقافية للوحدة

يندرج ضمن هذه المصادر العقائدي واللغوي والتاريخي، أي كل ما يمكن أن يشكّل ما يشار إليه بعبارة **الهوية**. في هذا المعنى نقرأ لعلاّل الفاسي ـ وتعليلاً منه للحاجة إلى قيام وحدة بين أقطار المغرب العربي ـ تحديداً لهذه المصادر ضمن المجال المغربي. يقول:

«. . . فالشعب الذي يعيش في كل من المغرب والجزائر وتونس شعب واحد، متكون من سلالات واحدة، فيه العرب وفيه البربر وفيه الأفارقة والمنحدرون من سلالات أوروبية، وكلهم تبلور في هذه العروبة المغربية المعتزة بكيانها. . .

واللغة التي نتحدث بها في جميع شؤوننا الدينية والدنيوية والعائلية واحدة، هي لغة الضاد التي نفتخر دائماً بأن لنا فيها من النبوغ والقدرة ما نتفوق به أحياناً على غيرنا من أبناء عمومتنا في المشرق، وحتى اللهجات التي تحتفظ بها بعض القبائل في الجبال واحدة وتنتمي على اختلاف مجموعاتها إلى فصيلة واحدة مع العربية هي الفصيلة السامية.

والدين الذي نتوجه بمظاهره ومكوناته إلى الله هو واحد أيضاً، هو دين الأغلبية الساحقة التي ارتضت الإسلام وعملت بطاعته ودافعت عنه طيلة ألف سنة كاملة. . .، والاتصال الجغرافي الذي يربط بين هذه الأقاليم شيء ملموس يجعلها متكاملة. . . وهي الطريق التي تربطها بالصحراء التي نكافح من أجلها وبعالم العروبة الذي يسعى الآن في جمع أطرافه ولمّ شتاته. فأي بلد من بلدان العالم تتحقق له هذه العناصر ليصبح قطراً متحداً»[٢٣].

بَيِّنٌ ـ إذن ـ أن الدعوة إلى الوحدة تبرر نفسها، في هذا الخطاب، بوجود خلفية تاريخية من العناصر الثقافية المشتركة، وهي عناصر تعلو حتى على التمايز الاجتماعي الممكن. ولكن، هل يكفي الثقافي لتنشأ واقعة الوحدة؟ ألن تكون هنا مجرد حنين إلى استعادة تواريخ ماضية من التوحيد؟.

---

(٢٣) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢٢٦.

إن الوحدة لا تشتق مصادرها مما هو تاريخي ـ ثقافي فقط وإنما هي تشتقها من المعطيات الحاضرة والتحديات المستقبلية. ذلك ما يكشف عنه الخطاب الوطني في موضوعة الوحدة ومصادرها.

٢ ـ المصادر السياسية ـ الاقتصادية

تتميز هذه المصادر بكونها مصادر معاصرة، وهذا ما يضفي طابع الفعالية على الوحدة. ومع أنها معاصرة ومستقبلية، فهي لا تستثني المصادر الماضوية كالمصادر الثقافية والتاريخية والاجتماعية، وإنما هي تُبقي عليها وتتجاور معها. بل قد تستند إليها كخلفية مفيدة. هذا التجاور نقرأه في الكثير من الأدبيات الوطنية. مثلاً في هذه الفقرة المأخوذة عن مقررات المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال التي ورد فيها:

«. . . ويعتبر الحزب أن وحدة المغرب العربي طريق لوحدة عربية شاملة تقوم على أساس التاريخ المشترك واللغة والعقيدة والثقافة الموحدة وعلى مواجهة مطامع الاستعمار الجديد والصهيونية»[٢٤].

أو كهذه الفقرة المأخوذة عن البيان الصادر عن المؤتمر نفسه، التي جاء فيها:

«كما يؤكد أن الوحدة العربية لا تقوم على أساس عرقي أو عنصري ولكن على أساس التاريخ المشترك والثقافة الموحدة ومصالح المستقبل المشترك، والوقوف في وجه المطامع المشتركة للاستعمار والصهيونية التي تهدد الكيان العربي والإسلامي»[٢٥].

الموقف نفسه الذي يوازن بين المصادر الثقافية وبين المصادر السياسية والاقتصادية للوحدة، نجده لدى حزب لم تكن علاقته حميمية جداً بالوحدة العربية أو بوحدة المغرب العربي إلا في فترات متأخرة (السبعينيات)، نعني بذلك **حزب التقدم والاشتراكية** (الحزب الشيوعي سابقاً). ففي معرض الحديث عن عوامل الوحدة وعوامل التباعد بين بلدان المغرب العربي، ورد ـ ضمن مقررات المؤتمر الثاني للحزب[٢٦] ـ وصف عوامل الوحدة، أي مصادرها، على أنها:

«تلك التي توجد في اللغة المشتركة المتقاربة، بل جد متقاربة على مستوى التعبير العامي. . .، وكذا الأمر بالنسبة لتاريخ متميز حقاً ولكنه متداخل في حقب طويلة. إنها كذلك عوامل الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، المطبوع بأوقات مجيدة تبلور فيها التضامن الفعال الذي بلغ ذروته مع حرب التحرير الجزائرية. وانها كذلك عوامل المعركة من أجل التنمية التي تحتم ضمّ الجهود والقدرات»[٢٧].

---

(٢٤) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ٢١ ـ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢٦) انعقد في الدار البيضاء في الفترة ما بين ٢٣ ـ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩.

(٢٧) حزب التقدم والاشتراكية، **نص الأطروحة التي صادق عليها المؤتمر الثاني ٢٣ ـ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩** (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، ١٩٧٩)، ص ١٧٦.

ربما كان من المفيد أن يتساءل المرء ـ في معرض الحديث عن الفروق بين المصادر الثقافية ـ التاريخية وبين المصادر السياسية والاقتصادية للوحدة ـ عن أهمية التركيز على هذه دون تلك، أو على الأخذ بهما مجتمعتين. والواقع أنه ـ ومن معاينة وتحليل تجارب الوحدة العربية ـ لم يعد هناك شك في أن الخطاب الوحدوي العربي أصبح مدعواً لإحداث انعطافة في ذاته لبلورة فكرة أكثر واقعية وفعالية عن الوحدة. فكرة تتخلى تدريجياً عن صورة للوحدة تكون فيها هذه محض استجابة سياسية لواقعة ثقافية أو تاريخية للأمة، أو محض تعبير عن هوية ناجزة لها، لتتجه (نعني الفكرة) إلى صورة للوحدة تكون فيها هذه الأخيرة جواباً عن تحديات خارجية حقيقية من طبيعة سياسية أو اقتصادية أو فكرية... إلخ، والفرق بين الحالتين ليس بسيطاً. فالوحدة بالمعنى الأول (أي كاستجابة سياسية لهوية قائمة) تمثل جواباً عن **حاجة ذاتية**: التعبير عن الهوية القومية سياسياً، أي **مُطابَقَةُ** الواقعة الثقافية ـ الاجتماعية ـ التاريخية (= الهوية) مع الواقعة السياسية. أما الوحدة بالمعنى الثاني (= كاستجابة لتحديات ومطالب مادية) فهي تمثل جواباً عن حاجة **موضوعية**: المصير الوطني والقومي. وإذا كان من شأن استنهاض «الوجدان الجماعي» أن يبلور فكرة الوحدة العربية بالمعنى الأول، فإن من شأن مخاطبة «العقل» أن يبلورها بالمعنى الثاني. وبيّنة كم هي شاسعة الفروق بين خطاب وحدوي رومانسي ـ طوباوي وبين خطاب عقلاني ـ واقعي.

ومع أن رصيد الحركة الوطنية المغربية في تناول إشكالية الوحدة العربية قليل، بل يكاد ينحصر جزؤه الأعظم في نطاق موضوعة وحدة المغرب العربي، إلا أننا نزعم أن ما بلورته من أفكار حولها، وما اتخذته وأعلنته من مواقف حيالها، يقطع بأن رؤيتها كانت ـ ومنذ الخمسينيات ـ أكثر واقعية، حتى وإن كانت تفتقر أحياناً إلى الصدق العاطفي وحرارة «الاقتناع النفسي» إذ ثبت كيف أن إغراق الخطاب الوحدوي في رومانسيته الثورية لم يكن أكثر من انهاك له، ولم تكسب منه التجربة الوحدوية سوى الكثير من المعاناة. وفي سياق ذلك، ثبت أن الإرادة والرغبة ـ على حرارتها وصدقها ـ لا تكفيان لبناء الوحدة، بل إن بناءها يقتضي ـ فوق كل ذلك، وقبله ـ إرساء تصور واقعي موضوعي لها، يأخذ في الاعتبار معطيات الواقع وإمكاناته في المقام الأول.

تلك بالإجمال ـ هي المصادر المختلفة التي تُشْتَقُّ منها الوحدة في نظر الحركة الوطنية المغربية. فما هي طبيعة هذه الوحدة التي تدعو إليها؟ ما هو إطارها الدستوري؟

ثالثاً: الوحدة السياسية: إطارها الدستوري

ما هو تصور الحركة الوطنية المغربية للإطار السياسي للوحدة العربية، ولوحدة المغرب العربي من ضمنها؟ هل هي ـ أو هل ينبغي لها أن تكون ـ شاملة، اندماجية، أم فدرالية لا مركزية، ولماذا؟

خلافاً لما نجده في الفكر القومي في المشرق العربي، لا نعثر في فكرة الحركة الوطنية

المغربية على مفهوم مركزي للوحدة، أي على تصور للوحدة بصفتها وحدة اندماجية بين إقليمين عربيين أو بين جميع الأقاليم العربية. ما نجده ماثلاً في مجموع أدبياتها هو دفاع عن صيغة **لامركزية** للوحدة تتخذ أحياناً صورة نظام فدرالي، وتصاغ ـ أحياناً ـ في عبارة **اتحاد عربي**.

إن اللامركزية هي **القاع النظري** للفكرة الوحدوية في المغرب. وهي الاختيار الوحيد للتعبير عنها (= الفكرة الوحدوية). وكما أن واقع «الخصوصية» التي تميز أقطار المغرب العربي في الإطار العربي العام يقف عاملاً وراء ترجيح خيار اللامركزية في البناء الوحدوي، فكذلك المَيْل العالمي نحوها (= اللامركزية) يوفّر الفرص الإضافية لتعزيز ذلك الخيار. في هذا المعنى يقول أحد أقطاب الفكر السياسي في المغرب (عبد الله العروي) في محاضرة حزبية عبّر فيها عن موقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

«. . . إن الوحدة العربية ليست بالضرورة فقط من خلال الدولة الواحدة الموحدة. وإن هذه الدولة ليست هي السبيل الوحيد لحل القضايا العربية. ذلك أن العالم يسير في اتجاه اللامركزية. ويمكن لهذه الفكرة ـ أي اللامركزية في سلطة الدولة ـ أن تذهب إلى أبعد حد كصيغة للوحدة والتوجيه، صيغة بديلة للدولة الواحدة أو الموحدة أو المتحدة»[٢٨].

ليس الوعي هذا جديداً، وإنما نجده متبلوراً منذ الخمسينيات، إبّان الأحداث الوحدوية الكبرى، بل منذ الأربعينيات بمناسبة صياغة صورة وحدة المغرب العربي في إطار عمل الحركات الوطنية المغاربية الثلاث، كتب علّال الفاسي معلقاً ـ في حينه ـ على قيام الوحدة المصرية ـ السورية قائلاً:

«. . . ماذا سيعتبر الاعلان المصري ـ السوري من الوجهة العربية؟ انه لا يكون ذا أهمية عربية إلّا إذا أُخذ على أنه بداية مشروع لتوحيد الأقطار العربية جمعاء. فإذا سار الأمر إلى مداه الطبيعي فلا بد أن تندمج هيئة الأقطار العربية في الشرق الأوسط في الدولة الجديدة، **فإما على جهة الوحدة وهو بعيد في الظروف الحاضرة جداً، وإما على جهة الاتحاد وهو ممكن** إذا عرفت السياسة المصرية ـ السورية أن تتكيف في التعبير والتوحيد»[٢٩].

الاتحاد ـ اذن ـ (وهو خلاف الوحدة التي تعني ـ في هذا النص ـ الاندماج) هو السبيل الصحيح لإنشاء علاقة توحيد بين الأقطار العربية جمعاء. وهو كذلك لأنه **الممكن** حسب عبارة علّال الفاسي. وواضح أن استحضار الممكن ـ هنا ـ ليس سوى التفكير في الوحدة من منطلق الواقعية السياسية، التي نزعم أن الحركة الوطنية كانت محكومة بها بصورة جعلتها تجهل تماماً ـ أو لا تعيش ـ لحظة الرومانسية الثورية في علاقتها بقضية الوحدة.

الوعي عينه الخاص بضرورة قيام وحدة عربية على أساس فدرالي سنجده لدى الحركة

---

(٢٨) عبد الله العروي، «أوضاع العالم العربي. . . والخلفيات الايديولوجية والسياسية،» **المشروع**، العدد ٤ (حزيران/يونيو ١٩٨١)، ص ٢٢٤.

(٢٩) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢١٣. (التشديد من المؤلفين).

الوطنية بمناسبة حديثها عن الوحدة المغربية (وحدة المغرب العربي) وبمناسبة تصورها إطارها السياسي. وخصوصاً في مرحلة **انتقال فكرة المغرب العربي من فكرة تحريرية استقلالية إلى فكرة توحيدية أو وحدوية**، أي انتقالها من الإطار الذي نشأت فيه في القاهرة في العام ١٩٤٧ إلى الإطار الذي آلت إليه في طنجة في العام ١٩٥٨. ذلك أنه إذا كانت فكرة المغرب العربي قد تبلورت في القاهرة ـ نهاية الأربعينيات ـ كفكرة تحريرية عبّرت عن اتجاه الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة إلى التنسيق في ما بينها بهدف دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني، فإنها في «مؤتمر طنجة» (لم تعد مجرد «تنسيق الأعمال»، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة)[٣٠].

إن القارىء في وثائق «مؤتمر طنجة» يستطيع أن يكتشف ذلك. فمن جملة ما أصدره المؤتمر من قرارات، كان ثمة «قرار حول توحيد المغرب العربي».

وفي هذا القرار ورد تأكيد المؤتمر على «إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها». كما ورد التأكيد على أن «الوقت قد حان لتسيير الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم». واستناداً إلى ذلك يقرر «العمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة في الواقع للبلاد المشاركة في هذا المؤتمر»، وأوصى «أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية»، كما أوصى حكومات المغرب العربي «بأن لا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية».

هذا الوعي المتعلق بالإطار الفدرالي (اللامركزي)[٣١]، كإطار وحيد مقبول للوحدة العربية ولوحدة المغرب العربي، سيظل ملازماً الحركة الوطنية في فترات لاحقة ـ فضلاً عن أنه كان شاملاً جميع أطرافها. فبعد ربع قرن، بالضبط، من انعقاد «مؤتمر طنجة»، سيجدد حزب من الأحزاب الوطنية الاعلان عن هذا الموقف في صورة صريحة. إذ جاء في التقرير المذهبي المقدم إلى المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي معرض تقويم التجارب الوحدوية التي شهدها الوطن العربي:

«أعظم الانجازات الثورية في التاريخ إنما تنطلق من الواقع ولا يمكن أن تنطلق من الخيال. والواقع في بلدان المغرب العربي انها ذات **أنظمة سياسية متعددة**، ولكل نظام فلسفته، ومزاعمه، والقوة التي يدافع بها عن نفسه. فلا يمكن ـ والحالة هذه ـ أن تتحقق وحدة بلدان المغرب العربي، **في الشروط التاريخية الحالية، إلا على أساس فيدرالي، تتوحد فيه أشياء، وتحترم في داخله أشياء** أخرى بين شعوب المغرب العربي»[٣٢].

---

(٣٠) محمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ورقة قدّمت إلى: **وحدة المغرب العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢١.

(٣١) ليس هناك شك أيضاً أن التمييز بين نظام فدرالي (اتحاد مقاطعات أو إقليم) ونظام كونفدرالي (اتحاد دول) لم يكن واضحاً ـ بما فيه الكفاية ـ لدى الحركة الوطنية. وعلى ذلك، فقد حصل خلط بينهما في غالب الأحيان.

(٣٢) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، **المؤتمر الوطني الرابع**، ص ٣٠ ـ ٣١. (التشديد من المؤلفين).

ليست الدعوة إلى الاتحاد الفدرالي رفضاً للوحدة الاندماجية أو تحايلاً عليها، وإنما هي دعوة تحاول أن تجيب واقعياً عن ظروف وشروط موضوعية لا يمكن إلغاؤها بالإرادة. فليس الاتحاد الفدرالي جيداً في ذاته، وإنما هي «الشروط التاريخية الحالية» التي قضت أن يكون الإطار السياسي والدستوري المقبول للوحدة. وهذه الشروط ليست سوى تعدُّد الأنظمة السياسية واختياراتها القطرية، ثم التمايزات القائمة ـ في مجالات محددة ـ بين شعوب المغرب العربي (و ـ استطراداً ـ بين شعوب الوطن العربي) التي على هذا الإطار التوحيدي الفدرالي احترامها حسب التقرير.

لا تكتفي الحركة الوطنية بأن تقترح الصيغة الفدرالية إطاراً توحيدياً ـ مغربياً وعربياً ـ بل هي تحاول أن ترسم لوحة سياسية لما ينبغي أن تصيره تلك الصيغة واقعياً، من خلال خطوات واجراءات ومؤسسات. نقرأ في التقرير المذهبي نفسه «سيناريو» مقترحاً على طريق هذا الاختيار. يقول تقرير المؤتمر:

«ونظراً للتجارب الوحدوية، والمشاريع المشابهة لها، والتي فشلت كلها لحد الآن، والتي ستفشل أيضاً، إذا تجددت على الأسس السابقة نفسها، التي فشلت بها جميع تجارب الوحدة بين بلدان المغرب العربي.

نظراً إلى هذا، فإننا بعد التأمل وتحت الشعور الحاد بالمسؤولية نرى:

١ ـ ضرورة تنظيم استفتاءات شعبية في بلدان المغرب العربي كافة التي تقبل أن تستفتي جماهيرها لمعرفة قرارها فيما إذا كانت ترغب في استمرار السياسة الجاري بها العمل منذ الاستقلال في علاقات شعوب المغرب العربي ببعضها، أو تريد الاتجاه نحو بناء الوحدة بينها.

٢ ـ فإذا كان الاستفتاء إيجابياً كما هو المتوقع، اجتمع رؤساء دول المغرب العربي حينئذٍ والتزموا بميثاق للوحدة الفيدرالية، وعرضوه على الرأي العام في بلدانهم على صورة اطار دستوري للوحدة ويصير اجتماع مجلس رؤساء الدول بعد ذلك، نظامياً.

٣ ـ ويتضمن المشروع الوحدوي انتخاب برلمان للمغرب العربي، يعالج المشاريع والقضايا ذات الاختصاص الفيدرالي المشترك. كما يتضمن تأسيس مجلس وزاري يتولى رئاسته بالتناوب رئيس وزراء كل قطر من أقطار المغرب العربي.

٤ ـ وتحقق الأجهزة الفيدرالية أول ما تحقق ضمان حرية التنقل والنقل، بين أقطار المغرب، واحترام الحريات العامة وتوحيد برامج التكوين، والتشريع الاجتماعي. كما تنظّم وتشرف على تسيير القطاع الاقتصادي الفيدرالي، في ما يتعلق بالتصنيع والتمويل المشتركين، وفي ميدان التجهيز والأشغال العمومية الكبرى، وفي ميدان التجارة الخارجية.

كما تضع الأجهزة الفيدرالية أيضاً قواعد ومؤسسات لتوحيد السياسة الخارجية لبلدان المغرب العربي من جهة، والتنسيق والتعاون بينها في الميدان الديبلوماسي من جهة أخرى»[٣٣].

لا يلغي النظام الفدرالي ـ كما فهمته الحركة الوطنية ـ خصوصيات كل قطر، ولا يمس سيادة كل قطر. بل يُبقي عليهما، على أنه ينشىء ـ في موازاة ذلك ـ مؤسسات مشتركة

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

(فدرالية) تبدأ في الاتساع لتشمل مجموع المجالات المجتمعية. وهذه الصيغة، التي تصورتها معظم أطراف الحركة الوطنية المغربية صيغة لوحدة المغرب العربي، هي نفسها ترددت في مواقفها عن الوحدة العربية، غير أنه إذا كان مفهوماً لماذا يمكن تبني النظام الفدرالي في حالة المغرب العربي، باعتباره إقليماً لم يعرف التجزئة التي عرفها المشرق، وحافظ على كيانه الجغرافي الموروث ضمن حدود «مقبولة»، فمن غير المفهوم تبرير هذه الصيغة في حالات مشرقية نشأت فيها دويلات بإرادة استعمارية! ونحن لا نجد في أدبيات الحركة الوطنية إجابات مقنعة عن هذا السؤال/ المفارقة!

رابعاً: التكامل الإقليمي والاتحاد الجهوي: طريق إلى الوحدة أم بديل لها؟

ما هو الوضع الاعتباري للتكامل الإقليمي والاتحاد الجهوي في التصور السياسي للحركة الوطنية المغربية؟ وما وظيفتها: هل يمثلان حلقة مؤقتة نحو - وفي سبيل - وحدة عربية أشمل، أم أنهما الوحدة المأمولة ذاتها والمحطة النهائية للعمل الوحدوي؟

لا نعثر في أدبيات الحركة الوطنية على ما يفيد أنها تصورت إمكانية أن تكون الاتحادات الإقليمية أو تجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية صيغة بديلة للوحدة العربية. ولعل ما كُتب عن المغرب العربي أو ما اتُّخذ من مواقف إزاءه دالٌ على أن ذلك لم يكن وارداً. إذ ظلت الأطروحة الأساسية المتحكمة في منظور الحركة الوطنية إلى الاتحاد الجهوي - ومنه الاتحاد بين أقطار المغرب العربي - هي أن هذا الاتحاد **ليس إلا محطة** نحو وحدة عربية أشمل.

في البيان العام الصادر عن المؤتمر التاسع لحزب الاستقلال، ورد ما يلي:

«يؤكد المؤتمر أن وحدة المغرب العربي إنما هي طريق للوحدة العربية وليست وسيلة لتكتّل إقليمي تتناقض أهدافه مع هدف الوحدة العربية، ولا هي بديل عنها»[٣٤]. كما ورد فيه:

«وليست وحدة المغرب العربي بديلاً للوحدة العربية المنشودة، ولا وحدة إقليمية انعزالية عن العالم العربي، ولكنها كتلة من شأنها أن تمهد السبيل لتكوين كتلة أو كتل أخرى في آسيا العربية لتتجمع أخيراً هذه الكتل في الوحدة التي نسعى إليها، ويجب أن نحققها تدريجياً وحسب المصالح العربية العليا»[٣٥].

الانتظام بين أقطار معينة داخل إقليم - المغرب العربي مثلاً - ليس انتظاماً تمليه، حسب الحركة الوطنية، الرغبة في الانعزال أو الاستقلال عن تيار الوحدة العام، وإنما تمليه - على العكس من ذلك - **الرغبة في الانتماء إلى تيار الوحدة هذا**، ولكن من منطلق واقعي: وهذا ما يبرر التدرجية في العملية التوحيدية.

---

(٣٤) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال**، ص ١٨٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٣.

هذا الوعي نفسه الذي عبّر عنه حزب الاستقلال تجاه وحدة المغرب العربي وصلتها بالوحدة العربية، عبّر عنه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إذ جاء في إحدى وثائق المؤتمر الرابع للحزب:

« ان مصلحة جميع بلدان المنطقة [يقصد منطقة المغرب العربي] تفرض عليها أن تعمل من أجل تدارك ما فات، والإسراع ببناء المغرب العربي الكبير الموحد على أساس التكامل والمساواة والتوازن. . .

وفي هذا الاطار نعتقد جازمين أن بناء مغرب عربي كبير موحّد يشكّل مرحلة هامة في طريق تحقق الوحدة العربية، التي يجب أن ترتكز على أسس أكثر وضوحاً وأكثر عقلانية»(٣٦).

وعن القناعة نفسها عبّر «التقرير الايديولوجي» المقدم إلى المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية(٣٧)، إذ جاء في معرض الحديث عن هذه العلاقة (العلاقة بين وحدة المغرب العربي والوحدة العربية):

«على أن وحدة المغرب العربي التي نعتبرها ضرورة تاريخية لم تحجب عنا، ولا يمكن أن تحجب عنا، الأفاق الواسعة التي تفتحها أمامنا وأمام شعوب الوطن العربي كله، الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج التي تناضل من أجلها الجماهير العربية، وستستمر تناضل من أجلها إلى أن تتحقق. ولذلك، فنحن نرحب بجميع التجارب الوحدوية في الوطن العربي، مهما كانت نتائجها، لأنها محاولات ستنتهي، مهما كانت نتائجها المؤقتة، إلى وحدة فعلية شاملة. . .»(٣٨).

ليس هناك قيد على الوحدة من حيث المبدأ. انها مطلوبة لذاتها، ولو ان لها شروطاً كي تتحقق بصورة صحيحة (كما سنرى في فقرة لاحقة). إن مجرد بناء وحدة ـ حتى دون أن تضمن لبنائها ما يجعل النتائج مطابقة للطموحات ـ أمر مهم وضروري، لأنه يفتح الطريق ـ على الأقل ـ للخيار التوحيدي بين الأقطار العربية. وهذا التصور ـ بالذات ـ هو ما سيدفع بالحركة الوطنية المغربية ـ لاحقاً ـ إلى تأييد خطوة الوحدة بين المغرب وليبيا في المعاهدة الموقعة في وجدة (آب/أغسطس ١٩٨٤)، التي أعلن ـ بموجبها ـ عن قيام «الاتحاد العربي ـ الافريقي» بين البلدين. ففي هذا الموقف تجاه الوحدة المغربية ـ الليبية تأييد لا مشروط يعكس وعياً عميقاً بالنسبة إلى الوحدة كخيار مصيري.

ضمن هذا الخط أيضاً عبّرت قوى سياسية وطنية أخرى عن موقفها من قضية الوحدة المغربية، والصلة بينها وبين الوحدة العربية. ففي «الندوة الوطنية الثانية»(٣٩) لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي نقرأ:

---

(٣٦) انظر: «تقرير حول السياسة الخارجية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية،» في: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **مقررات المؤتمر الرابع**، ص ٣٠٠ـ ٣٠١.

(٣٧) انعقد في الدار البيضاء في الفترة ما بين ١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥.

(٣٨) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الاستثنائي، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، **التقرير الايديولوجي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ١٨٣.

(٣٩) انعقدت في الدار البيضاء ما بين ٢٧ ـ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٤.

«ولأن الشعب المغربي جزء أصيل من الأمة العربية أولاً، ولأنـه يواجـه نفس الأعداء ونفس المعضـلات التي تواجهها الشعوب العربية ثانياً، ولأن تحرره الديمقراطي الشامل واستقـلاله الاقتصـادي الناجـز، واحتلالـه لمكانة مرموقة على الصعيد الدولي، مشروط بالتقدم في بناء وحدة الأمة العربية. . . فإننا نؤكد على:

١) إنعاش مسيرة وحدة المغرب العربي، باعتبـارها حلقـة مهمة في بنـاء وحدة الأمـة العربيـة، وذلك عن طريق:

ـ توسيع التعاون المشترك بين بلدانه، وخاصة في مناطق الصراع الحدودية. . .

٧). . . تقوية التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي بين البلدان العربية، وتركيـز الاستثمارات العـربية في القطاعات المنتجة»[٤٠].

الموقف عينه الذي عبّرت عنـه المنظمـة من الوحـدة المغاربيـة، ومن علاقتهـا العضويـة بالوحدة العربية، ستعيد التأكيد مجـدداً في مؤتمرهـا الوطني الأول، إذا ورد في البيـان السياسي العام الصادر عن المؤتمر[٤١]:

«ويجدد المؤتمر التزام المنظمة المبدئي واستعـدادها الـدائم للعمل من أجـل انبعاث مسـيرة وحدة شعـوب المغرب العربي وفاءً للتاريخ النضالي المشـترك وضداً عـلى النزعـات الهيمنية، وفي أفق بنـاء مغرب عـربي موحـد ديموقراطي كخطوة لبناء وحدة عربية»[٤٢].

أما حزب التقدم والاشتراكية ـ وإن كان أقلّ ارتباطـاً بالقضـايا والهمـوم العربيـة ـ فقد انضم، من جهته، إلى الموقف التنويهي بالوحدة بين أقطار المغرب العربي، معتبراً إياهـا حلقة نحو وحدة عربية أشمل. كما أنه لم يتوقف عن الدفاع عن فكرة التعاون بـين الأقطار العـربية بحسبان أن «التعاون بين الدول العربية يمكنه أن يقود إلى نتائج ايجابية، كما في حالة القمة العربية الأخيرة[٤٣] في الرباط، بهدف التحرك لمواجهة أي احتمال».

* * *

قبـل ٣٢ عامـاً من هذا التـاريخ، استقبـل زعيم حزب الاستقـلال ـ عـلّال الفـاسي ـ تجارب الوحدة التي أعلنت في المشرق العربي بتأييد صريـح لا متحفظ، مجرداً إيـاها مما يمكن أن يكون سبباً ايديولوجياً (ديماغوجياً) في تأسيسها. وبالمنظور نفسه تعامل ـ وحزبه ـ مع فكرة وحـدة المغرب العـربي. ومـردُّ غيـاب هـذا التحفظ ليس وحسب إلى القنـاعـة بـلامشروطيـة الوحدة، كما سبق وذكرنا، وإنما أيضاً إلى أن **السيرورة التوحيدية نفسها** يمكن أن تصحح أي اعوجاج في تركيب التجربة الوحدوية وفي أساسها. وهذا التصور إنما يقوم على اعتبار خـاص للتاريخ: فالتاريخ كفيل ـ بقـوانينه ـ بـأن يطور عمليـة التوحيـد. وليس التاريـخ هذا سـوى **تاريخ الوحدة نفسها**. فليس يضير الوحدة العربية أن تبدأ من بدايـات متواضعـة: التعاون،

---

(٤٠) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **الندوتان الوطنيتان الثانيـة والثالثـة** (الدار البيضـاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٤١) انعقد المؤتمر في الدار البيضاء بين ٢٧ ـ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

(٤٢) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول**، ص ٥١.

(٤٣) يقصد مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط سنة ١٩٧٤.

والتكامل، والاتحاد الجهوي. فهي تنشأ ـ بالضرورة ـ عن تراكمات وحدوية جزئية. وليس يضير الوحدة العربية أن تؤسسها قيادات إيمانها بالوحدة ضعيف، فالوحدة لها منطقها الخاص الذي يعلو على الإرادات.

ولكن هل هذا المنطق آلي، وهل هذه القوانين عمياء؟ إنها ليست كذلك. بل للإرادة الوحدوية، وللوعي، حيّز أساسي في بناء هذه السيرورة.

إن التصحيح ـ هنا ـ فعلٌ ذاتي يتضافر مع ما هو موضوعي في العملية الوحدوية. وبتعبير آخر، يمكن الاتحاد الجهوي أن يكون محطة نحو اتحاد عربي أشمل إذا توافرت الإرادة في ذلك. ولكن قيام اتحاد عربي أشمل لا يتوقف على الإرادة وحسب إذا لم تتوافر له شروط موضوعية ملائمة، منها هذا التكامل والتعاون، وهذا الاتحاد الجهوي ذاته.

حين كان الجدل قائماً حول طبيعة الوحدة التي قامت بين العراق والأردن، وحول صلتها المحتملة بالوحدة المصرية ـ السورية، كتب علّال الفاسي معبّراً عن هذا الرأي قائلاً:

«إن على حكمة المسؤولين في الدولة العربية الموحدة [يقصد الجمهورية العربية المتحدة] يتوقف نجاح العرب في الخطوة الثالثة أو فشلهم. والنصيحة العربية الخالصة التي نوجهها لهم هي أن يسلكوا مع دولة الاتحاد العربي [يقصد اتحاد العراق والأردن] مسلك التقارب والمصادقة، وأن لا يثيروا عليها مشاكل باسم توحيد الأجزاء الفلسطينية العربية أو غير ذلك من المسميات، لأن ذلك لن يفيد إلا إسرائيل وحدها. . .

. . . يمكن لمن شاء أن ينظر إلى الواقع العربي نظرة تشاؤم، وأن يسمي هذه التواحيد تكتلات عربية مضادة، أما نحن فإننا نرى أن الرغبة الصادقة تقلب الجميع لخير العرب. وأن هذه الأشياء كلها ليست إلا ارهاصات لوحدة عربية صحيحة. وهنا يجب أن نذكر المثل الاسباني الذي يقول: «إن الله يكتب المستقيم بحروف معوجة»»[44].

من المؤكد أن هذه النظرة اللامشروطة للوحدة، هذا التصور المجرد إياها من محتواها الاجتماعي وأهدافها الايديولوجية، ستتغير في فترات لاحقة (نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات)، لتحلّ محلها نظرة جديدة هي ـ في أحد وجوهها ـ حاصل وعي نقدي بالنسبة إلى التجربة الوحدوية العربية واخفاقاتها المتعاقبة. ولكن قبل أن نتناول ذلك نستأنف التفكير في هذا المنظور الوحدوي للحركة الوطنية، متسائلين عن الأدوات التي يلتمسها لتحقيق تلك الوحدة، ومركّزين ـ بالتحديد ـ على **الجامعة العربية** «كإطار توحيدي» مفترض للجماعة القومية العربية. فكيف كونت الحركة الوطنية وعيها الجامعة العربية، وعلامَ ينطوي ذلك الوعي؟

خامساً: الموقف من الجامعة العربية

حين أُعلن قيام جامعة الدول العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، استُقبل هذا الاعلان ـ في المشرق العربي ولدى العديد من الحركات الوطنية ـ بنوع من الشك والتوجس،

(٤٤) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

بل بعاصفة من النقد والتجريح. لقد نُظر إلى إنشاء الجامعة كنوع من الترتيب البريطاني في المنطقة العربية التي أملته مرحلة الاستقلالات السياسية، والحاجة المتزايدة إلى ضمان استمرار المصالح الأجنبية حتى في ظل هذه الاستقلالات، فضلاً عن الحاجة إلى «حماية» المنطقة العربية من اختراقات أجنبية أخرى تزاحم النفوذ البريطاني التقليدي، أو تهدد بزواله. كما نظر إليه (= إنشاء الجامعة) كمحاولة لاحتواء فكرة الوحدة العربية ـ المعتملة في وسط قومي متنام ـ ومأسستِها في أطر تحجزها عن الصيرورة فكرةً معادية للأجنبي أو للنخب الحاكمة في الأقطار العربية. وللأسباب تلك، لم يكن ممكناً التهليل لقيام الجامعة العربية، أو التبشير بفكرتها المناهضة للفكرة الأصلية للوحدة العربية.

غير أن صورة الجامعة العربية في المغرب لم تكن كذلك. لقد جرى التنويه بها هنا بصورة ملفتة، وظلت تُعتبر إطاراً مقبولاً لتوحيد العرب لفترة طويلة. ربما كان بُعد المغرب عن الحسابات التي أفضت إلى إنشائها يفسر عدم انخراط الحركة الوطنية في معاداتها. ولكن الشيء المؤكد هو أن **حاجة الحركة الوطنية إلى الدعم العربي** في معركة الاستقلال الوطني هي التي تفسّر لماذا لم تناصبها العداء، ولماذا استمرت تراهن عليها.

في العام ١٩٤٨ علّق زعيم حزب الاستقلال على قيام الجامعة العربية قائلاً:

«لقد أصبحت الوحدة العربية التي ظلت في نظر الكثيرين أملاً بعيد التحقيق **واقعة**. وظفر المواطنون العرب الذين قضوا أجيالاً عديدة في بذل الجهود من أجل هذه الوحدة بتحقيق وحدتهم. واضمحلت جميع الصعوبات والعقبات والمعارضات التي لاقتها الفكرة من نشأتها أمام المبادىء الظافرة في جو الحرب الأخيرة»[٤٥].

الوحدة العربية ـ اذن ـ تحولت من فكرة إلى «واقعة»، أي إلى **شكل مؤسسي**. ولكن هل معنى ذلك أن الجامعة العربية ـ في نظر زعيم حزب الاستقلال ـ هي الإطار الوحدوي الذي تنحصر فيه الكيانات العربية لتدفع ـ بانصهارها ذاك ـ نحو كيان عربي جديد؟

ليس هذا ما يعنيه علّال الفاسي بالقول إنها صارت «واقعة». إنه يدرك إمكانها التوحيدي كإطار، وهو ما عبّر عنه حتى ميثاقها نفسه. في هذا الصدد يقول:

«لقد أملى الميثاق رغبة الدول العربية في تمتين الروابط التي توحد بينها، وتأكيد علائقها على **أساس الاحترام التام لاستقلال كل منها**، وتثبيت دعائم سيادتها، وتوجيه مجهوداتها لصالح سائر البلاد العربية من أجل تحسين حالتها، وضمان مستقبلها، وتحقيق أمانيها. فيمكن أن يعتبر الميثاق اذن عقداً ديبلوماسياً وعهداً اعتقادياً»[٤٦].

إن الوحدة التي من شأنها أن تضمن «الاحترام التام لاستقلال كل دولة» هي ـ من دون مبالغة ـ الوحدة التي تستحق من الزعيم الوطني علّال الفاسي الدفاع المستميت، لأنها ـ

---

(٤٥) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٤٨)، ص ٤١٧. (التشديد من المؤلفين).

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤١٧. (التشديد من المؤلفين).

بالذات ـ التي تتلاءم وطبيعة «الأنسية المغربية»، وتجيب على الحاجة الاستقلالية «المتأصلة» في «الأمة المغربية».

* * *

لقد عاش المغاربة ـ وحركتهم الوطنية بالذات ـ تفاصيل ميلاد الجامعة العربية[47]. شيئاً فشيئاً صار «موضوع الجامعة العربية وبناء صرحها المتين» (جزءاً لا يتجزأ) من مفهوم الحركة الوطنية حسب عبارة علاّل الفاسي[48]. فإلى أي من الأسباب نعْزو هذا الاهتمام الذي أولته الحركة الوطنية لقضية الجامعة العربية، خصوصاً في المرحلة التي أعقبت تأسيس الجامعة، والتي تمتد إلى تاريخ حصول المغرب على استقلاله السياسي؟

لا شك في أن هذا الاهتمام يمثّل مظهراً صريحاً للنزعة القومية في فكر الحركة الوطنية وعملها ـ على ذلك العهد ـ وحزبها الأساسي: حزب الاستقلال. غير أن هذا النزوع القومي لم يكن العامل الرئيسي في تبلور فكرة الجامعة العربية في وعي الحركة الوطنية. وإنما كانت ثمة أسباب أعمق وألصق بالظرفية السياسية التي تحرَّك فيها العمل الوطني في المغرب، وهي الأسباب التي دفعت نحو هذا الاهتمام. في مقدمة، وفي قلب هذه الأسباب، **الحاجة إلى الإسناد العربي لنضال الحركة الوطنية المغربية في سبيل الحصول على الاستقلال السياسي للبلاد**. وهكذا، فإذا كان على الحركة الوطنية أن تعبّر عن طموحاتها القومية بالدفاع عن الجامعة العربية، والتبشير بالفكرة الوحدوية العربية التي تريد الجامعة تشخيصها، فإن على دول الجامعة العربية التعبير عن تأييدها لنضال الحركة الوطنية من أجل انتزاع الاستقلال الوطني. هذا «العقد الضمني» بين الطرفين هو ما دعا إليه علاّل الفاسي ـ وقادة الحركة الوطنية ـ وعبّر عنه في قوله: «لقد أصبحت قضية الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحركة الوطنية، فيجب أن تصبح الحركة المغربية والقضايا التي تعمل لها جزءاً لا يتجزأ من أماني الجامعة العربية وأعمالها»[49].

وقد اضطرت الحركة الوطنية المغربية إلى أن تخوض صراعاً فكرياً مريراً من أجل اقناع الجامعة العربية بجدوى الاهتمام بقضية الاستقلال الوطني في بلدان المغرب العربي، وبضرورة منح أقطار المغرب العربي ـ غير المستقلة بعد ـ عضويتها في الجامعة (وهو ما لم يحصل على أي حال). وفي كتاب علاّل الفاسي **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** تفاصيل كثيرة في الموضوع[50].

* * *

(٤٧) «وقد تابع المغاربة. . . بتطلع كبير سير المفاوضات التي سبقت اعلان ميثاق الجامعة العربية. وكانت أدق التفاصيل موضوع الشرح والتعليق من الجميع. ولما أعلن الميثاق قابله الكل بسرور لا مزيد عليه. واعتبره الرأي العام المغربي من أكبر الحوادث التي جرت في هذه الحرب». انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(٥٠) المصدر نفسه، وخاصة ص ٤١٧ ـ ٤٢٢ و٤٥١ ـ ٤٥٢.

تحرّرت الحركة الوطنية المغربية، إذن، ومنذ نشأة الجامعة العربية من تلك الرؤية التي أقامت التلازم بين إنشائها كإطار وبين الرغبة الاستعمارية في ترتيب أوضاع المنطقة سياسياً بعد الجلاء عنها عسكرياً، والرغبة العربية في احتواء فكرة الوحدة العربية. واستمرت الحركة الوطنية منزّهةً الجامعة العربية عن هذا اللون من ألوان الارتباط حتى في الفترات اللاحقة التي أعقبت طور المد القومي العربي[51]. غير أن تقديرها الايجابي هذا للجامعة العربية، لم يكن ليخفي عنها ثغراتها العديدة: التنظيمية والسياسية. وهو ما عبّرت عنه أدبيات الحركة الوطنية في شكل نقد حادٍّ لها. الأمر الذي يدفعنا إلى القول إن نظرة الحركة الوطنية إلى الجامعة العربية كانت نظرة متوازنة[52].

معظم النقد الذي وُجِّه إلى تجربة الجامعة العربية حديث، وهو ينتمي إلى فترة العقدين الماضيين. ليس معنى ذلك أن نصوص الحركة الوطنية تخلو من مواقف انتقادية تجاه الجامعة العربية، فهذه المواقف كانت موجودة منذ نهاية الأربعينيات[53]. بل القصد أن كثافة النقد ووجهته الغالبة إنما ارتبطا بهذه الفترة الأخيرة. أما أسباب ذلك فتعود إلى:

ـ وعي محدودية عمل الجامعة العربية في ضوء نمو خيارات قومية توحيدية أعلى قيمة وأفعل مما يقدمه إطار الجامعة العربية. ونعني هنا الخيارات التي قدمتها الناصرية في الخمسينيات والستينيات.

ـ إخفاق الجامعة المتكرر في معالجة القضايا الإقليمية العربية المتراكمة المطروحة عليها

---

(٥١) من ذلك، مثلاً، هذه القولة لعبد الله إبراهيم التي ورد فيها:
«ومن الإنصاف التذكير بأن الجامعة العربية، منذ تأسيسها إلى الآن، لم تكن قط ذيلاً لأية دولة أو مجموعة دول أجنبية على غرار منظمات إقليمية أخرى، وما انفكت تعادي الاستعمار بضراوة ويعاديها». عبد الله ابراهيم، **أوراق... من ساحة النضال** (الدار البيضاء: مطابع دار الكتاب، ١٩٧٥)، ص ٣٣٠.

(٥٢) يعبّر عن هذا التوازن موقف علاّل الفاسي من الجامعة في هذه الفقرة التي يقول فيها:
«ونحن لا نريد أن ننقص من قيمة المجهودات الجبارة التي قامت بها الجامعة العربية في عهدها الفتي المملوء بالأخطار والمصاعب. كما لا نريد أن نغالي في تقدير هذه الأعمال أو في إطراء القائمين بها. ذلك لأن المغالاة فيها كالتنقيص من قيمتها كلاهما تضليل للرأي العام وستر للحقيقة ينبغي أن نتجنبه كلما أردنا النظر إلى شؤوننا لنتعرف مواقع خطانا وماذا يجب أن نأتي أو نذر». انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٤٤٥.

(٥٣) من ذلك، مثلاً، النقد الذي وجّهه علاّل الفاسي إلى الجامعة في شأن إغفالها المغرب العربي من ميثاقها ومن برامج عملها. أو، مثلاً، هذا النص النقدي الذي قال فيه في معرض تقويم تجربة الجامعة العربية في العام ١٩٤٨: «والجامعة العربية يجب أن تنظّم نفسها أحسن مما هي الآن، وألاّ تكتفي بتعيين بعض الموظفين الثانويين في أقسامها ترضية لبعض أعضائها أو استجابة لوساطة بعض أحبابها، بل يجب أن تضم إليها أحسن العناصر العربية للاستفادة منها والاستنارة بأعمالها.
ولقد أخذ الناس جميعاً على الجامعة فقدانها لبرنامج موحد في النواحي الاقتصادية والاجتماعية...
ويأخذ المفكرون على الجامعة أنها، وقد أسست لتوطيد دعامة الوحدة العربية، فقد كان من الواجب عليها السير نحو هذا الهدف، وهو توحيد الدول العربية ضمن دولة واحدة... وقد ظهر هذا النقص بصورة واضحة على أثر ما جرى في شؤون فلسطين مؤخراً...». المصدر نفسه، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣.

كالقضايا الاقتصادية (التكامل العربي، التنمية المشتركة) والقضايا السياسية: قضايا التحرير كالقضية الفلسطينية وغيرها.

لم تكن الحركة الوطنية تمارس هذا النقد من موقع متعالٍ: كانت تعرف أن الكثير من أسباب الاخفاق لم يكن إرادياً بصورة تامة، أو أنه إنما كان يعكس ظرفية الضغط الأجنبي(٥٤) التي حالت دون أن تعبّر الإرادة العربية عن نفسها بشكل حر وصريح. والقارىء في معظم الانتقادات سيجد أن اتجاهها العام ينحو نحو التركيز على الجانب التنظيمي من عمل الجامعة. ففي هذا الجانب يكمن الخلل الذي يصيب عمل الجامعة بالارتباك. يقول أحد قادة الحركة الوطنية في معرض تشخيص هذا الخلل بمناسبة ما أسفرت عنه حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ من نتائج:

«لقد انتصر العرب أخيراً، تحت ضغط القوات الثورية العربية، بدباباتهم وصواريخهم وبترولهم وثروتهم الإنسانية الفاعلة وموقعهم الاستراتيجي. ولكن الجهاز العربي المنسق، ومركز التقرير المشترك، على مستوى القدرة العربية الراهنة، منعدم. فالجامعة العربية، منظمة من زمن آخر، وليس لها مؤهلات الآن في هذا المضمار...

... ومن الواجب المستعجل انقاذ الجامعة العربية، بالاتجاه بها نحو تحويل جذري في طبيعتها ووسائل عملها، تحويلاً يرفعها إلى مستوى القدرة العربية الراهنة، وإلى مركز التقرير المشترك المسؤول، الذي يعين العملاق العربي على استعمال قوته ليرتفع بها، لا ليتعثر فيها»(٥٥).

نقطة ضعف النظام الإقليمي العربي ليست ـ اذن ـ في أدائه السياسي، وإنما في كيفية إدارة نتائج ذلك الأداء، أي في الهياكل التنظيمية المنغلقة على تطورات السلوك السياسي، وغير المتكيفة مع موجبات التغيير. ولا سبيل إلى تطوير الفاعلية العربية إلاّ بإعادة النظر في هذه الهياكل وذلك بتفعيلها(٥٦).

بدايةً، يمكن المرء أن يلاحظ تغييراً ملموساً في مراهنات الحركة الوطنية المغربية على الجامعة العربية، كما سبقت الإشارة. وأهم ما في هذا التغيير هو **انتقال الجامعة العربية ـ في وعي الوطنين المغاربة ـ من أداة توحيد إلى أداة تنسيق وتعاون**، والتوقف ـ من ثمة ـ عن

---

(٥٤) «لا فائدة من اللجاج حول صلاحية الجامعة العربية أو عدم صلاحيتها. فقد كان عجز الجامعة العربية، في الماضي، نتيجة حتمية لتخاذل أعضائها. وهذا التخاذل نفسه كان يعكس، نوعياً، هيمنة الامبريالية والاستعمار على العرب». انظر: ابراهيم، **أوراق... من ساحة النضال**، ص ٣٠٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(٥٦) «سواء بتحوير الجامعة العربية، وتوسيع اختصاصات أجهزتها، بشكل يُلزم الأعضاء كلهم، ويتوفر على ضمانات موضوعية للإلزام، أو بتدعيمها بأجهزة جديدة، محررة من المركّبات النفسية للماضي، إذا كان ذلك يستجيب لضرورات قاهرة، فإن ضرورة الصراع العربي، تحتم الآن تنظيم الجهاز الكفء للتقرير، باسم ولحساب المجموعة العربية كلها. وهذا الجهاز هو الذي سيحرر اجتماعات القمة من طابعها الدبلوماسي المصطنع، ويعطيها إطاراً عضوياً، تسير منه مقدرات ومصير العملاق العربي، بصورة جماعية، وبوسائل أعظم وأنجع من الوسائل التي يتوفر عليها كل قطر على حدة، يواجه الآن مصاعب أكبر من حجمه الصغير، وطاقاته المحدودة». المصدر نفسه، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

التفكير في آليات توحيد البلدان العربية انطلاقاً مما تقدمه الجامعة العربية من إمكانات. إذا كانت أهمية هذا التغيير تكمن في أنه سرر الوعي الوطني بقضية الوحدة العربية من التزام التفكير فيها (= القضية) من مدخل ضعيف (= الجامعة العربية)، و ـ بالتالي ـ سمح له باستشراف آفاق وحدوية أخرى مختلفة. . . ، فإن ما ينطوي عليه (= التغيير) من قيمة عملية (راهنة) هو أنه أعاد بناء فكرة الجامعة العربية ـ في وعي الحركة الوطنية ـ بشكل صحيح. بحيث أمكن، انطلاقاً من تصورها إطاراً للتنسيق والتعاون، تُمثّل أهدافها تمثلاً صحيحاً، و ـ بالتالي ـ امتلاك القدرة على اقتراح اشكال لعملها متلائمة والأهداف التي ترسمها لنفسها.

هل يقودنا القول إن الجامعة العربية استحالت ـ في مفهوم الحركة الوطنية المغربية لها ـ إطاراً للتنسيق والتعاون إلى الاستنتاج أنها قطعت ـ في هذا المفهوم ـ أي علاقة لها بهدف الوحدة؟

ليس هذا صحيحاً. ذلك أن التعاون حلقة من حلقات عملية التوحيد ذاتها، ومحطة ضرورية من محطاتها. بل إن الجامعة العربية تستطيع، هي نفسها، أن تقوم بوظيفة هذا التوحيد مستقبلاً إذا هي نجحت في أداء وظيفة التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية. في هذا المعنى يقول علّال الفاسي في التقرير الأدبي والاعتقادي الذي قدّمه إلى المؤتمر السابع لحزب الاستقلال[٥٧]:

«ونحن نرى أن الجامعة العربية أساس هذا التعاون [بين الدول العربية] بشرط أن تأخذ سبيلها الجدي وتخرج من هيئة جامدة إلى منظمة ترمي لتوحيد الدول العربية في اتحادية أو انعهادية ريثما يأتي الوقت الذي تتهيأ فيه الأسباب للاندماج الكامل بين دول العرب»[٥٨].

قلنا في فقرات سابقة ان القبول المبدئي واللامشروط للوحدة بين أقطار المغرب العربي، أو بين الأقطار العربية، الذي كان يطبع مواقف الحركة الوطنية سابقاً، سيعرف تعديلات مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. إذ سيعاد النظر في الوسائل والشروط التي ينبغي توافرها لقيام الوحدة لتطرح أخرى لم تكن في الاعتبار الأول.

ما هي ملامح ومعطيات هذا التحول في منظور الحركة الوطنية المغربية إلى الوحدة العربية، ومشروط تحقيقها؟

سادساً: شروط تحقيق الوحدة العربية

إن أول شروط الوحدة العربية التي تطالعنا، ونحن نتصفح أدبيات الحركة الوطنية في الموضوع، هو توفير **القاعدة الاجتماعية** أو السند الشعبي لها، أي إرساؤها على قاعدة وحدة

---

(٥٧) انعقد المؤتمر في العام ١٩٦٥.

(٥٨) علّال الفاسي، **معركة اليوم والغد: المشروعية الديمقراطية، التعادلية، التقرير الأدبي والاعتقادي الذي قدمه للمؤتمر السابع لحزب الاستقلال المنعقد بقاعة المعرض الدولي بالدار البيضاء أيام ١٢ - ١٣ - ١٤ فبراير ١٩٦٥** (الدار البيضاء: [د. ن.]، ١٩١٥)، ص ١٠٣ - ١٠٤.

مكونات المجتمعات المدنية في الوطن العربي، وتوفير **الوضوح البرنامجي** لها، ومنه **وضوح الهدف** منها. لأن في ذلك ما يضمن تجاوزها امتحان التجربة ومخاطر الانتكاس. نقرأ ذلك، مثلاً، في هذه الفقرة من «التقرير الايديولوجي» المقدم إلى المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي حيث جاء:

«على أن الوحدة الصحيحة، سواء كانت على الصعيد الإقليمي أو على صعيد الوطن العربي كله، لا يمكن أن تجد طريقها السليم، لا يمكن أن تجد الضمانة التي تكفل لها الاستمرار والنمو والتعمق، إلا إذا انطلقت من وحدة النضال، وحدة المنظمات الشعبية التقدمية، ووحدة الهدف، وحدة الاختيارات الايديولوجية، وما يتبع ذلك من تنسيق مخططات التنمية الاقتصادية التي ستوفر للوحدة العربية الحقيقية قاعدتها المادية وأسسها الاشتراكية»[59].

عن هذا الوعي بالحاجة إلى بناء الوحدة العربية على أسس اجتماعية وسياسية تضمن المشاركة الجماهيرية والديمقراطية في العلاقات والمرحلية في التطور. . .، عبر حزب سياسي آخر (حزب التقدم والاشتراكية)، كما في هذه الفقرة المأخوذة عن وثائق المؤتمر الأول للحزب التي جاء فيها:

«إن شعار الوحدة العربية المعادي للامبريالية والمعادي للصهيونية له راهنية أكثر من ذي قبل. لكن الوحدة العربية لا يمكن أن تنبني إلا على أسس الديمقراطية وبالمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية وعبر مراحل».

وكما تشرط قوى الحركة الوطنية المغربية قيام وحدة عربية بتوفير شروطها الاجتماعية والسياسية القاعدية، كذلك تشرط وحدة المغرب العربي بها (= الشروط نفسها). فههنا أيضاً يتكرر الحديث عن وحدة مكونات المجتمع المدني كمدخل حاسم إلى بناء وحدوي عامّ على صعيد المغرب العربي. ففي «توصية حول المغرب العربي» صادرة عن المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية جاء:

«- يذكّر المؤتمر بأن بناء المغرب العربي الموحد هو عمل ضخم طويل المدى، يتطلب نَفَساً طويلاً وأسلوباً منهجياً وعقلانياً لانجازه، وأن هذا لن يتأتى إلا عن طريق **الديمقراطية التي تضمن المساهمة الفعلية** للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وتنظيمات الشباب والجمعيات المهنية، **وتجعل من مكاسب البناء مكاسب نهائية لا رجعة فيها على درب الوحدة العربية الشاملة**»[60].

الديمقراطية - اذن - هي رهان الوحدة ومدخلها الفعال.

* * *

ما من شك في أن الحركة الوطنية المغربية انعطفت انعطافة ذات أهمية - في وعيها قضية الوحدة العربية - بربطها قيام هذه الوحدة بتوافر قاعدتها السياسية الديمقراطية، والاجتماعية

---

(٥٩) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الاستثنائي، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، **التقرير الايديولوجي**، ص ١٨٣.

(٦٠) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **مقررات المؤتمر الرابع**، ص ٣١٠. (التشديد من المؤلفين).

الشعبية، وبرفضها الاستمرار في التصديق على وحدة من نمط نخبوي دولتي عاجز. وما من شك - أيضاً - في أن هذه الانعطافة في الوعي هي ثمرة التأثير الذي مارسته في فكر الحركة الوطنية الكتابات النقدية العربية في المشرق التي تناولت - بالمراجعة - تجربة الحركة القومية العربية، وما تحقق في كنفها من محاولات وحدوية.

ومع ذلك، لا نريد أن ننهي هذا الفصل دون أن نسجل أنه بمقدار ما كان هذا الوعي يتعمق، بمقدار ما كان - أحياناً - يدخل دورة من التناقض مفاجئة. ولعل أصدق مثال على ذلك، موقف التأييد اللامشروط لخطوة الاتحاد العربي - الافريقي، الذي بدا (= الموقف) كما لو كان «مدسوساً» داخل هذا الوعي النقدي! أو كما لو كان تراجعاً - غير محسوب - عن المفهوم الوحدوي الجديد المتشكل في عقدي السبعينيات والثمانينيات. وهو موقف يندرج - إجمالاً - في سياق المفارقات العامة التي حكمت وعي الحركة الوطنية إزاء مسائل القومية العربية، كما سنستنتج ذلك في حينه.

حاولنا أن نعرض في هذا الفصل الإطار العام لوعي مفهوم الوحدة العربية - ووحدة المغرب العربي استطراداً - من لدن الحركة الوطنية المغربية. وسنحاول في الفصلين اللاحقين أن نتناول بالعرض والتحقيب المواقف السياسية الوحدوية للحركة الوطنية، سواء في الإطار العربي الأشمل أو في الإطار المغاربي الأضيق.

الفصل الرابع

الحركة الوطنية المغربية والتجارب الوحدوية العربية

إن أهم الصعوبات التي تواجه محاولة تحديد مواقف الحركة الوطنية المغربية من التجارب الوحدوية العربية منذ ١٩٥٨، هي صعوبات تتعلق بغياب أو ندرة النصوص التي تتعرض لهذه التجارب دفاعاً عنها، أو نقداً وتقويماً لها، أو اعتراضاً عليها ومناهضة لها. وتكفي الإشارة في هذا الباب إلى أن العمود الفقري للحركة الوطنية، وهو حزب الاستقلال، قبل انقسامه سنة ١٩٥٩، لم يصدر بياناً يحدد فيه أسس موقفه من الوحدة المصرية ـ السورية. . . ولم يقم، بعد ذلك، بإبداء رأيه الواضح في سقوط هذه الوحدة وأسباب هذا السقوط.

صحيح أن كتابات بعض قادة الحركة الوطنية المغربية حاولت سد هذا الفراغ، وفي مقدمتها كتابات السيد علاّل الفاسي. . . لكن ذلك لم يكن يشفي الغليل دائماً، وكان يأتي أحياناً بعد مرور وقت غير يسير على الحدث، وظهور عناصر ودوافع جديدة تفعل فعلها في تكييف الموقف.

ونظراً إلى الصعوبات المذكورة، فإننا، في محاولة تحديد مواقف الحركة الوطنية من التجارب الوحدوية، لن نقتصر على المواقف والآراء التي طرحت إبّان كل حدث، بل سنتناول اللاحق منها أيضاً. ولن نعتمد فقط على البيانات والمقررات الواضحة والصريحة، بل سنحاول كذلك استنتاج المواقف من الإشارات الضمنية والملاحظات غير المباشرة.

أولاً: الوحدة المصرية ـ السورية

في الوقت الذي لم يصدر فيه حزب الاستقلال موقفاً رسمياً محدداً من قيام الوحدة المصرية ـ السورية، فإن الحزب الشيوعي المغربي وقف موقفاً متحمساً لتلك الوحدة؛ فأبرز «الحدث التاريخي الكبير» واعتبر أن وحدة القطرين في «جمهورية عربية متحدة ستكون له تأثيرات

عميقة (. . .) وستكون هذه الجمهورية الجديدة قطب جذب بالنسبة لكافة بلدان الشرق الأوسط. . .»(1).

وأكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي، المنعقدة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٨، ذلك الموقف المشار إليه، فحيّت قيام الجمهورية العربية المتحدة التي اعتبرتها: «خطوة حاسمة نحو وحدة جميع البلدان العربية» وشددت بالإضافة إلى ذلك على أن «الشعوب العربية، ومنها شعبنا، تعي يوماً بعد يوم، أن تحقيق وحدتها الكبرى التي تضم ٨٠ مليون نسمة، وتمتد على مناطق واسعة وغنية، ستمكّن من القضاء نهائياً على السيطرة الامبريالية، العائق في وجه المسيرة العربية نحو التقدم الاجتماعي والرفاه والحرية والأخوّة والسلام. . .»(2).

ودون استصغار موقف الحزب الشيوعي المغربي من قيام الوحدة المصرية ـ السورية، تنبغي الإشارة إلى أن هذاالموقف شكّل جزءاً من الموقف العام لمجمل الأحزاب الشيوعية العربية. . . وهو الموقف الذي أخذ يولي القضايا الوطنية والقومية اهتماماً أفضل مقارنةً بما كان عليه الأمر قبل بداية الخمسينيات. وتنبغي الإشارة كذلك إلى أن هذا الموقف، كان أيضاً، جزءاً من الموقف السوفياتي العام، المتصادم بقوة مع الدول الغربية والمحتضن حركات التحرر الوطني في هذا السياق.

وتؤكد قرائن متعددة الموقف الايجابي لحزب الشورى والاستقلال وأمينه العام، السيد محمد حسن الوزاني، من قيام الوحدة المصرية ـ السورية. فهناك، من جهة، موقف الاعجاب والتقدير الكبيرين للسيد الوزاني من الكفاح الناصري في سبيل تأميم قناة السويس وردّ العدوان الثلاثي. . . والتصدي لحلف بغداد(3). وهناك التنويه بالمنجزات المصرية «في جميع الميادين، وخصوصاً في ميدان التصنيع وتحرير الاقتصاد الوطني»(4)، وابراز دور «المساعدة المالية والفنية السوفياتية»(5) في ذلك. وهناك الدفاع القوي عن السياسة الناصرية المستقلة، التي تعرضت لتهجمات من طرف زعيم حزب الاستقلال، السيد علال الفاسي، بمناسبة انعقاد مؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي في القاهرة في نهاية ١٩٥٧(6). وإضافة إلى ما سبق، فقد خاض حزب الشورى والاستقلال حملة واسعة لدفع الحكومة المغربية إلى الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، علاوة على الانضمام إلى جامعة الدول العربية. ويقول السيد الوزاني، بهذا الصدد، في خطابه أمام «المؤتمر الوطني العام» لحزبه في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ «. . . وباسم القومية العربية كذلك عارضنا سياسة التبعية والانحياز إلى الكتلة الغربية الاستعمارية، وباسم القومية العربية أيضاً ناضلنا في سبيل انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية غير عابئين بالتعللات والأعذار الرسمية الواهية.وأضيف أنه باسم القومية العربية أيدنا كفاح العرب في سبيل استكمال حريتهم، وسيادتهم،

---

(1) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958* (Paris: Province Impréssion, 1958), pp. 316 - 317.

(2) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(3) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب: الفقرة المتعلقة بفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦١.

(4) محمد حسن الوزاني، **تصريحات صحفية** (٢) (فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨٨)، ص ١٣٣.

(5) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(6) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

واستقلالهم، ووحدتهم. وأخيراً، باسم القومية العربية طالبنا الحكومة المغربية بالتعجيل بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، ثم بحكومة الثورة العراقية الظافرة، وبحكومة الجزائر المجاهدة»[7].

وقد استمر هذا الموقف الايجابي من الجمهورية العربية المتحدة وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر طوال عمر الوحدة المصرية ـ السورية رغم قصره. ومن الدلائل في هذا الاتجاه التصريح الذي أدلى به السيد الوزاني إلى الصحافة المصرية، حين زار القاهرة، على رأس وفد مغربي رسمي في حزيران/يونيو ١٩٦١. وهو التصريح الذي أشار فيه إلى الزيارة التاريخية التي قام بها، قبيل ذلك، الرئيس عبد الناصر إلى المغرب، إذ أكد السيد الوزاني «لقد سنحت للمغرب وشعبه العربي، بزيارة الرئيس الجليل (. . .) فرصة ثمينة مكنته من التعبير لسيادته عما يكنّه له كل مغربي وكل مغربية من عظيم التقدير والاعجاب. . .»[8].

وكموقف لاحق. . . أكدت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي الأهمية الخاصة للوحدة المصرية ـ السورية، فاعتبرتها من أهم مكتسبات النضال القومي الحديث إلى جانب «تحرر مجمل الأقطار العربية من الاستعمار المباشر. . .»[9]. . . كما اعتبرتها «الحالة الوحدوية النموذجية»[10].

حزب الاستقلال، كما سبقت الإشارة، لم تصدر هيئاته القيادية موقفاً محدداً من قيام الوحدة المصرية ـ السورية. ويقول السيد عبد الرحيم بو عبيد، أحد قادة حزب الاستقلال يومئذ، وأحد قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تأسيسه سنة ١٩٥٩، والكاتب العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ مؤتمره الاستثنائي سنة ١٩٧٥ ـ يقول السيد بوعبيد: «البعض منا في حزب الاستقلال كان يعبّر عن شكوكه وارتيابه بشأن حظوظ نجاح هذا الاندماج (الاندماج بين مصر وسوريا) الذي تقرر في غمرة الحماس والاندفاع. . .»[11].

ويبدو أن السيد عبد الرحيم بو عبيد كان من المتشككين والمرتابين في إمكانية نجاح الوحدة المصرية ـ السورية منذ قيامها. ويقول السيد عبد الرحيم بو عبيد في مناسبة أخرى: «تعرفت على جمال عبد الناصر أيام الوحدة بين مصر وسوريا. قال لي: نحن ننتظر منكم أنتم في المغرب أن تلتحقوا بنا. قلت له: نحن ننتظر نتائج العمل الذي قمتم به من أجل تشييد هذه الوحدة. قال: أنت تشك بالنتائج؟ قلت: اسمح لي أن أشك»[12].

وكان السيد عبد الرحيم بو عبيد قد أكد «أن كل اندماج لا حظ له في الوجود. وبالتالي لا حظ

---

(٧) حسن الوزاني، «في سبيل مجتمع انقلابي صالح،» في: حزب الشورى والاستقلال، **المؤتمر الوطني العام ١٩٥٩** ([د.م.]: المطابع الفرنسية والمغربية، ١٩٥٩)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٨) الوزاني، **تصريحات صحفية (٢)**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٩) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول** (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٦)، ص ١٠٩.

(١٠) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ٢٢٤.

(١١) انظر نص الحديث الذي أدلى به عبد الرحيم بو عبيد إلى جريدة: **البلاغ** (المغرب)، العدد ٤٨.

(١٢) انظر المقابلة التي أجرتها مجلة **اليوم السابع** مع عبد الرحيم بو عبيد، في: **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٣/٥/١٩٨٤.

له في النجاح إذا كان متولداً عن قرارات تتخذ من أعلى على مستوى رؤساء الدول. إذ لا اتحاد حقيقي بدون هيكلة اقتصادية في الأساس، ولا يمكن للقرارات المتعلقة بالمؤسسات الفوقية أن تصمد أمام واقع المعطيات البنيوية لاقتصاد كل واحد من القطرين. . . »[١٣].

لكن موقف التشكك والارتياب الذي تحدث عنه السيد بو عبيد، وكان واحداً من الذين وقفوه داخل قيادة حزب الاستقلال، لم يصل إلى الاعتراض على قيام الجمهورية العربية المتحدة، بل على العكس من ذلك، فسح المجال أمام إعلام الحزب لاتخاذ موقف ايجابي من «الفجر الجديد المشرق»، المتمثل في قيام الجمهورية العربية المتحدة التي يعتبر نشوؤها «حادثاً هاماً قد يكون نقطة ابتداء لتحوّل جوهري في الشرق الأدنى»[١٤].

كذلك، لم يحل موقف التشكك والارتياب دون اتخاذ رئيس الحزب، السيد علاّل الفاسي، موقفاً إيجابياً وداعماً للوحدة المصرية ـ السورية، فعلى عكس الذين اعتبروا الوحدة اندفاعة حماسية، أكد السيد علاّل الفاسي أنها كانت «نتيجة منطقية للمجهودات التي بذلها الشعب السوري بصفة خاصة ورجال الثورة في مصر»[١٥]. وأنها «صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط تخرج بفكرة العروبة من طور العاطفة إلى طور الواقع. . . »[١٦].

وفوق هذا وذاك، أبرز السيد علاّل الفاسي أن بداية تلك الوحدة «ستكون بداية استقرار وسلام في الشرق الأوسط. فإن التاريخ كله يشهد بذلك، إذ في كل مرة تم فيها الاتحاد بين الدولتين في التاريخ، زال القلق عن الشرق الأوسط وبدأ الجو يتحسن بين مختلف دوله»[١٧].

ولم يقف السيد علاّل الفاسي عند هذا الحد، بل دعا إلى تطوير العمل الوحدوي بين مصر وسوريا ليشمل المنطقة بأكملها وقد أكد أن الاعلان المصري ـ السوري «لا يكون ذا أهمية عربية إلا إذا أخذ على أنه بداية مشروع لتوحيد الأقطار العربية جمعاء. فإذا سار الأمر إلى مداه الطبيعي. . . فلا بد أن تندمج هيئة الأقطار العربية في الشرق الأوسط في الدولة الجديدة، فإما على جهة الوحدة، وهو بعيد في الظروف الحاضرة جداً، وإما على جهة الاتحاد، وهو ممكن إذا عرفت السياسة المصرية ـ السورية أن تتكيف في التعبير والتوحيد. . . »[١٨].

ومع ذلك، فقد شُنت ضد السيد علاّل الفاسي حملة صحفية لم تنحصر في حدود عربية بل ترددت أصداؤها دولياً. واستقر عند عدد من الباحثين حكم يكاد يكون جازماً، مفاده أن علاّل الفاسي ناوأ الوحدة المصرية ـ السورية، وكانت دعوته إلى عقد مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي تهدف «إلى ضبط رفد فعل ضد وحدة القاهرة ودمشق. . . »[١٩].

---

(١٣) **البلاغ**، العدد ٤٨.

(١٤) جريدة **العلم**، ١٩٥٨/٢/٢.

(١٥) علاّل الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر (الرباط: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٢١١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٩) محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب** (بيروت: دار الكلمة للنشر، =

ولعل قسماً من الذين مالوا إلى هذا الحكم كانوا يستندون في ذلك إلى بعض «الحساسيات» التي كانت تباعد ما بين عبد الناصر وعلّال الفاسي. فقد كانت للسيد علّال الفاسي علاقات وثيقة بالأحزاب المصرية التي حلّتها ثورة ١٩٥٢، وخاصة منها الوفد والاخوان المسلمون... كما توثقت علاقته بالعرش العراقي... ولم يكن علّال الفاسي ينظر دون ريبة إلى العلاقات المصرية ـ السوفياتية إلى الحد الذي أدى به إلى شن حملة على مؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي في القاهرة، بدعوى هيمنة الشيوعية عليه...[٢٠] إلا أن تلك «الحساسيات» لم تكن من جانب واحد، فالموقف الناصري المناهض للحزبية لم يكن ينفر منه علّال الفاسي وحده، بل عموم القيادة الاستقلالية، خاصة حينما بلغ الأمر محاولات إبعاد جيش التحرير عن حزب الاستقلال. ويشير عبد الكريم غلاب «إلى الأساليب «المخابراتية» التي مارسها بعض أعوان عبد الناصر في علاقتهم بعلّال الفاسي»[٢١].

غير أن ذلك وغيره ـ وإن كان له بعض التأثيرات في الموقف، موقف التشكك والارتياب من طرف البعض، أو في نوع من ضعف الحماسة في موقف علّال الفاسي نفسه ـ لم يصل بعلّال الفاسي إلى اتخاذ موقف سلبي من الوحدة المصرية ـ السورية.

ويبدو أن الذين اعتبروا موقف علّال الفاسي سلبياً ومناوئاً لوحدة القاهرة ودمشق، معتمدين في ذلك على دعوته إلى عقد مؤتمر لتوحيد المغرب العربي، كانوا يتصورون أن محاولات الوحدة والتقارب بين بعض الأقطار العربية هي، من حيث جوهرها، محاور متناقضة ومتصارعة، ولا تندرج في السياق التوحيدي العام نفسه.

ولقد غاب عن هؤلاء وأولئك، أولاً أن الحزب الشيوعي المغربي نفسه، الذي كان يومئذ شديد الحماسة لعبد الناصر وللوحدة المصرية ـ السورية، دعا هو الآخر، لحظة قيام هذه الوحدة إلى توحيد أقطار المغرب العربي، إذ أكد بشكل سليم وواضح: «إن مصر وسوريا قد أقدمتا على قطع خطوة كبرى إلى الأمام... والدور دورنا نحن بلدان افريقيا الشمالية لقطع خطوة أخرى كبرى بإعداد وحدة المغرب والجزائر وتونس...»[٢٢]. وبعد بضعة أيام على هذا التأكيد نادت اللجنة المركزية للحزب نفسه بتأسيس مجلس استشاري لشمال افريقيا في اتجاه تحقيق وحدة أقطارها[٢٣]. وهو المجلس الذي تضمنته مقررات مؤتمر طنجة، بعد شهرين من ذلك (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٥٨).

=١٩٨١)، ص ٥٢. نقلاً عن: علّال الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر؛ دار الخطابي، ١٩٨٤)، ص ٣٢.

(٢٠) انظر: ليبيا، «١٥ عاماً على الثورة بمعدل «وحدة كل سنتين»،» **اليوم السابع** (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤).

(٢١) عبد الكريم غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٥٨٦ ـ ٥٨٩.

(٢٢) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents, 1949 - 1958*, p. 317.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

والأهم من ذلك، أن منطقة المغرب العربي كانت تعيش في تلك الآونة هجوماً استعمارياً مضاداً، واسع النطاق، على أربع جبهات: فإضافة إلى الجبهة الجزائرية التي كانت تعرف تصعيداً شاملاً، واصلت القوات الاستعمارية الفرنسية اعتداءاتها على الحدود التونسية مع الجزائر. ووصل بها الأمر إلى قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، بعد أيام قليلة على قيام الوحدة المصرية ـ السورية. وواصلت القوات الاستعمارية نفسها اعتداءاتها على حدود المغرب الشرقية، غير متورعة عن التوغل داخل التراب المغربي.

وكانت القوات المذكورة يومئذ، تتمسك بتواجدها على أرض القطرين التونسي والمغربي رافضة، بشكل قاطع، الجلاء عنها، متمسكة باعتبار ذلك التواجد قواعد لحماية الوجود الفرنسي في الجزائر. ومن أخطر الأحداث التي عرفتها بداية سنة ١٩٥٨، قيام تحالف بين القوات الاستعمارية الفرنسية، الموجودة في موريتانيا، والقوات الفاشية الاسبانية الموجودة في الصحراء الغربية. وهو التحالف الذي قام ضد جيش التحرير المغربي الذي كان يقاتل في الجنوب المغربي ضد الاسبان والفرنسيين، من أجل تحرير الأقاليم المغربية المحتلة، ومن أجل فك الخناق عن الثورة الجزائرية (بفتح جبهة جديدة ضد القوات الفرنسية). ولقد نجح هذا التحالف الفرنسي ـ الاسباني في اكتساح جيش التحرير المغربي عبر حملة واسعة أطلق عليها اسم «المكنسة»، مثّلت هزيمة ساحقة للجيش المذكور. وفتحت الباب أمام المشاريع الاستعمارية للتحكم في مستقبل المنطقة. . .

ولذلك، فقد كان طبيعياً أن يتنادى المغاربيون، في مثل تلك الأوضاع، إلى توحيد صفوفهم وتعبئة قواهم. وكان طبيعياً ـ رغم كل الحساسيات الحقيقية والموهومة ـ أن يروا في الوحدة المصرية ـ السورية بارقة أمل، وعنصر تشجيع، ونموذج عمل لمواجهة الأخطار المحدقة، وهي أخطار كان يعيشها الوطنيون المغاربيون جميعاً. ولذلك، لم يكن غريباً أن يحسم النظام المغربي، في هذا الوقت، موضوع الانخراط في جامعة الدول العربية. ولم يكن كذلك غريباً أن يدعو حزب الاستقلال في ٢ آذار/مارس ١٩٥٨ إلى ضرورة «إنشاء وحدة شمال افريقية»[٢٤]. فيستجيب حزب الدستور في تونس مباشرة، مقترحاً انعقاد مؤتمر «لوضع مبادىء ووسائل العمل التي من شأنها أن تحقق جلاء القوات الأجنبية، وتحرير الجزائر، وبناء المغرب العربي الكبير. . .»[٢٥].

وقبل انعقاد مؤتمر طنجة بحوالى أسبوع كتب علّال الفاسي مستغرباً موقف صحيفة **أزفستيا** السوفياتية التي نقلت عنها وكالات الأنباء «أنها ضد مؤتمر الاتحاد المزمع على عقده بطنجة، زاعمة أن المقصود منه عزل الجمهورية العربية المتحدة عن بقية العالم العربي. وقد اندهشنا من إقدام جريدة روسية على كتابة مثل هذا التعليق، بينما سبق لراديو موسكو أن علّق بخلاف ذلك، أي في صالح الاتحاد، وبعد أن أعلنت الأحزاب الشيوعية في تونس والجزائر والمغرب وإسبانيا تأييدها لتحقيق وحدة المغرب العربي، على اعتبار أنه أمل لشعوب هذه البلاد لا بد أن يتحقق. ولعل ما نشرته الصحيفة إنما هو صدى لما يريده بعض

---

(٢٤) انظر نص البلاغ في: **العلم**، ١٩٥٨/٣/٣.
(٢٥) انظر نص البلاغ التونسي في: **العلم**، ١٩٥٨/٣/٥.

المغرضين الذين يريدون أن يفرّقوا بين العربية المتحدة وبين المغرب العربي. والعربية المتحدة لا يمكنها إلاّ أن تُسند وتتقوى باتحاد المغرب الذي سيصبح دولة ذات شأن (. . .) وهو ليس إلا بداية لانطلاق الجناح الغربي للعروبة يتمكن معه الصقر العربي من النهوض بجناحيه. إننا لا نريد عزل العربية المتحدة، ولكننا نريد وصلها، فلتطمئن أزفستيا وأخواتها»[٢٦].

ولقد تأكد على أرض الواقع أن مؤتمر طنجة المغاربي لم يكن له أي تأثير سلبي في الجمهورية العربية المتحدة، في حين يؤكد علاّل الفاسي، بعد أكثر من تسع سنوات على ذلك المؤتمر، أي بعد توفر مسافة زمنية أكثر من كافية لتلطيف «الحساسيات»، وفي شروط ما بعد الهزيمة مباشرة، التي كانت تدفع الوطنيين العرب عامة إلى الارتقاء والتعالي على الخلافات الثانوية. . . نقول، سيؤكد علال الفاسي في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال سنة ١٩٦٧، دور الحملات على مؤتمر طنجة في عرقلة مسيرة توحيد المغرب العربي، مشيراً إلى أن «المؤسف أن بعض الدول العربية لم تفهم غايتنا، وحسبت أن قيام المغرب الكبير سيعكر عليها زعامتها في توحيد المغرب، فهاجمتنا في صحفها وإذاعاتها، وبذلك تفرقت كلمة المسؤولين في مغربنا حتى تعددت نزعاتهم. . .»[٢٧].

أما حدث الانفصال السوري عن مصر، ورغم دويه القوي في المشرق العربي، فقد استُقبل على صعيد الحركة الوطنية المغربية ببرودة مثيرة. وهي برودة اهتمت بجانب خاص من الحدث وثمّنته وأعجبت به. ويتعلق الأمر بامتناع عبد الناصر عن القيام بأي رد فعل ضد الانفصال. وقد أبرز الإعلام الاستقلالي موقف عبد الناصر هذا، ودعا الإعلام نفسه الحكومة المغربية، في الأيام الأولى للانفصال إلى الاعتراف بالنظام السوري الناشىء عنه[٢٨].

ومن المحتمل أن يكون وراء برودة حزب الاستقلال الذي لم يتردد في الدعوة إلى الاعتراف بالأمر الواقع الانفصالي منذ لحظاته الأولى، موقف سلبي من قرارات تموز/يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التي اتخذها عبد الناصر قبيل الانفصال. . . كما يمكن أن يكون وراء تلك البرودة موقف سلبي آخر من توطد العلاقات بين عبد الناصر والسوفيات. وفي هذا الاتجاه ينبغي عدم استبعاد الحساسيات التي نشأت عن التأييد الذي كان آخذاً في الاتساع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المنفصل حديثاً عن حزب الاستقلال، من طرف التيارات الناصرية والبعثية. . . هذا، إضافة إلى التصور العلاّلي (نسبة إلى علاّل الفاسي) أسس الوحدة العربية وصيغتها.

ورغم التعاطف الهام مع عبد الناصر، داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وخاصة

---

(٢٦) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢٢٥.

(٢٧) علاّل الفاسي، **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدّمه الرئيس علاّل الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٥)، ص ٥٤.

(٢٨) انظر افتتاحية **العلم**، ١٥/١٠/١٩٦١.

بعد قراراته الاشتراكية، ورغم العلاقات التي توطدت بين عبد الناصر وبعض قادة الاتحاد، وخاصة منهم المهدي بنبركة ـ رغم ذلك، سكت الحزب عن حدث الانفصال في وقته، ولم يتطرق مؤتمره الوطني الثاني في أيار/مايو ١٩٦٢ إلى الحدث لا سلبياً ولا ايجابياً.

ومن خلال استعراض عدد من التقارير والمقررات الحزبية، وعدد من تصريحات بعض قادة الحركة الوطنية المغربية وكتاباتهم، تبرز انتقادات ومؤاخذات واعتراضات على تجربة الوحدة المصرية ـ السورية. غير أن مجمل ذلك لا يُطرح بشكل محدَّد ومباشر. ومما تردد في هذا السياق، لا سيما في أدبيات حزب الاستقلال ورئيسه علال الفاسي وفي أدبيات حزب التقدم والاشتراكية، مسألة «الهيمنة»، هيمنة قطر عربي ودولة عربية على قطر ودولة آخرين في إطار الوحدة. وقد أكد علال الفاسي رفضه ذلك في أكثر من مناسبة... واعتبره سبباً أساسياً في فشل المحاولات الوحدوية. «إن الذي يرفضه العرب هو أن تتولى دولة من دولهم القيادة العليا وتحاول فرض خططها وسياستها، ولو كانت مبنية على مصالح خاصة بها وحدها دون شؤون الدول الأخرى»[٢٩].

أما علي يعتة، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، فيؤكد هو الآخر، أن هناك «تجارب وحدوية فشلت لأنها قامت على روح السيطرة لدولة عربية على دولة عربية أخرى أو على عدة دول. فينبغي الاحساس التام بأن الدول العربية، وإن كانت بينها أشياء كثيرة توحدها، تعرف تطورات اقتصادية غير متكافئة، وتحكمها أنظمة متباينة، حتى وإن كانت بعض أنظمتها تبدو متشابهة، ورغم ما يوحد بين شعوب هذه البلدان، فإن كل شعب عربي له خواصه ومميزاته، يحرص أشد الحرص على الحفاظ عليها مادياً ومعنوياً...»[٣٠].

وشدد السيد عبد الرحيم بو عبيد أكثر من مرة على أن ««الارتجال» و«الاندفاع العاطفي» و«الرومانطيقية» من أهم ما ميز الوحدة المصرية ـ السورية وأدى بها إلى الفشل. هذا إضافة إلى اعتمادها على «القرارات الفوقية»، وتغييبها دور الجماهير وتنظيماتها، وافتقادها لهيكلة اقتصادية أساسية»[٣١].

وسيتردد التشديد على دور الجماهير من خلال الحياة الديمقراطية الحقيقية في مواقف مختلف القوى الوطنية المغربية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لقيام وحدة سليمة ولاستمرار وصمود تلك الوحدة... وهو شرط بلورته تجربة الوحدة المصرية ـ السورية. ولم تكن النبرة القوية التي طُرح بها الأمر في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أيار/مايو ١٩٦٢ ـ بعد بضعة أشهر من سقوط تلك الوحدة ـ إلا تأكيداً لذلك الاستخلاص[٣٢]. والأمر

---

(٢٩) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣٠) علي يعتة، من أجل إنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، ١٩٧٥)، ص ٦٠.

(٣١) انظر المقابلة التي أجرتها مجلة اليوم السابع مع عبد الرحيم بوعبيد، في: الاتحاد الاشتراكي، ١٩٨٤/٥/٢٣.

(٣٢) حيث تم التأكيد بشكل خاص على دور الجماهير ومنظماتها المختلفة. انظر القرار الصادر عن المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أيار/مايو ١٩٦٢، في: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ ـ ١٩٧٤: وثائق (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ٣٦.

نفسه ألح عليه السيد علي يعتة في المؤتمر الأول لحزب التقدم والاشتراكية عندما تحدّث عن دور «القواعد الشعبية لجماهير الأمة العربية» مشيراً إلى «أن البلدان العربية تمتلك الآن من التجارب المرة في هذا الميدان ما يحتم عليها أن تحرص كل الحرص على عدم الوقوع في الأخطاء السابقة أو في أخطاء أخرى جديدة»[٣٣].

أما منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي أشرنا إلى المكانة الخاصة التي تضع فيها الوحدة المصرية ـ السورية، فقد دافعت عن هذه الوحدة. . . وردّت عنها انتقادات: «العاطفية» و«التسرع» ورفضت حكم «استحالة تحقيق الوحدة الاندماجية». وفي مقابل ذلك شددت على أن سقوط الوحدة المصرية ـ السورية «إنما كان سببه الحقيقي والعميق هو تغييب أو تعطيل التدخل الواعي والمنظم للجماهير الشعبية ـ وأضافت ـ أن الجماهير المنظمة الواعية هي وحدها القادرة على الترفع على المصالح القطرية أو الطبقية الضيقة، وعلى حماية الوحدة وتطويرها إلى مداها الأقصى. . .»[٣٤].

وبالإضافة إلى ما سبق، انتقد علّال الفاسي، مرات عديدة في الاتجاهات الوحدوية العربية والتجربة الوحدوية المصرية ـ السورية، تهميشها الإسلام كعنصر موحِّد بالغ الأهمية للعرب وضامن لمحيط واسع مؤيد لهم، هو العالم الإسلامي. وكانت أكثر اللحظات حدة في هذا النقد لحظة المؤتمر السادس لحزب الاستقلال في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، أي بعد مدة وجيزة على حدث انفصال سوريا عن مصر. ومما جاء في تقرير علّال الفاسي إلى هذا المؤتمر:

«أما أن نفكر بالجنس أو بالأرض، ونقلد المستعمر في كل ما به يفكر متخلين عن أقدس ما عندنا وهو الدين، ونسمي ذلك قومية عربية، فهو ما لا سبيل إلى قبوله في وطنيتنا، وهو ما يتناقض تماماً مع «الاستقلالية» التي تسيّرنا. . .»[٣٥].

كما انتقد علّال الفاسي أيضاً الاعتماد على القوى الأجنبية، شرقية كانت أو غربية، في بناء الوحدة، مؤكداً حيوية الموقف العربي المستقل، بل لقد وصل به الأمر أحياناً إلى تفسير أهم الصراعات العربية ـ العربية، باعتبارها صراعات قوى أجنبية يُستخدم فيها العرب[٣٦].

وقد كان علّال الفاسي عموماً ينطلق من تصور عام يستند إلى التجربة العربية والمغاربية، حيث تتوفر الكيانات القطرية على مقومات وجود حقيقية ترجّح صيغة الاتحاد الفدرالي أكثر من صيغة الوحدة الممركزة، وحيث مثّل ويمثّل الإسلام دوراً موحداً ذا أهمية كبيرة. . هذا، إضافة إلى الموقف غير المنحاز في الصراع الدولي، وهو موقف ليس عديم الصلة بالمعطيين السابقين. غير أن ذلك التصور لم يكن مغلقاً، بل لقد فتح علّال الفاسي إمكانية لنجاح تجربة «الوحدة» بين مصر وسوريا، ولكنه ازداد قناعة، بعد سقوطها، بصيغة

---

(٣٣) يعتة، من أجل إنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية، ص ٦٠.

(٣٤) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة، ص ٢٢٤.

(٣٥) علّال الفاسي، منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢ (الرباط: المكتبة الاستقلالية، ١٩٦٣).

(٣٦) انظر على سبيل المثال، تحليله للأسباب التي تمنع العرب من أن يتحدوا، في: المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

«الاتحاد». وهو الأمر الذي سيدافع عنه بحماسة أكبر في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الذي انعقد بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ بمدة قصيرة. وما ينبغي التنويه به هو تلك الذهنية المفتوحة على التجربة والمستقبل التي تعامل بها علّال الفاسي مع الوحدة المصرية ـ السورية، والاتحاد العراقي ـ الأردني، الذي سنتطرق إليه في ما بعد.

فقد أكد علّال الفاسي: «يمكن لمن شاء أن ينظر للواقع العربي نظرة تشاؤم، وأن يسمي هذه التواحيد (المصرية ـ السورية، والعراقية ـ الأردنية . . .) تكتلات عربية متضادة، أما نحن فإننا نرى أن الرغبة الصادقة تقلب الجميع لخير العرب. وأن هذه الأشياء كلها ليست إلا ارهاصات لوحدة عربية صحيحة. وهنا يجب أن نذكر المثل الاسباني الذي يقول ان الله يكتب المستقيم بحروف معوجّة»[٣٧].

وإذا كانت مجمل الانتقادات التي وُجِّهت إلى تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، لم تكلف نفسها القيام بنوع من التمحيص والتدقيق لتحديد حجم الخطأ، فإن الانتقادات التي حملت عناوين «التسرع» و«الارتجال» و«الاندفاع العاطفي». . . كشفت عن ضعف في مواكبة ومتابعة ما جرى طوال ثلاث سنوات من الزمن، من تعاون وتقارب وإعداد للوحدة المصرية ـ السورية، ومن كفاح مشترك بين القطرين ضد عدة تحديات وتهديدات، كما أن تلك الانتقادات كشفت كذلك عن ضعف في مواكبة ومتابعة ما تحقق خلال حوالى أربع سنوات من الوحدة.

لكن المثير في الأمر هو غياب أية إدانة، أو استنكار، أو نقد أو مؤاخذة لنظام الانفصال في سوريا، وهو النظام الذي تم كنسه بعد مدة قصيرة من قيامه. وربما كان هذا السلوك تأكيداً لتصور يقول: لن يصبح العرب «في يوم من الأيام أمة واحدة غير مجزأة، فهذا لا يمكن أن يتحقق في نظرنا، بسبب الأوضاع العربية السائدة. . .»[٣٨] و«أن الوحدة كما يتغنون بها، لا تقابل أي مدلول عملي، الوحدة لا بد أن تمرّ بمراحل، وأن تتأثر بالأوضاع العربية. . .»[٣٩]. ويبدو أن هذا التصور لا يميز كثيراً بين الأقطار العربية التي تشكل أجزاء للأمة العربية، وبين الأمم الأوروبية التي تتطور تدريجياً، وبصيغ في غاية التوفيقية والحذر والتدرج نحو مستويات من الوحدة، فهو مثلاً في تأكيده «الديمقراطية» و«التدرج» يحيل على التجربة الأوروبية الجارية «في أوروبا مثلاً، لا يمكن دمج ايطاليا مع فرنسا ولا فرنسا مع ايطاليا»[٤٠].

إضافة إلى عدد من الأحكام التي طرحها السيد محمد حسن الوزاني بصدد فشل الوحدة المصرية ـ السورية، سواء منها المتعلقة بافتقاد القادة العرب الوعي العربي الذي «ينضجهم لتحقيق الوحدة على أكمل صورة»[٤١]، أو المتعلقة بحاجة «الأوطان العربية وشعوبها (. . .) إلى ثورات

---

(٣٧) الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، ص ٢٢٤.

(٣٨) انظر المقابلة التي أجرتها مجلة اليوم السابع مع عبد الرحيم بو عبيد، في: **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٤/٥/٢٣.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) محمد حسن الوزاني، **حرب القلم** (بيروت: دار النهضة العربية؛ فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١)، ج ٢، ص ١٧٥.

الاصلاح التي ستجعل منها شعوباً عزيزة سيدة راقية»[42]. . بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخلاص الأساسي الذي بلوره السيد الوزاني يقوم على تأكيد استقلالية كل قطر عربي في المشرق والمغرب. لكن كل هذا لا يمنع «أن ترتبط أجزاء العالم العربي بروابط شتى تهدف إلى التقارب، والتفاهم، والتعاون، والتساند في سبيل المصالح المشتركة في الميدان الداخلي أو في المجال الخارجي. . .»[43].

الاستثناء البارز الذي أكد قاعدة غياب إدانة أو استنكار أو نقد أو مؤاخذة نظام الانفصال في سوريا، سيمثله الشهيد المهدي بنبركة ليس في لحظة حصول الحدث، بل بعد احتكاك مباشر بالحركة القومية عامة والناصرية خاصة. فقد اعتبر بنبركة الانفصال السوري انفصالاً رجْعياً، وأكد ذلك في التقديم الذي أعده، في منتصف ١٩٦٥، لتقريره إلى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (أيار/مايو ١٩٦٢) بغاية نشر هذا التقرير على العموم. وقد ورد ذلك الحكم في سياق الحديث عن المد الرجعي في افريقيا والمصاعب التي كانت تواجه القوى التقدمية في الجزائر وفي «الجمهورية العربية المتحدة بعد الانفصال الرجعي في سوريا. . .»[44].

ثانياً: الاتحاد العراقي ـ الأردني

تميز علّال الفاسي، عن سائر قادة حزب الاستقلال وقادة فصائل الحركة الوطنية المغربية الأخرى، بإعلان موقف واضح من الاتحاد العراقي ـ الأردني أولاً، وتأكيد ايجابية وأهمية هذا الاتحاد ثانياً. ولعله، في هذا الجانب الثاني، تميز عن العديد من قادة العمل الوطني والقومي العربي، الذين لم يستطيعوا التمييز بين انخراط العراق في حلف بغداد واتحاده مع الأردن، ولم يستطيعوا، كذلك، التمييز بين الخطوة الاتحادية وبين الخلافات بين كل من العراق والأردن من جهة، وبين مكوّني الجمهورية العربية المتحدة. فناهضوا الاتحاد المذكور، واعتبروه، من حيث جوهره، أداة لمعاكسة الجمهورية العربية المتحدة.

لقد أعلن علّال الفاسي، منذ البداية تأييده الاتحاد العراقي ـ الأردني وعبّر عن ذلك بحماسة، عكسْتها برقيات التأييد التي بعث بها إلى ملكي الدولتين ورئيسي مجلسي النواب في القطرين. ومما ورد في البرقية إلى كل من فيصل والحسين، «أهنئكم بتكوين الدولة الاتحادية العربية، وأرجو أن يكون ذلك قوة وأمناً للعرب، وأن يحقق بفضلكم آمال العرب في تضامن أمتن لتحرير الوطن العربي وإسعاده حتى يتم ما عمل له جدكما من وحدة عربية كاملة»[45] ولعل هذا الموقف، والحماسة التي أعلن بها، ساهم في توسيع الحملة ضد السيد علّال الفاسي واتهامه بالسلبية تجاه الوحدة المصرية ـ السورية. وهو اتهام أشرنا إلى افتقاده دعائم حقيقية حينما يستند إلى الجهود التي

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٤٤) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاختيار الثوري (١٩٧٥). (كراس حزبي).

(٤٥) العلم، ١٦/٢/١٩٥٨.

بذلها السيد الفاسي في سبيل توحيد المغرب العربي. وهذا الاتهام لا يؤيده، كـذلك، المـوقف من الاتحاد العراقي ـ الأردني، وهو موقف شـدد السيد الفـاسي، بصدده عـلى أربعة جـوانب بالغة الأهمية:

يتعلق **الجانب الأول** بضرورة إعطاء الأولوية للعمل التوحيدي على مـا قد يحيط بـه من عناصر أخرى مثل: دور القوى الأجنبية، السلبي أو الايجابي. ويؤكد علاّل الفـاسي، في هذا السيـاق، أن القيود والارتبـاطات المضرة بـالمصالـح العربيـة يمكن أن توجـد أفضـل الشروط لتجاوزها في إطار الوحدة. وهكذا أوضح أنه «إذا قامت الدولة العربية الموحدة بتأييد من روسيا، فـإن الدولة الاتحادية العربية قامت بتأييد من الدول الغربية. وكما لا يضير الأولى ذلك، كذلك لا يضير الثـانية تـأييد الغـرب لها، لأن المهم أن خـطوتين في طـريق الوحـدة العربيـة وقعتا»[٤٦]، وأوضـح السيد عـلاّل الفاسي كذلك تصوره لمصير حلف بغداد في إطار الاتحاد: «أما حلف بغداد، فاعتقـد أنه لم يعـد من الصعب أن تتنازل العراق عن المشاركة فيه إذا أعطيت الجو المساعد للانسحاب. ولم يعد يفيـد أن نرى حلف بغـداد من غير بغداد»[٤٧].

ويتعلق **الجـانب الثاني** بتفضيـل السيد عـلاّل الفـاسي لصيغـة الاتحـاد عـلى الـوحـدة الاندماجية، لاعتباره أن الصيغة الأولى أكثر ملاءمة للتمايزات والخصـوصيات التي تـطبع كـل قطر عربي، خاصة في «الظروف الحاضرة». غير أن هذا التفضيـل لم يؤدِ به إلى اغـلاق الباب أمام الصيغة الاندماجية المصرية ـ السورية، عند قيامها[٤٨].

ويتعلّق **الجانب الثالث** بسعة الأفق لدى علاّل الفاسي الـذي رفض أن يضحي بما هـو أساسي في سبيل ما هو ثانوي وعابر. وفي هذا السياق أبى أن ينـظر إلى المحاولات الـوحدويـة المتزامنة ـ الوحدتان بين مصر وسـوريا، وبـين العراق والأردن، ومـا كان يجـري إعداده عـلى صعيد المغرب العربي ـ باعتبـارها محـاور متصارعـة ومتناقضـة، بل عـلى العكس، من ذلك، اعتبر أن تلك «الأشياء كلها ارهاصات لوحدة عربية صحيحة»[٤٩].

غير أن التشديد على الجوهر الوحدوي الايجابي لم يكن يصل بـالسيد عـلاّل الفاسي إلى تجـاهل الخـلافات والصراعـات، بل عـلى العكس من ذلك أيضـاً، تنبّه ـ وهـذا هو **الجـانب الرابع** ـ إلى ما يحيط بتلك «الارهاصات». ودعا الأطراف العربية الأساسيـة إلى الإمساك بمـا هـو جوهـري، والتصرف بما من شـأنه أن يـطور العمل الـوحدوي العـربي نحـو أفق أوسـع وأرحب. وفي هذا الاطار أكد «أن على حكمة المسؤولين في الدولة العربية الموحدة (يقصد الجمهوريـة العربية المتحدة) يتوقف نجاح العرب في الخطوة الثالثة أو فشلهم. والنصيحة العـربية الخـالصة التي نـوجهها لهم هي أن يسلكوا مع دولة الاتحاد العربي مسلك التقارب والمصادقة وأن لا يثيروا عليها مشـاكل بـاسم توحيـد

---

(٤٦) الفاسي، دفاعاً عن وحدة البلاد، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١٣.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

الأجزاء الفلسطينية العربية أو غير ذلك من المسميات، لأن ذلك لا يفيد إلاّ إسرائيل وحدها»[50].

ثالثاً: المشاريع الوحدوية في بداية الستينيات

رغم سقوط الوحدة المصرية ـ السورية، ونجاح الأمر الواقع الانفصالي، تواصلت المشاريع الاتحادية والوحدوية، وساهم في بلورة بعضها قادة الانفصال أنفسهم. وكان مصدر مجمل تلك المشاريع العواصم العربية الثلاث: دمشق، بغداد والقاهرة، ومنها ما يرسم معالم وحدة ثنائية أو ثلاثية. واتسع آخر ليضيف إلى العواصم الثلاث كلاً من صنعاء والجزائر المستقلة حديثاً.

ومما ميز مجمل هذه المشاريع أنها كانت تنشأ وتتبلور في ظرف استثنائي من حيث عدم الاستقرار. وأن الأطراف الأساسية التي بلورتها لم تكن وحسب تباعد بينها خلافات سياسية واضحة ومحددة، بل كانت تسود بينها أزمة ثقة عميقة، اعتبر معها البعض الآخر متآمراً ضد وجوده. وإضافة إلى ذلك، كان الصراع محتدماً بين الأطراف الوحدوية وعلى رأسها مصر الناصرية، من جهة، وبين الأقطار العربية المحافظة، وفي مقدمتها السعودية، من جهة ثانية.

ولم تكتفِ مجمل قيادات الحركة الوطنية المغربية بتجنُّب الخوض في المشاريع الوحدوية المشار إليها، والامتناع عن إعلان أي موقف ايجابي، واضح ومحدد من هذا المشروع أو ذاك، بل نظرت، على العموم، بسلبية إلى الصراعات المحتدمة في المشرق العربي، ولا يبدو أنها كانت ترى مصداقية لتلك المشاريع.

وكاد الأمر يتحول، أحياناً، إلى نفور من الحياة السياسية في المشرق العربي، التي كانت تبدو متلازمة مع التقلب، وعدم الاستقرار، واحتدام الصراع. وقد وصل الأمر بصحافة حزب الاستقلال، وذلك قبل أن تصل الصراعات العربية المشرقية إلى أوجها، إلى الحديث عن «علة مشرقية». ففي حديثها عن تراكم الخلافات في المغرب العربي منذ بداية ١٩٦٣ أومأت إلى أنه «ما كان ينبغي أن تسري عدوى الشرق العربي إلى المغرب العربي»[51]. وقدمت أمثلة عن سريان تلك «العدوى» من بينها: تبني تونس موريتانيا ضد المغرب، تنكّر الجزائر لحدود المغرب، سماح المغرب بعقد ندوة صحفية فيه لأعداء النظام في تونس، سماح الجزائر لهؤلاء الأخيرين بالإقامة فيها والتحرك بحرية[52].

ولعل وضعية العمل الوحدوي العربي في بدايات الستينيات هي التي أوحت لعلّال الفاسي، في تقريره إلى المؤتمر السابع لحزب الاستقلال (شباط/فبراير ١٩٦٥) بالتأكيد أن العرب مطالبون بأن يعلموا «أن وسائل القضاء على الفوارق التي أحدثها الاستعمار لا تكون بالقوة، ولا

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٥١) العلم، ١٩٦٣/١/١٧.

(٥٢) المصدر نفسه.

بتحكك بعض العرب بالآخرين، وإنما بتواصل بين الهيئات الشعبية التي تؤمن بمبدأ الوحدة...»[53].

وإذا كانت مجمل فصائل الحركة الوطنية المغربية، كما أشرنا، تجنبت الخوض في المشاريع الوحدوية لبداية الستينيات وعبّرت، بصيغ غير مباشرة في أكثر الأحيان عن نفور من احتدام الصراع في المشرق العربي، فإن السيد محمد حسن الوزاني لم يتردد في مهاجمة «الانقلابات الدموية»[54] أولاً، وفي التهكم ثانياً على الدعوات الوحدوية «النبيلة»[55] حقاً، وغير الواقعية فعلاً، وفي تقديم «النصح» ثالثاً إلى كل قطر عربي ليهتم بشؤونه، «فليس من السياسة والمصلحة في شيء أن ينصرف عن هذا إلى السير وراء وحدة يعدّ تحقيقها من قبيل المعجزة التي لا تتحقق»[56].

ولم يتوقف السيد الوزاني عند هذا الحد، بل نظر بتشكك وريبة إلى مشروع «ميثاق العالم العربي المتحرر» الذي كان يهدف إلى بناء وحدة خماسية بين بغداد ودمشق والقاهرة وصنعاء والجزائر، فاعتبره محوراً مضاداً للمغرب، وتساءل: «فماذا أعددنا إذن لمواجهة الأحداث التي تنبىء بها حركة «ميثاق العالم العربي»، وقيام «محور خماسي» يمتد من بغداد إلى الجزائر عن طريق دمشق وصنعاء والقاهرة؟ أن الأمر في نظرنا جد وليس بهزل، فهل هذا كذلك رأي المسؤولين في المغرب؟»[57].

وبعد الفترة العاصفة لبداية الستينيات، دعمت الحركة الوطنية مؤشرات تهدئة الصراعات العربية ـ العربية، وشجعت جهود المصالحات التي دشنها مؤتمر القمة العربية الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وثمّنت تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والجهود العربية المشتركة للوقوف في وجه إسرائيل الماضية قدماً في اتجاه الاستيلاء على مياه نهر الأردن. ويبدو كأن الحركة الوطنية المغربية، بذلك، كانت ترى أن المرحلة هي مرحلة تعاون وتقارب أكثر مما هي مرحلة قيام الوحدات الناجزة.

رابعاً: المشاريع الوحدوية في السبعينيات

بعد هزيمة ١٩٦٧، تنامى نسبياً الاهتمام والعمل القوميان للحركة الوطنية المغربية. فإضافة إلى دورها في نصرة القضية الفلسطينية على الصعيد المغربي، وتعاونها مع القوى الوطنية والقومية العربية في سبيل القضية نفسها، أخذت تتعاطى بايجابية أفضل مع المشاريع الوحدوية التي تعددت، من جديد، منذ نهاية الستينيات، وعلى امتداد السبعينيات. ولعل أكثر المواقف ايجابية، كان الموقف من اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية، وهو الاتحاد الذي تطور من ميثاق طرابلس (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩)، الذي وقّعه رؤساء مصر

---

(٥٣) نقلاً عن: محمدالعلمي، علاّل الفاسي: رائد الحركة الوطنية المغربية (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٢٧١.

(٥٤) الوزاني، حرب القلم، ج ٢، ص ١٧٠ ـ ١٧٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

والسودان وليبيا بهدف تطوير التعاون والتكامل بين أقطارهم في اتجاه الوحدة، وانضمت إليه سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، إلى اتحاد للجمهوريات الثلاث في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧١، بعد أن انسحب السودان(٥٨).

وكما هو معروف، فإن العلاقات المصرية ـ السورية، قبل وفاة عبد الناصر شهدت توتراً حاداً بسبب الخلاف بين دمشق والقاهرة حول الموقف من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، وحول الموقف من مخطط رودجرز. ولذلك فإن التحاق سوريا بـ «ميثاق طرابلس»، وانخراطها في اتحاد الجمهوريات العربية اعتبر مؤشراً ايجابياً على تحسن علاقات الأطراف العربية التي تقف على خط المواجهة المباشر مع إسرائيل. ولعل هذا الاعتبار ساهم في توسيع دائرة مؤيدي هذا الاتحاد الذي أدى، على الأقل، إلى تحسين العلاقات بين الأطراف العربية المذكورة.

لكن الموقف المساند الذي عبّر عنه كل من السيدين علّال الفاسي باسم حزب الاستقلال، وعبد الله ابراهيم باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يقف عند الاعتبار المذكور، بل أبرز دلالة الخطوة الاتحادية ودورها في كفاح الأمة العربية، والسياق الذي ينبغي أن تتطور فيه.

ففي برقية إلى رؤساء الجمهوريات الثلاثة، قال السيد علّال الفاسي: «إن حزب الاستقلال يؤمن أن هذه خطوة هامة في نضال الأمة العربية من المحيط إلى الخليج العربي من أجل تحقيق وحدتها ومن أجل تحريرها من الامبريالية والاستعمار والصهيونية، ومن أجل انتصار الديمقراطية الشعبية»(٥٩).

وفي برقية مماثلة اعتبر السيد عبد الله إبراهيم أن اتحاد الجمهوريات العربية «يجسد تحقيق مطمح من أعمق مطامح الأمة العربية جمعاء، وهو يشكّل خطوة حاسمة في تاريخ الجماهير العربية، ويعزز كفاحها ضد الامبريالية والصهيونية. . .»(٦٠).

وبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وما تكشّف عن الموقف المصري بقيادة السادات، واحتدام الصراع بسبب ذلك، داخل اتحاد الجمهوريات العربية، الذي أصبح اسماً بغير مسمى، بدأت القيادة الليبية تلتفت نحو المغرب العربي. وفي هذه الأثناء أعلن وزير الخارجية التونسي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، أن الرئيسين معمر القذافي والحبيب بورقيبة، اللذين اجتمعا في جزيرة جربة التونسية، قررا إقامة وحدة اندماجية بين البلدين يتحولان معها إلى دولة واحدة، ذات رئيس واحد وجيش واحد وعَلَم واحد؛ وأن استفتاء شعبياً سينظم في الثامن عشر من الشهر نفسه لإقرار الوحدة المذكورة. وفي الرابع عشر من الشهر نفسه أدخل الرئيس التونسي تعديلاً على حكومته، ووجد السيد المصمودي نفسه، بعد

---

(٥٨) أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٥٩) **العلم**، ١٩٧١/٤/١٩.

(٦٠) **العلم**، ١٩٧١/٤/٢٢.

هـذا التعديـل، خـارج الحكـومـة. وفي السـادس عشر من الشهـر المشـار إليه أعلن المكتب السياسي للحزب الحاكم في تونس تأجيل الاستفتاء الشعبي في موضوع الوحدة.

وإذا كانت القيادة الجـزائريـة، وعلى رأسهـا السيد هـواري بومـدين، قد وقفت مـوقفاً مناهضاً لمشروع الوحدة الانـدماجيـة بين تـونس وليبيا، فـإن الموقف العـام الذي عـبّرت عنه الحركة الوطنية المغـربية انتقـد «الأسلوب» و«الوسيلة» اللذين اعتمـدا في إعداد تلك الـوحدة وإقرارها.

وبهذه المناسبة، وجد السّيد عبد الله إبراهيم الفرصة مؤاتية لانتقاد الارتجال والقرارات الفوقية في إنجاز الوحدة، وللتذكير بما سبق أن أكده في تقريره إلى المؤتمر الثاني للاتحـاد الوطني للقوات الشعبية في أيار/مايو ١٩٦٢. فبعد أن أشار إلى أنه: «باستعجال، وبـدون استشارة البـلاد الشقيقة المعنية، وبـدون مساهمة الجماهير المغربيـة وتشريكها في الـرأي، أعلن يوم السبت المـاضي قرار وحـدة اندماجية بين الشقيقتين تونس وليبيا، فورية وناجـزة بعد استفتـاء شعبي يجري داخـل الأسبوع»[٦١]. . . ذكـر السيد عبد الله إبراهيم بضـرورة «الاعتماد على الجماهير» لأنها لن تكـون «أداة فعالة لصنع الوحـدة فقط بل عندما تتحقق الوحدة، ستصبح هي الضامن الضروري لنجاحها ولتوجهها الوجهة الصحيحة، ولقدرتها على الاضطلاع بالمهام العظمى التي يتطلبها إشادة مجتمع ديمقراطي رفيه على أسس علمية. . .»[٦٢].

ولذلك يضيف السيد عبد الله إبراهيم، مقتبساً من تقريره المشـار إليه عينـه: «وهكذا، فالوسيلة للوصول إلى الوحدة تهمنا بمقدار الوحدة نفسها. . .»[٦٣].

ولم يكن هذا الموقف يتضمن أي اعتراض على الوحدة التونسية ـ الليبية عكس ما كـان عليه الأمر في الموقف الجزائري الرسمي، بل لقد اعتـبر بعض الوطنيـين تحقق هذه الـوحدة، مثله مثل تحقق وحدة المغرب وموريتانيا، عاملاً مساعداً عـلى تحقق وحدة المغـرب العربي بـين كيانات متقاربة الوزن[٦٤].

ويبـدو أن الآمـال التي فتحتهـا حـرب تشرين الأول/أكتـوبـر ١٩٧٣ ضـد الكيـان الصهيوني، والشعور بالاعتزاز الـذي أحس به المغـاربة، بعـد مساهمـة قوات مغـربية في تلك الحرب، رغم رمزية تلك المساهمة ـ يبدو أن ذلـك بدأ يتقلص بسبب الخـلافات العـربية التي احتدمت من جديد، وخاصة بين كل من ليبيا وسوريا وبين مصر، التي أصرّ رئيسها السادات على البحث عن حل منفرد مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة. وقد ترافق ذلك مـع انفجار قضية الصحراء المغربية، وعودة حد أدنى من الحياة الديمقراطية إلى حقـل العمل السيـاسي في

---

(٦١) عبد الله إبراهيم، **أوراق. . . من ساحة القتال** (الدار البيضـاء: مطابـع دار الكتاب، ١٩٧٥)، ص ٣٠٢.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٦٤) Fathullah Walla'alou, «Propos d'économie marocaine,» *SMER* (1980).
نقـلاً عن: امحمـد مالكي، «إشكاليـة وحدة المغـرب العربي،» (دبلوم دراسـات عليا في القـانـون العـام، كليـة الحقوق، الرباط، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٢٩١.

المغرب. ولم ينشأ عن هذا الأمر فقط انشغال أكبر بالهموم المغربية، وانخراط أقوى في التعبئة العامة في سبيل استرجاع المناطق الصحراوية المغربية التي كانت تحتلها اسبانيا، بل نشأ عنه، إضافة إلى ذلك، نوع من خيبة الأمل في العديد من القوى والأنظمة العربية التي ساندت المجموعة الانفصالية في الصحراء المغربية، وهي أنظمة تُحسب في مجملها على التيار التقدمي والوحدوي.

وإذا أضيف إلى ذلك المناخ، التطور الجديد المتمثل في التحاق مكوِّن أساسي من مكوِّنات الحركة الوطنية المغربية بالحكومة، منذ خريف ١٩٧٧، يمكن فهم «التساهل» الذي تصرفت به بعض الأطراف الأساسية لتلك الحركة إزاء زيارة السادات للقدس المحتلة، ونقص الصرامة في تصديها لاتفاقية كامب ديفيد. وفي السياق نفسه أيضاً يمكن فهم عدم التحمس لمحاولات الرد على ما ترتب على الاتفاقية المذكورة، سواء تعلّق الأمر بـ «ميثاق» العمل القومي المشترك، الموقّع من طرف سوريا والعراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، أو بـ «جبهة الصمود والتصدي» التي أعلن عنها في أواخر ١٩٧٧ في طرابلس، ثم اجتمعت ثانية في الجزائر في شباط/فبراير ١٩٧٨، وثالثة في دمشق، في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها. وهي الجبهة التي تكونت من ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية[٦٥].

وعلى الرغم من أن حزب الاستقلال في مؤتمره العاشر (نيسان/أبريل ١٩٧٨) قد ضم صوته إلى الأصوات المنادية بعقد «مؤتمر للشعوب العربية»[٦٦]، وبالرغم من أن فصائل الحركة الوطنية المغربية، بما فيها منظمة ٢٣ مارس، قد ساهمت بحماسة في دورة «مؤتمر الشعب العربي» التي انعقدت في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وواصلت المشاركة في دوراتها اللاحقة بمستويات أقل وزناً وأكثر فتوراً ـ فإن هذه الفصائل مجتمعة، عبّرت عن خيبة أملها مراراً وتكراراً من المؤتمر المذكور، الذي ظل عدة سنوات يحتضن الانفصاليين الصحراويين بضغط قوي من النظامين الجزائري والليبي. وقد عبّر المؤتمر الثاني لحزب التقدم والاشتراكية عن رفضه ممارسة الوصاية على الإطار المذكور من قِبل أي نظام عربي، كما استنكر اشتراط أي نظام، مقابل دعمه القضية الفلسطينية، تأييد موقفه المعادي لاستكمال الوحدة الترابية المغربية[٦٧].

وإذا كان فشل «ميثاق العمل القومي المشترك» وعودة طرفيه إلى الصراع الحادّ قبل مرور سنة على الميثاق المذكور، قد قدم المبرر الكافي لموقف بعض أطراف الحركة الوطنية المغربية منه، فإن جبهة الصمود والتصدي «انتُقدت، أحياناً، بشدة من قِبل مجمل أطراف

---

(٦٥) طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ص ٨٦.

(٦٦) حزب الاستقلال، المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، ٢١ ـ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨)، ص ٢٦.

(٦٧) علي يعتة، المهام الراهنة للثورة الوطنية الديمقراطية ومساهمة حزب التقدم والاشتراكية (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، [د.ت.])، ص ١٤.

تلك الحركة، وذلك أولاً لأنها في الوقت الذي ترددت في الصمود في وجه الهجوم الأمريكي الإسرائيلي وفي التصدي له، لم تتردد في اتخاذ موقف لصالح الانفصال في الصحراء المغربية. وقد انتهت تلك الجبهة دون أن تنفّذ أياً من أهدافها الأساسية المعلنة، بل دون أن تؤسس حتى الأجهزة والاطارات التي قررتها[٦٨].

خامساً: الاتحاد العربي ـ الافريقي

بعد توقيع الجزائر وتونس في ١٩ مارس/آذار ١٩٨٣ اتفاقية الاخاء والوفاق، والتحاق موريتانيا بهذه الاتفاقية، بدأت المنطقة تشهد تقارباً سريعاً بين ليبيا والمغرب، لا سيما بعد الزيارة الشهيرة التي قام بها العقيد معمر القذافي للمغرب في بداية تموز/يوليو ١٩٨٣، وهي الزيارة التي تحدّث خلالها مع فعاليات وطنية متعددة حول قضية الصحراء.

وعلى الرغم من أن العلاقات المغربية ـ الليبية كانت في تحسّن قبيل إعلان اتفاقية ١٣ آب/أغسطس في وجدة، وهي الاتفاقية التي قام بموجبها الاتحاد العربي ـ الافريقي؛ على الرغم من ذلك، فإن إعلان الاتفاقية المذكورة كان مفاجئاً بشكل كبير. خاصة أن الرباط كانت، قبل بضعة أشهر، تحتضن في إطار مؤتمر مجلس الطوائف اليهودية المغربية، عديداً من المسؤولين الاسرائيليين والشخصيات الصهيونية العالمية[٦٩]. غير أن العزلة التي كان فيها نظاما القطرين، ورغبة كل منهما في تحييد الآخر في ما يواجهه كل منهما من مشاكل، جعلتهما يتجاوزان ما كان بينهما من صراع حادّ ويتفقان على تنظيم العلاقة بينهما في إطار اتحاد يحفظ الاستقلال والسيادة للطرفين، ويحدد الهيئات المشتركة على مستوى رئاسة الدولتين وعلى مستوى الحكومتين، المخول لها التقرير في اتخاذ المواقف الموحدة وتدبير المصالح المشتركة، كما يحدد هيئة الاستشارة الممثلة للهيئتين النيابيتين في القطرين المخول لها تقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تطوير العمل الوحدوي، ويحدد أيضاً الهيئة القضائية المخول لها النظر في ما قد يعرض من خلافات داخل الاتحاد[٧٠].

ومعلوم أن اتفاقية وجدة التي تضمنت تدقيقاً للخطوط العريضة التي أشرنا إليها، إضافة إلى ديباجة تستعرض المنطلقات والأهداف العامة، أقرت عبر استفتاء شعبي، في كل من ليبيا والمغرب، جرى يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤.

فكيف كانت مواقف الحركة الوطنية المغربية من هذه المبادرة الوحدوية؟ وكيف تابعتها كتجربة؟ وكيف كان موقفها من ايقافها وإلغائها؟

لقد وقفت مجمل القوى الوطنية موقفاً إيجابياً مؤيداً اتفاقية وجدة، وقامت بحملة

---

(٦٨) طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ص ٨٦.

(٦٩) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب، فقرة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦.

(٧٠) انظر نص الاتفاقية في جريدة: أنوال، ١٩٨٤/٩/٢٣.

جماهيرية لاقناع المواطنين بالتصويت لصالحها. وداخل الموقف العام الايجابي والمؤيد تمايزت درجات الحماسة، وتمايزت كذلك زوايا النظر إلى المبادرة والدلالات التي أعطيت لها.

عقد حزب الاستقلال اجتماعاً للجنة المركزية يوم ١٩ آب/أغسطس، وأصدرت هذه الأخيرة بياناً سياسياً عاماً تضمّن فقرة قصيرة حول اتفاقية وجدة نصت على «تأييد المبادرة التي اتخذها جلالة الملك بإبرام معاهدة الاتحاد بين المغرب وليبيا، التي هي منطلق لتكوين المغرب العربي، ولبناء هذه المجموعة الإقليمية، في سياق خدمة القضايا العربية والافريقية والإسلامية والسلام الدولي، ولتدعيم التكامل الاقتصادي والتعاون الكامل في الميادين الثقافية والعلمية والاجتماعية»[٧١].

أما اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية التي اجتمعت هي الأخرى في ١٩/٨/١٩٨٤ ولم يكن بحوزتها نص معاهدة وجدة، فقد اكتفت بتحديد عدد من المنطلقات المتمثلة في ما يجمع بين الشعبين الليبي والمغربي من معاناة الاحتلال والتجزئة، ومن تعلّق بوحدة المغرب العربي والمصير المشترك للأمة العربية، ومن وجود مصالح مشتركة موضوعية المتمثلة كذلك في الموقف الثابت للحزب، الذي يرى أن نجاح أية وحدة رهن بالاتفاق على صعيد الدول والأنظمة وبإشراك الجماهير وتوسيع الديمقراطية وبالعمل وفق مسلسل وحدوي مدروس ومتدرج. والمتمثلة أيضاً في اعتبار الحزب أن كل تقدم في سبيل الوحدة بين طرفين أو أكثر يقلّل من التشتت، ويفيد نضال الشعوب العربية ضد الامبرياليين والصهاينة[٧٢].

وعلى أساس ذلك، عبّرت اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية عن ارتياحها العميق تجاه اتفاقية وجدة، وعن الأمل في أن تساعد على تطوير علاقات التعاون بين البلدين، وعلى «تعزيز أواصر الأخوة والصداقة والتضامن بين الشعبين الشقيقين». وحذّرت، في الوقت نفسه، وأكدت ضرورة تجنّب كل «فكرة هيمنية أو توسعية، وضرورة احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية». والخصائص المميزة[٧٣].

وبعد أن اطلع الديوان السياسي (المكتب السياسي) لحزب التقدم والاشتراكية على النص الكامل لاتفاقية وجدة أصدر بلاغاً حولها. ويُعتبر هذا البلاغ قراءة حرفية للاتفاقية، إذ يرى أنها تهدف إلى «وحدة المواقف والصفوف بين الشعوب العربية والافريقية لمحاربة العدو الصهيوني والدفاع عن قضايا السلم وتحرر الشعوب». ويرى أنها «غير موجهة ضد أي طرف آخر في المغرب العربي أو خارجه»، وأنها «مفتوحة أمام الانخراط اللاحق لأية دولة عربية أو افريقية»، وأنها «تلتزم باحترام استقلال وسيادة كل من البلدين، وبعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للآخر». هذا إضافة إلى أنها «تستهدف إقامة مؤسسات مشتركة والتعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية على قدم المساواة التامة»[٧٤].

---

(٧١) انظر نص البيان في: العلم، ٢١/٨/١٩٨٤.
(٧٢) جريدة: *Al-Bayane*, 21/8/1984.
(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) *Al-Bayane*, 25/8/1984.

وانطلاقاً من «تلخيص» البلاغ المذكور اتفاقية وجدة، فإنه يعتبرها في غاية الايجابية ويؤكد دعمه للاتحاد العربي ـ الافريقي و«يلتزم بالعمل في إطاره على تعميق العلاقات المغاربية، العربية والافريقية، على أسس الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية بغاية أن تؤدي تلك العلاقات إلى تحقيق اتحاد أوسع وأرحب»[٧٥].

في مقابل ذلك، لم يكتفِ الاتحاد الاشتراكي ـ الذي اجتمعت لجنته المركزية في ١٨/٨/١٩٨٤ ـ بالتذكير بمنطلقاته الوحدوية المبدئية، والتأكيد على التطلعات الوحدوية للجماهير الشعبية، والتشديد على ضرورة وحتمية اعتماد أقطار المغرب العربي على إمكاناتها الذاتية إزاء التكتلات الاقتصادية الكبرى. ولم يكتفِ كذلك، بإبراز الأهداف العامة لاتفاقية وجدة على الصعيدين المغاربي والعربي والتمسك بـ «المشاركة الديمقراطية للجماهير ومساهمتها الواعية والخلاقة في إطار من الحرية والكرامة واحترام الحقوق الفردية والعامة لفئات الشعب وقواه في كل من القطرين الشقيقين. . .». . . بل تطرّق، إضافة إلى ما سبق، إلى جانبين بالغي الأهمية؛ يتعلق الأول بالظروف الدقيقة التي كانت تعيشها يومئذ منطقة المغرب العربي، والتي كانت تنذر بتصاعد التوتر الذي «يقوّي أسباب التدخل الأجنبي». واعتباراً لهذا الجانب تأخذ اتفاقية وجدة، والاتحاد القائم على أساسها، أهمية بالغة لكونها مؤشراً على الرد الايجابي المطلوب على وضعية التوتر والصراع والتناحر. ويتعلق الجانب الثاني بما سمّاه بالنظرة الواقعية التي رسم بها الاتحاد العربي الافريقي[٧٦]. وهي نظرة تستوعب الواقع ولا تقفز عليه، وتستهدف تطويره. وقد أفاض السيد عبد الرحيم بوعبيد، خلال الحملة لإنجاح الاستفتاء الشعبي حول اتفاقية وجدة، في شرح هذا الجانب. إذ أكد «أننا جئنا لنقول نعم لشيء ملموس وهو وحدة الشعب المغربي وشعب الجماهيرية الليبية. ان الاتفاق، بالطبع هو خطوة أولى وخطوة بناءة. وهذا الاتفاق لم يأت عن طريق الارتجال. . . إن هذه الخطوة ستنجح إن شاء الله (. . .) ستنجح لأنها مرتكزة على الواقع وتنظر كذلك إلى المستقبل نظرة واضحة هادئة تريد أن تبني هذه الوحدة. . .»[٧٧]. وقد تحمس السيد عبد الرحيم بو عبيد كثيراً لاتفاقية وجدة خاصة إذا قورن موقفه منها بموقفه من الوحدة المصرية ـ السورية الذي أشرنا إليه في بداية هذا الفصل ـ وأكد «اننا بهذا نريد أن نعطي لعدد من الدول الافريقية والدول العربية أحسن مثال على أننا نعرف ـ إذا أردنا وكانت النية صالحة ـ أن نتغلب على الخلافات الهامشية، على الخلافات المفتعلة، نريد أن نعطي الدليل على أن العرب إذا أرادوا الوحدة يجب عليهم أن يعلموا أن الخلافات الهامشية لا يمكن أن تكون دائماً حاجزاً من الحواجز في طريق الشعوب. من أعماق قلوبنا نريد أن نعطي هذا الدليل، وهذا الدليل أصبح اليوم حياً بين أيديكم»[٧٨].

أما منظمة العمل الديمقراطي الشعبي فقد عبّرت عن موقفها من اتفاقية وجدة في بيان مطول أصدرته في ٢٠ آب/أغسطس، كتابتها الوطنية. وعلاوة على استعراض البيان المذكور روابط التاريخ والكفاح بين الشعبين وانتمائها القومي ومصالحها القطرية والقومية، أعطى

---

(٧٥) المصدر نفسه.
(٧٦) انظر نص البيان في: الاتحاد الاشتراكي، ٢٠/٨/١٩٨٤.
(٧٧) انظر نص الخطاب في: الاتحاد الاشتراكي، ٢٥/٨/١٩٨٤.
(٧٨) المصدر نفسه.

الاتفاقية أهمية خاصة، لكونها أتت في مرحلة من التراجع القومي العميق والانحدار، ليس فقط إلى ما هو إقليمي، بل وإلى ما دون ذلك. أتت في هذه المرحلة، لتؤكد أن «جذوة الكفاح الوحدوي» لم تنطفىء، ولتعيد الاعتبار إلى هذا الكفاح، و«لتستعيد له بذور شرعيته ومكانته التاريخية في كفاح أمتنا العربية»(٧٩) كذلك، فإن هذه الاتفاقية أتت في ظرف «عجزت فيه بلدان المغرب العربي عن إنهاء خلافاتها الدامية، والتي امتدت لعشر سنوات متتالية»(٨٠). لتقدم إلى «جماهير المغرب العربي وأقطاره، بديلاً وحدوياً ينسجم وطموحات شعوبها ومصالحها العليا. . .»(٨١). وإضافة إلى ذلك، فإن تلك الاتفاقية من شأنها، إذا نجحت، أن تعيد التماسك إلى منظمة الوحدة الافريقية، وأن تحيي الدعم الافريقي للقضايا العربية وتطوره، وذلك بعد أن ساهمت الصراعات العربية ـ العربية، داخل تلك المنظمة، في تفكيكها وإضعاف تأييدها قضايا الأمة العربية(٨٢). وأشار بيان منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أيضاً إلى جانب رابع يؤكد الأهمية الخاصة لاتفاقية وجدة، ويتعلق الأمر بكونها جاءت «لتعطي إمكانية دحر» حكم استقر في الساحة العربية مفاده أن الوحدة غير ممكنة بين أنظمة مختلفة ذات ايديولوجيات مختلفة ومصالح متفاوتة(٨٣).

وفي الوقت نفسه، نبّه بيان منظمة العمل الديمقراطي الشعبي إلى المسؤوليات التي يطرحها المشروع الوحدوي الجديد «لمواجهة أية نكسة أو اجهاض محتمل»(٨٤). وفي هذا المجال شدّد على أن «الجماهير المنظمة الواعية هي وحدها القادرة على الترفع على المصالح القطرية أو الطبقية الضيقة، وعلى حماية الوحدة وتطويرها إلى مداها الأقصى»(٨٥). وأكد البيان أيضاً مسؤولية تطوير هذا المشروع، مستقبلاً، وطرح في هذا الصدد عدداً من التوجهات تستهدف تقوية دور الاتحاد العربي الافريقي في تحرير فلسطين وكل الأراضي العربية المحتلة، وتوسيعه إلى عموم المنطقة المغاربية، وتطوير هيئاته الاستشارية، وتنمية التعاون في أفق تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي بين أعضائه(٨٦).

هذا من حيث المواقف من اتفاقية وجدة المؤسسة للاتحاد العربي الافريقي. أما من حيث تطور الاتحاد وتجربته، فيمكن القول إن الدفاع عن الاتحاد ضد مناهضيه المختلفين، ومن بينهم على الخصوص الإدارة الأمريكية والدولة الجزائرية وعدد من الأطراف اليسارية العربية، والتعبير عن الرضى بخصوص وتيرة تشكّل هياكله، وما أتاحه من نمو متسارع

---

(٧٩) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة، ص ٢٢١.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

للروابط بين الشعبين، ومن تعاون بين الدولتين، شكّل العناوين الرئيسية لسلوك الحركة الوطنية المغربية تجاه الاتحاد العربي الافريقي في سنته الأولى. هذا، مع بعض التمايز في درجة الاهتمام والحماسة(٨٧).

ومع دخول الاتحاد سنته الثانية، بدأت تبرز الوتيرة البطيئة لعملية استكمال الهياكل الاتحادية. وبدأ يبرز نوع من البرود في العلاقات بين الدولتين. وقد ظهر ذلك على الخصوص مع بداية سنة ١٩٨٦ وما شهدته من تحرشات وتهديدات واعتداءات أمريكية ضد ليبيا، بلغت قمتها عندما أغار الطيران الأمريكي ليلاً، على العاصمة طرابلس وعلى بيت العقيد القذافي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦.

وقد أشرنا في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب، إلى مواقف الحركة الوطنية المغربية من هذا العدوان، وإلى بعض التحركات الجماهيرية التي نظّمتها احتجاجاً على العدوان المذكور. وكان حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي أكثر تشديداً على المسؤولية المغربية الخاصة في الوقوف إلى جانب ليبيا، وهي مسؤولية تشمل القوى الشعبية وتشمل الدولة أيضاً، وهي التي تشارك نظيرتها الليبية عضوية الاتحاد العربي - الافريقي، وتلتزمان معاً بردّ أي عدوان خارجي تتعرض له أي منهما. وقد لاحظ التنظيمان الوطنيان (حزب التقدم ومنظمة العمل) أن المغرب الرسمي لم يكن في مستوى ما يجمعه بليبيا.

ويبدو أن الاكتفاء بإبداء الأسف، على إلغاء الاتحاد العربي - الافريقي من طرف العاهل المغربي في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، لا يتناسب مع الاهتمام الكبير الذي قوبل به الاتحاد في أول الأمر، ولا يتناسب مع الأوصاف التي أسبغت عليه باعتباره نموذجاً في «الواقعية» و«الدرس» و«الدقة» و«عدم الارتجال»، خاصة أن أسباب الإلغاء المعلنة لا تتعلق بالاتفاقية التي قام على أساسها الاتحاد، ولا بتجربة هذا الاتحاد نفسه. وأكثر من ذلك، لم تتردد القوى الوطنية الثلاث: حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم، في اعتبار الاتهامات التي تضمّنها بيان مشترك ليبي - سوري، والموجهة إلى العاهل المغربي بسبب استقباله في أفران في نهاية تموز/يوليو ١٩٨٦ الوزير الإسرائيلي شمعون بيريز، اتهامات موجهة إلى الشعب المغربي، تشكك في التزاماته القومية(٨٨).

فهل يعني ذلك أن «الاتحاد العربي - الافريقي» استنفد الغرض الأساسي منه، وهو إبعاد ليبيا عن دعم الانفصاليين الصحراويين؟ أم أن الحركة الوطنية كانت «مجبرة» على مسايرة الموقف الرسمي؟

---

(٨٧) انظر على سبيل المثال افتتاحية بعنوان: «الاتحاد العربي - الأفريقي في عامه الأول،» أنوال، ١٩٨٥/٨/١٥.

(٨٨) انظر الفصل الثاني من القسم الأول، الفقرة التي تتحدث عن فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦.

مهما يكن الأمر، فإنه ينبغي تمييز موقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بصدد الاتحاد العربي ـ الافريقي. لقد أمسك الحزب المذكور عن إعلان أي موقف، سلبي أو ايجابي من إنشاء الاتحاد العربي ـ الافريقي، ومن إلغائه على السواء، وهو موقف لا يكفي في تفسيره الاستناد إلى قلة نشاط الاتحاد، لاحتجاب إعلامه شبه الدائم خلال مجمل الثمانينيات. ذلك أن الاتحاد، حينما كان يرى الضرورة والأهمية ـ كان يبادر إلى تحديد موقفه. ويبدو أن وراء موقف الإمساك ذاك، تقدير خاص يعتبر المبادرة الوحدوية بين المغرب وليبيا مبادرة غير جدية، مثلها في ذلك مثل «مشاريع الوحدة الادماجية المرتجلة: بين ليبيا وتونس، وبين تونس وليبيا والجزائر، ثم بين الجزائر وليبيا، ثم بين موريتانيا والجزائر، ثم بين ليبيا والجزائر وموريتانيا. وكل مشروع من مشاريع هذه الوحدة، يَزُجُّ بها حيناً، في طريق مسدود، يفتح بين أصحابها عمليات حرب الأمواج، وقد يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وقد يؤدي إلى ترحيل السكان التابعين للقطر المغربي المغضوب عليه»(٨٩).

(٨٩) عبد الله إبراهيم، التقرير المذهبي، المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٨٣ (الدار البيضاء: مطبعة امبريجيا، [١٩٨٣])، ص ٣٠.

الفصل الخامس

الحركة الوطنية المغربية ووحدة المغرب العربي (١٩٥٨ - ١٩٨٦)

أولاً: محاولة في التأريخ

على الرغم من أن الحركة الوطنية المغربية واصلت مساندتها ودعمها كفاح الشعب الجزائري، وتضامنها مع الشعب التونسي، فإن التباين في نضج القضايا الوطنية للأقطار الثلاثة وخصوصياتها، وما نتج من ذلك من سهولة نسبية في الحصول على استقلال تونس والمغرب، وما فرضه هذا الاستقلال من انشغالات قطرية ضاغطة، حال دون التقدم في إنضاج تصور الوحدة المغاربية وتنشيط المسيرة نحوها.

١ ـ من مساعي التوحيد إلى مساعي تهدئة التوتر

لكن المنطقة المغاربية، ستجد نفسها في نهاية ١٩٥٧ وبداية ١٩٥٨ تواجه مخاطر وتحديات كبرى: القوات الاستعمارية الفرنسية لا ترفض الجلاء عن المغرب وتونس فحسب، بل تستخدم ترابها قاعدة لممارسة العدوان على الشعب الجزائري. القوات الاستعمارية الفرنسية الموجودة في الجزائر تواصل اعتداءاتها على الحدود المغربية والتونسية، وتتوغل داخل هذه الحدود بشكل مستمر. جيش التحرير المغربي الذي وجّه ضربات قوية ضد القوات الاستعمارية الاسبانية في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا واقليم تندوف، تحالفت ضده هذه القوات لتكبده هزيمة ساحقة في شباط/ فبراير ١٩٥٨ من خلال عملية «المكنسة» الشهيرة.

ولعل هذه الهزيمة، والقصف الفرنسي لساقية سيدي يوسف التونسية في الوقت نفسه، مضافاً إليهما استفحال الشراسة الفرنسية ضد الثورة الجزائرية، مثلت أوجه تلك المخاطر والتحديات التي كانت تواجهها منطقة المغرب العربي في بداية ١٩٥٨، وهي مخاطر وتحديات ذكّرت المغاربيين بضرورة وحدتهم. وفي هذا الإطار، بادر السيد علّال الفاسي منادياً إلى العمل، في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، قائلاً: «والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن

نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب. وأن نتجه إلى توحيد الشمال الافريقي في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر، وقد بيّن التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة»[1].

وبعد استفحال المخاطر والتحديات المشار إليها، دقت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال ناقوس الخطر بواسطة بلاغ شديد الأهمية في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٨، جاء فيه انها قامت «بتحليل الحالة في مجموع الشمال الأفريقي، على اثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف، وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية (. . .) وتعلن اللجنة التنفيذية عن احتجاجها ضد خلق منطقة تدعى الآن بـ «منطقة الموت» في التراب الجزائري، وعلى طول الحدود التونسية، يطرد منها السكان الجزائريون طرداً. وتؤيد اللجنة التنفيذية كل التأييد الشقيقة تونس فيما تبذله من مساع في المجال الدولي لإيقاف تنفيذ هذا التدبير الجائر المنافي للإنسانية (. . .) وتندد اللجنة بالعدوان المشترك الذي شنه الاستعماران العسكريان الفرنسي والإسباني اللذان يمعنان في القنبلة والمطاردة والتقتيل لسكان الصحراء المدنيين الذين يكافحون في سبيل تحررهم وانضمامهم للوطن المغربي. . .»[2]. وإضافة إلى ذلك «تؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد، وسعياً وراء إنشاء وحدة حقيقية تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة. . .»[3].

ونظراً إلى أن المغاربيين كانوا في «الهم سواء»، فقد استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي، وأصدر بلاغاً يقترح فيه مؤتمراً في الرباط أو في تونس «لوضع مبادىء وسائل العمل التي من شأنها أن تحقق جلاء القوات الأجنبية، وتحرير الجزائر، وبناء المغرب العربي الكبير. . .»[4].

هذه هي أهم الشروط التي تبلورت فيها فكرة الدعوة إلى مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي في أواخر نيسان/ أبريل ١٩٥٨. وهي شروط انضاف إليها عامل مشجع بالغ الأهمية تمثّل في إعلان الوحدة المصرية ـ السورية والاتحاد العراقي ـ الأردني في شباط/ فبراير من السنة نفسها، وعلى الرغم من التمايزات والحساسيات التي كانت بين عدد من القياديين الوطنيين في كل من تونس والمغرب وبين جمال عبد الناصر، فإن مؤتمر طنجة لم يكن الغرض الرئيسي منه معاكسة الوحدة المصرية ـ السورية (أنظر الفقرة الأولى من الفصل السابق).

وهكذا، وبمبادرة من الحركة الوطنية المغربية انعقد أول مؤتمر لتوحيد المغرب العربي، اقتُرحت فيه صيغة للوحدة بين الأقطار المغاربية ومؤسسات انتقالية.

بالنسبة إلى النقطة الأولى قرر المؤتمر «أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيديرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر»[5].

---

(١) علّال الفاسي، كي لا ننسى، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٩ (الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.])، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) انظر نص البلاغ في: العلم، ١٩٥٨/٣/٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر نص البلاغ في: العلم، ١٩٥٨/٣/٥.

(٥) انظر: العلم السياسي، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢).

أما بالنسبة إلى النقطة الثانية فيقترح المؤتمر «أن يشكّل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة، وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية»[٦].

وفي الإطار نفسه يوصي المؤتمر بالاتصالات بين المسؤولين المغاربيين للتشاور ولدراسة تنفيذ توصيات المجلس الاستشاري. ويوصي كذلك «حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية»[٧]. وقد قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته، تكون من «ستة أعضاء بنسبة مندوبين (اثنين) عن كل حركة ممثلة في المؤتمر، وتنقسم إلى مكتبين: أحدهما بالرباط والثاني بتونس. وتجتمع الكتابة دورياً في إحدى العاصمتين بالتناوب، ويعقد أول اجتماع خلال شهر أيار/ مايو ١٩٥٨»[٨].

وقد اعتبر المؤتمر ان ما قرره ينبغي أن ينتقل إلى التنفيذ بمجرد موافقة رؤساء الأقطار المغاربية على ما قرر. وتم تشكيل لجنة لعرض نتائج المؤتمر على هؤلاء الرؤساء بمن فيهم العاهل الليبي. ووافق الجميع على تلك النتائج.

إضافة إلى ذلك، خصّص مؤتمر طنجة حيّزاً هاماً من وقته وجهده لمساندة الثورة الجزائرية. ففي إطاره تقرر تشكيل «الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية»، ومضاعفة الدعم لكفاح الشعب الجزائري، واستنكار المواقف الأوروبية المعادية لهذا الكفاح، والدعوة إلى تصفية «بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي»، وخاصة منها ما يتمثل في الوجود العسكري الأجنبي فوق تراب الأقطار المغاربية[٩].

وإذا كانت مقررات مؤتمر طنجة وتوصياته، المتعلقة بمساندة الثورة الجزائرية، قد عرفت حظاً من التنفيذ، فإن المقررات والتوصيات المتعلقة بتوحيد المغرب العربي ظلت حبراً على ورق. وفي محاولة لتفسير ذلك أشار الدكتور محمد عابد الجابري إلى أن «وحدة المغرب العربي كانت تعني في أذهان النخبة السياسية أثناء فترة الاستعمار وحدة العمل وليس وحدة الهوية، ولا يجوز أن نستثني من هذا «قرار توحيد المغرب العربي» الصادر عن مؤتمر طنجة»[١٠]. فقد كان هذا القرار موجهاً ضد «الآخر» التقليدي «الاستعمار الفرنسي»[١١]. وقد استند د. الجابري، كذلك، إلى تباين الاهتمامات والانشغالات كما عبّرت عن ذلك خطب رؤساء الوفود الثلاثة، إذ أكد السيد أحمد بلافريج رئيس الوفد المغربي، «إحياء الروابط التاريخية...»[١٢]. وأكد السيد عبد الحميد المهري، رئيس الوفد الجزائري، «ضرورة اتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص من الاستعمار الفرنسي في

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) محمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ورقة قدّمت إلى: وحدة المغرب العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

الجزائر»[13]. أما السيد الباهي الأدغم، رئيس الوفد التونسي، فقد أكد أهمية الاستفادة من التجربة السياسية البورقيبية[14].

إلا أن الأمر، بالنسبة إلى الحركة الوطنية المغربية، لم يكن يُختزل في ما مثّله أو عبّر عنه السيد أحمد بلافريج. فقرارات مؤتمر طنجة كانت تمثّل خلاصة التصور الوحدوي لدى الأطراف المتقدمة في الحركة الوطنية المغربية، وعلى رأسها السيد علّال الفاسي، الذي كان شديد التمسك بالصيغة الفدرالية، وهي صيغة سيتم تبنّيها وتأكيدها من قبل مجمل القيادات الوطنية المغربية بعد ذلك. والأمر نفسه في ما يتعلق بالمجلس الاستشاري الذي لم يُقترح فقط من قبل حزب الاستقلال بل اقترحه في الآونة نفسها الحزب الشيوعي المغربي.

يضاف إلى ذلك أن وحدة المغرب العربي كانت تعني يومئذ، على الأقل عند زعماء بارزين في حزب الاستقلال أمثال عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بنبركة، ليس فقط مواجهة «الآخر»، بل بناء الذات. وذلك ما أكده السيد بنبركة بعد مؤتمر طنجة بفترة قصيرة مشيراً إلى «الموارد الطاقية التي تختزنها الصحراء المغاربية التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية»[15]. ومشدداً على ضرورة «بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة، وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة، من أجل ضمان تقدم في إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية...»[16]. وأضاف السيد بنبركة أنه «بخلق سوق داخلية قابلة لاستخدامها كقاعدة لتصنيع حقيقي للمغرب العربي يمكننا ترقّب انتعاش ثقافي، تقني، واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية...»[17].

وقد استعرض السيد علّال الفاسي، أسباب عدم تنفيذ «قرار توحيد المغرب العربي» الصادر عن مؤتمر طنجة في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧)؛ وتتلخص تلك الأسباب في الحملة التي قامت بها بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة ونتائجه، وما أدت إليه تلك الحملة من تمزق وتشتت، و«الحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال»، والخلافات داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية. هذا، إضافة إلى انضمام الحزب إلى المعارضة وحل الهيئة «النيابية» المغربية (المجلس الاستشاري) و«عدم قيام حياة نيابية سليمة في الجزائر والمغرب»[18].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٥) انظر أربع مقابلات مع المهدي بنبركة في:

Al - Mahdī Bin Barakah, *Problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb*; quatre entretiens avec el Mehdi Ben Baraka, recueillis par Raymond Jean, tribune libre; 52 (Paris: Plon, 1959), p. 42.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٨) علّال الفاسي، **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدّمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٥؛ ١٩٦٧)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

وقد سبق للسيد علال الفاسي، في تقرير مماثل (إلى المؤتمر السادس (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢)، أن علّل عدم تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة «بآفة الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله ابراهيم فيما يخص المغرب ـ وهي الحكومة التي شكّل عمودها الفقري الجناح المنفصل عن حزب الاستقلال (المؤلفون) ـ والاختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريتانيا، والاتجاه في السياسة الخارجية»(١٩).

ومما لا شك فيه أن الانشقاق الذي حصل في أكبر مكونات الحركة الوطنية المغربية، مع بداية ١٩٥٩، استقطب اهتماماً وجهداً كبيرين وُضعت معهما مقررات مؤتمر طنجة جانباً، ولو إلى حين. ولا يبدو أن الأطراف المغاربية الأخرى بادرت إلى تدارك الأمر، بل يبدو ان جبهة التحرير الوطني في الجزائر قد أثّرت فيها الحملة المعادية لمؤتمر طنجة المغاربي، فاكتفت منه بما يتعلق بدعم الثورة الجزائرية(٢٠). هذا، إضافة إلى خلافاتها مع المغرب بشأن مشكلة الحدود. ومعلوم أن المغرب الذي ظل يتمسك بالمناطق التي اقتطعتها فرنسا منه وألحقتها بالجزائر، وظل يتمسك في الوقت نفسه برفض التفاوض حول المشكلة مع الفرنسيين لأنهم ليسوا أصحاب البلاد، بادر إلى طرح الموضوع مباشرة بعد تأليف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ولم يتفق الطرفان المغربي والجزائري، وتمسّك كل منهما بموقفه. وتجنباً للفشل وعواقبه، اقترح الوفد الجزائري تأجيل البت في الموضوع إلى ما بعد استقلال الجزائر(٢١).

أما حزب الدستور الحاكم في تونس، فإنه لم يكن وحسب عاجزاً عن تحريك إيجابي لملف وحدة المغرب العربي بالشروط التي كان يعيشها المغرب والجزائر، كلاً على حدة، وفي علاقاتهما، بل لم تتورع حكومته عن اتخاذ موقف شاذّ مؤيد للمشروع الفرنسي بفصل الإقليم الموريتاني عن المغرب، وإقامة كيان مستقل فيه. فشكّل ذلك الموقف هزة عنيفة في المنطقة وخلّف خيبة أمل عميقة لدى الحركة الوطنية المغربية، وأدى إلى القطيعة بين الرباط وتونس. وقد اعتبر بلاغ لحزب الاستقلال، الموقف التونسي «خرقاً صريحاً لمقررات مؤتمر طنجة»، و«طعنة نجلاء تسدد للكفاح العربي في سبيل التحرر من عبودية الاستعمار»(٢٢). ومعلوم ان مجلس الجامعة العربية كان قد اتخذ موقفاً واضحاً من القضية إذ اعتبر في اجتماعه في أواخر آب/ أغسطس ١٩٦٠ «موريتانيا جزءاً لا يتجزأ من المغرب» وقرر مساعدته على استرجاعها(٢٣).

ويظهر ان اقتراح تأجيل البت في المشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر الذي توصّل إليه الطرفان في نهاية ١٩٥٩، قد أعيد فيه النظر، وطُرح الموضوع للنقاش مرة أخرى. وتوصّل الطرفان في تموز/ يوليو ١٩٦١ إلى اتفاق لم يُعلن، يومئذ، بين الحكومة المغربية

---

(١٩) علّال الفاسي، **منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢** (الرباط: المكتبة الاستقلالية، ١٩٦٣)، ص ١٤٨.

(٢٠) ولعل ما ذهب إليه محمد الميلي يمثل أحد المؤشرات في هذا الباب. انظر: محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١).

(٢١) انظر: امحمد مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي،» (دبلوم دراسات عليا في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٢٩٥.

(٢٢) انظر نص البلاغ في: **العلم**، ٢٥/١١/١٩٦٠.

(٢٣) **العلم**، ٣٠/٨/١٩٦٠.

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ورغم أن هذا الاتفاق يؤجل هو الآخر، الحسم في موضوع الخلاف، فإنه يتضمن إشارات توحي بتفهُّم المطالب المغربية وتعد بإيجاد حلول لها. فبعد أن يشدد الاتفاق على إقرار الحكومتين السعي لبناء المغرب العربي، وبعد أن تؤكد الحكومة المغربية «مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية، وتعلن عن دعمها بدون تحفظ للحكومة المؤقتة في مفاوضتها مع فرنسا على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وستعارض حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب، بكل الوسائل كل المحاولات الرامية إلى تقسيم أو تفويت التراب الجزائري. . .» وبعد ذلك يضيف الاتفاق: «تعترف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جانبها، بأن المشكل الترابي الناشىء عن تخطيط الحدود المفروض تعسفاً، في ما بين القطرين، سيجد حلاً له في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة. . . ولهذا الغرض، تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية في أقرب أجل لبدء دراسة هذا المشكل وحلّه ضمن روح الإخاء والوحدة المغربية (. . .) وتبعاً لذلك، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد أن الاتفاقات التي يمكن أن تنتج عن المفاوضات الفرنسية ـ الجزائرية لا يمكن أن تنطبق على المغرب فيما يخص تخطيط الحدود بين الترابين الجزائري والمغربي. . .»[٢٤].

ويبدو أن هذا الاتفاق أرضى المغرب، وأنعش العلاقات المغربية الجزائرية، وخلق جواً أفضل لإعادة التفكير في وحدة المغرب العربي، رغم الجفاء المغربي ـ التونسي. ولعل ذلك ما حفز السيد علاّل الفاسي على القول غداة ١٩٦٢، بعد أن أشار إلى العوائق التي واجهت تلك الوحدة، «اليوم ستصبح قضية المغرب العربي قضية الساعة في الشمال الأفريقي بمجرد إعلان الاستقلال في الجزائر»[٢٥]. ومعلوم أن استقلال الجزائر كان على الأبواب حينئذ.

وبعد مرور بضعة أيام على تأكيدات السيد علاّل الفاسي، جرت المحادثات المغربية ـ الجزائرية في الرباط، وأسفرت عن تشكيل لجنة مشتركة لصياغة دستور توحيد المغرب العربي. وضمت اللجنة، عن الجانب المغربي، السيد علاّل الفاسي وثلاثاً من الشخصيات الحكومية المغربية، يومئذ، المحسوبة على النظام[٢٦].

ولم يظهر للجنة المذكورة أثر في ما بعد. ويبدو أن مشاغل الاستقلال استغرقت الوطنيين الجزائريين، كما أن الوطنيين المغاربة أنفسهم استغرقتهم المعارك الداخلية، وفي مقدمتها المعركتان الدستورية والنيابية.

والجدير بالذكر أن استغراق الحركة الوطنية المغربية في المعارك الداخلية لم يحل بينها وبين التنبيه إلى ما ينتظر المنطقة المغاربية من مخاطر إذا لم تنجح في حل خلافاتها الشائكة. . . وهي خلافات غير قابلة للحل خارج الإطار الوحدوي.

---

(٢٤) مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي،» ص ٢٩٥ ـ ٢٩٧.

(٢٥) الفاسي، **منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢**، ص ١٤٨.

(٢٦) يتعلق الأمر بالسادة: أحمد رضا كديرة وعبدالكريم الخطيب مولاي أحمد العلوي عن الجانب المغربي، أما عن الجانب الجزائري فضمت اللجنة السادة: كريم بلقاسم، والأخضر بن طوبال ومحمد يزيد. انظر: **العلم**، ٢٦/١/١٩٦٢.

لقد أكد السيد عبد الله ابراهيم ـ الذي يعرف حقيقة تلك الخلافات ـ في تقريره إلى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية قبل استقلال الجزائر ببضعة أسابيع أن «لا بديل آخر عن وحدة المغرب العربي سوى الحروب المتوالية، بين المغاربة والجزائريين»[٢٧].

والواقع أن الصراع في منطقة المغرب العربي لم ينحصر بين المغرب والجزائر، بل انه انفجر بين تونس والجزائر بعد بضعة أشهر من استقلال هذه الأخيرة. وسحبت تونس سفيرها من الجزائر. وتدخّل المغرب الرسمي ليجمع الطرفين في الرباط في محاولة لاحتواء الخلافات[٢٨].

وهكذا، فإن منطقة المغرب العربي التي كانت تنتظر استقلال الجزائر لتنطلق مسيرتها الوحدوية من جديد، وعلى أوسع نطاق، انتقلت، على العكس من ذلك، إلى مزيد من الخلافات والصراعات. وقد التقط إعلام حزب الاستقلال صورة الوضع بنصيب هامّ من الدقة: حيث يمارس كل قطر من الأقطار الثلاثة ما يضر بالآخرَيْن: تونس تتبنى موريتانيا (ضد المغرب). الجزائر تتنكر لمطالب المغرب الحدودية. الجزائر تسمح لمعارضي النظام التونسي بالإقامة والتحرك بحرّية على ترابها، المغرب يسمح لمعارضي النظام التونسي بعقد ندوة صحفية على أرضه. . . ولم يتردد هذا الإعلام في التأكيد، على أساس ذلك، أننا (المغاربيون) «بدأنا في الحقيقة بداية يمكن أن يقال عنها انها غير مشجعة. . .» وقد رأى في ما يحدث مغاربياً شبيهاً لما يسود في الشرق العربي، وأكد: «أنه ما كان ينبغي أن تسري عدوى الشرق العربي إلى المغرب العربي. . .»[٢٩].

ويبدو أن الصراع المغربي ـ الجزائري تحت عنوان «الخلاف الحدودي كان واستمر صراعاً أعمق وأشمل. فقد رأت القيادة الجزائرية في الحرب التي انفجرت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، بين القوات الجزائرية والمغربية، محاولة لخنق النظام الجزائري التقدمي والقوي الروابط بالأنظمة التقدمية في المشرق العربي، وخاصة منها النظام الناصري، وشاركها في هذا الرأي قادة وطنيون مغاربة. لكن تطورات الصراع، ورفض القيادة الجزائرية، خاصة بعد سقوط السيد أحمد بن بلّة، أي قدر من الحلول الوسطى، واندفاعها نحو بناء أضخم قوة عسكرية في المنطقة، أوضح أنها أصبحت أكثر هجوماً، وأكثر تصميماً على المحاصرة والخنق.

لقد وقف قادة وطنيون، من بينهم المهدي بنبركة، إلى جانب النظام التقدمي في الجزائر، أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣. ووقف الحزب الشيوعي المغربي ضد استخدام الحرب لحل خلافات الأشقاء، وامتنع قياديون وطنيون آخرون عن تأييد الموقف الرسمي المغربي. ولم يؤيد حزب الاستقلال هذا الموقف إلا على كثير من المضض، ومع عديد

---

(٢٧) عبدالله ابراهيم، التقرير المذهبي، المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٨٣ (الدار البيضاء: مطبعة امبريجيا، [١٩٨٣])، ص ٢٧.

(٢٨) العلم، ١٩٦٣/١/١٧.

(٢٩) المصدر نفسه.

من الانتقادات الحادة للنظام المغربي ولعدد من رموزه الذين استغلوا الحدث لاستعراض وطنيتهم... واعتبر تلك الحرب، بعد توقّفها، مأساة لا ينبغي أن تتكرر. ولم يقف موقفاً معادياً للجزائر غير السيد محمد حسن الوزاني[30].

وكانت الحركة الوطنية المغربية برمتها مقتنعة بالحقوق الترابية المغربية، رغم التباين في أشكال الحلول المطلوبة لتلبية هذه الحقوق؛ وهو تباين انحصر بين صيغتين: صيغة استرجاع المغرب أراضيه، وصيغة تحويلها إلى مناطق للاستغلال المشترك بين البلدين.

القيادة الجزائرية لم تولِ مواقفَ الحركةِ الوطنية المغربية أي اهتمام، وتمسكت بالحدود كما خلّفها الاستعمار الفرنسي، معتمدة على مبدأ عدم المس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي تقره منظمة الوحدة الافريقية. وأما اتفاق تموز/ يوليو ١٩٦١ بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المغربية ـ الذي نشر لأول مرة أثناء حرب الحدود ـ فقد رفضته القيادة الجزائرية بمبررين:

المبرر الأول، يعتبر الاتفاق غير ملزم لأن الحكومة المؤقتة لم تكن مخولة التصديق على مثل هذا الاتفاق، وأن الهيئة المخولة ذلك هي «المجلس الوطني للثورة الجزائرية»، وهذا المجلس لم يصادق على الاتفاق المذكور.

المبرر الثاني يعتمد على قراءة «شمولية» للاتفاق تتناوله في كليته، أي تربط بين بناء المغرب العربي وتسوية الحدود مع المغرب، وبما ان الشق الأول لم يُطرح بعد، فلماذا يطرح الشق الثاني؟[31].

وإذا كانت اللجنة التي شكلتها منظمة الوحدة الأفريقية لمعالجة الخلاف الجزائري المغربي قد عقدت بضعة اجتماعات إلى غاية سنة ١٩٦٧، فإنها لم تُوفّق إلى إيجاد أي حل. واستمر الخلاف[32] واستمرت الحركة الوطنية، في كل مناسبة، تؤكد أهمية حل ذلك الخلاف، وخطورة بقائه، وعواقب تجاهله.

وفي هذا السياق، يمكن التذكير بالتأكيدات التي عبّر عنها حزب الاستقلال غداة لقاء السعيدية بين الرئيس بن بلّة والملك الحسن الثاني في أيار/ مايو ١٩٦٥، وهي تقول إن حل «قضية الحدود» «على الوجه الوطني هو الذي يفتح هذه الآفاق (آفاق مستقبلنا المشترك) التي تهون من المشكلة نفسها. ذلك ان تكوين المغرب العربي، سيستهدف إلغاء الحدود وتكوين وطن واحد لشعب واحد، واستغلال مشترك لصحرائنا المشتركة، فالنهاية ستكون لصالح المغرب العربي وليست لصالح أحد بلداننا فقط...»[33].

---

(٣٠) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب، فقرة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧.

(٣١) انظر: مالكي. «إشكالية وحدة المغرب العربي،» ص ٢٩٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٣٣) العلم، ١٢/٥/١٩٦٥.

وفي هذا السياق كذلك، يمكن التذكير بالموقف الذي اتخذته الحركة الوطنية المغربية من تأميم الجزائر ثرواتها المنجمية، وهو موقف متحمس في إيجابيته. غير أنه لم يمنع هذه الحركة من التمييز بين الثروات الواقعة في الأراضي الجزائرية التي لا خلاف حولها، وبين تلك التي تقع في مناطق يعتبرها المغرب جزءاً من ترابه الوطني. فعبرت عن تحفظها في ما يتعلق بالنوع الثاني، ولم تعترف بالأمر الواقع الذي تريد الحكومة الجزائرية فرضه. ودعت إلى تصفية «المخلفات الاستعمارية بالروح الطيب الذي تصفى به المشاكل داخل العائلة الواحدة (. . .) ان الوقت قد حان لتصفية واقع متعفن تركه لنا استعمار قذر»[٣٤].

ويمكن التذكير في السياق نفسه، بالروح الإيجابية التي استقبل بها إعلام حزب الاستقلال في نيسان/ أبريل ١٩٦٨ ما راج حول إمكانية حل المشكل الحدودي الجزائري - التونسي بالرجوع إلى بعض الوثائق ذات المصداقية العلمية. ودعا هذا الإعلام إلى إيجاد حل مماثل للمشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب[٣٥].

واستمرت الحركة الوطنية المغربية، إلى جانب ذلك، تؤكد ضرورة تصفية الأجواء المغاربية، والتصدي لمخاطر التفجير، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها، ليس محاصرة المشاكل وحسب، بل إيجاد الحلول السليمة لها.

وفي هذا الإطار يمكن التذكير بالتنويه الذي خصصته الحركة الوطنية لنتائج القمة العربية الأولى، لعدة أسباب من بينها تحقيق المصالحة المغربية - المصرية، وترسيخ المصالحة المغربية - الجزائرية[٣٦]. وقد ألحّ حزب الاستقلال بمناسبة المحادثات التي جرت بين المغرب والجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٦٤، لمعالجة آثار الصراع السابق بين البلدين في مواطنيهما، ولدراسة سبل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما، على ضرورة «تصفية آثار الحوادث الأليمة» مشيراً بذلك إلى حرب الحدود في تشرين الأول/ أكتوبر من السنة السابقة[٣٧].

وبعد التوتر الذي خلّفه تأميم الجزائر مناجم تندوف - وهي منطقة متنازَع عليها - وبعد توغُّل قوات جزائرية داخل إحدى المناطق الحدودية المغربية، وُضعت المنطقة بشكل مفاجىء وسريع أمام الانفجار. ولم يتردد حزب الاستقلال في دق ناقوس الخطر مؤكداً: «لن يستفيد من صراع الأشقاء إلا الاستعمار الظاهر والخفي، ولذلك فإن مستقبلنا المشترك يدعونا، أكثر مما يدعونا ماضينا المشترك، لنفكرَ جيداً في خطورة ما نرتكب، ولنصفيَ مشاكلنا الموروثة عن الاستعمار. . .»[٣٨]. ومعلوم أن التوتر قد خف بعد اعتذار الجزائر، التي أوضحت أن توغل قواتها داخل التراب المغربي تم خطأً.

---

(٣٤) بخصوص الموقف الايجابي، انظر افتتاحية: العلم، ١٩٦٦/٥/١١. وبخصوص التحفظ انظر بيان حزب الاستقلال في: العلم، ١٩٦٦/٥/١٤.

(٣٥) انظر افتتاحية: العلم، ١٩٦٨/٩/٢٧.

(٣٦) العلم، ١٩٦٤/٤/٦.

(٣٧) العلم، ١٩٦٤/٦/٧.

(٣٨) العلم، ١٩٦٦/٥/٢١.

وبروح محاصرة ومعالجة المشاكل نفسها، قدّم السيد علّال الفاسي مقترَحاً يتمتع بموجبه المغاربيون المقيمون ـ بعد مدة زمنية معقولة في أقطار مغاربية غير أقطارهم الأصلية ـ بحقوق المواطنة نفسها التي يتمتع بها مواطنو القطر الذي يقيمون فيه، وذلك لوضع حد نهائي لما يتعرض له المغاربيون من حملات الإبعاد والمصادرة عند انفجار أي خلاف بين الأنظمة المغاربية[٣٩].

هذا، وقد أيد حزب الاستقلال رسالة من العاهل المغربي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في بداية ١٩٦٧، تثير انتباهه إلى الاندفاع الجزائري نحو مراكمة الأسلحة، وعواقب ذلك على المنطقة. وقد استند الحزب في هذا التأييد إلى ضرورة التعاون عوض التسابق على التسلح بين أقطار المنطقة[٤٠].

وتضاف إلى ما سبق، المواقف الإيجابية المنوِّهة بعدد من القرارات والإجراءات الجزائرية، وهي مواقف عبرت عنها الحركة الوطنية المغربية على لسان قادتها أو في افتتاحيات إعلامها ومعالجاته. وفي هذا الصدد يمكن التذكير، على الخصوص، بمواقف الإشادة والإعجاب التي تم التعبير عنها بمناسبة تأميم الجزائر بترولها، وتحكّمها في أسعاره، وإعادة توجيه إنتاجها الزراعي في نيسان/ أبريل ١٩٧١. وكما أشير إلى ذلك، فقد بعث كل من رئيس حزب الاستقلال، والأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ببرقيتي تهنئة إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين (انظر الفصل الثاني من القسم الأول، فقرة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥).

٢ ـ «التكامل الاقتصادي» من دون إرادة سياسية

إذا كان التركيز على الأسس الاقتصادية لوحدة المغرب العربي أمراً طبيعياً يعكس الانتقال من مبادىء التضامن والتساند في مواجهة الاستعمار إلى حيّز إنضاج المشروع الوحدوي على معطيات واقعية، ويعكس كذلك التقدم الحاصل على صعيد الحركة الوطنية المغربية والمتمثل في الإقرار بالأفق المحدود، إن لم يكن المسدود، لإمكانات التنمية في الإطار القطري، فإن هذا التركيز كان يعني في بعض الحالات «نزوعاً اقتصادوياً» يعتقد أن «المهم بالنسبة إلينا أولاً وقبل كل شيء هو إقامة بنية تحتية اقتصادية وستأتي البنية الفوقية السياسية للوحدة فيما بعد»[٤١]. وربما كان هذا التركيز، خاصة بعد تمزقات سنة ١٩٦٣، يمثل محاولة للالتفاف على الخلافات والتناقضات السياسية بين الأطراف المغاربية، وإيجاد مجالات للتعاون والتقارب والتكامل على المستوى الاقتصادي بناء على مصالح مشتركة واضحة ومحددة للأطراف كافة،

---

(٣٩) العلم، ١٩٦٦/٦/١١.

(٤٠) العلم، ١٩٦٧/٣/٢.

(٤١) عبدالرحيم بوعبيد، «الأسس الاقتصادية للوحدة المغاربية،» (مداخلة في ندوة تحت العنوان نفسه نظمت في نيسان/ أبريل ١٩٦٢)، في: الاتحاد الاشتراكي، ١٩٩٠/٥/١٩.

على أمل أن يسفر ذلك عن تقارب سياسي بين تلك الأطراف. ولقد كان الموقف الإيجابي شبه الجماعي (باستثناء السيد محمد حسن الوزاني وحزبه الذي لم يعد يولي وحدة المغرب العربي اهتماماً منذ حرب الحدود بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦٣) للحركة الوطنية المغربية من تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي التي انطلقت في أواسط الستينيات، يتضمن مختلف التباينات والتمايزات المشار إليها أعلاه. وبدا في بعض الأحيان، أن أنصار «إقامة البنية التحتية الاقتصادية» أولاً، أخذوا يعتقدون أن الوقائع تؤيد تصورهم. ولعل اللهجة، بالغة التفاؤل التي تحدّث بها الفريق النيابي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في حزيران/ يونيو ١٩٦٤ - بعد لقاء الخبراء المغاربيين في نيسان/ أبريل من السنة نفسها في طنجة، ودعوتهم إلى اجتماع وزراء اقتصاد أقطار المنطقة لوضع أسس التعاون والتكامل الاقتصادي بينها - عن «آفاق زاهرة تُفتح أمامنا بفضل ما تحمل وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لأبنائها. وستكون تلك الوحدة خير إطار لحل جميع المشاكل التي تسببت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة. ومن حظنا أن تلك الآفاق المشرقة ستمكّننا من رفع مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين، ومن إقامة حياة ديمقراطية حقة تنمو في ظلها شخصية المواطن المغربي... تلك الآفاق التي ستشرّف وتمجد وتخلّد كل من تبناها بصدق وحققها بإيمان ومثابرة...»[٤٢].

والحقيقة أن مجمل مكونات الحركة الوطنية المغربية تحمست للعمل الاقتصادي المغاربي، خاصة بعد انعقاد المؤتمرين الأول والثاني لوزراء الاقتصاد المغاربيين (بمن فيهم وزير الاقتصاد الليبي) في شهري أيلول/ سبتمبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، وتأسيس «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي» وتقنين صلاحياتها، وإنشاء مركز الدراسات الصناعية. وفي هذا السياق، أكد السيد علّال الفاسي في تقريره إلى المؤتمر السابع لحزب الاستقلال (شباط/ فبراير ١٩٦٥) انه «إذا كانت هناك عوامل دينية وجغرافية وسلالية استوجبت وحدتنا، فإن ثمة ما هو أجدر بالاعتبار في هذا العصر، هو أن اقتصاديات دول المغرب الأربع ليبيا وتونس والجزائر والمغرب غير متكاملة، بل هي متزاحمة، لأن ما ننتجه في المغرب ينتجه إخواننا في تونس، وما تعطيه الجزائر تعطيه ليبيا. وبما أن مستوى التخلف واحد أيضاً فإن جهودنا للتصنيع وللتقدم ستكون مكررة، وستضاعف وسائل المنافسة أكثر مما ستساعد على التعاون وحل المشاكل. فالضرورة تفرض علينا أن ننسق جهودنا، وأن نضع تخطيطاً مشتركاً للنهوض بمجتمعنا في إطار ديمقراطية سياسية واقتصادية تضمن لكل قطر من أقطارنا الاحتفاظ بخصائصه، ولكنها تربط بيننا برباط مصلحي يقوّي جانب الارتباط الأخوي المتين»[٤٣]. وأكد المؤتمر السابع نفسه «أن أهم وسيلة لهذه الوحدة (وحدة المغرب العربي) هي توحيد السياسة الاقتصادية والثقافية بين بلاد المغرب العربي، والعمل على إيجاد جو تسوده روح الأخوّة يكون من شأنها أن تمهد لتحقيق الوحدة الكاملة...»[٤٤].

---

(٤٢) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ - ١٩٧٤: وثائق** (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ٥٦.

(٤٣) علّال الفاسي، **معركة اليوم والغد: المشروعية الديمقراطية، التعادلية، التقرير الأدبي والاعتقادي الذي قدّمه للمؤتمر السابع لحزب الاستقلال المنعقد بقاعة المعرض الدولي بالدار البيضاء أيام ١٢ - ١٣ - ١٤ فبراير ١٩٦٥** (الدار البيضاء: [د. ن.]، ١٩١٥)، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٤٤) محمد العلمي، **علال الفاسي: رائد الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٢٤٤.

ورغم تواصل مؤتمرات وزراء الاقتصاد المغاربيين، ورغم استكمال تأسيس الأجهزة المتخصصة، وتحديد مقر عمل اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي وبرنامجها قبل ربيع ١٩٦٦، فإن المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال الذي انعقد بعد عامين تقريباً من ذلك، وعلى الرغم من الحصيلة السلبية لتجربة ما ينيف على ثلاث سنوات من التكامل الاقتصادي المغاربي، أعاد تأكيد الموقف الإيجابي على لسان رئيس الحزب الذي ذكّر بتأسيس «اللجنة الاستشارية الدائمة في الأقطار المغربية بصفة رسمية من مندوبي الحكومات الأربع، واتخذت العاصمة التونسية مقرها الدائم، وتكونت عنها لجن فرعية، واتخذت عدة قرارات نفّذ بعضها ولا يزال البعض ينتظر التنفيذ» وأضاف السيد علال الفاسي: «وفي هذه الأثناء التي ينعقد فيها مؤتمرنا يجتمع بتونس وزراء اقتصاد المغرب العربي لدراسة الشؤون الاقتصادية وتبادل الرأي في الموقف الذي يجب اتخاذه أثناء التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة». ثم حيّا السيد الفاسي الاجتماع المذكور وتمنى «أن يضع السياسة اللازمة التي تسير بلادنا لوضع تخطيط مشترك في ميادين الاقتصاد والتعليم والتعريب الثقافي والإداري...»[٤٥].

غير أن هذا الموقف الإيجابي عموماً، لم يكن يعني أن الحزب كان راضياً عن التجربة برمتها. فقبل المؤتمر السابع بقليل، سجل المفارقة المثيرة المتمثلة في اهتمام الجزائر بالتعاون مع بلدان العالم الثالث، واحتضانها مؤتمر مجموعة السبعة والسبعين، في حين أن التعاون الاقتصادي المغاربي كان يطبعه «التأخر» و«التماطل» و«الإهمال»[٤٦].

بل إن المؤتمر الثامن نفسه لم يتردد رغم ذلك الموقف الإيجابي العام في التأكيد أن اللجان الاقتصادية المنبثقة عن مؤتمرات وزراء الاقتصاد المغاربيين «تعتبر مسلوبة الإرادة، الأمر الذي يحول دون تحقيق الخطوات الإيجابية المنتظرة منها»[٤٧]. وإضافة إلى ذلك، فإن المؤتمر المذكور لم يكتفِ بالمطالبة بخلق «جهاز تنفيذي يعمل على إبراز الاتفاقات المبرمة على صعيد المجالس الوزارية للأقطار المغربية إلى حيز التنفيذ...» بل تجاوز «الإطار الاقتصادي» وألح على طرح تصور وحدوي أشمل، يقوم، علاوة على ما سبق، على «الإشراف الشعبي عن طريق تأسيس لجنة برلمانية تتألف من أعضاء برلمانات الأقطار المغربية، وعلى توفير الجو المناسب عن طريق حل الخلافات الحدودية بواسطة الاتصال المباشر وبروح أخوية، وعن طريق توحيد المواقف إزاء القضايا الدولية»[٤٨].

ومعلوم أن الاجتماع الذي أشار إليه السيد الفاسي كان يتعلق بالمؤتمر الخامس لوزراء الاقتصاد المغاربيين، الذي انعقد في تونس في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. وخلال هذا المؤتمر تم الإقرار بفشل الطريقة التي اتبعت لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، وهي طريقة قيل إنها اعتمدت على إنجاز التكامل المغاربي في كل قطاع على حدة، ولم تعتمد على رؤية شمولية للتكامل. وقد شدد المؤتمر المذكور على ضرورة اعتماد هذه الرؤية الأخيرة. وسيتطلب الأمر انتظار مدة إضافية أخرى تجاوزت السنتين ونصف السنة لينعقد المؤتمر

---

(٤٥) الفاسي، دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧، ص ٥٥ - ٥٦.

(٤٦) العلم، ١٩/١٠/١٩٦٧.

(٤٧) نقلاً عن: مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي،» ص ١٥٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

السادس لوزراء الاقتصاد المغاربيين في الرباط في ١٩٧٠/٧/٢٠، بغياب ليبيا وحضور موريتانيا، لتتأكد مرة أخرى حقيقة فشل تكامل الاقتصاد المغاربي في غياب الإرادة السياسية لتحقيق هذا التكامل. ورغم ان اجتماعاً سابعاً سينعقد في الجزائر في ١٩٧٥/٥/٢١[٤٩]، فإنه لم يُخفِ تفاقم النزعة القطرية الضيقة الأفق، خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات من جهة، وانفجار الصراع حول الصحراء من جهة ثانية.

والواقع أن الحركة الوطنية المغربية لم تنتظر كثيراً لتكتشف حقيقة «التكامل الاقتصادي» الذي يفتقر إلى الإرادة السياسية، أو الذي يزعم تحدي الإرادات المناقضة له. وقد شخّص السيد عبد الله ابراهيم الواقع المغاربي في نهاية الستينيات بدقة كبيرة بقوله: إن أقطار المغرب العربي «تجد نفسها اليوم في مأزق مملوء قعره بالحروب المفجعة، الواقع منها أو الذي قد يقع، وبالمنافسات السياسية البليدة، والعراقيل المنصبة في طريق أي سياسة للنماء معقولة وكل مجهود جدي للرقي بالمجتمع المغربي (المغاربي) بشكل سريع...»[٥٠].

وسيعود حزب الاستقلال في مؤتمره التاسع (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤) ليؤكد «... حتى مشاريع الإدماج الاقتصادي التي كان يمكن أن تكون مرحلة لتلك الوحدة ما زالت تتعثر بسبب الوطنية الضيقة والتمسك بالكيانات القائمة...»[٥١].

٣ ـ ضد الانفصال، وضد الحرب في المغرب العربي

تجربة التعاون والتكامل الاقتصادي المغاربي لم تكن تنتظر انفجار الصراع حول الصحراء المغربية بين المغرب والجزائر، في أواسط السبعينيات، لتنتهي إلى الفشل. فقد كانت آلت إلى هذا المصير قبل ذلك بسنوات. وأتى الصراع المذكور ليؤكد أنها كانت تفتقد شروط النجاح الدنيا، نظراً إلى التسابق والتنافس الشديدين بين القطرين نفسهما، خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات، وسعي الجزائر بفضل ذلك إلى احتلال موقع الزعامة في المنطقة.

ومع احتدام وتفاقم الصراع بين القطرين المغاربيين الكبيرين، واصطفاف ليبيا إلى جانب الجزائر، لم تعد هناك إمكانات واقعية مباشرة للحديث عن عمل وحدوي مغاربي. وفتحت الأبواب على مصراعيها أمام سياسة المحاور، والعزل، والعزل المضاد. فنجحت الجزائر في كسر المحور المغربي ـ الموريتاني (بعد الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو ١٩٧٨ ضد الرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داده)، وسعت إلى إمالة تونس بواسطة اتفاقية الاخاء والوفاق (آذار/ مارس ١٩٨٣)، التي انضمت إليها موريتانيا بعد ذلك. ونجح

(٤٩) بصدد اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ١١٤.

(٥٠) عبدالله ابراهيم، **صمود وسط الاعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ١١٠.

(٥١) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ١٨٨.

المغرب في كسب ليبيا، عبر إنشاء «الاتحاد العربي ـ الافريقي» بينهما في آب/ أغسطس ١٩٨٤.

وعلى الرغم من أن استرجاع الصحراء المغربية كان بنداً أساسياً في برامج مكونات الحركة الوطنية المغربية كافة، في إطار استراتيجيتها لاستكمال الوحدة الترابية التي كان قد مزقها الاستعمار، فإن مجمل هذه المكوِّنات أبدت مرونة عالية أواسط السبعينيات. وانطلقت في هذه المرونة، من اعتبارين أساسيين: يقوم **الاعتبار الأول** على تشخيص الخطر الأساسي والمباشر في قيام دويلة انفصالية قزمية في الصحراء الغربية المغربية، وعلى ضرورة حشد أكبر ما يمكن من القوى، وتقديم الضروري من التنازلات لدفع هذا الخطر، وفي هذا الاطار تم قبول تقاسم المنطقة مع موريتانيا. ويقوم **الاعتبار الثاني** على أهمية تحسين الأجواء المغاربية وترضية الدولة الجزائرية عن طريق المناداة بالاستغلال المشترك للمنطقة، ومنح الجزائر ممراً إلى المحيط الأطلسي.

وإذا كانت مجمل مكوِّنات الحركة الوطنية، مع تمايز داخلها يكبر أو يصغر، قد وجدت نفسها في عدد من المحطات الملتهبة لصراع الصحراء، مضطرة إلى مواجهة مكشوفة مع الدولة الجزائرية، لا سيما عقب الهجمات العسكرية الواسعة التي كان يتعرض لها المغرب انطلاقاً من التراب الجزائري، فإن هذه المواجهة استندت إلى الكثير من الموضوعية، وتوجهت بالنقد، الشديد أحياناً، إلى «نزعة الهيمنة» لدى الدولة الجزائرية، وهي نزعة لا تتحمل أي تقدم حقيقي يُحققه، هذا القطر المغربي أو ذاك. وقد أفاضت مجمل مكوِّنات الحركة الوطنية المغربية، وعديد من قادتها وكوادرها، في تحليل تطور هذه النزعة وفي اعتبارها العائق الرئيسي في وجه تقدم منطقة المغرب العربي نحو الوحدة. ولم يكن هذا النقد يعني أية استهانة بمكاسب الجزائر ومواقفها في سبيل التحكم في ثرواتها، وتنمية امكاناتها، وتوطيد استقلالها عن المراكز الاستعمارية، بل لقد سبق للحركة الوطنية المغربية أن أشادت بذلك بكثير من الحماسة.

لكن السلوك العام الذي سلكته الحركة الوطنية المغربية طوال صراع الصحراء ـ الذي ما زال متواصلاً بحدة أقل ـ كان يستهدف باستمرار تهدئة الصراع وتطويق اندفاعاته المنفلتة، والدعوة المتواصلة إلى تجنّب أخطار الحرب ـ الكارثة بين المغرب والجزائر وتوجيه النداء تلو النداء للحوار والتفاوض من أجل حل المشاكل العالقة بين الأطراف المغاربية، وتوجيه النداء تلو النداء كذلك، إلى حركة التحرر العربية من أجل تحمُّل مسؤولياتها، والسعي إلى بذل مجهوداتها للتقريب بين الأطراف المغاربية، والحيلولة دون انفجار الحرب بينها، ووضع حد لتآكلها ولتبديد جهودها في صراع لا يستفيد منه غير أعدائها.

فمنذ بدايات طرح ملف الصحراء، حرص الإعلام الاستقلالي على التذكير بالكفاح المشترك والمصير المشترك بين الشعبين المغربي والجزائري وشعوب المغرب العربي كافة(٥٢).

---

(٥٢) انظر: العلم، ٥/١٠/١٩٧٥.

ومنذئذ بادر السيد محمد بنسَعيد، باسم ٢٣ مارس محذِّراً من النعرة الاقليمية قائلاً: «وبدلاً من القول إن الشعب المغربي ساعد الشعب الجزائري فنحن نقول، احتراماً للحقيقة، إن الذي حصل أن كلاً من الشعبين شارك بالفعل في نضال الآخر، باعتبار أنه نضاله نفسه. وننبه كل المناضلين الوطنين والثوريين في المغرب والجزائر إلى ضرورة اليقظة»[٥٣]. وتجنب السقوط في فخ النعرات الاقليمية الضيقة. وبخصوص قضية الصحراء أكد السيد بنسعيد «إن هذه القضية ينبغي أن تعالَج لا من زاوية انتهاء المنطقة الصحراوية إلى المغرب فقط، ولكن أيضاً من مبدأ معارضة الكيانات الانفصالية القزمية»[٥٤].

وفي الآونة نفسها، بعث السيد عبدالله ابراهيم، الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية منبهاً إلى «أن العواقب قد تكون وخيمة سواء بالنسبة للعلاقات بين الشعبين الأخوين اللذين تمازجت دماؤهما معاً في الدفاع عن الحرية، أو بالنسبة للجبهة العربية، التي تعيش أدق مراحل تاريخها الحديث عبر ملحمة فلسطين، أو بالنسبة لشعوب العالم الثالث التي هي أحوج ما تكون إلى اقتصاد أزمة أخرى في العلاقات بين دولها أو بالنسبة - في الأخير - إلى قضية السلام في المنطقة وردود فعلها في السياسة الدولية...»[٥٥]... وبعد أن استعرض السيد عبدالله ابراهيم عناصر المشكل، وبرهن على أن موقف الحكومة الجزائرية «لا سند ثوري له، ولا تبرره مطلقاً مصلحة الشعب الجزائري الشقيق، ولا يشكل أية خطوة إلى الأمام نحو بناء المغرب العربي الذي هو مطمح مشترك لشعوبنا، ولا يعتبر تعزيزاً وتقوية للجبهة العربية...»[٥٦]. بعد ذلك طرح الخطر المحدق بعد الانسحاب الوشيك يومئذ، للاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية: «فيكفي أن تتحرك قوة في المنطقة لمحاولة ملء الفراغ الذي سيحدثه انسحاب اسبانيا، لتتحرك قوة أخرى في وجهها لمحاولة ايقافها في الحين، ولكن غلطاً كهذا لن يصدر إلّا عمن لا يقدّر تقديراً موضوعياً رد فعل الشعب المغربي إذا أهين وافتيت على حقوقه المشروعة...»[٥٧].

ومن المعروف أن ما حذّر منه السيد عبدالله ابراهيم قد حصل شيء منه فعلياً. فبمجرد جلاء القوات الاسبانية عن الصحراء في بداية ١٩٧٦، توغلت قوات جزائرية في المنطقة، واصطدمت مع الجيش المغربي في موقعة أمغالا، وسحقت فيها، وتركت عديداً من الأسرى... عادوا إلى ديارهم، في إطار عملية تبادل للأسرى، تمّت بعد منتصف الثمانينيات.

ورغم حصول ما حصل، فقد تم تطويق الأمر، وامتنعت الحركة الوطنية عن اثارته واستغلاله حفاظاً على العلاقات الأخوية، وصوناً للمستقبل. ووقفت هذه الحركة الموقف نفسه من عمليات الطرد والتشريد والمصادرة الفعلية التي تعرّض لها في نهاية ١٩٧٥ عشرات آلاف المواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين والمقيمات في الجزائر. فحرصت على احتوائها والعمل عى تجنّب أي رد فعل مغربي مماثل لها.

---

(٥٣) انظر: ٢٣ مارس، العدد ١١ (تموز/ يوليو ١٩٧٥).

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) عبدالله ابراهيم، حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً (الدار البيضاء: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الأمانة العامة؛ مطبعة امبريجيا، [د.ت.])، ص ٣٩ - ٤٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

ورغم الاعتداءات المتواصلة التي ظل المغرب يتعرض لها انطلاقاً من التراب الجزائري، فقد ظلت مجمل أطراف الحركة الوطنية المغربية تنبه إلى خطر الحرب بين المغرب والجزائر، وتدعو إلى بذل كل الجهود لتجنّبها «حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً»، حسب تعبير السيد عبدالله ابراهيم.

ومن أجل تجنّب الحرب الشاملة وإيقاف هدر طاقات القطرين، بلورت مكوِّنات الحركة الوطنية المغربية عدداً من الاقتراحات البناءة. وفي هذا الصدد دعت منظمة ٢٣ مارس (آذار) إلى «مؤتمر شعبي على مستوى أقطار المغرب العربي للبحث عن حل سلمي، ينبني على الرفض المبدئي للمزيد من التجزئة...»[٥٨] وفي هذا الصدد كذلك جدد الاتحاد الاشتراكي دعوته إلى جعل المنطقة الصحراوية المغاربية منطقة للاستغلال المشترك من قبل الأقطار المغاربية كافة من موريتانيا إلى ليبيا، مروراً بالمغرب والجزائر وتونس[٥٩]. ولعل قبول الحركة الوطنية في بداية الثمانينيات مبدأ إجراء استفتاء في الصحراء المغربية لتقرير مصير سكانها المغاربة، بما يمثله ذلك من تنازل، يعني من أهم ما يعنيه، تسهيل التوصل إلى مخرج للصراع بين الجزائر والمغرب.

وفضلاً عما سبق، وانسجاماً معه، ساهمت أطراف أساسية في الحركة الوطنية المغربية، ممثلة في حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، في بعث روح مؤتمر طنجة المغاربي لسنة ١٩٥٨، وعقد لقاء في طنجة في نيسان/ أبريل ١٩٨٣م لتخليد الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر المذكور. وقد شارك في اللقاء إلى جانب الحزبين الوطنيين المغربيين، حزب جبهة التحرير في الجزائر، والحزب الاشتراكي الدستوري في تونس. وقرر لقاء الأحزاب الأربعة الاجتماع سنوياً في تلك المناسبة، كل سنة في قطر من الأقطار الثلاثة. وفي هذا الاتجاه انعقد لقاء في تونس سنة ١٩٨٤... وفشل اللقاء الذي كان مقرراً عقده في الجزائر سنة ١٩٨٥ بسبب عودة التوتر إلى الاستفحال، بين الجزائر والمغرب على إثر التحاق «الجمهورية الصحراوية» بمنظمة الوحدة الأفريقية، وقيام الاتحاد العربي ـ الأفريقي بين المغرب وليبيا. وفي الوقت الذي بدأت تهدأ فيه العلاقات بين الجزائر والمغرب، انعقد في نيسان/ أبريل في الجزائر لقاء الأحزاب المغاربية الأربعة، في جو لا يخلو من بعض الحماسة. وقد صدر عن اللقاء بيان يدعو إلى تطبيق توصيات مؤتمر طنجة، وخاصة منها تأسيس مجلس استشاري مغاربي تمثل فيه الهيئات النيابية المغاربية. وقد تضمّن البيان أيضاً اتفاقاً على تأسيس لجنة سياسية تمثل الأحزاب الأربعة، وتجتمع، على الأقل، مرتين في السنة لتدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك[٦٠].

وعندما أيدت الحركة الوطنية المغربية اتفاقية وجدة (آب/ أغسطس ١٩٨٤) التي قام

---

(٥٨) **٢٣ مارس**، العدد ٤٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧).

(٥٩) انظر: **الاتحاد الاشتراكي**، ١٨/٧/١٩٨٤.

(٦٠) انظر نص البيان الصادر عن لقاء الأحزاب المغاربية في المغرب في نيسان/ أبريل ١٩٨٦، في: **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٩/٤/١٩٨٦.

على أساسها الاتحاد العربي ـ الأفريقي بين المغرب وليبيا، حرصت على التأكيد أنها لا تعتبر الاتحاد محوراً موجهاً ضد أي طرف في المنطقة أو خارجها، بل اعتبرته خطوة نحو العمل الوحدوي، المغاربي والعربي، بل لم يرَ بعض القادة الوطنيين أي مانع في الجمع بين اتفاقية وجدة المذكورة واتفاقية الأخوّة والوفاق التي كانت تجمع الجزائر وتونس وموريتانيا، وتأسيس اتحاد أوسع يضم الأقطار المغاربية الخمسة[61].

ثانياً: وحدة المغرب العربي والوحدة العربية

حرصت الحركة الوطنية المغربية، عموماً، على الربط بين وحدة المغرب العربي والوحدة العربية. ومن المعروف أنه، على الرغم من أن الشعوب المغاربية ونخبها القائدة وجدت نفسها في خندق واحد ضد الاستعمار الفرنسي على الخصوص وبدأت تشعر بوحدتها، فإن السياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على شق الشعوب المغاربية، وخاصة منها الشعب المغربي إلى «عرب» و «بربر»، وكذلك السياسة الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى احتواء المغرب العربي إلى الأبد في الاطار الفرنسي، عن طريق اعتبار الجزائر «أرضاً فرنسية» وعن طريق ادماج المغرب وتونس في ما سمّي «الاتحاد الفرنسي» ـ إن هذه السياسة قد عمّقت التوجه العروبي للحركة الوطنية المغربية. وكما رأينا في الفصل الثاني من القسم الأول (من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٥)، فإن الحركة الوطنية المغربية، بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكتفِ بتأكيد ما يوحّد الشمال الأفريقي وبالعمل على توحيد كفاح شعوبه وحركاته، بل شددت، إلى جانب ذلك، على إثبات عروبته، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وأبرزت دلائل عروبته، ونضالات جماهيره وأحزابه الوطنية في سبيل القضايا العربية.

وإذا كانت هناك بعض أطراف الحركة الوطنية، حتى أواسط الخمسينيات قد نادت بوحدة «الشمال الأفريقي» دون ربط ذلك بالوحدة العربية الشاملة (مثل الحزب الشيوعي المغربي)، فإن غالبية أطراف الحركة الوطنية، رغم الاهتمام الخاص والأولوية التي تعطيها لوحدة المغرب العربي، ظلت تعتبر ذلك خطوة، ومرحلة في اتجاه الوحدة العربية.

وقد وصل الأمر إلى حد التلازم «الأوتوماتيكي» بين ذكر وحدة المغرب العربي، وذكر الوحدة العربية، في برامج وبيانات مجمل مكونات الحركة الوطنية المغربية. ولعل الحملة الواسعة التي نظّمت ضد مؤتمر طنجة المغاربي في ١٩٥٨، وضد رئيسه السيد علّال الفاسي، من جانب بعض القوى القومية في المشرق، واتهام المؤتمر المذكور ورئيسه بأنه لم يطرح وحدة المغرب العربي إلّا لمعاكسة الوحدة المصرية ـ السورية، ومواجهة انتشار المد القومي العربي بقيادة جمال عبدالناصر. لعل لتلك الحملة دوراً في التلازم «الأوتوماتيكي» المشار إليه. وهو تلازم يُقصد منه، منذ البداية، دفع أي اتهام بالجمهورية وبمناهضة الوحدة العربية.

---

(٦١) انظر خطاب عبدالرحيم بوعبيد في الدار البيضاء بمناسبة الحملة لانجاح الاستفتاء الشعبي حول اتفاقية وجدة في: **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٤/٨/٢٥.

لكن السيد علّال الفاسي لم يقف عند حد تأكيد موقع وحدة المغرب العربي في مسلسل الوحدة العربية، مراراً وتكرارا، بل قدّم شرحاً وافياً لتصوره وحدة عربية تبدأ بتوحيد الأقطار العربية التي تشكّل مجموعات أكثر انسجاماً وتكاملاً، يشكّل المغرب العربي مجموعة واحدة ضمنها. وبذلك حاول السيد علّال الفاسي أن يقيم الدليل مرة أخرى على توجهه العروبي، وأن يبرهن مرة أخرى أن وحدة المغرب العربي مثلها مثل أية وحدة لمجموعة جهوية عربية أخرى، ليست إلّا خطوة على طريق بناء الوحدة العربية الشاملة.

وفي هذا الصدد، يقول السيد علّال الفاسي في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الذي انعقد في أعقاب هزيمة ١٩٦٧: «وحزبنا يرى أن من الممكن الوصول إلى الوحدة العامة عن طريق الوحدات الاقليمية، بحيث يمكن ضم الحجاز واليمن والجنوب في دولة عربية متحدة، وضم مصر والسودان في دولة أخرى، وتوحيد سوريا ولبنان والأردن والعراق والكويت في دولة ثالثة، وتوحيد ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ومعه الاقليم الموريتاني في اتحاد المغرب العربي. ومن هذه الاتحادات تتكون دول الجامعة العربية الرباعية (كونفدرالية). وهذه الرغبة هي التي جعلتنا نؤمن بضرورة اعتبار بلدان أفريقيا الشمالية وطناً واحداً. ومنذ أن بدأنا حركتنا ونحن نتعاون في نضالنا ومثلنا الموضوع أمام أعيننا هو الوصول إلى بناء المغرب العربي بعد الاستقلال»[٦٢].

ولقد وضعت مختلف مؤتمرات حزب الاستقلال، من المؤتمر الخامس سنة ١٩٦٠ إلى المؤتمر الحادي عشر سنة ١٩٨٢، (أما المؤتمر الثاني عشر فلم ينعقد إلّا في سنة ١٩٨٩)، وحدة المغرب العربي كمرحلة في اتجاه الوحدة العربية.

أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فبعد أن أشار، في مؤتمره التأسيسي سنة ١٩٥٩، بشكل لا يخلو من غموض إلى «مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الأخوّة العربية والتضامن الأفريقي»[٦٣]، وأشار مؤتمره الثاني (١٩٦٢) إلى أن وحدة المغرب العربي «تدخل في أفق أوسع للوحدة العربية والأفريقية»[٦٤]، لم يتطرق مؤتمره الثالث في نهاية ١٩٧٤، (بعد انشقاق أساسي في ١٩٧٢) إلى وحدة المغرب العربي. في حين تحدَّث بوضوح كبير وبقناعة قوية عن وحدة الأمة العربية والمهام التي يطرحها هدف تحقيق هذه الوحدة[٦٥]. لكن المؤتمر الرابع للاتحاد (١٩٨٣)، خصص فصلا مستقلاً لتحليل وضعية وآفاق المغرب العربي وتحديد الطريق إلى وحدته، وخصص فصلاً مستقلاً أيضاً لتحليل الوضعية على «مستوى الوطن العربي»، وطرح ما يجب القيام به «لكسب القدرة الحقيقية على الابتكار والمواجهة». . .

---

(٦٢) الفاسي، دائماً مع الشعب: **التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧، ص ٥٤.

(٦٣) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ - ١٩٧٤: وثائق**، ص ١٦.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٦٥) عبدالله ابراهيم، **التقرير المذهبي**، المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٧٤ (الدار البيضاء: مطبعة امبريجيا، [١٩٧٤])، ص ٥٧ - ٦٠.

وخلال عرض ذلك أكد «أننا في المغرب جزء لا يتجزأ من الوطن العربي تجمعنا به وحدة المصير ونقاسمه ويقاسمنا السّراء والضّراء في صراعه وصراعنا، ضد التخلف والامبريالية. . .»[٦٦].

وسواء في مؤتمره الأول (١٩٧٥)، أو في مؤتمره الثاني (١٩٧٩)، أو في مؤتمره الثالث، فقد حرص حزب التقدم والاشتراكية على الربط بين وحدة المغرب العربي والتوجه نحو التوحيد العربي. فقد أشار في الأول إلى أننا كمغاربة «نكوّن الجناح الغربي للعالم العربي، نرى أن مهمتنا الأولى حالياً في هذا المضمار بناء وحدة المغرب العربي كمرحلة أولى تسهل عملية الانتقال إلى المساهمة الواعية الراسخة في تكوين الوحدة العربية الشاملة»[٦٧]. وأشار في الثاني إلى أن رغبته «هي التمكن من إعادة ربط علاقات الوحدة والنضال مع باقي القوى التقدمية والمعادية للامبريالية في المغرب العربي من أجل أن تلعب منطقتنا دورها الكامل في حركة التحرر الوطني العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية»[٦٨]. وفي الثالث عرّف نفسه بأنه حزب مناضل «من أجل وحدة عربية على أسس ديمقراطية وتحررية ابتداء من وحدة مغربنا العربي. . .»[٦٩].

وتمسكت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بالتصور نفسه الذي يعتبر وحدة المغرب العربي حلقة في مسلسل تحقيق الوحدة العربية. وأكدت ذلك في مختلف مقررات هيئاتها وبياناتها المتعلقة بالموضوع. ومن ذلك على الخصوص مقررات ندوتها الوطنية الثانية (تموز/ يوليو ١٩٨٤) التي دعت إلى «انعاش مسيرة وحدة المغرب العربي باعتبارها حلقة مهمة في بناء وحدة الأمة العربية». . . وسيطرت في هذا الاتجاه مجموعة من المهام والشعارات[٧٠].

وقد توقف المؤتمر الأول للمنظمة المذكورة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥) ملياً عند هذا الموضوع، فأوضح أن الوحدة العربية «لن تتحقق دفعة واحدة وبصورة شاملة، بل ستعرف عدة تدرجات وتوسطات. وينبغي في هذا الاتجاه دعم وتطوير كافة الخطوات التوحيدية، مهما كانت محدوديتها، والعمل من أجل تقوية المساهمة الشعبية فيها»[٧١]. وتعرض للوحدات الجهوية التي يمكن أن تشكل «نظراً للتقارب والتداخل الأقوى بين جماهير أقطارها، ولتجاربها الكفاحية المشتركة ولتكامل مميزاتها الاقتصادية والاجتماعية. . . خطوة أساسية نحو توحيد الأمة العربية. وعلى هذا الأساس يحتل النضال من أجل تقديم مسيرة توحيد المغرب العربي ضمن نضالنا القومي العام، مكانة خاصة. . .»[٧٢].

---

(٦٦) ابراهيم، **التقرير المذهبي،** المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٨٣، ص ٢٧ ـ ٣٧.

(٦٧) علي يعتة، **من أجل إنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية** (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، ١٩٧٥)، ص ٦٠.

(٦٨) علي يعتة، **المهام الراهنة للثورة الوطنية الديمقراطية ومساهمة حزب التقدم والاشتراكية** (الدار البيضاء: مطبعة المعارف، [د. ت.])، ص ٣٥.

(٦٩) حزب التقدم والاشتراكية، **من أجل البديل الديمقراطي في خدمة مصالح الوطن وحقوق الشعب** (الدار البيضاء: مطبوعات البيان، ١٩٨٣)، ص ٩٥.

(٧٠) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **الندوتان الوطنيتان الأولى والثانية** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ٥٦.

(٧١) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **مقررات المؤتمر الوطني الأول** (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٦)، ص ١٢٤.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

وتمسّك الاتحاد الاشتراكي بالتصور نفسه، وأكد ذلك خلال مؤتمراته الوطنية، الاستثنائي سنة ١٩٧٥، والثالث سنة ١٩٧٨، والرابع سنة ١٩٨٤[٧٣]. والجدير بالاشارة أن المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي بما مثله من نضج فكري وسياسي وبما جسّده من مجهود تنظيري ـ توجيهي، يشكّل بالنسبة إلى عديد من القضايا ـ قاعدة ومنطلقاً لصياغة المواقف وترشيد الممارسة. وقد حرصت أهم وثيقة صادرة عنه وهي «التقرير الايديولوجي» ضمن ما حرصت عليه، على توضيح العلاقة ـ التي كانت قد تعرضت لخلط وتشويه ـ بين وحدة المغرب العربي والوحدة العربية. وفي هذا الصدد أكد أن وحدة الأقطار المغاربية «التي فصل بينها الاستعمار بحدود وهمية، ضرورة تاريخية لم تحجب عنا، ولا يمكن أن تحجب عنا الآفاق الواسعة التي تفتحها أمام شعوب الوطن العربي كله الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج، التي تناضل من أجلها الجماهير العربية، وستستمر تناضل من أجلها إلى أن تتحقق»[٧٤].

وكما لاحظنا ذلك في الفصل الثاني من هذا القسم، فقد حرصت الحركة الوطنية المغربية في بناء موقفها من «الاتحاد العربي الأفريقي» بين المغرب وليبيا على التأكيد أنه ليس إلّا خطوة على طريق توحيد المغرب العربي وتوحيد الأمة العربية، بل وتوحيد أفريقيا! (أنظر الفصل الثاني من القسم الثاني، الفقرة المتعلقة بالاتحاد العربي الافريقي).

ثالثاً: مصادر الوحدة المغاربية

على الرغم من أن الحركة الوطنية المغربية في نشاطها من أجل الوحدة المغاربية تركز على الدعائم الواقعية والمستقبلية لبناء هذه الوحدة، وترسيخها، وضمان استمرارها، ولجعلها أكثر قدرة على تحقيق مطامح الجماهير ـ على الرغم من ذلك، فإنها تبدي اهتماماً بالدعائم التاريخية لتلك الوحدة. ويتباين هذا الاهتمام حسب طبيعة المراحل النضالية، والمهمات التي تطرحها، وحسب تمايز القناعات الوحدوية، بين اتجاه يركز على الأهمية المستقبلية للوحدة دون كبير اهتمام بـ «الماضي»، واتجاه لا يتردد في الحديث عن «أمة مغربية» (مغاربية).. عريقة ويؤكد، على أساس ذلك، الأهمية المستقبلية لوحدتها.

لقد أولت الحركة الوطنية المغربية ـ لمواجهة المخططات الاستعمارية الرامية إلى عزل المغرب عن المجالين العربي والمغاربي، وإلى طمس هويته العربية ـ الاسلامية وادماجه في «الاتحاد الفرنسي» ـ جهداً كبيراً لإبراز التاريخ المغاربي والعربي الاسلامي المشترك ونشره بأساليب وأشكال مختلفة، علمية، فنية، وأدبية. وكافحت كفاحاً مريراً لنشر التعليم باللغة العربية.

---

(٧٣) بعد المؤتمر الاستثنائي جاء المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي. أما المؤتمر الثاني، فقد انعقد عام ١٩٦٢ عندما كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية موحداً. أما بعد انقسامه سنة ١٩٧٢ إلى جناحين، فحافظ الأول على الاسم القديم للحزب... واختار الجناح الثاني، سنة ١٩٧٤ اسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فعقد مؤتمراً استثنائياً سنة ١٩٧٥، ثم عاد إلى ترتيب مؤتمراته انطلاقاً من المؤتمر الثاني سنة ١٩٦٢.

(٧٤) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الاستثنائي، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، **التقرير الايديولوجي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

ومن أجل توحيد الكفاح المغاربي ضد الاستعمار، ومن أجل كسب دعم وتأييد أكثر قوة لهذا الكفاح من قبل أقطار المشرق العربي، قام السيد علال الفاسي بجهد خاص لإبراز الروابط التاريخية بين شعوب المغرب العربي، إلى الحد الذي تحدّث فيه عن «أمة مغربية» متميزة وعريقة وتشكّل في الوقت نفسه «جزءاً لا يتجزأ» من الأمة العربية. وفي هذا الصدد يقول السيد علال الفاسي «وتجلت روح قومية مغربية (مغاربية) بكل معانيها. وهل هناك دليل أكبر من أن يموت المهدي بن تومرت مؤسس دولة الموحدين وهو من قرى الجنوب المراكشي، ويترك الخلافة من بعده لعبد المؤمن الجومي من بلاد الجزائر»[75]. ثم يضيف: «فالقومية المغربية موجودة منذ القديم فيما قبل الاسلام وبعده، مبثوثة في كل الآثار المغربية التي سلمت من عوادي الدهر. وإنك لتجد في كتب ابن جبير وابن خلدون، وفي شعر ابن هانىء، متنبي المغرب، وغيرهم، من الأدلة الواضحة على تمسّك المغربي (المغاربي) بوطنه وحبه لبلاده، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة، ما لا تجده في آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم. وهذه الروح القومية هي التي دفعت بأمتنا للاستبسال في سبيل الذب عن كيانها طيلة العصور الوسطى الأوربية كلها، خصوصاً وقد توالت عليها هجمات عديدة من دولتين شديدتي التعصب هما اسبانيا والبرتغال»[76]. وفي موضع آخر يؤكد السيد علال الفاسي دفاعاً عن وحدة المغرب العربي وعن دعوته إلى عقد مؤتمر طنجة ـ أن الشعب «الذي يعيش في كل من المغرب والجزائر وتونس شعب واحد، متكون من سلالات واحدة، فيه العرب والبربر، وفيه الافارقة والمنحدرون من سلالات أوروبية، وكلهم تبلور في هذه العروبة المغربية (المغاربية) المعتزة بكيانها. . .»[77].

وقام السيد عبدالله ابراهيم بمجهود تاريخي ـ تركيبي هام لتفسير تاريخ المغرب الكبير، في نهاية الستينيات، أبرز خلاله، ضمن ما أبرز، «الشخصية المغربية» العريقة السابقة للمسيحية، والتي حاولت تكييف هذه الأخيرة مع «الخصوصية المغربية. . .»[78]. ووجدت في «ثقافة العرب والاسلام ـ كفلسفة كونية وكنظام اجتماعي يعتبر أبرز ركن فيها» ما كشفها وأعطاها «أسباب القوة والمجد «لتساهم» مساهمة ناجحة على العموم في نماء «الحضارة الانسانية» ولتؤسس لحسابها الخاص ولعدة قرون امبراطورية عربية أعظم وأشد عمقاً وأثراً من امبراطورية القرطاجنيين»[79].

ويستند السيد ابراهيم إلى ابن خلدون الذي يعرّف المغرب بأنه «قطر واحد مميز بين الأقطار، يحده من جهة الغرب بحر المحيط، ومن جهة الشمال البحر الرومي. ومن جهة القبلة والجنوب صحراء العرق. وأما من جهة الشرق، فإن العرف الجاري لهذا العهد. . . أنه يختص بطرابلس وما وراءها إلى جهة الغرب. . . وهذا الذي كان في القديم ديار البربر وموطنهم. . .»[80].

وأوضح السيد عبدالله ابراهيم أن العرب استعملوا «ألفاظ المغرب الأدنى والمغرب الأوسط

---

(٧٥) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة: عبدالسلام جسوس، ١٩٤٨)، ص (ل).

(٧٦) المصدر نفسه، ص (ل).

(٧٧) علال الفاسي، **دفاعاً عن وحدة البلاد**، سلسلة الجهاد الأكبر (الرباط: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٢٢٥.

(٧٨) ابراهيم، **صمود وسط الاعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص ٤٢.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.

والمغرب الأقصى لتحديد مناطق جغرافية، لا لتسميتها، فلما أصبحت المنطقة تغطي كيانات سياسية منفصلة عن بعضها تحت حكم الاستعمار الحديث»[81]، كان لا بد من البحث لها عن أسماء. وهكذا أصبحت كلمة «الجزائر»، «بقرار من وزير الحربية الفرنسي، مؤرخ بشهر تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٣٥» تطلق على ما احتلته الجيوش الفرنسية، شمال أفريقيا سنة ١٨٣٠[82] وأطلق اسم تونس على القطر بأكمله «منذ سنة ١٨٤٧ فقط عندما قام الجنرال الفرنسي رانـدون بتعيين خط التخوم الجزائرية ـ التونسية. فانتشر استعمال الكلمة بعد ذلك في الصحافة الفرنسية (. . .) ولكنه لم يصبح رسمياً إلّا بتأسيس الحماية سنة ١٨٨٠ . . .»[83]. أما لفظ «ماروك، مراكش» فهو «من باب تسمية البلاد كلها باسم العاصمة فقط. . .»[84].

كما أوضح السيد عبدالله ابراهيم أن أول بادرة من نوعها لتحديد الحدود بين الجزائر والمغرب تمثلت في الوثائق التي تبادلها والي الجزائر التركي عثمان باشا مع المولى محمد بن الشريف «صاحب سجلماسة». وتعتبر هذه البادرة «البداية المفجعة لقصة طويلة مملة، أحكم نسج خيوطها الاستعمار الأوروبي الحديث في أغلب الأحيان، لتركيز سيطرته أو تدعيم استغلاله الاقتصادي. . .» أما قبل الاحتلال التركي فقد كانت المنطقة المغاربية تعتبر بلاداً واحدة[85].

وأهم ميراث تاريخي تتمسك به جماهير المغرب العربي، إضافة إلى دينها الاسلامي ومذهبها المالكي الموحد، هناك اللغة العربية وعنها يقول السيد عبدالله ابراهيم «للعربية على الخصوص جذور عميقة في وجدان المغاربة (= المغاربيون) الديني وضميرهم الأخلاقي وارتباطاتهم العاطفية عبر التاريخ، فهي لذلك تمثل لحد الساعة أكثر من لغة بالنسبة إليهم لأنها جزء من هويتهم نفسها كشعب. . .»[86]. ويقول السيد علال الفاسي في الباب نفسه «. . . واللغة التي نتحدث بها في جميع شؤوننا الدينية والدنيوية والعائلية واحدة، هي لغة الضاد التي نفتخر دائماً بأن لنا فيها من النبوغ والقدرة ما نتفوق به أحياناً على غيرنا من أبناء عمومتنا في المشرق. . .»[87].

غير أن الحركة الوطنية المغربية لا تستند إلى التاريخ الممتد وما تبلور خلاله من وحدات ومن روابط وحدوية، بل تستند كذلك إلى التاريخ الحديث، تاريخ المعاناة المشتركة من الاستعمار وتاريخ الكفاح المشترك، والتضحيات المتبادلة، خلال هذا الكفاح ضد الاحتلال الاستعماري. وفي هذا السياق، يجري التذكير بالمعارك المشتركة والتنظيمات المشتركة، والانتصارات المحققة بفضل النضال الموحد.

وتستند كذلك إلى «الوحدة الطبيعية» للمنطقة المغاربية المؤطرة ما بين الصحراء المصرية شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، وما بين الصحراء الافريقية الكبرى جنوباً والبحر الأبيض

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ٥٤.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.
(٨٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(٨٧) الفاسي، دفاعاً عن وحدة البلاد، ص ٢١٣.

المتوسط. وهذه الوحدة «الطبيعية» أو «الجغرافية» يعتبرها السيد علّال الفاسي أمتن من جميع مثيلاتها لدى المجموعات الجهوية العربية، بل إنه يعتبر أن وحدة المغرب «أمتن جغرافياً وتاريخياً من كل تلك التواحيد. . .» ويضيف «إن حاجة المغرب وتونس والجزائر أكثر من حاجة الدول العربية الأخرى»[88] إلى الوحدة.

وإلى جانب ما سبق، وبموازاته، أطنبت الحركة الوطنية المغربية بعد الاستقلال، في الحديث عن عناصر التكامل الاقتصادي بين الأقطار المغاربية. وفي هذا الصدد يجدر التذكير بما تحدّث عنه السيد المهدي بنبركة سنة ١٩٥٩، عن الثروات التي تختزنها المنطقة والتي يمكنها أن تكون أساساً لتنمية اقتصادية حقيقية «يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية»[89]، وعن الأهمية السكانية التي من شأنها أن تكون قاعدة سوق داخلية لا غنى عنها لأي تصنيع حقيقي في المغرب العربي. وكثيراً ما وضعت الامكانات الطاقية إلى جانب الامكانات المنجمية والزراعية والبحرية كمنطلق لتنمية مغاربية حقيقية.

ويتضح، بطبيعة الحال، أن حشد جميع العناصر المؤكدة على الوحدة المغاربية والداعية إليها، سواء منها المتعلقة بالتاريخ الوحدوي والكفاحي، أو المتعلقة بالدين واللغة والجغرافيا والموارد الاقتصادية والسكان، يستهدف خدمة المستقبل لأن المغرب العربي بكل تاريخه وإمكاناته يبقى خارج توحيده، شديد الضعف والتخلف، لا يتناسب وجوده، كأقطار منفصلة عن بعضها، مع روح العصر الذي «لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة» فيه[90].

وقد كان حزب الاستقلال واضحاً منذ البداية، فأكد في أهم وثيقة تضمنت اختياراته الاقتصادية، وهي وثيقة «التعادلية»، أن البرنامج الاقتصادي الذي يحمل هذا الاسم «والاستقلال الاقتصادي على الخصوص، لن يتحقق اذا لم يشارك المغربُ في مجموعة اقتصادية أوسع»[91].

وعاد السيد علال الفاسي، في تقريره إلى المؤتمر السابع لحزب الاستقلال (١٩٦٥)، إلى تأكيد الأهمية المستقبلية لوحدة المغرب العربي، من أجل النهوض به، فقال: «إذا كانت هناك عوامل دينية وجغرافية وسلالية استوجبت وحدتنا، فإن ثمة ما هو أجدر بالاعتبار في هذا العصر، هو أن اقتصاديات دول المغرب الأربع، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب غير متكاملة، بل هي متزاحمة. لأن ما ننتجه في المغرب ينتجه اخواننا في تونس، وما تعطيه الجزائر تعطيه ليبيا. وبما أن مستوى التخلف واحد أيضاً، فإن جهودنا للتصنيع وللتقدم ستكون مكررة، وستضاعف وسائل المنافسة أكثر مما تساعد على التعاون وحل المشكل. فالضرورة إذن تفرض علينا أن ننسق جهودنا وأن نضع تخطيطاً مشتركاً للنهوض بمجتمعنا. . .»[92]. وفي السياق نفسه شدد السيد امحمد بوستة، الأمين العام لحزب الاستقلال في «التقرير المذهبي»

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٨٩) Bin Barakah, *Problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb*, p. 42.

(٩٠) الفاسي، كي لا ننسى، ص ١٨٤.

(٩١) من وثيقة التعادلية نقلاً عن: العلمي، علال الفاسي: رائد الحركة الوطنية، ص ٢٣١.

(٩٢) الفاسي، معركة اليوم والغد: المشروعية الديمقراطية، التعادلية، التقرير الأدبي والاعتقادي الذي قدمه للمؤتمر السابع لحزب الاستقلال المنعقد بقاعة المعرض الدولي بالدار البيضاء أيام ١٢ - ١٣ - ١٤ فبراير ١٩٦٥، ص ١٠٢ - ١٠٣.

إلى المؤتمر التاسع للحزب (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) على «أن الوحدة ضرورة اقتصادية تقضي على العزلة وتحرر هذه البلاد من تكرار المشاريع الضخمة، وتفتح سوقاً مهمة مكونة على الأقل من ٧٠ مليون نسمة، وتتعاون في الجهود للقضاء على التخلف (. . .). وحدة اقليمية من هذا النوع من شأنها أن تقف كتلة واحدة في وجه الاستعمار[٩٣] والامبريالية والصهيونية والاستغلال الاقتصادي، باعتبارها قوة بشرية واقتصادية».

وقد أبرز السيد عبدالله ابراهيم، في افتتاحية ذات أهمية بالغة من حيث ظرفها ـ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩) ـ الذي كان يتميز باقتراب الانفجار الشامل في المنطقة بسبب مشكلة الصحراء، ومن حيث مضمونها وما يعكسه من تصور متقدم للوحدة المغاربية ـ أبرز السيد ابراهيم في هذه الافتتاحية تصوره لما تعنيه وحدة المغرب العربي اقتصادياً، اجتماعياً، وسياسياً:

فهي من الناحية الاقتصادية: «الوسيلة الوحيدة لتمكين ستين مليون مغربي (مغاربي) حالياً من القدرة الذاتية على مواجهة تكاليف التجهيزات الأساسية العملاقة، الباهظة الثمن وغير السريعة المردودية، والضرورية ضرورة مطلقة لانطلاقتنا الحضاري». ومن أمثلة ذلك: مد أنابيب النفط والغاز في عموم المنطقة، وإقامة مجمعات صناعية عملاقة اقليمياً حسب المؤهلات الطبيعية والانسانية، وإتمام شبكة الخطوط الحديدية في مختلف جهات البلاد، واستثمار الصحراء بشكل نظامي واستكشاف خيراتها، وإقامة التجهيزات، كبناء الموانىء الكبرى على ضفاف المتوسط والأطلسي.

وأكد السيد عبدالله ابراهيم أن مواجهة هذه المهام «لهي أجدى وأرشد من إنفاق مئات المليارات من الدولارات، لشراء الأسلحة من الشرق والغرب، بقصد تهديد شعوبنا بعضها بعضاً. . .»[٩٤].

وهي من الناحية الاجتماعية، تستهدف تحقيق «شروط التجهيز الانساني المواكب حتمياً، للتجهيز الاقتصادي، وذلك في ميادين تكوين الأطر (الكوادر) التسييرية، وتصفية الأمية، وتنظيم الضمان الاجتماعي، والبحث العلمي والرعاية الصحية، وتأمين حقوق الانسان، وتحقيق الشروط الموضوعية للمساواة بين المواطنين في المجهودات والمكافآت»[٩٥].

أما من الناحية السياسية، فتتمثل في الاتفاق على مبادىء سياسة المغرب العربي ودمجها في كل دستور قطري، وإعطائها الأولوية على التشريعات القطرية، «ويجب أن تعزز هذه المبادىء بحلف عسكري دفاعي (. .) بحيث يكون الاعتداء على أي طرف، اعتداءً على الأطراف الأخرى بصفة أوتوماتيكية. . .»[٩٦].

وهناك عنصر يكاد يكون ثابتاً في أدبيات الحركة الوطنية المغربية المتعلقة بوحدة المغرب العربي. ولا يتمثل هذا العنصر في ضرورة التكتل المغاربي في وجه الامبريالية أو التكتلات

---

(٩٣) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ٢١ ـ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٨ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨)، ص ٦٣.

(٩٤) عبدالله ابراهيم، «المغرب العربي الكبير كيف؟» **الاتحاد الوطني**، ١٨/١٠/١٩٧٩.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

الدولية الكبرى بشكل عام، بل يتمثل على الخصوص في تأكيد حيوية التكتل المغاربي وضرورته لمواجهة «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» وتوسعها المستمر. وقد أكد السيد عبدالرحيم بوعبيد هذا العنصر، سنة ١٩٦١، في وقت كانت فيه المجموعة المذكورة في بداية الطريق...»[٩٧]. واستمر تأكيده منذ ذلك الحين، وهو تأكيد كان يشتد كلما أنجزت تلك المجموعة خطوة جديدة نحو التوسع والتماسك.

وهناك جانب يستدعي الكثير من التأمل في ما آلت إليه الأوضاع العربية، ومنها الأوضاع المغربية. ويتعلق الأمر ببروز أسباب «جديدة» لتحقيق وحدة المغرب العربي، وهي أسباب ليس جوهرها ـ في البداية على الأقل ـ تحقيق النهضة المجتمعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتوفير المناعة السياسية والعسكرية، بل جوهرها تجنّب التدمير المتبادل، واحتواء النزاعات بين الأطراف المغاربية.

ولقد عبّر السيد عبدالله ابراهيم، في «التقرير المذهبي» إلى المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة ١٩٨٣، عن ذلك بجلاء كبير عندما أكد أن «وحدة المغرب العربي، لا تمليها في نظرنا وحدة التاريخ والدين واللغة والجنس، ولا وحدة النضال المشترك من أجل الحرية، ضد مستعمر واحد، ولا تمليها كذلك ضرورة اقتصادية ذات طابع حيوي وإجباري، بل هي الطريق الوحيد، لتجاوز مشاكل الحدود الاستعمارية، والتكتيك الأرشد، لامتصاص سواقط النزاع الترابي الخطير، حول الأقاليم المغربية المترامية الأطراف التي انتزعتها الأوساط الاستعمارية الفرنسية، من المغرب المستقل وأدمجتها في الجزائر «الفرنسية»، بالقوة أولاً، تم تحت إملاء معاهدة باريس في بداية القرن الحالي»[٩٨].

وقد اشتد تأكيد هذا الجانب، بعد تصاعد الصراع حول الصحراء، وركزت عليه مجمل أطراف الحركة الوطنية، وإن تباينت لهجتها. فأعلن حزب الاستقلال على لسان أمينه العام عن استعداده «لحل جميع المشاكل في إطار المغرب العربي الموحد الذي نرتفع فيه فوق مستوى الحدود المصطنعة...»[٩٩]. وأعلن حزب التقدم والاشتراكية على لسان أمينه العام كذلك أنه يقبل «إن اقتضى الأمر، مثل هذه الحالات (تحويل السيادة إلى شعب شقيق على جزء من التراب المغربي، موضع النزاع)، عندما يمكنها أن تساعد على تشييد مغرب عربي ديمقراطي عبر تجاوز الصراعات الضيقة حول الحدود، وإقامة تعاون مثمر لصالح شعوب المنطقة»[١٠٠].

فهل يعني التركيز على هذا الجانب نوعاً من الضريبة التي ينبغي دفعها لتصحيح انطلاقة المغرب العربي، وهي الانطلاقة التي كانت «سيئة بصراحة. فلم يجنِ لا المغرب ولا الجزائر، من حرب ١٩٦٣ أي ثمرة، سوى عرقلة وحدة شعوب المغرب العربي في البداية، وإبعاد الرأي العام الوطني عن الاهتمام بها، في انتظار الفرصة السانحة لنسفها نهائياً، وتعريض مشروعها للسخرية، بعد إقامة ألف دليل على فشلها وسخفها في جميع المناسبات المؤاتية»![١٠١].

---

(٩٧) بوعبيد، «الأسس الاقتصادية للوحدة المغاربية».
(٩٨) ابراهيم، **التقرير المذهبي**، المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٨٣.
(٩٩) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**، ص ٢٣.
(١٠٠) يعتة، **المهام الراهنة للثورة الوطنية الديمقراطية ومساهمة حزب التقدم والاشتراكية**، ص ٢٧.
(١٠١) ابراهيم، **التقرير المذهبي**، المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٨٣.

القِسْمُ الثّالِث

الحركة الوطنِيَّة المغربيَّة وَالقضِيَّة الفِلسْطينيَّة

الفصل السادس

الخلفية الثقافية والسياسية

يتعلق الأمر في هذا القسم، بعرض تصور الحركة الوطنية المغربية للقضية الفلسطينية، وتحديد مواقفها من الحركة والمشروع الصهيونيين، ومن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومسألة التسوية السياسية، وطبيعة ادراكها الأبعاد القومية للنضال الفلسطيني، وحجم اسهامها فيه.

فما هي العوامل التي هيأت وضع الحركة الوطنية لاستقبالها تأثيرات هذه القضية، من موقع احتضانها؟ وما هي ـ بالتالي ـ ملامح هذا الوضع الذي جعلها تعي أخطار المشروع الصهيوني ـ مبكراً ـ وتنخرط في النضال ضده، وترسم مقدمات تطويره (أي النضال) لاحقاً، وصيرورته جزءاً من الهم الوطني؟

لا شك أن أية محاولة للاجابة عن هذه الاسئلة، تفترض الحديث عن الخلفية الثقافية والسياسية التي حكمت اهتمام الوطنيين المغاربة بالقضية الفلسطينية. وهو ما سنحاول ابرازه من خلال نقطتين اثنتين: الاولى تتعلق بالنشاط اليهودي في المغرب، والثانية بعلاقة الوطنيين الاوائل بفلسطين.

* * *

مما لا شك فيه ان الدين الاسلامي ظل يشكّل الخلفية الثقافية الأساسية للنضال الوطني والقومي للحركة الوطنية المغربية، على امتداد مرحلة تكوُّنها، وأولى مراحل نشاطها. ويرجع ذلك ـ وبشكل أساسي ـ إلى خصوصية النضال الوطني في المغرب، الذي واجه الغرب الاوروبي، ولم يصطدم بالقومية التركية، والتي تبلور ـ من خلال الصراع معها ـ مفهوم القومية العربية. لذلك بقي الانتماء إلى الدين الاسلامي أحد أهم الأسس التي حكمت وحدة النضال الوطني ضد الغزو الاجنبي، متجاوزة ـ (أي الحركة الوطنية) ـ بذلك كل التمايزات اللغوية والثقافية المتصلة بطبيعة واقع المغرب الاجتماعي. هكذا أمكن القول إن

القضايا القومية للشعوب العربية كان يتم التعامل معها ـ هنا ـ انطلاقاً من تصور ديني[1]، اكثر منه تصوراً قومياً بمقياس الشرق العربي.

بهذا الوعي، الذي يمتزج فيه الديني بالسياسي، أطل أوائل الوطنيين على الاحداث التي كان يعرفها المشرق العربي، بعد توقيع «وعد بلفور» وتزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وستظل هذه الخلفية، على الرغم من الالتباس الذي تحدثه ـ حيناً ـ، وعدم مطابقتها الابعاد الحقيقية للمشروع الصهيوني في المنطقة ـ أحياناً أخرى ـ حاضرة بصورة كبيرة لدى العديد من الوطنيين، في مراحل لاحقة.

والحقيقة أنه إذا كانت هذه الخلفية قد نشأت وتطورت في ظل معطيات الصراع الداخلي، الذي كان يعيشه الوطنيون الاوائل، في اعقاب نظام الحماية القنصلية، وفي ظل الاستقطاب القوي لكبار التجار من اليهود لصالح الوضع الاستعماري الذي أطاح بالكثير من أسس التعايش في المغرب، وزج بفئات واسعة من اليهود في علاقة من التبعية للاستعمار ـ ان لم نقل العمالة للاجنبي ـ وما استتبع ذلك من توترات طالت علاقتهم بالسلطة المركزية وبعامة الناس، بمن فيهم الفئات المفقرة من اليهود...، ـ فإنها ـ أي الخلفية ـ لم يكن يعوزها وعي قومي مبكر، مستند إلى تصور عروبي واضح. ولعل محمد حسن الوزاني، وعلال الفاسي، ومحمد المكي الناصري، واحمد بلافريج، وعبد السلام بنونة وغيرهم والذين كرسوا جزءاً من اهتماماتهم الفكرية ونشاطهم السياسي للقضية الفلسطينية منذ العشرينيات أمثلة نموذجية عن هذا التداخل في وعي الوطنيين بين القومي والديني.

أولاً: النشاط اليهودي في المغرب

تتفق العديد من الدراسات والابحاث التي تناولت أوضاع اليهود في المغرب، على تأكيد إيجابية العلاقة التي ظلت تربطهم بباقي الجماعات المكوِّنة للمجتمع المغربي من جهة، وبالسلطة المركزية من جهة ثانية. والمرجع الأساسي المعتمد لدى هذه الدراسات هو مجموع الوثائق والمراسلات والظهائر التي كان يبعث بها أو يصدرها سلاطين المغرب، والتي تتضمن التزامات صريحة من جانب هؤلاء لحماية الطائفة اليهودية وضمان حقوقها، بل ومنحها امتيازات لم تكن من حق الآخرين، خاصة في المجال التجاري. كما أن جل هذه الدراسات تؤكد التحول الكبير الذي سيطرأ على هذه العلاقة في القرن التاسع عشر، مع بداية التغلغل الاوروبي، وتحديداً مع بداية تطبيق سياسة الحماية القنصلية التي فرضتها الدول الغربية، بعد هزيمة المغرب في معركتي تطوان (١٨٦٠) وإيسلي (١٨٤٤)، وهما محطتان فارقتان فقد المغرب فيهما جزءاً كبيراً من سيادته وهيبته. ويؤكد المؤرخون أن المغرب الذي ظل على مدى تاريخه القديم والحديث ملجأً آمنا لليهود الفارين من الاضطهاد المسيحي في أوروبا، لم يلتزم دائماً بتطبيق قوانين «الذمة» الإسلامية التي تنظم العلاقة بين المسلمين «وأهل الكتاب»، خاصة

---

(١) انظر القسم الاول من هذا البحث.

منها المسماة الشروط المستحبة، الا في حالات نادرة (في عهد الموحدين، مثلاً)، كما لم يبدأ تجميعهم في أحياء خاصة (أحياء الملاح) إلّا في عهد المرينيين.

والحقيقة، ان دخول فئات التجار من اليهود (وخاصة تجار السواحل والمدن الكبرى) في سياسة الحماية القنصلية ثم سياسة التجنيس[٢] - لاحقاً - التي تسمح لهم بالحصول على امتيازات هائلة، بقدر ما كانت نتيجة سياسة القناصل الاوروبيين الذين عمدوا إلى خلق فئة من المتعاملين والوسطاء، معتمدين على الدعاية والتحريض المبنية على أسس دينية وعرقية، بقدر ما كانت - أيضاً - حصيلة موضوعية لبداية انفراط السلطة المركزية الذي سجله تراجع سيادتها على جزء من التراب الوطني ثم على جزء من رعاياها، ومقدمة لتقديم تنازلات أكبر. إذ عقب نجاح حركة الاستقطاب هذه، والثغرة التي احدثها في توازن الاقتصاد الوطني التي ترتب عليها (= الثغرة) عجز ميزانية الدولة عن الوفاء بمديونيتها للدول الغربية، وقّع المخزن اتفاقية الحماية في ١٩١٢.

وكما أن قبول السلطة المركزية نظام الحماية القنصلية لجزء من مواطنيها، إيذاناً بفقدانها زمام السيطرة على الوضع الداخلي، واعلاناً عن عجزها عن التحكم في علاقة البلاد بالقوى الخارجية - التي تفرض أن تمرّ عبر المؤسسات الرسمية - فإن النتائج الفادحة (خاصة على الصعيد الاقتصادي) المترتبة على هذه الوضعية، كانت البيان الاول الذي أعلن دخول المغرب منعطفاً جديداً من تاريخه، جرى فيه اختبار كافٍ لمناعته، وتم تنفيذ الخطة التي استهدف لها منذ البداية، وهي الحاقه بنظام الحماية.

لم يكن من الممكن، في ظل هذه التطورات، ونتيجة حتمية لنظام الحماية القنصلية، الا أن تحدث رجة في العلاقة بين المسلمين واليهود، وهي العلاقة التي تشهد جل الكتابات التاريخية على أنها كانت علاقة شبه اندماجية، بل شهدت فترات اندماج فعلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأبرز المجالات التي ستساعد، وستعمّق هذا الارتجاج هي المتصلة بنوع التعليم الذي بدأ يتلقاه ابناء الطائفة اليهودية داخل مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية التي أقامت عدة مدارس في أهم المدن المغربية ابتداء من ١٨٦٢، وكذا الجمعية الانكليزية، (وهي مدارس تعتمد تعليماً عصرياً على الطريقة الاوروبية)، وهو ما ساعد على انسلاخ فئات المتعلمين - فيها - عن النظام القيمي للمجتمع المغربي.

ويتحدث مييج في كتاب المغرب[٣] عن دور البعثات الاجنبية في الدفع بهذا المسلسل نحو نهايته، فيعتبر أن بعثة مونتيفيور التي زارت المغرب في ١٨٦٤، والنتائج المترتبة على هذه

---

(٢) عن سياسة الحماية والتجنيس التي اتبعتها القنصليات الاوروبية في المغرب، انظر: عبد الوهاب بن منصور، «مشكل القنصلية بالمغرب منذ نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠،» ص ٣١ و٣٣.

(٣) Jean Louis Miège; *Le Maroc*, que sais - je ? Le Point des connaissances actuelles; 439 (Paris: Presses universitaires de France, 1950), p. 567.

الزيارة، وفي المقدمة منها، اصدار السلطان محمد بن عبد الرحمن «ظهيراً» يوصي فيه خيراً باليهود، النقطة التي أفاضت الكأس. فممارسات بعض اليهود المحميين، وسلوكهم العدواني تجاه المسلمين مستغلين صدور الظهير والضمانات التي يمنحها لممارسة العنف زاد من مشاعر العداء تجاههم.

العلاقة مع السلطة المخزنية التي ظلت الحامية الاولى للطائفة ستعرف بدورها اهتزازاً كبيراً. وتشهد الوثائق الرسمية والمراسلات المخزنية[4] على هذا التأزم، كما تكشف عن بعض ألوان الانتهاك الذي مارسه المحميون، وهي انتهاكات صريحة سواء من وجهة نظر التعاقد بين الطرفين المبني على أساس قوانين الذمة المستحقة، أو على أساس شروط المواطنة، خاصة عندما يتعلق الامر بالتعاون الصريح مع القوى الاجنبية، وتخريب الاقتصاد الوطني.

وكما يولّد اغتناء فئة على حساب الفئات الاخرى، وارتقاؤها الاجتماعي غير المشروع من وجهة النظر الوطنية، تأزماً في علاقتها بباقي الجماعات، فإنه يولّد بالضرورة مظاهر العنف والاصطدام، وهو ما شهدته عدة مدن كان أبرزها في مدينة الصويرة.

فبمقدار ما كان البؤس يتحول إلى ظاهرة مطلقة نتيجة عجز الميزانية، والجفاف والاوبئة والمجاعات، وارتفاع الاسعار، كانت هذه الفئات تزداد ثراءً باحتكارها جزءاً كبيراً من التجارة الخارجية، وتمتين علاقتها المالية مع البنوك الاجنبية، وتمعن في توليد المزيد من أسباب التدهور، وهو ما كان يسمح به موقعها كوسيط تجاري بين أوروبا والمغرب، واضطلاع فئة منها بدور استثمار أموال المخزن وربط علاقات الدولة التجارية مع أوروبا.

والخلاصة، يمكن القول إن للصراع، الذي بدأ ينمو بين الطائفتين والمرتبط بهذه المرحلة، ثلاثة أوجه:

ـ **وجه اقتصادي**: فالحقيقة التي لا تعلوها حقيقة هي أن الخراب الذي أصاب خزينة الدولة ليس ـ في الجزء الاعظم منه ـ سوى ثمرة لسياسة الحماية القنصلية والتجنيس التي استغلها الاثرياء اليهود بحكم موقعهم الاقتصادي، وتحكّمهم في الجزء الاعظم من التجارة الخارجية للامتناع عن دفع المستحق عليهم من الضرائب والجزية. هذا، علاوة على أن قانون الحماية يعفي أيضاً المتقاعدين منهم من هذه الاجراءات. وكان من نتائج هذه السياسة تفاقم العجز المالي، وازدياد قساوة العيش بالنسبة إلى غالبية فئات المجتمع.

ـ **وجه سياسي**: لقد كان لواقع العلاقة الحمائية، وعلاقة التعاون مع دول أجنبية هي في حالة حرب مع المغرب، أن سمح لتلك القوى الاجنبية بالتدخل المباشر في سياسة الدولة، واستعمال نفوذها وقوّتها لتحقيق مصالح محمييها ومصالحها، ضد مصلحة البلاد، كما كان لها دور بارز في تسهيل عملية فرض الحماية ـ لاحقاً ـ بتوفير شروط عدم توازن القوى بنخرها مقومات الصمود من الداخل.

(٤) انظر: **مجلة الوثائق**، العدد ٤.

ـ **وجه ثقافي**: شكّل نظام التعليم الذي اضطلعت به الرابطة الاسرائيلية العالمية والبعثات الاجنبية انعطافة نوعية في العلاقة بين الجانبين، نتيجة القطيعة التي احدثها هذا التعليم في سيرورة الاندماج الثقافي والقيمي ـ والتي كانت قد قطعت أشواطاً مهمة ـ فكانت نتيجة هذه السياسة أن أودت بكل عناصر التعايش المديد الذي عاشه المغرب، ودشنت طوراً جديداً من الصراع، سيعبّر عن نفسه من خلال العديد من حوادث العنف المتبادل، لم يكن من شأن إجراءات الضغط الامنية التي تقدم عليها الدولة الاستعمارية إلا أن تزيد من تأجيجها.

واستنتاجاً، يمكن القول إن العلاقة التي كان يقيمها «الشارع الوطني» بين اليهود والنصارى، كان لها ما يبررها في التحول الكبير الذي حصل في أوضاع تجار اليهود عشية الحماية وعلى امتداد سريان قوانينها.

تلك كانت ـ بصورة مختصرة ـ أهم مظاهر التحوّل التي طرأت على العلاقة بين «الطائفتين» عشية توقيع عقد الحماية، وقد ضربنا صفحاً عن جملة من التفاصيل والاستدلالات ذات العلاقة بالموضوع توخياً للبقاء داخل إطار البحث.

ثانياً: علاقة الوطنيين المغاربة بفلسطين

ونحاول الآن أن نسوق بعض المواقف من الاحداث الاساسية التي كانت تعيشها المنطقة العربية وتحديداً الاحداث الجارية في فلسطين، وهي مواقف تزعم أن لها صفة التمثيلية الوطنية، بل إنها ـ في مجموعها ـ تشكّل عصارة التجاوب الوطني مع هذه القضية.

لعل نهاية العشرينيات هي المرحلة التي سيتعرف فيها القادة الوطنيون عن كثب إلى الاحداث الجارية في المنطقة العربية، وهي الاحداث التي حملت معها أكبر تحدٍّ واجهته الامة العربية وهي تدخل مرحلة تكوُّنها الحديث، كما واجهته حركة التحرر الوطني العربية، وهي تصوغ أول طموحاتها. ومن نافل القول إن هذه الاحداث ما كان لها إلا أن تشكل وعي الوطنيين المغاربة، بهذه الدرجة أو تلك، على الرغم من أن وقائع القضية ـ في بدايتها ـ (وخاصة وعد بلفور في ١٩١٧) تظل غير واضحة التأثير ـ في ما توفر لنا من وثائق ومراجع ـ وهذا ليس تقليلاً من شأن الاحداث العفوية ومن تأثيرها في هذا المستوى. لكن توخّينا الدقة، يجعلنا نفترض سنة ١٩٢٩ نقطة تحوُّل في سيرورة الوعي الوطني باتجاه القضية الفلسطينية، على النحو الذي تمظْهَر فيه هذا الوعي، وتم من خلاله بلورة أشكال الدعم والمساندة الاولى التي انخرط فيها جمهور واسع من الناس. مما يفرض بالتالي اعتبار التحرك الوطني عقب أحداث حائط المبكى (ثورة البراق) في ايلول/ سبتمبر ١٩٢٩ في القدس، بداية الانشغال الوطني الجماهيري بهذه القضية. لكن المعايير التي انتجتها الخلفية المذكورة سابقاً ستظل هي إياها، ولم تستبدل ـ بالتالي ـ المقاييس التي كان المغاربة يفهمون بها المخطط الصهيوني ويرسمون على أساسها عملهم التعبوي.

ولعل الوثائق التي بين أيدينا لا تحتاج إلى كبير تفسير لإثبات هذه الفرضية. فبعد أحداث «الحائط»، حصل تحرك واسع في بعض المدن المغربية كان عبارة عن اكتتابات مالية (مدينتا سلا وتطوان)، وتجمعات جماهيرية (مدينة فاس). وقد جاء في المذكرة الاحتجاجية التي وقّعها آلاف المتجمعين في فاس، ورُفعت إلى القنصل البريطاني: نبلغكم «استياء عموم المغاربة المسلمين استياء عميقاً للحوادث المؤلمة التي وقعت في فلسطين والظلم الفادح الذي أصاب المسلمين بتلك الناحية من جراء المساعي الصهيونية المضحكة» وأن المساعدة التي تقدمها السلطة الإنكليزية؛ تجعل «أربعمائة مليون من المسلمين في سخط تام على السياسة الانجليزية»[٥].

وفي سنة ١٩٣٧، واحتجاجاً على قرار التقسيم الذي اتخذته «اللجنة الملكية البريطانية»، نظّم الوطنيون تجمعات في الرباط وسلا وفاس والدار البيضاء...، تم فيها التوقيع على عرائض استنكار أُرسلت إلى القنصلية البريطانية، وقد ورد في عريضة الرباط: اننا «نستنكر هذه السياسة الغاشمة ونعتقد أن أرض فلسطين جزء من البلاد الإسلامية (...) ونحن متضامنون أدبياً مع إخواننا الفلسطينيين (...) ولا يمكن أن نغضّ الطرف عمّا يجري في تلك البلاد التي تربطنا بها روابط متينة مقدسة»[٦] وتم توقيعها يوم ٤ آب/ اغسطس ١٩٣٧.

وبعث تجمُّع سلا في المسجد الاعظم رسالة تضامن إلى المجاهد أمين الحسيني يستنكر فيها «بشدة» قرار التقسيم الذي اعتبره «سبّة في جبين التاريخ وإهانة للعروبة والدين الحنيف» كما بعث بعريضة احتجاج للقنصل البريطاني في الرباط. اعتبر فيها أن «مشروع التقسيم اهانة في الصميم لجميع الشعوب الإسلامية واحتقار للشعور الوطني وضربة في الاعماق للوحدة الإسلامية المقدسة»[٧] والوثيقتان مؤرختان في ٦ آب/ أغسطس ١٩٣٧.

وعن تجمُّع مدينة فاس نشر «مكتب الدعاية والنشر» لـ «اللجنة الوطنية لمناصرة فلسطين والبلاد المقدسة»، أن هذه اللجنة نظّمت تجمعاً في مسجد القرويين في فاس يوم ٦ آب/ أغسطس، وانتدب التجمع لجنة توجهت في الغد إلى قنصلية انكلترا ورفعت إليها احتجاج التجمع ضد التقسيم، كما أرسلت اللجنة برقية احتجاج إلى وزير الخارجية البريطاني بالموضوع نفسه، وبرقيات تأييد إلى شكيب أرسلان وأمين الحسيني، رئيس اللجنة العربية العليا في فلسطين[٨].

تلك بعض من مظاهر الدعم التي عبّر عنها الوطنيون حيال القضية الفلسطينية في أولى مراحلها. لكن كيف سيتم نسج الخيوط الاولى لهذه العلاقة؟ أو كيف سيتعرف الوطنيون المغاربة - في غياب وسائل الاتصال آنذاك - إلى المشرق العربي: قضاياه ومشاكله؟

يظهر أن التصور الذي كان يرى أن التخلف الثقافي والعلمي والتقني أحد الاسباب

---

(٥) أبو بكر القادري، المغرب والقضية الفلسطينية من عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٩)، ص ٤٣١ - ٤٣٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٣٦ - ٤٣٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٠ - ٤٤١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

الرئيسية التي ساعدت الاستعمار على بسط سيطرته كان تصوراً عاماً لدى القيادات الاولى للعمل الوطني العربي. وهو ما يفسر هنا لجوء الحركة الوطنية إلى خلق المدارس الوطنية لمواجهة البعثات الاجنبية وإرسال بعثات من الطلاب إلى خارج الوطن للدراسة.

ويروي المهدي بنونة في كتابه **المغرب... السنوات الحرجة** كيف نمت فكرة إرسال بعثات طلابية إلى المشرق العربي، وتحديداً إلى فلسطين، والاتصالات التي قام بها الوطنيون المغاربة بالزعيم الوطني الحاج أمين الحسيني، وعزة دروزة، وشكيب ارسلان وغيرهم، الذين قدّموا المساعدة المادية والمعنوية لتوفير شروط التحاق هذه البعثات بمدرسة النجاح في نابلس، وقد استمر ارسال البعثات من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٥ ليتتلمذوا على ايدي من كانوا أو أصبحوا ـ لاحقاً ـ مثقفي وقادة العمل الوطني الفلسطيني مثل الشيخ عبد الحميد السايح، وعزة دروزة، وابراهيم عبد الفتاح طوقان، وأكرم زعيتر، وواصف كمال... وليشاركوا فصول الدراسة طلاباً ينحدرون من عائلات لها ماضيها وحاضرها في هذا المجال مثل الحسيني، والشكعة، والصوراني[9].

داخل أجواء الدراسة هذه، تشكّل ـ إذن ـ الوعي الاولي للمغاربة بانتائمهم القومي، وهو ما عملت الصحافة الوطنية الفلسطينية على تعميقه حين كانت وسيلة من الوسائل التي نمّت... [للطلاب المغاربة] إحساس الانتماء إلى الأمة العربية لما تكتبه عن قضايا الشعوب العربية، وعن القضية الفلسطينية بصفة خاصة[10] وقد تحولت تلك المشاعر الوطنية [إلى ارتباط قوي بقضايا الامة العربية، وأضحى منطقياً أن تنتقل هذه المشاعر والاحاسيس إلى المغرب][11] مع عودة الطلاب إلى بلادهم.

كيف فهمت الحركة الوطنية المغربية الصراع العربي ـ الصهيوني؟ وكيف استوعبت أخطار المشروع الصهيوني في المنطقة؟ وما معنى أن تكون القضية الفلسطينية قضية وطنية؟

كما أن الحديث عن تصور الحركة الوطنية للقضية الفلسطينية يجرّ إلى الحديث في قضايا من قبيل هل الصراع، صراع وجود أم صراع حدود؟ وما وظيفة المشروع الصهيوني في المنطقة العربية؟ فهو يجرّ أيضاً إلى الحديث عن مستويات أخرى مرتبطة بها، مثل: كيف كان يجري تكييف هذا المفهوم ليصبح مادة تعبوية لتحريك الجمهور الوطني؟ وما هي الشروط التي حكمت تطور فهمها هذا الصراع تبعاً لما كان يطرأ من تحولات وطنية وعالمية؟

تلك، على وجه الاجمال، بعض القضايا والموضوعات التي نودّ طرحها هنا، وليس في

---

(٩) المهدي بنونة، **المغرب... السنوات الحرجة**، كتاب الشرق الأوسط (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ١٢ ـ ١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠. وفي سياق آخر يتحدث بنونة عن هذه الفترة قائلاً: «كان تأثرنا مزدوجاً بالعمل الفلسطيني الفدائي. فقد رسم لنا معالم طريق يمكن أن نسلكه حين نعود إلى المغرب. ومن جهة ثانية خلق بيننا وبين إخواننا الطلاب الفلسطينيين رباطاً متيناً واندماجاً كاملاً في القضية». المصدر نفسه، ص ٥٠.

وسع عمل يتوخى الاجابة عن الاسئلة أعلاه أن يتجاهل حقيقة أن المواقف المعبَّر عنها في الوثائق الحزبية كانت مسبوقة أو ملحقة، أو معززة بسلوك وممارسة عملية تعكس صحوة واستيعاباً عميقين للأبعاد والعناصر الاستراتيجية التي بدأت تفرضها القضية الفلسطينية خاصة بعد قرار التقسيم في ١٩٤٧ وقيام دولة إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٤٨، وهي الابعاد التي بدأت تُحدث تعديلات نوعية في بنية الوعي الوطني وفي علاقته الجديدة بالقضية.

إن القرار أتاح لأول مرة للحركة الوطنية أن تدرك ما يحمله المشروع الصهيوني من أخطار على مستقبل الامة وعلى وجودها واستمرارها إذا لم يتم تطويق آثاره والنتائج المترتبة عليه.

هكذا لم تتوقف الحركة الوطنية المغربية وهي تنظّم انخراطها في دائرة هذا الصراع عند حدود تأكيد الموقف المبدئي، وإدانة المؤامرة التي اتضحت خيوطها، بل شاركت مباشرة - من موقعها - في تنظيم وتهيئة مناخ تحريك الفعل السياسي للجماهير الوطنية، لتدخل - طوعاً - في عملية تأمين قاعدة مادية ومعنوية للمقاومة الجارية في فلسطين. هذا من جهة، ومن جهة ثانية عملت على خلق حالة من التجاوب أصبح معها الحدث عملاً محرضاً على العمل الوطني الداخلي، وهي حالة مثّل فيها العمل الدعائي والتعبوي دوراً مميزاً، من خلال النداءات وحشود المساجد وبالتركيز على عناصر الوحدة التي تجمع الامة العربية، وخاصة العنصر الديني الداعي إلى الجهاد. إنه اسهام لا يستهان بأهميته في رسم - ما نعتقد أنه - نواة لوعي الأبعاد التي بدأ يفرضها الصراع، وفي تسطير ملامح سياسية يمكن اتباعها لمعاكسة سياسة الامر الواقع التي بدأت تفرضها القوى الصهيونية مدعومة من جانب القوى الاستعمارية، وهي بالتالي مقدمة - كانت ضرورية - لتطوير ذلك الوعي وتصييره فاعلاً حتى ولو غاب عنه البرنامج الواضح - احياناً.

* * *

لنعد إلى الموضوع، إن الاجابة عن الاسئلة التي طرحنا أعلاه، تفرض علينا أن نعرض لهذا التصور من خلال تحولاته، وأساساً عبر محطتين نعتبرهما فارقتين، وهما قرار التقسيم في ١٩٤٧ وقيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨، ثم هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

المحطة الاولى: ١٩٤٧ - ١٩٤٨

قبل ان نعرض لهذه المرحلة، نود التذكير ببعض مميزات المرحلة السابقة لعام ١٩٤٧، أي ما بين توقيع وعد بلفور في ١٩١٧ وقرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الامم المتحدة.

سبق وقلنا إن هذه المرحلة تميزت بسيادة مفهوم للصراع، على انه صراع بين الاسلام واليهودية المتحالفة مع النصارى، وهي فترة عرفت تدهوراً ملحوظاً في علاقة الوطنيين بالطائفة اليهودية. كما أن الفرق بين اليهودية والصهيونية لم يكن قد تبلور بعد. وتجدر الاشارة إلى أن هذا الخلط كان سائداً لدى جلّ - حتى لا نقول كل - الحركات الوطنية والقومية العربية. بل إن بعض فصائلها استمر يعتنق هذا التصور حتى أواخر الخمسينيات،

واستمر يدعو إلى «معاملة اليهود المقيمين على أرضنا كما يعاملون العرب على أرض فلسطين»[12].

ويعني هذا الفهم، إقامة تناقض بين الجماعات الإسلامية والطوائف اليهودية التي تشكل جزءا مهماً من سكان البلدان العربية، واعتبار هذا التناقض مدخلاً لصياغة أي عمل اعتراضي. ويمثل هذا التصور البيانات التي كانت تصدرها الحركة الوطنية، والعرائض التي كانت تعمل على توقيعها. فلقد جاء في التقرير الذي أعده «مكتب الدعاية والنشر»، لـ «اللجنة الوطنية لمناصرة فلسطين والبلاد المقدسة»، عن تجمّع مدينة فاس احتجاجاً على قرار التقسيم في ١٩٣٧: توجه المجتمعون في المسجد إلى «الله العلي القهار... لينفّس كربة المسلمين في بيت المقدس، ويكشف غمهم الذي أصيبوا به من جراء السياسة التي يراد القضاء بها على المسلمين في تلك الديار»[13] وفي بيان تجمع سلا نجد العبارات التالية: إن «كل عربي مسلم رضي بسياسة التقسيم يعتبر منشقاً عن الوحدة الإسلامية عاملاً على انهداد ركنها... (ونحن ننتظر من عرب فلسطين) مقاومتهم لكل ما يزري بالمسلمين ويهضم حقوقهم، والله مع الصابرين»[14].

وإذا كان من نقد يمكن توجيهه إلى هذا المعنى، فهو كونه يتبنى تصوراً للصراع مبني على عناصر فرضية نوجزها في نقطتين وهما: أن الصراع صراع ديني بين اليهودية والإسلام، وأن اليهود يشكلون كلية واحدة وشعباً منسجماً له انتماء حضاري واحد نقيض للحضارة الإسلامية.

وترتبط فكرة المقاومة في هذا التحديد بمعنى الجهاد المقدس ضد خطر وهمي، هو خطر «الحضارة اليهودية» و«الشعب اليهودي»، ويغيب عنصر التناقض الرئيسي وهو الاستعمار ومشروعه الاستيطاني. وهو ما يستتبع القول بأن مسؤولية المواجهة تقع على عاتق «البلاد الإسلامية»، وهو أيضاً مفهوم ملتبس، غير واضح المعالم أي أنه يقود ـ بصورة إلزامية ـ إلى المراهنة المبالَغ فيها على أطر ومؤسسات وأجهزة ودول لم تكن مرشحة لأية فاعلية تذكر، بل على العكس من ذلك، ساهمت بشكل أو بآخر في تمرير المشروع الصهيوني في المنطقة العربية، وفي تصفية المقاومة الوطنية الفلسطينية. ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم يظل قاصراً وبعيداً عن المطابقة الفعلية لمجريات الصراع الحقيقية، خاصة بعد اتضاح ضلوع القوى الاستعمارية في المؤامرة.

المنعطف

في الحادي والعشرين من شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٧، عقد «المجلس الاعلى لحزب الاستقلال» جلسة استثنائية للنظر في القرار الصادر عن الامم المتحدة والداعي إلى

(١٢) حركة القوميين العرب. جريدة الثأر، ١٩٥٨/٢/٢٤. ركن كلمتنا بعنوان: «معركتنا مع اليهود،» توقيع هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل.

(١٣) القادري، المغرب والقضية الفلسطينية من عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية، ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١. انظر أيضاً البيان المذكور سابقاً والصادر عن تجمع الرباط في: المصدر نفسه، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وبعد الاجتماع أصدر بياناً جاء فيه: «إن موقفنا ضد الصهيونية لا يقتضي العداء لليهود المواطنين الذين يتمتعون بالجنسية المغربية وتشملهم رعاية جلالة الملك، إذ هؤلاء مغاربة لهم ما لنا وعليهم ما علينا. أما الصهيونية فهي فكرة استعمارية تسلطية تريد الاستيلاء على ما في يد الغير ظلماً وعدواناً.

«لذلك يطلب الحزب من جميع المغاربة أن يقاوموا فكرة الصهيونية ويعرقلوا أعمالها. ويوجه هذا الطلب بصفة خاصة إلى المواطنين اليهود ليتعاونوا مع اخوانهم المسلمين في هذا العمل الانساني الذي يرمي إلى الدفاع عن حقوق سكان فلسطين الاصليين من مسلمين ومسيحيين ويهود على السواء».

كما بعث المجلس ببرقية إلى الامين العام للامم المتحدة جاء فيها: «وإن حزب الاستقلال وهو المعبّر عن الرأي العام المغربي، يحتج بشدة ضد هذه السياسة الصهيونية التي ليست الا نوعاً من الاستعمار المنبوذ من الضمير الدولي وسبباً في إثارة القلاقل المؤدية إلى تهديد السلام».

الصهيونية هي شيء مختلف عن اليهودية كديانة، فالصهيونية فكرة استعمارية تسلطية. والسياسة الصهيونية ليست الا نوعاً من الاستعمار المنبوذ. تلكما هما الفكرتان الجديدتان في النص اللتان نشأتا وانتعشتا في ظل معطيات التوازن الجديد الذي خلقته الحرب الثانية وصدور قرار التقسيم. ومن المؤكد أن هذا التحول أتى متوافقاً وظرفية وطنية جديدة، شهدت المزيد من الاحتقان في العلاقة مع المستعمر وبدأت تتهيأ لتفرز أشكالاً جديدة من المقاومة.

ويمكن اجمال العوامل التي حكمت هذا التحول في مستويين:

- مستوى داخلي: ويتصل بالتهديدات التي أصبحت تمثلها الدعاية الصهيونية النشطة وتزايد الهجرة، مما يفرض ممارسة التحريض ضد الصهيونية وفضحها كمشروع استعماري.

- مستوى خارجي: ويتصل بمجال علاقة التفاعل بين الحركة الوطنية المغربية والحركة القومية في المشرق العربي، وما بدأت تصوغه هذه الاخيرة من مفاهيم متمحورة حول العروبة والوحدة العربية والتحرير، والتصورات التي بدأ تبلورها عن مفهوم الامة ومقوماتها. وزاد من توفير أسباب هذا التحول ما طرأ من تحولات على اوضاع المقاومة في فلسطين، وما بدأ يصل من أصداء عن العمل الفدائي، والشعور العام الذي خلفته تلك الاصداء، الذي فرض رؤية جديدة إلى المقاومة، وتحديداً جديداً للنضال التحرري والتناقض الرئيسي فيه، وهو ما من شأنه الرفع من درجة المواجهة الفعلية، وتجاوز السقف الذي حددته الانظمة العربية.

كما أن اليهود المغاربة مواطنون، عليهم الحقوق نفسها والواجبات نفسها. هكذا نلمس في النص هاجساً وطنياً أيضاً، يفرضه البعد الداخلي المتصل بالطائفة اليهودية، وهو بذلك يتجاوز محض التعميم، والالتباس الذي طبع المرحلة السابقة.

وغنيٌّ عن البيان أن الاخطار التي كانت تمثلها الدعاية الصهيونية وسط اليهود العرب أخطار فعلية، كان لها دور كبير في انجاح المشروع الصهيوني، وحقنه بما كان يحتاج إليه من فعاليات وأموال تم تهجيرها بمختلف الطرق.

تقيم النصوص أعلاه - إذن - علاقة تطابق تام بين الاستعمار والصهيونية. إذ ما كان للمشروع الصهيوني أن ينجح لولا دعم بريطانيا والقوى الاستعمارية. أما اليهودية فهي بالقطع ليست الصهيونية ولا يجوز الخلط بينهما. إذ إن التناقض هنا هو الصهيونية وحليفها الاستعماري الذي تدخل وما يزال في صياغة مشروعها، وفي تكوين التحالفات والشروط اللازمة لانجاحه، وأتاح له فرصاً كبيرة لبناء الدولة، كما خلق لها مجالاً واسعاً للمناورة ولتقديم نفسها كضحية، وهو في الوقت نفسه لا يتزال يعمل على خلق كل الشروط لتمزيق الوحدة القومية وتفتيت القوى الوطنية، وفصل فئات واسعة عن النضال الوطني، ويمكّن يهودية الدولة وقيامها على أساس ديني أن تفسر عنصريتها، ولكنها لا يمكن أن تفسر ما هو أهم، وهو قدرة بعض العصابات على طرد مئات الآلاف من السكان الاصليين واقتلاع شعوب من أوطانها وبناء الدولة. والسمة التي أصبحت بارزة ليست يهودية الدولة، بل افتضاحها كمشروع استيطاني يهدف إلى خنق المشروع التحرري العربي، ومنع الشعوب العربية من تقرير مصيرها وبناء وحدتها. بهذا الوعي الاستراتيجي يتحدث علّال الفاسي في **كي لا ننسى** ويقول، في الذكرى العاشرة لنكبة ١٩٤٨ واصفاً إياها بأنها: «أدت إلى خلق دولة من شذاذ الآفاق الذين التجأوا من الطغيان الاوروبي إلى بلاد عربية أسلامية ليستعبدوها، ويطردوا أبناءها ويبنوا على انقاضها دولة إسرائيلية تصبح إسفيناً في وسط العرب، يفرّق بين آسيا العربية وأفريقيا العربية»[١٥]. وفي **معركة اليوم والغد** يعتبر أن «المنازعات الحاصلة في العالم العربي لم تحدث عفواً، ولكنها من آثار النجاح الاستعماري في إقرار دولة صهيونية بفلسطين العزيزة»[١٦].

تلكم هي المنطلقات الاساسية التي ستحدد مواقف الحزب اللاحقة[١٧] كما ستحدد مجال نشاطه التعبوي والاشكال التي اتخذها هذا النشاط وهي متعددة وغنية. يقول علّال الفاسي في **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**: «ولقد والى الحزب حشد الشعب للاحتجاج على السياسة الصهيونية قبل التقسيم وبعده، وطالب مع الشمال الافريقي جمعية الامم المتحدة بالاستماع لرأيه في الموضوع، وما أعلن العرب دخولهم فلسطين لتأديب العصابات الصهيونية حتى قام الحزب للتكتل والتضامن ومقاطعة الصهيونيين في داخل البلاد. كما خصص مساعدات بعث منها الدفعة الاولى للجامعة العربية، كما بعث قسطاً منها للترفيه عن الجيوش العربية المتحالفة»[١٨].

ويتابع «على أن مجهوده [يقصد حزب الاستقلال] ليس إلا جزءاً من المجهود الوطني العام الذي

---

(١٥) علّال الفاسي، **كي لا ننسى**، سلسلة الجهاد الاكبر؛ ٩(الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.])، ص ٢٦٤.

(١٦) علّال الفاسي، **معركة اليوم والغد: المشروعية الديمقراطية، التعادلية، التقرير الأدبي والاعتقادي الذي قدّمه للمؤتمر السابع لحزب الاستقلال المنعقد بقاعة المعرض الدولي بالدار البيضاء أيام ١٢ - ١٣ - ١٤ فبراير ١٩٦٥** (الدار البيضاء: [د.ن.]، ١٩١٥)، ص ١٢١.

(١٧) تجدر الاشارة إلى أن هذا التداخل بين المشروع الصهيوني والحركة الاستعمارية، لم يكن على الدرجة نفسها من الوضوح، أو لم يكن يستهوي كل مناضلي الحزب المهتمين بالقضية، وندرج على سبيل المثال لا الحصر مواقف أبو بكر القادري.

(١٨) علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٤٨)، ص ٤١٥.

قامت به الامة من تلقائها بالثورة على الصهيونيين ومراقبتهم والهروب من خلف السدود الحديدية للانخراط في صفوف المكافحين العرب. وقد بلغ متطوعو الشمال الافريقي زهاء الخمسة آلاف شخص قبل بعضها وأخطر البعض للرجوع من حيث أتى، بسبب الرقابة الفرنسية والاسبانية وغيرهما»[19].

الحزب الشيوعي المغربي

أربعة عوامل رئيسية حكمت مواقف الحزب الشيوعي من القضية الفلسطينية وجعلت موقفه لا يندرج ضمن الحمية الوطنية ذات الهاجس القومي التي كان يعيشها جمهور الوطنيين: التركيب القومي المزدوج (أوروبيون ـ مغاربة) والديني المثلث (إسلام ـ مسيحية ـ يهودية) للحزب؛ فالحزب الذي كان يضم أغلبية أوروبية، تليها نسبة المغاربة المسلمين، استطاع أن يستقطب عدداً كبيراً من اليهود خلال سنتي ١٩٣٦ و١٩٣٧، وذلك في أغلب المدن الكبرى. كما تمكّن عدد منهم، وفي إطار سياسة المغربة التي كان يحاول الحزب نهجها من الوصول إلى مواقع المسؤولية في القيادات الجهوية السياسية والنقابية[20]. فالحزب، بحكم مرجعيته العلمانية، استطاع أن يقدم مشروعاً مغرياً إلى الطائفة اليهودية، ومجالاً يسمح لها بتجاوز الوضع الذمي في النظام الإسلامي، على عكس الحركة الوطنية التي لم يعطِ نداءها الموجه إلى اليهود في ١٩٣٩ للانخراط في العمل الوطني، وكذا برنامج الاصلاح الذي قدمته لجنة العمل المغربي في ١٩٣٤ ـ والذي يفتح المجال لليهود للمشاركة في المؤسسات المغربية ـ أية نتيجة تذكر.

العامل الثاني هو تلك العلاقة التي ظلت تربطه بالحزب الشيوعي الفرنسي من جهة، ووجود أغلبية أوروبية بين صفوفه من جهة ثانية. لم يكن من شأن هذا الوضع أن يساعد الحزب على انتهاج سياسة مستقلة، وصياغة برنامج وطني يستجيب لما كان يعتمل في الوضع الداخلي والعربي آنذاك. هكذا ظلت الشعارات المركزية في الاحزاب الشيوعية الاوروبية هي المرجع الاساسي الذي يحدد تلك المصاغة في الداخل. ومن هذا المنطلق أصبح شعار القضاء على الفاشية الذي فرضه منطق الحرب العالمية الثانية في أوروبا هو نفسه الشعار المركزي للحزب الشيوعي المغربي في بلد يقع تحت الاحتلال. عنصر آخر يرتبط بهذا العمل، هو ما يمكن أن نسميه المرجعية الفكرية الدوغمائية للحزب والمتشبثة بوصفات جاهزة حول «علاقة التناقض الداخلي بالتناقض الخارجي وأولوية الطبقي علىَ الوطني والقومي»[21]. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الاستراتيجية التي تضع القضايا الداخلية، مطلبية كانت أم سياسية، في المقدمة على الصعيد الفكري والسياسي للحزب، ظلت تميزه على امتداد تاريخه، الا في حالات

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤١٥.

(٢٠) في سنة ١٩٤٨، كان الحزب يضم ٦٠٠٠ منخرط من بينهم ٢٥٠٠ أوروبي و٣٠٠٠ مغربي مسلم و٥٠٠ يهودي مغربي.

(٢١) Michel Camu, *La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrebins* (Paris: C.N.R.S., 1971), p. 44.

استثنائية جداً. وهي استراتيجية لا تعكس هنا الا تلك العلاقة التبعية بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يسطّر الاولويات. ولعل النص التالي ناطق، ولا يحتاج إلى تعليق، فقد كتبت Espoir يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٨، أي بعد مرور أقل من اسبوعين على اعلان قيام دولة إسرائيل، تقول: «لا شيء ينسينا الوضعية المزرية التي يتخبط بها خماسونا وفلاحونا. . . [والمنجميون] الذين يتعفنون في سجون عين مومن، والعادر والدار البيضاء. . . إذا تصرّفنا هكذا، فاننا نقدم العون وبشكل فعال إلى الجماهير الشعبية العربية واليهودية بفلسطين لأننا نناضل ضد أعدائهم الذين هم أعداؤنا»(٢٢). وقبل ذلك وعقب الاحداث التي عاشتها مدينة فاس خلال أعياد الفصح اليهودية والتي كان يتم فيها تبادل الهدايا بين المسلمين واليهود، كتبت Espoir تنتقد «الذين يستغلون أحداث فلسطين بهدف جعلها القضية الشاغلة في هذه المرحلة. والحال أن القضية الشاغلة في هذه اللحظة في بلادنا تظل هي المشكلة المغربية. . . ان جعل القضية الفلسطينية، القضية الاساسية في المغرب، تحويل لأنظار الشعب المغربي عن النضال من أجل تحقيق آماله»(٢٣). وبمناسبة الاحداث الدامية التي وقعت بين اليهود والمسلمين في السابع والثامن من حزيران/ يونيو ١٩٤٨ في شرق المغرب ندد الحزب بكل «الذين يستغلون بعض الاحداث التي تجري بعيداً جداً عن المغرب بهدف تقسيمي، ومن أجل تحويل أنظار الشعب المغربي عن. . . (كلمتين حذفتهما الرقابة)»(٢٤).

العامل الثالث الذي ساهم في تحديد موقف الحزب الشيوعي من القضية الفلسطينية هو تلك العلاقة غير الصحية التي ظلت تربطه، وباقي الاحزاب الشيوعية العربية، بالاتحاد السوفياتي. فبعد انتهاء الحرب وإعلان قيام دولة إسرائيل، التي حازت ـ أول ما حازت ـ على اعتراف الاتحاد السوفياتي، لم يتمكن الحزب الشيوعي، ومعه الاحزاب الشيوعية العربية الاخرى، من رسم هامش استقلال نسبي، يجعله قادراً على التمييز بين الانتماء إلى المرجعية الايديولوجية نفسها وبين التبعية السياسية. هكذا سيكرس الحزب فترة طويلة للدفاع عن موقف الاتحاد السوفياتي من الكيان الصهيوني. سيكتب إدريس الجيلالي: «نعم، ان الاتحاد السوفياتي على حق في الاعتراف بدولة إسرائيل، كما كان سيعترف في نفس الوقت بدولة فلسطين العربية لو انها أنشئت طبقاً لقرارات الامم المتحدة»(٢٥).

العامل الرابع والاخير: التباس واضح في فهم طبيعة المشروع الصهيوني الاستعمارية، وخلط واضح بين اليهودية والحركة الصهيونية. فقد جاء في الجريدة: «وبغضّ النظر عن كل الحسابات، يجب في النهاية ـ القبول ـ كرهاً أو ايجاباً ـ بأن مئات الآلاف من اليهود الذين يشكلون على الارض الفلسطينية أمة قيد التكوين لهم الحق في وجود وطني خاص. وإنكار ذلك يعني إنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها»(٢٦).

وفي الاخير يسجّل للحزب الشيوعي المغربي، نضاله الذي لم يتوقف ضد الدعاية

---

(٢٢) *Espoir* (29 mai 1948).

(٢٣) *Espoir* (8 mai 1948).

(٢٤) *Espoir* (12 juin 1948).

(٢٥) *Espoir* (septembre 1948).

(٢٦) المصدر نفسه.

الصهيونية النشطة ـ آنذاك ـ في المغرب، كما يسجل له قدرته على استقطاب فئات من اليهود المغاربة وعناصر اتخذت مواقف وطنية وقومية لاحقاً. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: عمران المالح، البير عياش، جرمان عياش، ابراهام السرفاتي، . . . الخ، وذلك بدافع الحفاظ على الوحدة الوطنية الحزبية. فبمناسبة أحداث شرق المغرب المذكورة اعلاه نددت Espoir بـ: «كل الذين ساهموا في إثارة النفوس وجلب الحقد عن طريق الدعاية العنصرية، أكانوا يهوداً أو مسلمين، وسواء كانوا واعين أو غير واعين بتطورهم في هذه اللعبة الاستعمارية»(٢٧). كما وجّه الحزب نداء إلى الشباب اليهود المغاربة كي لا يسقطوا في الدعاية الصهيونية، ويحرموا بلدهم من طاقاتهم، وليلتحقوا بمجموع الشعب المغربي في نضاله من أجل الانعتاق، لانهم بذلك «سيعجّلون بساعة الحرية والمساواة التي يستفيد منها الجميع، وهم بذلك يساهمون في محو التمايزات التي تجعل منهم ضحايا»(٢٨).

كما لم يمنعه تركيبه المتنوع من اتخاذ مواقف هامة ومتقدمة من مسألة التعريب(٢٩)، ومن الملاحقة الاعلامية للاحداث التي كانت في المشرق العربي(٣٠)، والاحتفال بمناسبات تاريخية عربية وإسلامية بعد أن كان التاريخ الفرنسي والاوروبي هو إحالته الرئيسية(٣١).

(٢٧) *Espoir* (12 juin 1948).
(٢٨) *Espoir* (1 octobre 1949).
(٢٩) *Espoir* (26 janvier 1947).
(٣٠) *Espoir*: (13 novembre 1948); (21 novembre 1948), et (27 novembre 1948).
(٣١) *Espoir* (15 juillet 1945).

الفصل السابع

الصّراع العربي ـ الصّهيوني في أدبيّات الحركة الوطنيّة: الإطار النظري والإطار السّياسي

أولاً: حزيران/ يونيو ١٩٦٧

الحركة الوطنية المغربية وموضوعات اليسار الجديد

ستنشأ أوضاع مختلفة بانطلاق العمل الفدائي الفلسطيني وتطور فصوله. وهو العمل الذي بدأ يشكّل ملامح معادلات جديدة طرحت على مجمل حركة التحرر العربية مراجعة تجربتها لتلج طوراً آخر تميز باستنهاض العناصر الشبيبية فيها، وتكوين تجمعات ومنظمات وضعت نفسها على يسار هذه الحركة.

وفي امتداد عملية التشكل هذه، شهدت الحركة الوطنية المغربية فتح نقاش طويل حول تجربتها وتصوراتها ومرجعيتها الفكرية واستراتيجيتها السياسية.

وعلى صعيد التجربة القومية، يمكن القول إن هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كانت نقطة فاصلة بين مرحلتين في العلاقة بالقضية الفلسطينية: بين اعتبارها قضية قومية واعتبارها في صلب القضايا الوطنية.

الهزيمة ستؤسس لخطاب جديد في المسألة القومية والتحرر الوطني على صعيد الحركة الوطنية المغربية كما على صعيد حركة التحرر العربية. فسنة ١٩٦٧ بملحقاتها السياسية والفكرية كان لها فعل تفكيك في البنية الفكرية والتنظيمية وكذا السياسية داخل القسم الأعظم من جسم الحركة الوطنية المغربية، حيث ستعرف أغلب فصائلها صراعاً حاداً سيتم حسمه في اتجاهين:

اتجاه الانشقاق وبروز تنظيمات أعلنت تبنّيها الماركسية بمختلف تفرعاتها اللينينية

والماوية، واتجاه تجذير الفعل السياسي والتنظيمي داخل الأطر المعروفة بالتقليدية في اتجاه الحسم على الصعيدين النظري/ الفكري والسياسي.

كان الطموح كبيراً، وهو الدفع بحركة التحرر العربية إلى تجاوز أزمتها، وهو ما عبّر عنه التبني الصريح لموضوعات اليسار العربي أو ما أصبح يُعرف بموضوعات ٥ حزيران/ يونيو على مستوى فئات الشباب داخل الأحزاب الوطنية والمنظمات المهنية.

ثلاثة أحداث وطنية بارزة ستعبّر عن هذا التحول: **تأسيس «الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني»** في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، وإصدار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جريدة **فلسطين** في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٨ كمساهمة «مغربية في جبهة من جبهات كفاح الشعب الفلسطيني والأمة العربية ضد الاحتلال الصهيوني»[1] التي أصبحت تعبّر عن وجهة نظر قوى المعارضة بخصوص القضية الفلسطينية، ثم انعقاد **المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب** في ٥ آب/ اغسطس ١٩٦٩.

كانت الحاجة كبيرة لتقديم اجابة سياسية وتنظيمية عن الهزيمة المروعة، وإلى قطع شوط كبير تنتقل فيه الحركة الوطنية من الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، بشكل موازٍ مع مطالبها السياسية والنقابية، إلى جعلها مدخلاً لطرح هذه الأخيرة.

كانت البداية التقاط معطيات الصراع في الشرق العربي، والموضوعات التي صاغتها بعض أطراف الحركة القومية العربية، والتي وردت في بيان ٥ حزيران/ يونيو وأدبيات اليسار الفلسطيني، وقد بدأت تصل بغزارة ويتم تلقفها بتعطش، شكّل أول اعلان للتأثير المباشر الذي أحدثته موضوعات الهزيمة، والتي أصبحت في ما بعد أهم مرجع للقوى السياسية الجديدة بل وللقوى السياسية التقدمية الأخرى أيضاً، تستلهم منها العديد من المواقف والتحليلات.

هذا ما نقرأه على سبيل المثال في النص التالي، وهو مقتطف من تحليل قدمته لجنة القضايا العربية وقضية فلسطين المنبثقة عن المؤتمر الثاني عشر لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» في ١٩٦٨:

يعتبر المقرر أن ٥ حزيران/ يونيو أبان «عن فشل أساليب الأنظمة العربية القائمة على أساس سيادة النخبة البيروقراطية والعسكرية» بالقدر الذي قادت الاقطاعية العربية «الشعب العربي» إلى نكبة ١٩٤٨، وخيبت قضيته. «فالنكسة لم تتمثل في احتلال أراض جديدة، بقدر ما تمثلت في فشل هذه الطبقة وانعزالها وعدم قدرتها على تسليم الجماهير دورها في المعركة. فالهزيمة إذن تسجَّل على هذه النخبة»[2].

وفي المؤتمر الثالث عشر للمنظمة الطلابية نفسها (ا. و. ط. م.)، ورد في مقررها الخاص بالقضية الفلسطينية:

---

(١) افتتاحية جريدة فلسطين، ١٩٦٨/١٠/١١.

(٢) «المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ٢١ [حزيران] يونيو ١٩٦٨،» فلسطين، ١٩٦٨/١٠/١٨.

«إن الرجعية العربية (. . .) مرتبطة موضوعياً ـ ونظراً لمصالحها الاقتصادية ـ بالامبريالية ومصالحها، ومن ثم بالصهيونية. ولن يتأتى نهائياً القضاء على ثالوث الثورة المضادة (الرجعية/ الامبريالية/ الصهيونية) إلا في ظل استراتيجية عربية ثورية تعتمد حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد لمواجهة الترابط الموضوعي لهذا الثالوث».

ويتابع التقرير «إن هزيمة ٥ حزيران/ يونيو كحدث تاريخي لم يكن نتيجة صعوبات أخطاء تقنية أو حتى خيانة بعض الأفراد، بل كانت في جوهرها هزيمة لتوجيه وبرامج وخطط طبقة البرجوازية والبيروقراطية، ولم تكن هزيمة الجماهير»[٣].

هكذا ستنخرط الحركة الوطنية المغربية والتقدمية في حمّى النقد الصارم والحاد التي نشطت في أعقاب الهزيمة. وهو نقد كان يراد له أن يكون مقدمة لمعالجة الأسباب التي أدّت إلى الهزيمة حسب تشخيص الموضوعة الحزيرانية والتخلّص من شروطها وأحكامها، متظللة في عملها ذاك بحالة الغضب الجماهيري العام، وانفضاض تلك الجماهير من حول أنظمة لم تتقن إلا الشعار.

الموقف نفسه سيعبّر عنه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في البيان الذي أصدره في الذكرى الثانية للهزيمة.

يقول البيان، أظهر العدوان «هشاشة المؤسسات التي كانت ترتكز عليها الأنظمة العربية التقدمية، ووضع الاصبع على مكامن الضعف العربي تنظيمياً وادارياً وعسكرياً وتقنياً وإعلامياً، واتضح أكثر من أي وقت مضى ضرورة اشراك الشعب في المعركة المصيرية»[٤].

كما كتبت جريدة فلسطين في عددها الأول تحت عنوان «٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الهزيمة التي بدأت مسيرة النصر!»:

«الهزيمة لم تلحق بشعب وبقضية، ولكنها في الواقع ألحقت بأسلوب في التفكير والعمل من أجل معالجة قضية عادلة. ولكنها تفرض إيجاد امكانات وكفاءات في مستوى المسؤولية العظمى التي تستوجبها»[٥].

وبإيجاز شديد، يمكن القول إن مواقف الحركة الوطنية في هذه المرحلة كانت ـ في اتجاهها العام ـ تعبّر عن رفض الأوضاع الاستراتيجية الجديدة التي خلّفتها الحرب في المنطقة، وتأييد الكفاح المسلح كنقطة فاصلة في تاريخ تكوّن الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني ـ وهو ما سنراه لاحقاً ـ والتأكيد على الطبيعة الاستراتيجية للصراع مع العدو الصهيوني ورفض التسليم بالخلل الفادح في موازين القوى الجديدة التي أصبحت تهدد الأمن القومي العربي برمته: عسكرياً واقتصاديا وسياسياً.

ومن المؤكد أن للقطاعات الطلابية والشبيبية داخل الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية

---

(٣) «المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ١٣ ـ ١٥ آب/ اغسطس ١٩٦٩،» فلسطين، ١٩٦٩/٨/١٥.

(٤) فلسطين، ١٩٦٩/٦/٦.

(٥) فلسطين، ١٩٦٨/١٠/١١.

وخارجها، ضلعاً كبيراً في دفع علاقة الحركة الوطنية المغربية بالقضية الفلسطينية إلى عتبة جديدة. لكن ما هو مؤكد أكثر أن الحركة الوطنية ستعيش برمتها هذا الزلزال بكل أبعاده السياسية والنفسية، كما ستحاول تخطي وجهه المأساوي، نحو ممارسة لون من ألوان النقد ـ على علاته ـ كما تطرح تصورات وتحاليل جديدة. وأشكال ذلك النقد متعددة تعكس ـ في جانب منها ـ التناقضات التي كانت تطبع التقييمات في الشرق العربي، والمتراوحة بين نقد الحركة القومية العربية ـ وفي مقدمتها الناصرية ـ وتحميلها مسؤولية الهزيمة، وبين اعادة الاعتبار إليها واحتضانها من جديد[6]. كما تراوحت بين اعتبار المرحلة مرحلة تكتل وتضامن لمحو آثار العدوان، وبين اعتبار أن القوى الاجتماعية التي تقود المجتمعات العربية قد استنفدت مهمتها، ومطروح تغييرها تغييراً جذرياً.

ومن نافل القول إن المقاومة الفلسطينية في شكلها الجديد: الكفاح المسلح، ودخولها حرب الاستنزاف ضد العدو، كانت موضع اجماع لا مشروط بالنسبة إلى الحركة الوطنية المغربية. بحيث باتت عملياتها وبياناتها ومواقف قياداتها تنشر في مقدمة الصحف الوطنية وتُفرد لها العناوين البارزة، الأمر الذي كان من آثاره خلق جو من التعاطف والتعبئة العامة خاصة داخل قطاعات الشبيبة، والجمعيات الثقافية، والأندية السينمائية التي كانت منتشرة بشكل واسع في هذه الفترة. كما كان من نتائجها إخراج قطاعات واسعة من المثقفين والتلاميذ والطلبة والعمال من حالة الانكفاء على الصراعات الداخلية، لتصبح تلك الصراعات نفسها مدخلاً وعنصراً في الصراع العام ضد القوى التي تساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الإبقاء على حالة اليأس، وصيرورة الهزيمة أمراً واقعاً لا مردّ له.

والحال أن إصدار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جريدة خاصة بالقضية الفلسطينية، كان يجسّد تحولاً كبيراً لدى القوى التقدمية والوطنية في ارتباطها بالقضية؛ وكان تخصيص صفحات الجريدة بكاملها لموضوعات الثورة، فوق أنه يعبر عن هذا التحوّل في الفكر وفي الوعي السياسي المغربي، أوّل مبادرة في التاريخ السياسي والثقافي للبلاد ستعمل على المتابعة الدائمة للنضال الشعبي المتصاعد في الأرض المحتلة، وستعرّف بطموحاته وأبعاده التحررية الواعدة من خلال صراعه المرير ضد العدو الصهيوني. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن تأسيس «الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني» وبمبادرة ـ أيضاً ـ من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

هذان الانجازان سيفتحان الباب أمام مبادرات أخرى على هذا الصعيد، نذكر منها ما تميّزت به مجلة **أنفاس** في طرحها الموضوع الفلسطيني وجرأة تحليلاتها.

---

(٦) كتبت جريدة فلسطين في سياق الحديث عن استشهاد القائد عبد المنعم رياض الذي أوكلت له مهمة استرجاع الطاقة العسكرية «لمصر» بعد الهزيمة: لقد ساهم (المقصود عبد المنعم رياض) في إحباط المؤامرة ضد الجمهورية العربية المتحدة، وهي مؤامرة «تصفية نظام الثورة الوطنية الذي يترأسه جمال عبد الناصر». انظر: افتتاحية فلسطين، ١٤/٣/١٩٦٩.

وذلك ابتداء من العـدد الخامس عشر سنـة ١٩٦٩، أي مع تحـوّلها من مجلة أدبيـة إلى مجلة سيـاسية، وملتقى لـلأفكار الجـديدة التي كـانت تعرف مـرحلة صعودهـا في وقت كانت صحف المعارضة (المحرر) تعاني الحجز والتوقيف والمنع.

وأنفاس هذه ـ وابتداء من العدد المذكور ـ أصبحت تعكس أكثر من غيرها الأثر الـذي أحدثته أفكار وموضـوعات ٥ حـزيران/ يـونيو سـواء لجهة إدانـة الأنظمـة والقوى السيـاسية التقدمية واتهامها بالإفلاس التاريخي وفي أحسن الحالات بالعجز والانـتـظارية نتيجـة «وضعها الـطبقي البرجـوازي الصغير»، أو بـالدعـوة إلى تكثيف العمل الثـوري في أوسـاط الجـماهـير وابتداع أشكال للعمل والتنظيم أكـثر جماهـيرية والتنـديد بـالخط اليميني المهيمن على المقـاومة الفلسطينية والتأكيد أن تحرير فلسطين يتطلب أولاً تحقيق الثورة العربية التي ستقودهـا جماهـير العمال والفلاحين الفقراء بقيادة حزبها الطلائعي.

أي أن أنفاس ـ وبهذا المعنى ـ كانت المنبر الأساسي الذي استهلك القـاموس اليسـاري الجديد، وصاغ ـ في الوقت نفسه ـ تعابيره ومفاهيمه. وهي مفاهيم مشتق أغلبها من قامـوس اليسار العربي المشرقي: خاصة اللبناني والفلسطيني.

وقد حدّدت المجلة في العدد المذكور أهدافهـا في «توضيـح المشكل الفلسـطيني. وفي مسانـدة كفاح الشعب الفلسطيني التحرري وذلك بكل وسائل وأشكال التعبـير». كما اعتـبرت الافتتاحيـة أن هذا العدد هو «نداء للعمل وقاعدة يستطيع كل شخص انطلاقاً منها أن يحدّد مسؤوليته وواجباته وإسهامه في هـذا التيار الحاسم الذي يهزّ الأمة العربية وفي طليعتها المحاربين الفلسطينيين الذين يفتحون طرقه الباهرة»[٧].

ثانياً: الأبعاد القومية للقضية الفلسطينية

ما معنى أن القضية الفلسطينية قضية وطنية؟

في هذه المرحلة إذن، مرحلة ما بعد ١٩٦٧، ستؤسس الحركة الوطنيـة المغربيـة خطابـاً جديداً في تعاطيها مـع القضية الفلسـطينية. هـذا الخطاب سيبـدأ أولاً بتعيين مـوقع القضيـة ضمن أولويات الحركة الوطنية، ونوع العلاقة التي يجب أن تقيمها أطرافها وقواعدها بها، من منطلق تحديداتها المتـطورة لطبيعـة الحركـة الصهيونيـة، وواقعة التـماثل التي تقيمهـا بين هـذه الأخيرة والنظام الاستعماري بصورة انتفت معها الالتباسات التي أحاطت بالحركـة الصهيونيـة وهي تبني مشروعها على أساس عملية تزوير تاريخية لم يسبق لها مثيل.

إن السياسة القومية الجديدة التي ستسـير عليها الحـركة الـوطنية المغـربية، والتي كـانت صيغ المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب أحد أبـرز تعبيراتهـا، ستقود أطـرافاً من الحركة الوطنية إلى صياغة برامجها وسياستها القومية بمعزل عن التأثيرات الرسميـة، وستحرر العمل القومي من ضغوط السياسات التي كانت تعمل على تعويمها.

---

(٧) أنفاس، السنة ٤، العدد ١٥ (١٩٦٩).

هذه السياسة تتيح، بقدر ما تعكس، تملُّك الوعي الوطني عناصر جديدة جعلته ينظر إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمنظار أكثر وضوحاً. كان عليه أن يعيش الصعقة المؤلمة حتى يتجنب الخلط الذي كان يسود عدة أوساط سياسية وثقافية، وحتى تتاح له بلورة نظرة لا لبس فيها حول هذا الصراع.

ويمكن القول، في معرض تعيين مقدمات هذه النظرة، ان احتلال أراض عربية وما تبقّى من أرض فلسطينية من جانب اسرائيل، وما صاحب ذلك من نهوض كثيف للعمل الفدائي، وظهور الشخصية الوطنية الفلسطينية على المسرح من جهة، والانشداد إلى مرجعية مختلفة لعبت فيها حركة اليسار الفلسطيني دور المنظّر والمؤطّر بالنسبة إلى وعيها، والمحافظ على حرارة التعاطي الجديد معها من جهة ثانية. . .، هي العوامل الأساسية التي أحدثت خلخلة في ذلك الوعي، وطرحت عليه مهمة التفكير من جديد في قضية الصراع في المنطقة وما بدأت تشكله اسرائيل من خطر يتجاوز قضية الأرض إلى قضية الهوية والوجود ذاتها. هذا التشخيص هو ما تفيدنا به هذه الفقرة من مقررات المؤتمر الثالث عشر لـ «ا. و. ط. م.» التي جاء فيها: «القضية الفلسطينية مسألة وطنية يفرض وجودها كنقطة ضمن برنامج استراتيجية الثورة الديمقراطية الوطنية بالداخل»[٨].

ليست القضية الفلسطينية في هذا النص قضية قومية تفترض التضامن وتنفتح على أشكال الدعم والتعبئة من منطلق المساندة لشعب تربطنا به أواصر الاخوة، بل إنها التعبير عن شرعية جديدة أصبح يحتلها العمل القومي، والفلسطيني منه على الخصوص، في تداخله بالعمل الوطني، بما يخدمه، ويستفيد منه. وهذا التداخل هو واحد من عناوين انتمائه القومي السليم، كما أن تأكيد وطنية القضية الفلسطينية في هذه المعركة ليس شيئاً آخر غير تأكيد الأبعاد المستجدة التي بدأت تتخذها القضية كعامل قوة في النضال الوطني وفي تعميقه ضد الاستعمار بمختلف أشكاله. وهو النضال الذي لا يستقيم إلا بالقدر الذي يعالج قضية التحرر في كلّيتها ويلتزم بالموقع الوطني المعادي للاستعمار.

وإذا كانت صيغة المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب من الأهمية بما جعلها الصيغة النهائية التي استقرت عليها أدبيات الحركة الوطنية المغربية لاحقاً[٩]. فإنها (الصيغة) لم تكن إلا النتيجة الطبيعية للتأثير الايجابي والمباشر الذي كانت تمارسه فصائل الحركة الوطنية ـ التقدمية على المنظمة الطلابية، خاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، (وضمنه الاتحاد الاشتراكي لاحقاً) وحزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي المغربي) وهما القوتان الرئيسيتان اللتان كان لهما وجود قوي داخل المنظمة.

---

(٨) «المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ١٣ ـ ١٥ آب/ اغسطس ١٩٦٩».

(٩) انظر في هذا الصدد: جميع البيانات السياسية الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حتى سنة ١٩٧٩ وكذا المقررات الخاصة بالقضية الفلسطينية وحركة التحرر العربية والعالمية الصادرة عن مؤتمرات فصائل الحركة الوطنية المغربية، وبيانات اللجان المركزية وتجمعات الشبيبة التابعة لها والندوات الوطنية التي تعقدها من حين إلى آخر.

إلى ذلـك نضيف أن هذه الصيغـة بدأت بـوادرها الأولى أو تم بلورة عنـاصرهـا الأولى بهذا القدر أو ذاك من الوضوح على امتداد المرحلة الفاصلة بـين الهزيمـة وانعقاد المؤتمـر الثالث عشر للمنظمة.

ففي التجمع التضامني الذي عقدته «الجمعية المغـربية لمسـاندة الكفـاح الفلسطيني» في الرباط يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، أكد محمد الطاهري الكاتبَ العام للّجنة المركـزية للجمعية، رفضه ـ باسم الجمعية ـ الموقف الذي يعتبر المغرب ليس طـرفاً في النـزاع، ويحصر دوره في الدعايـة على الصعيـد الدبلومـاسي. فـ «الشعب المغربي طـرف في النزاع، ويعتـبر أن قضية فلسـطين قضيتـه والشعب المغـربي يعتقـد ويؤمن كـل الايمـان بـأن لـه الحق في فلســطين كغـيره من العــرب والمسلمين»[10].

وقبل ذلك، وفي حفل افتتاح مقر مركز الجمعية، وبعد أن أكد الكـاتب العام عـلى أن «قضية فلسطين ليست قضية ثانوية، فنحن المغـاربة نعتـبرها قضيتنـا، ونعتبر أنفسنـا طرفـاً في النزاع (و) ليست مشكلة «اسرائيل» مشكلة خارجية...» اعتبر أن مقياس المواطنة هو الموقف من القضية الفلسـطينية ومن اسرائيل حيث يقول: «نعتبر أن من يساند «اسرائيل» مادياً أو معنوياً **لا يستحق المواطنة**»[11].

في هذا السياق، أيضـاً، سياق العـلاقة بـين الوطني والقـومي، وتحديـداً بين القضـايا الوطنية والقضية الفلسطينية، يمكن أن نقرأ الموقف المبدئي الكبير داخل أطر الحركـة الوطنيـة المغربية ضد أي نوع من أنواع النشاط الصهيوني في بلادهم، والحملة الواسعة ضد القائمـين به المتسترين عليه بشجاعة بالغة كلفت بعضهم ثمناً غالياً.

عن هذا الموضوع، أصدر «الاتحاد المغربي للشغل» في اجتماع استثنائي يوم الجمعـة ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بياناً جاء فيه:

«بعدما درست (الاطـارات النقابيـة) الحالـة الناجمة عن الاعتداء الامـبريالي الصهيـوني الغادر ضـد الشعوب العربية، وحملة الفتك والإبادة والتشريد التي تقـوم بها العصـابات الصهيـونية ضـد اخواننـا العرب في القطاعات المحتلة:

ـ ونظراً لتأثير حرب فلسطين على الشعب المغربي،

ـ وبعدما أطلعت على المواقف الاستفزازية للصهاينة المحليين الذين يتسـترون بلباس الجنسيـة المغربيـة، والذين لا يتورعون عن مشاركة العصابات الاسرائيلية أفراحها بقتل العرب وتخريب ديارهم، متحـدّين بذلـك كرامة الشعب المغربي،

ـ وحيث إن مئات الصهاينة سواء من الأجانب أو من اليهود «المغـاربة» يحتلون مـراكز حيـوية في دواليب البـلاد، ويستغلّون مراكـزهم ليخدمـوا عن طريقهـا قضية الأعـداء وقضية الصهيـونية، متحـدّين بذلـك شعور الشعب المغربي،

---

(١٠) فلسطين، ١٩٦٩/١/٣١.
(١١) فلسطين، ١٩٦٨/١٢/٦. (التشديد من المؤلفين).

ـ ونظراً للتحرش بالكرامة المغربية، والقذف في حق العروبة من طرف العناصر الصهيونية.

ـ وحيث إن عدة عمال مغاربة مسلمين وقعوا ضحية هذه الاستفزازات الصهيونية، ومنهم من يتعرض للطرد من عمله...».

... انطلاقاً من كل ما سبق يعلن الاتحاد المغربي للشغل:

«ـ استنكاره الشديد لسكوت المسؤولين عن الاهانات المتوالية التي يوجهها الصهاينة المحليون للشعور الوطني والعربي وحماية قوات الأمن المغربية لهذه العناصر الاستفزازية...» ويطالب، «بتنحية جميع العناصر الصهيونية المغاربة منهم والأجانب من المراكز التي تحتلها في دواليب الحياة العامة سواء في وزارات البريد والمالية والأشغال العمومية والدفاع الوطني والفلاحة... الخ أو في المصالح العمومية وشبه العمومية».

واعتبر «أن اتخاذ هذه التدابير يكتسي صبغة استعجالية ليس فقط لكونها نتيجة طبيعية لموقف الشعب المغربي، ولكنها أيضاً مساهمة فعالة في ضمان الأمن الداخلي للبلاد...» كما طالب «بمعاقبة جميع العناصر الصهيونية التي يثبت عليها التعاون مع اسرائيل والتحرّش بالشعب المغربي وتجريدها من جميع حقوقها المدنية، ومحاكمتها بتهمة الخيانة العظمى وسحب كل الامتيازات التي تتمتع بها».

وأكد: «تصميم الطبقة العاملة الدفاع عن كرامتها الوطنية، وأنها لا تقبل مطلقاً أي حد بالشعور الوطني العربي. ـ واستعمال جميع الوسائل المشروعة، بما فيها الاضراب العام، لوضع حد للاستفزازات الصهيونية...»[12].

الاتجاه نفسه عبّرت عنه كلمة محمد الطاهري الكاتب العام لـ«الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني» في حفل افتتاح مقرها المركزي، بإدانتها وفضحها للتواطؤ الحاصل بين الحركة الصهيونية وعملائها من اليهود المغاربة الذين عملوا على استغلال «حق المواطنة الذي يخوله لهم القانون لمساعدة اسرائيل»[13].

أما المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فقد سعى في مقرره إلى كشف مظاهر التواطؤ بين مصالح الصهيونية في المغرب والجهات والطبقات ذات المصلحة في المحافظة على هذه المصالح. كما ندد بالمواقف الرسمية السلبية في سكوتها «على قمع الفدائيين، (...) والسماح بالتعليم الاسرائيلي، وبالمراكز الحساسة للبيروقراطية الصهيونية»[14].

وفي الرسالة التي بعث بها المحجوب بن الصديق الكاتب العام لـ«الاتحاد المغربي للشغل» إلى الديوان الملكي والتي كلفته قرابة سنتين سجناً نافذةً، ورد:

«إن الاتحاد المغربي للشغل يفضح بصرامة الدعم المطلق الذي تمنحه الحكومة لحفنة من الاستفزازيين الصهاينة ضد مجموع الأعوان المغاربة العاملين بالمكتب المغربي للتسويق والتصدير. وموقف الحكومة هذا في الظروف المجحفة التي يجتازها العالم العربي حالياً، يشكّل تحدياً لمشاعر الشعب المغربي ومن شأنه أن يتسبّب في

---

(١٢) البيان الصادر عن الاتحاد المغربي للشغل. (التشديد من المؤلفين).

(١٣) فلسطين، ١٩٦٨/١٢/٦.

(١٤) انظر مقررات: «المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ١٣ ـ ١٥ آب/ اغسطس ١٩٦٩».

عواقب وخيمة داخل الطبقة العاملة، هذه الطبقة التي تحس باستياء عميق أمام ثقل الامبريالية الساحق على بلادنا وسيطرة الصهيونية على المراكز الحساسة بداخل جهاز الدولة المغربية»[١٥].

من الحقائق التي يسجلها التاريخ للاتحاد المغربي للشغل، وهو المنظمة النقابية الرئيسية آنذاك، التي كانت - في ذلك الحين - تقع تحت التوجيه المباشر لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أن مواقفه المعبَّر عنها أعلاه تنفرد بجرأتها، خاصة في هذا الموضوع البالغ الحساسية. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن مواقف الحركة الوطنية في أغلب فصائلها كانت تصطبغ في الموضوع الفلسطيني بالجرأة وعدم المهادنة سواء على صعيد الممارسة السياسية أو التنظيمية؛ كما كانت - تلك القوى - تخوض صراعاً ندّياً مع السلطة، ضمن موازين قوى مختلفة لم يصل الاختلال فيها إلى الحد الذي ستشهده الثمانينيات.

ويمكن القول إن المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والمعبَّر عنها من خلال النصوص التي أوردناها، شكّلت - فعلاً - أنوية في التحوّل الذي سيعرفه العمل الوطني/ القومي، وفي مسار التغيير الذي حصل في فهم القضية الفلسطينية لاحقاً. وهي المواقف التي ذهبت بتلك العلاقة إلى حيث ضاعت الفواصل وتحقق التلاحم الذي يجعل من الحلم الفلسطيني في التحرر من الصهيونية وعدوانها حلماً وطنياً لهذا الجزء من الأمة، أيضاً، يعنيه بالقدر الذي يعني الأجزاء الأخرى منها، ويجعل من المساهمة على اختلاف حجمها وأشكالها في هذا النضال، واجباً وطنياً مقدساً.

ويظهر أن الحملة الوطنية التعبوية في هذه المرحلة لم تكن دون ثمار، وهو ما يكشف عنه بيان الاتحاد المغربي للشغل الموجه إلى العمال على اثر إصدار «مجلس الأمن» أمره بإيقاف القتال الذي جاء فيه: «لقد أصدر مجلس الأمن أمره بإيقاف القتال. والمكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل بهذه المناسبة، لمعتزٌ بسمو شعوركم العربي وشهامتكم وحسن استعدادكم لأداء الواجب ومساهمتكم المشرّفة في هذه المعركة التاريخية، التي فرضت الصهيونية العالمية وأنصارها من الدول العظمى خوض غمارها على الدول العربية...».

ويحدّد البيان أشكال الدعم والمساهمة العمالية في هذه المعركة: «ولقد أديتم أيها الإخوان العمال واجبكم المقدس من هذه الأرض المغربية التي هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير فقاطعتم البواخر والطائرات التابعة للدول المساندة للاعتداء الصهيوني وقاومتم كل ضغط وجُه إليكم للنيل من عزيمتكم، وأعطيتم الدليل المادي على أن الطبقة العاملة المغربية قوة تقدمية هائلة...».

هكذا وضعت الحركة الوطنية المغربية حداً للفاصل الوهمي بين الوطني والقومي، باعتبار أن القومي هو نفسه الوطني والعكس أيضاً، تجاوزاً للمقولات السائدة آنذاك، والتي كانت باسم أحد طرفَي المعادلة تنفي الواحدة منهما الأخرى (باسم الأولويات) أو تضرب الواحدة بالأخرى. كما أنها بهذا الحد الذي وضعته تكبح محاولات أطراف كانت بفعل تصوراتها الشوفينية تحاول الدفاع عن انعزالية ملغومة.

---

(١٥) الرسالة التي بعث بها المحجوب بن الصديق إلى الديوان الملكي.

لم تكن مقررات المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب إذن ـ انقلاباً في مفهوم الحركة الوطنية للقضية الفلسطينية. بمعنى إحداث انقطاع في تاريخ بنيتها الفكرية التي كانت نحتت ذلك المفهوم. أي أن تلك المقررات لم تكن تكتب تاريخاً آخر وتحبكه ضد تاريخ مختلف، بل كانت تبلور ما بدأه المنحى السياسي الجديد داخل الحركة الوطنية في أغلب فصائلها وتجسد التماهي الجلي بين الحركات الشبيبية الطلابية والأطر التمثيلية الأخرى مهنية وسياسية، وتخرج الصيغة مما ظل يكتنفها من بعض الغموض، وتعطيها من الوضوح ما يجعلها أكثر قابلية للاستيعاب، وأكثر تعبيراً عن التطور الحاصل في وعيها.

لهذا التطور الحاصل في المؤتمر الثالث عشر ـ إذن ـ تاريخ. وسياقُ تبلوره ليس على أية حال قفزة في فراغ، ولو انه لا يخلو من دلالة «نوعية». أي أن له مقدمات وعوامل نظرية وسياسية في مجال السياسة الوطنية، وهو بالتالي إجابة مكثفة عن جملة من العناصر أعادت تشكيل لوحتها بشكل أوضح.

وما من شك في أن عناصر ومقدمات هذا التطور كانت تتراوح بين ما يكتسب طابع النص السياسي الذي يفسّر مباشرة ما لحقه، ومنها ما مورس بفعالية وبأبعاد ربما ذات تأثير مغاير. غير أنها، بالجملة، مقدمات وعناصر تنصهر كلها لتصبّ في مجرى بلورة الصياغة التي أعلنها المؤتمر الطلابي، واضعة حجر الأساس لما سيصبح بعد ذلك صياغة فصائل الحركة الوطنية الأخرى. ولا جدال في أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كان يعبّر، سواء على صعيد تشكيلته السياسية أو على صعيد خطه السياسي، عن سياسة القوى التقدمية المنضوية تحت لوائه (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب التحرر والاشتراكية)؛ وهو عامل رئيسي في دفع النقاش داخل المنظمة الطلابية دفعاً نحو التبلور. وأهميته على هذا المستوى تأتي من كونه يشكل الإطار الذي ظل يولّد، من الموقع الوطني، أفعالاً ومواقف طلائعية، كما ظل مدرسة تقدمية لتخريج أطر السياسة الوطنية المعارضة؛ فالمنظمة الطلابية كانت تعكس أجواء الخلاف الداخلي؛ كما كانت تعكس مستوى تطور السياسات الوطنية التقدمية دون أن تحتكر ـ بالطبع ـ لوحدها أشكال التمثيل السياسي وأنماط تحركه.

وليس الاتحاد الوطني للطلبة مجرد منظمة طلابية بالمعنى النقابي الذي ظلت تتحدّد به على صعيد الخطاب. أي أنها لم تكن مجرد اطار للضغط والمساومة بين الأطراف، لانتزاع مكاسب تنتسب إلى البرنامج المطلبي، برنامج الضغط على الدولة لتحسين الشروط المادية للطلبة؛ بل ظلت ـ قبل كل شيء ـ اطاراً تلتجيء إليه القوى السياسية التقدمية لتعزيز مواقعها السياسية والتنظيمية: وباختصار، كانت حقلاً للاستقطاب والتعبئة والتحريض والتكوين، أي أنها تقع ـ بالتعريف ـ خارج مدار التحديدات المتعارَف عليها في تعيين حقل الممارسة النقابية. إنها منظمة **أكثر من نقابية وأقلّ من سياسية**، مدفوعة بطموحاتها الوطنية والتقدمية إلى حد أقصى: حد تشكيل مدرسة للتكوين السياسي والنقابي إلى المدى الذي استطاعت فيه أن تنحت قاموساً لغوياً ومسلكيات تكاد تكون خاصة بها. وهي بهذه المواصفات، أرست دعائم نظام قيمي متميز بها، وبالأجيال التي تخرجت منها، متميزة ـ

نسبياً ـ عن تلك التي قد يمارسها فَعَلَةُ أطر أخرى حتى ولو كانت الأهـداف تقع ضمن مسـار الاستراتيجية الوطنية التقدمية في البلاد.

وأخيراً، فإن المواقف التي عبّرت عنها المنظمة الطلابية ومارستهـا في ضوء بـرنامجهـا، قامت بالأساس على الاستيعاب السياسي للمشاعر الوطنية من قضية كـانت تمر في أحـرج ظروفهـا، وجـاءت تؤلف ـ في مجموعهـا ـ صورة فـذة عن حالـة النهـوض القـومي، وصـورة عن حجم الكارثة التي أصبحت تـواجهها الأمـة وهي مجردة من أي سنـد فعلي ينقلهـا إلى حالـة تجعلها قـادرة عـلى محـو آثـار العـدوان، والحيلولـة دون امتــداده إلى جسمهـا الاجتــماعي والثقـافي والسيكولوجي.

ثالثاً: مفهوم الحركة الوطنية للصراع العربي ـ الصهيوني

١ ـ هل هو صراع وجود أم صراع حدود؟

قلنا إن الهزيمة، استدعت من الحركة الـوطنية المغـربية تقـديم أجوبـة سياسيـة مختلفة. وضمن هذه الأجوبة يقع أيضـاً فهمها الصراع العـربي ـ الصهيوني، مثلما يجسـده موقفهـا من المشروع والحركة الصهيونية، ووظيفتها في المنطقة.

رأينا، من قبل، كيف ومتى تمكنت الحـركة الـوطنية من إقـامة الفصـل بين الصهيـونية واليهودية، عـلى الرغم من أن ذلـك الفهم لم يرقَ إلى حيث يملك تصـوراً متكامـلاً للمشروع الاستعماري والاستيطاني في المنطقة العربية على كل مستوياته. إلا أن ذلك لا يمنـع من القول إن ظهور هذه المواقف، وفي تلك المرحلة المتسمة باللبس والغمـوض، جاء ليضـع المشكلة في الطريق نحو تأطيرهـا تأطيـراً صحيحاً. ولعـل الصيغة التي تبنتهـا الحركـة الوطنيـة صيغة أن «الصراع صراع وجود لا صراع حدود»[١٦]. أكـثر تعبيراً عن هـذه الخطوة؛ ففي الصيغـة التي بلغت مدارج الاستيعاب العميق لطبيعة الأزمـة. وهي ـ بالتـالي ـ التي ستحدد مـلاحقها خـاصة في شطريها الرئيسيين: الموقف من الكيان الصهيوني ودولة اسرائيل، والموقف من العمل الفدائي المسلح وهو ما سنراه لاحقاً.

إن «الصراع صراع وجود لا صراع حدود» يشكّل أبرز تعيين لمكامن المشكلة والأخطار

---

(١٦) جاء في كلمة لمحمد زنبير ألقاها في نشاط تضامني مـع الشعب الفلسطيني نـظّمته الجمعيـة المغربيـة لمسـاندة الكفـاح الفلسطيني في ١٩٦٨/١٢/٨: «نحن لا نـرى في المشكـل الفلسـطيني قضيـة حـدود وحقـوق لاجئين». انظر: فلسطين، ١٩٦٨/١٢/١٣.

وجـاء في البيان الصـادر عن الندوة الـوطنية الأولى لمـنظمة العمـل الديمقـراطي الشعبي، ٢١ ـ ٢٢ أيار/ مـايـو ١٩٨٣: «... إن الصراع من أجل تحرير فلسطين هـو صراع حضاري من أجـل الهويـة والوجـود لا من أجل الحـدود فحسب». انظر: مـنظمة العمـل الديمقـراطي الشعبي، **الندوة الـوطنية الأولى**، ٢١ ـ ٢٢ أيـار/ مايـو ١٩٨٣ (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٣)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

التي يمثلها المشروع الصهيوني، وأحد الأجوبة الرافضة نتائج الاختلال الفادح في موازين القوى إثر العدوان الذي استباح أرض الأمة وكرامتها وأرواح أبنائها.

والواقع أن أهمية هذا التحديد لا تقع فيه، فحسب، بل أيضاً في الممارسة الوطنية التي يخلقها وأهمها المقاطعة الشاملة للكيان الصهيوني والعداء التام لكل المتعاملين معه؛ أي أنه أصبح مقياساً للعلاقات والمعاملات.

٢ ـ ما هي الأهمية النظرية والسياسية لهذا التحديد؟

١ ـ إن هذا الفهم يوفر أرضية اجماع سياسي، ويفضي إلى وعي الضرورة في انتاج مواقف واضحة إلى حد تصير معه قوة فاعلة. وقد يستمر بعض الأفراد ـ حتى من القيادات الوطنية ـ في الاحتفاظ بالتحديدات القديمة نفسها؛ كما قد تظل قوى سياسية بعينها على الأرضية الفكرية السابقة نفسها، لكن دون أن يكون لذلك أثر كبير في إلغاء هذا التطور.

٢ ـ يكتسي التعريف هذا دلالة ذات بعد استراتيجي وغير مشروط بحالة سياسية راهنة. هكذا، فالحركة الوطنية وهي تصوغ اشكالية التناقض في المنطقة العربية على أساس أبعاده الحضارية والاستراتيجية بعيدة المدى، كانت تنقض ـ نهائياً ـ التعريفات التي انتظمت ضمن مجال الايديولوجيا والسياسة الغربيتين، والتي نمت، بالخصوص، بعد احتلال أراض عربية جديدة، والتي ظلت تجتهد على طول الفترة الممتدة من ١٩٦٧ إلى صدور بيان البندقية، في تقديم الصراع في المنطقة على أنه يقع بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة التي احتُلَّ بعض من أراضيها.

٣ ـ إن القول بأن الصراع صراع وجود مع الكيان الصهيوني ينطوي على دلالات تتداخل في تركيبها الأبعاد الاستراتيجية والتكتيكية لهذا التناحر، مما يجعل عملية الفرز السياسي تتخذ ملامح قارة، كما يجعل التناقض في المنطقة يرتبط أشد الارتباط بالانقسام العمودي بين كيانين، وجود الواحد منها يلغي وجود الآخر وينفيه، وليس تناقضاً أفقياً بين طبقات كما حاولت بعض أدبيات الحركة الشيوعية تبيانه.

وهو بذلك يخلق في الجانب العربي وحدة أمة تتطور في بنيتها، التي لا تزال تعاني من تفكك يدب في كل جسمها، وتخلق انصهار موقفها على أساس قيمة سياسية وفكرية ذات أبعاد في الحاضر والمستقبل، تتحول إلى مثل أعلى وإلى قيمة مقدسة. لكن حركة الاجماع هاته، لا تُفقد الأمة تناقضاتها الاجتماعية أو تغطيها، بل إنها ـ على العكس من ذلك ـ تجعل علاقة المجتمع المدني في الدولة (التي هي في طبيعتها دولة استبدادية) وجهاً آخر من علاقة المواطن العربي بالاستعمار والصهيونية.

٤ ـ وأخيراً نعتقد أن هذا التحديد يؤدي وظيفة تاريخية سياسية هامة، عند قراءة حجم الدور الذي يقوم به وهو يضع القضية الفلسطينية في سياقها الفعلي من تاريخ التطور الحديث

للأمة العربية، ويعطيها طابعاً تحويلياً لمسار تطور موازين القوى الدولية، ويجعل بالإمكان جلاء اللبس الذي ينشأ عن دعاية الصهيونية وحلفائها.

ونحن هنا لا نكتفي بتسجيل هذه الواقعة، بل نبني عليها حكماً مفاده أن هذه الواقعة بددت نهائياً الخلط الذي ظلت تنطوي عليه تصورات الحركة الوطنية المغربية فكراً، وبالتالي ممارسة حيال القضية نفسها.

رابعاً: في الموقف من الحركة والمشروع الصهيونيين: وما وظيفة المشروع الصهيوني في المنطقة العربية؟

يبدو أن أي حديث عن تلازم العلاقة بين الحركة الصهيونية والاستعمار ضمن المشروع الاستعماري العربي هو ضرب من التكرار للأفكار التي جسدتها مقررات حزب الاستقلال في نهاية الأربعينيات، والتي تم تعميمها ـ تقريباً ـ على المرحلة اللاحقة في أدبيات الحركة الوطنية؛ بحيث لم يغب هذا التلازم ـ أبداً ـ سواء تحت وطأة تلاحق الأحداث الداخلية وموقف الطائفة اليهودية المغربية من دولة اسرائيل، والتي لم تكن تخفي تعاطفها معها ودعمها ممارساتها القمعية، أو تحت تأثير تحليلات بعض فصائل الحركة القومية العربية.

واستمرار هذا التلازم جعل القضية الفلسطينية، بما هي قضية تحرر وطني من الاستعمار الاستيطاني المدعوم بالمصالح الغربية، تحتفظ بأرجحية غالبة في فكر الحركة الوطنية ولدى الأغلبية الساحقة من فصائلها إن لم نقل كلها. وقد رأينا أن هذا التلازم حصل في شروط المعركة الوطنية ضد الاستعمار وفي مناخ صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧. كما حصل لأسباب سياسية وفكرية داخلية تتصل بالدور الذي كان يمثله بعض أقطاب العمل الوطني بانشدادهم إلى موضوعات الحركة القومية المشرقية، وإلى زعماء العمل الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة.

لكن الحاجة الآن أصبحت أكثر ضغطاً ـ تحت وطأة الهزيمة ومخلفاتها ـ لإعادة فحص موضوعة الصراع، والسعي نحو بناء أقوى لها في اتجاه انتاج ارادة أقوى للتعامل الواعي معها. ولعلها حاجة زاد من أهميتها دخول مفاهيم الماركسية بكل التعريفات الملحقة بها، وكذا أدبيات تجارب حركات التحرر الوطني العالمية مثل التجربتين الفيتنامية والكوبية، وأفكار ماركوزي ودوبريه وغيرهما.

ولا مراء في أن انطلاق العمل الفدائي بدأ يخلق معطيات جديدة في طريقة طرح وتناول القضية الفلسطينية سواء من زاوية النتائج العسكرية والسياسية التي يخلقها على الأرض، أو من زاوية الآفاق الواعدة لحركة النضال المدني لجماهير الأرض المحتلة وانعكاساتها السيكولوجية.

وإذا كانت الآمال المعلقة على الناصرية لدى تيار كبير من الحركة الوطنية، وهي تعلن (أي الناصرية) إرادتها في محو آثار العدوان وتباشر ذلك عملياً بحرب الاستنزاف على خطوط التماس، وتعمل على إعادة بناء الجيش، وتحتضن العمل الفدائي وتدعم المقاومة الفلسطينية، وتدفع بها نحو بناء كيانها التنظيمي المستقل. . . ، فإن الآمال كانت أقوى في العمل الفدائي الفلسطيني نفسه. وزاد من تقوية هذه الآمال ما كان يتم تناقله من أخبار وأدبيات حركات الثورة المسلحة والتجارب التحررية الكبرى، وهي التجارب التي ردّت الاعتبار إلى الشعوب المناضلة بوسائلها البسيطة في ظل موازين قوى مختلة اختلالاً مروعاً، كما حدث في ڤيتنام، مثلاً.

وعلى الرغم من تناقض المواقف حول الناصرية والأنظمة العربية القومية التي كانت موضوع تراشق بالاتهامات، بين بعض فصائل اليسار الجديد والفصائل الأخرى، إلا أن الحركة الوطنية المغربية ـ بأغلب فصائلها ـ كانت مواقفها تتسع لخلق موافقة متوازنة تقيم الجسور والروابط بين مختلف الأطراف التي ظلت تقول لا للهزيمة، ولم تنخرط ـ إلا في ما ندر ـ في الإدانة الصاخبة والأحكام العدمية لهذه الأنظمة؛ وظلت مواقفها متفهمة الممانعة التي ما زالت تبديها، ومستعدة «لمنحها فرصة» أخرى لإثبات جدارتها بحجم المسؤولية التي تحملتها، وللحيلولة دون انتكاسة شاملة في كيان الأمة وطموحاتها. وهو ادراك كان يقابله، في الوقت نفسه، الوعي بمكامن الخلل والعجز في تجربتها، وفي المقدمة منها احتكارها القرار السياسي، واستبعادها القوى الاجتماعية القادرة على حماية تلك التجربة؛ وهذا ما بيّنه بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أصدره في الذكرى الثانية للهزيمة يوم ١٩٦٩/٦/٥ والذي جاء فيه أن العدوان «أظهر هشاشة المؤسسات التي ترتكز عليها (والمقصود الأنظمة العربية التقدمية). (. . .) واتضح أكثر من أي وقت مضى ضرورة اشراك الشعب في المعركة المصيرية»[١٧].

في هذا المناخ إذن، وفي امتداد النتائج التي ولّدها، أصبحت الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للمشروع الصهيوني واضحة، ففضلاً عن أنها مشروع استيطاني، ظهر أنها أيضاً حركة توسعية، وأن مشروع التهجير الذي تقوم عليه مهدد بالانهيار إذا لم تتوسع في أطرافها «فمميزات الحركة الصهيونية: أنها استعمار استيطاني، إنها قاعدة استعمارية تحمي مصالح الامبريالية في المنطقة، وإنها توسعية، إنها تقوم على أساس ايديولوجية شوفينية ذات أساس عرقي»[١٨] وهي الايديولوجيا التي من دونها تفقد الحركة مبرر وجودها، أي باختصار لا تكون حركة صهيونية إذا فقدت قعرها العنصري العرقي الذي يوجهها ويعيد انتاج قاعدتها البشرية ويجعلها مسنودة بدعم داخلي مطلق.

البعد التوسعي في المشروع الصهيوني هو أيضاً ما يلمسه بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهو البيان الذي يعتبر أن عدوان ١٩٦٧ عدوان امبريالي استهدف: «(١) الإطاحة

---

(١٧) فلسطين، ١٩٦٩/٦/٦.

(١٨) انظر: «المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب».

بالأنظمة العربية التقدمية وتكسير أجهزتها الدفاعية وتفويت المكتسبات الجماهيرية، (٢) تصفية القضية الفلسطينية وتحقيق مخطط من النيل إلى الفرات»[١٩].

وظهرت للحركة الوطنية المغربية، بصورة جلية، الأهداف البعيدة للمشروع الصهيوني في الحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربي وفي تحقيق طموحات الأمة الوحدوية وتحقيق التقدم «فإسرائيل صنع استعماري لا يمكنها أن تعيش إلا بالاستعمار ومن الاستعمار، هدفها أنها تشكّل حليفاً دائماً في المنطقة شغل العرب ومنعهم من النهوض والتقدم»[٢٠].

وهي أيضاً تجسد التحالف بين البرجوازية اليهودية والامبريالية وأهدافهما في خلقها قاعدة استعمارية وحارساً أميناً للمصالح الغربية. أي أنها «النتيجة العملية لسعي البرجوازية اليهودية والامبريالية لخلق كيان خاص يخدم اقتصاد الصهيونية ويحرس مصالح الامبريالية اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً»[٢١].

بل إن أحد أطراف الحركة الوطنية ـ وهو حزب الاستقلال ـ يعتبر أن الكيان الصهيوني لا يستهدف، وحسب، الأمة العربية بل الكيان الاسلامي أيضاً. فـ «بقاء الصهيونية المعتمدة على الامبريالية العالمية تهديد للكيان العربي والاسلامي، وقد دلت تجربة ربع القرن الأخير على ذلك بالإضافة إلى أن وجود الصهيونية شغل الوطن العربي عن أن يلتفت إلى تدعيم كيانه والتحرر من التخلف والمساهمة في الحضارة الانسانية بقسطه الأوفر»[٢٢]. كما يلفت حزب الاستقلال الانتباه إلى الأبعاد التفكيكية للوجود الصهيوني داخل جسم الأمة، إذ هو «زُرع كجسم غريب في المنطقة ليفصل افريقيا العربية عن آسيا العربية وليمزق وحدة هذه الشعوب»[٢٣].

وما يقال بهذا الصدد عن حزب الاستقلال، يمكن أن يقال عن أغلب فصائل الحركة الوطنية المغربية في تعيينها مخاطر المشروع الصهيوني على تحرر الأمة العربية وتقدمها ووحدتها، نذكر من بينها هذا النص المقتطف من الندوة الوطنية الأولى لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي الذي ورد فيه «فما دامت دولة الاغتصاب والعنصرية قائمة، فإن تقدّم الأمة العربية ووحدتها وتحررها مهدد باستمرار من طرف هذه القاعدة الامبريالية التوسعية التي ارتبطت تاريخياً وعضوياً بمصالح ومخططات الامبريالية العالمية وبأكثرها رجعية وعداء للأمة العربية»[٢٤].

إن قراءة هذه النصوص قراءة خاطفة تبين بوضوح لا غبار عليه مدى وعي الحركة

---

(١٩) انظر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بيان ١٩٦٩/٦/٥.

(٢٠) انظر كلمة محمد زنيبر في: فلسطين، ١٩٦٨/١٢/١٣.

(٢١) انظر: «المقرر الخاص بالقضية الفلسطينية،» في: «المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب».

(٢٢) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢٤) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **الندوة الوطنية الأولى**، ٢١ ـ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٣، ص ٥٨.

الوطنية حقيقة العلاقة بين المشروع الصهيوني والمشاريع الاستعمارية في المنطقة وإدراكها الأخطار التي يجسدها هذا المشروع على وحدة الأمة ومستقبلها، إن لم نقل على وجودها نفسه. وهي حقائق كانت كافية لتعيد أغلب فصائلها النظر في التحديدات القديمة، مستعملة في ذلك عُدّة مفهومية سياسية أخرى لمجابهة تحديات الانعطافة الجديدة التي عاشها الوطن العربي بدخوله دائرة المغلوب. كما فرضت عليها أن تدخل في اشتباك دائم ضد ما تضخه أجهزة الاعلام من ايديولوجيا تحريضية تحاول اغتيال الذاكرة، وتدفع نحو المساومة من موقع الاستسلام. وهي بذلك ترمي إلى بناء عقيدة صلبة تستعصي على الاختراق، وتتجاوز مستوى الحسرة لتستوفي شروط الفعل الذي يتحول إلى بداهة ويمتد ليطول أوسع الفئات، ويبني وعيها التاريخي هذه المسألة.

خامساً: القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني في دائرة تفكير المثقفين

سنحاول أن نعرض ـ هنا ـ بسرعة إلى مظهر من مظاهر العلاقة التي شدت الحركة الوطنية المغربية إلى القضية الفلسطينية ومجمل قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني. هذا المظهر هو وعي المثقفين التقدميين المغاربة أبعاد هذا الصراع وهذه القضية وعناصرهما. ومساهمتهم ـ من موقع الالتزام السياسي التقدمي، ومن الموقع القيادي (نهاية الستينيات وبداية السبعينيات) ـ في تجلية ما يرتبط بها، وما ينتج منها وطنياً وعربياً.

ربما كانت قيمة ذلك الوعي الذي عبّروا عنه تكمن في ما أشرنا إليه من كونهم كانوا يعبّرون ـ اجمالاً ـ عن تيارات سياسية فاعلة انتموا إليها، (هي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: الاتحاد الاشتراكي، وحزب التحرر والاشتراكية، واليسار الجديد) لكن هذه القيمة تتجاوز نطاق هذا الالتزام في التعبير عن الموقف الحزبي، إلى حيث تعبّر عن ارادة في التنظير: نعني في الادراك الاستراتيجي العميق للمشكلة. فالمثقفون الذين سنشير إليهم، لم يكونوا مجرد أفراد التزموا مواقف الهيئات السياسية التي انتموا إليها، أو ساهموا ـ من ذلك الموقع ـ في نشر أفكار ومواقف قومية تقدمية خارج المؤسسات الحزبية: أي عبر النشر والصحافة واللقاءات الفكرية. . . ، انهم ـ فوق هذا ـ علامات بارزة في الفكر السياسي المغربي المعاصر.

بين الستينيات والثمانينيات (وخلال السبعينيات على الخصوص)، مثّلوا دوراً هاماً في تشكيل خريطة وعي الجيل الذي سيصطدم بالسياسة ـ وبالقضية الفلسطينية وقضايا التحرر الوطني العربي ـ في السبعينيات والثمانينيات. هؤلاء المثقفون هم: عمر بن جلون، وابراهام السرفاتي، وعزيز بلال، وعبد الله العروي. ورغم أن المجال لا يسمح بعرض تفصيلي لمساهماتهم الفكرية، فإننا ننتهز المناسبة للإشارة إليها على وجه العموم، وإحالة القارىء إلى مصادرها.

١ ـ عمر بن جلون[٢٥]

ينطلق عمر بن جلون في دراسة هامة له[٢٦]، من نقد الغموض الايديولوجي الذي يحيط بالقضية الفلسطينية، كما لم يُحَطْ بقضية تحرر وطني من قبل. وهو غموض نما بالأساس نتيجة العمل الايديولوجي الصهيوني. لكنه ينتج بالأساس مما تروجه قوى ذات اتجاهات يسارية في الغرب، والتي حاولت ـ منذ نهاية القرن التاسع عشر ـ تغطية حقيقة أن فلسطين وطن لشعب كان وما يزال يقاوم، وأن الصهيونية استيطان واحتلال استعماري. وهو يقصد هنا على الخصوص مثقفين غربيين من أمثال جان پول سارتر ومكسيم رودنسون ومن يشايعهم من مثقفي شمال افريقيا.

فبالنسبة إلى عمر بن جلون هناك معادلة واحدة تتكون من ثلاثة أطراف: الاستعمار الجديد، والصهيونية، واليسار الأوروبي وأتباعه من بعض كوادر المغرب العربي الذين تلقوا ثقافة جعلتهم يسقطون بسهولة ضحية الايديولوجية الرأسمالية: البرجوازية الغربية، وهي الايديولوجية التي تحتقر الشعوب ومنها ـ طبعاً ـ الشعوب العربية وتصفها بأوصاف وحقائق خلقتها الامبريالية في الواقع وعملت على ترسيخها بواسطة عملائها المحليين.

ومن ثم يرى أن طرح قضية التأثير الذي يحدثه الفكر الرأسمالي الاستعماري وأكاذيبه في «كوادرنا» يقتضي بالضرورة طرح مشكلة الاستعمار الجديد والامبريالية، وبالتالي طرح الدور الذي تقوم به الثقافة والايديولوجيا الاستعمارية والصهيونية في بلداننا، وخاصة تلك التي تحضر بلباس يساري عن طريق نشاط اليسار الفرنسي وتأثيره الكبير في هذه المنطقة. اليسار الذي يحاول تقديم اسرائيل كدولة اشتراكية وديمقراطية مخفياً طبيعتها الاستعمارية والعنصرية. وفي هذا السياق يعتبر عمر بن جلون أن الموقف الحاسم والشامل من الاقطاعية العربية، عميلة الامبريالية التي ساهمت بسلبيتها وتواطوئها في خلق الكيان الصهيوني من جهة، ومن جهة ثانية، «المساهمة في جبهة الدعاية وفي جبهة تجميع الموارد المالية وفي العمل البالغ الخطورة قصد حصر المصالح والنشاطات الصهيونية ـ العربية» هما المدخلان الأساسيان لأية مبادرة في اتجاه الالتزام إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله الوطني والتحرري.

٢ ـ ابراهام السرفاتي[٢٧]

أما ابراهام السرفاتي وهو اليهودي المغربي الذي كرّس جزءاً من نشاطه الفكري

---

(٢٥) عمر بن جلون أحد قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأحد منظّريه ومن أبرز المناضلين الذين كرسوا جزءاً مهماً من نضالهم وطاقتهم للقضية الفلسطينية بإصرار ودينامية يشهد لها الجميع. وقد اغتيل في أحد شوارع الدار البيضاء يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥.

(٢٦) انظر هذه الدراسة ـ وهي عن القضية الفلسطينية ـ في كتاب: **عمر بن جلون شهيد المحرر** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ مطبوعات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، [د.ت.]).

(٢٧) ابراهام السرفاتي يساري مغربي ـ من أصل يهودي ـ بدأ حياته السياسية مناضلاً في الحزب الشيوعي المغربي، وقاد ـ مع رفاقه ـ حركة انشقاق في عام ١٩٧٠ أدت إلى نشأة منظمة «إلى الأمام» التي يتزعمها. محكوم منذ سنة ١٩٧٤ بالسجن المؤبد.

لوضعية اليهود المغاربة الذين يعانون الانسلاخ عن مجتمعهم، فهو يرى أن الدعاية الصهيونية ودأبها على احداث الشرخ في التلاحم اليهودي ـ العرب اسلامي، وهو تلاحم لم يشهد التاريخ مثيلاً له إلا في القرون الوسطى للحضارة الاسلامية من جهة، ومن جهة ثانية الاختيارات السياسية التي اتبعها مغرب الاستقلال لما بعد ١٩٥٦، وهي الاختيارات التي عجزت عن حل مشكلة الاندماج لليهود المغاربة، هما المسؤولان بالدرجة الأولى عن «الانسلاخ» الذي عاشه اليهود المغاربة عن مجتمعهم. وفي هذا السياق يركز السرفاتي «على الأسس التي تقوم عليها الايديولوجية الصهيونية» كعودتها «لتاريخ موهوم ومشوّه»، كما يحدد بداية الانسلاخ هذه مع تأسيس «الحلف الاسرائيلي العالمي» وإنشاء مدرسة «الرابطة» في تطوان التي قامت بتأطير النخبة اليهودية ايديولوجياً مدعمة في ذلك من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية وبعض المؤسسات الأمريكية، وبتنظيم الهجرة في ما بعد التي بلغت ـ حسب تقدير السرفاتي ـ أربعين ألفاً ما بين ١٩٥٠ و١٩٥١ وستة آلاف ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٩ و١٢ ألفاً ما بعد ١٩٦١.

ويخلص السرفاتي في حكمه على الدولة الصهيونية إلى أنها دولة عنصرية وفاشيّة، وأن المستقبل لا ينفتح إلا على الشعب الفلسطيني وحقه في التحرر وبناء فلسطين ديمقراطية وموحدة[٢٨].

٣ ـ عبد العزيز بلال[٢٩]

يقيم عبد العزيز بلال تمييزاً بين مرحلتين في تاريخ علاقة البلدان العربية بالقضية الفلسطينية[٣٠]:

ـ المرحلة السابقة على عدوان ١٩٦٧، وهي مرحلة في نظره ساد فيها الغموض والتشوّش نتيجة عاملين اثنين وهما: عامل الفعل الصهيوني وعامل تجاهل أو تواطؤ بعض الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بالقضية الفلسطينية.

ـ المرحلة الثانية هي الواقعة بعد ١٩٦٧، وتقع تحديداً مع بداية انطلاق المقاومة الفلسطينية التي أصبحت تجسد الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وطموحه في استرجاع أرضه.

ويحدد أهداف الكيان الصهيوني في أن دولته دولة «استعمارية من نمط جديد، وفي نفس الوقت قاعدة امبريالية للعدوان (...) موجهة ضد المطامح الوطنية والتقدمية للشعوب العربية وبالتالي ضد اليسار

(٢٨) أنفاس، السنة ٤، العدد ١٥ (١٩٦٩).

(٢٩) عبد العزيز بلال هو أحد قادة حزب التحرر والاشتراكية (حزب التقدم والاشتراكية في ما بعد) وأبرز منظّريه بعد عام ١٩٧٠. توفي سنة ١٩٨١ في أحد فنادق شيكاغو على أثر حريق شبّ في الفندق حين كان في مهمة رسمية.

(٣٠) أنفاس، المصدر نفسه.

التقدمي العالمي بكامله» وهي كالدولة النازية «تكون تهديداً دائماً ضد سلام وأمن الشعوب العربية».

وانطلاقاً من منظوره الطبقي يقسم بلال المجتمعات العربية إلى طبقات مساندة دون قيد ولا شرط وهي تشكّل الجماهير الشعبية والشباب والمثقفين الوطنيين والتقدميين، وطبقات مساندة من المواقع القومية رغم ترددها في مواجهة الامبريالية مواجهة صريحة، وتمثل البرجوازية القومية والبرجوازية الصغيرة، وأخيراً هناك الطبقات المرتبطة بالامبريالية وهي أيضاً تساند الثورة ولكن خيفة من شعوبها لكنها تعارضها كلما شعرت أن ذلك يهدد مصالحها.

٤ ـ عبد الله العروي[٣١]

ضد المنطق العربي الذي يقيم التعادل بين أحقية اليهود وأحقية العرب ويجتهد لإيجاد المشروعية لقضية غير عادلة سواء من الوجهة العربية أو من الوجهة الانسانية والتاريخية، يناقش عبد الله العروي في مقاله[٣٢] المشروع الصهيوني والمنطق الذي قام على أساسه، وهو منطق حكم كل الأقليات الأوروبية التي استوطنت واستعبدت شعوباً انطلاقاً من مبدأ «الأرض لمن يخدمها». ويخدمها تعني شيئاً واحداً هو ادخالها دائرة التحديث، فيتعرض بالنقد للتصور الغربي للحق وللعدالة اللذين تحكمهما سياسة الأمر الواقع، كما فعلوا في فلسطين متجاهلين «ارادة العرب الفلسطينيين» وتصميمهم على تغيير هذا الواقع المفروض.

كما يعرض الاستراتيجية الصهيونية الرامية إلى انتزاع الاعتراف بها وذلك بمنطق القوة والعنف، ثم المطالبة بالحدود الآمنة التي تضع الآخرين في موقع الاتهام.

أما الحل، فيراه العروي في اقامة الدولة العلمانية الديمقراطية. وهو ما يفترض قبول اسرائيل بحقيقة الواقعة الفلسطينية. والدور الفلسطيني هو أولاً ايجاد أسس للتعاون بين العرب واليهود حول «برنامج ديمقراطي لائكي» (علماني) مما سيمهد لتخليص اليهود من الايديولوجيا الصهيونية واللاهوتية، وثانياً ارغام اسرائيل وبكل الوسائل على توقيف أطماعها التوسعية في اتجاه إقرار أرضية للتعايش.

خاتمة الفصل السابع

نجحت الحركة الوطنية المغربية في تعيين الخطر الحقيقي الذي يتهدّد الأمة، وفي ادراجه على رأس جدول أعمالها، بعدما كانت الساحة الوطنية غارقة في الصراع السياسي الداخلي.

كما نجحت في أن تمنح جماهيرها مادة تعبوية أساسية تستثمرها بإيمان وقناعة في صراعها ضد السلطة، بهدف أن يثمر هذا الصراع تعديلاً في موازين القوى الداخلية لصالح القضية.

---

(٣١) عبد الله العروي المفكر المغربي المعروف، وقد كان قريباً في مواقفه من الاتحاد الاشتراكي إلى حدود مطلع الثمانينيات.

(٣٢) فلسطين، ١٩٦٩/٨/٢٢.

وإذا كانت السياسة الوطنية على امتداد تلك المرحلة تتراوح بين المد والجزر، إلا أن هذا لم يغيّر في شيء من قيمة الانجاز النظري والسياسي الذي حققته، ولا من التأثير البعيد المدى الذي خلفته في قطاعات الشباب والجمعيات الثقافية التي كانت تعيش قمة صعودها وتألقها، والتي جعلت من القضية الفلسطينية «انجيلها» الأساسي إن لم نقل الوحيد.

وإذا كانت جريدة فلسطين جاءت تمثل الخطوة الأولى في مسلسل تنمية العمل الثقافي السياسي القومي، وتحديداً في شقه الفلسطيني ـ وهو ما أتاح تركيز قواعد جديدة في التعاطي مع القضية، وفتح فرصة التواصل معها وملاحقة أخبارها وتفاصيل عملياتها بحيث أصبح جزء كبير من القطاعات المتعلمة على اطلاع بما يجري في المنطقة العربية (وهو ما يمكّنه من حيز التفكير والمبادرة غير مرتهن بالعمل الحزبي ارتهاناً مباشراً)(٣٣). فإن خلق الجمعيات الثقافية والأندية السينمائية، وهي جمعيات تعلن هويتها الفلسطينية مدخلاً نحو شرعية وجودها، يشكّل ـ في اتجاهه العام ـ تتويجاً لتراكمات هذه المرحلة على الصعيد العملي.

فإلى أي حد يمكن القول إن الصيغ الجديدة النظرية منها والعملية التي أوجدتها فصائل الحركة الوطنية المغربية تشكّل أسلوباً جديداً للعمل القومي/ الوطني يساهم في حل أزماته؟

هل كان وضع الحركة الوطنية وممارستها يسمحان بإيجاد قطيعة فعلية مع التصورات السابقة وتجسيداتها العملية بعيداً عن كل تأثير؟ وبمعنى آخر هل استطاعت الحركة الوطنية ايجاد صيغ على صعيد الممارسة مختلفة عن أساليب العمل التي كانت سائدة؟

رأينا كيف أن الخطاب القومي الجديد، المسنود في أغلبه بسلطة أدبيات اليسار الفلسطيني، قد تمكّن بنجاح من اجتياز مرحلة الانكفاء النسبي على الصراعات الداخلية والصراعات الحدودية والمنافسة بين أقطار المغرب العربي والمواقف الرسمية من الناصرية، كما تمكّن من كسب قاعدة جماهيرية خاصة في القطاعات الشبيبية.

وجزء من هذا الانجاز يعود فيه الفضل إلى نشاطها الايديولوجي التعبوي، الذي ركّز على اعتبار القضية واجهة من أهم واجهات الصراع الوطني الداخلي، وعلى اعتبارها ذات صبغة راهنية على صلة عميقة بواقع الجماهير المغربية ومستقبلها. وخطاب الحركة الوطنية على هذا الصعيد يلتقي مع خطاب الحركة القومية العربية في العمل التعبوي بالتركيز ـ في أغلب الأحيان ـ على المقولات الوجدانية الملهبة للحماسة.

لكن الواقع هو أنه كلما حاول تجاوز هذا المستوى، بالتأكيد على الصراع في جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية، انحصر داخل النخبة.

من هنا لن نساير الحكم القائل بأن مرحلة ما بعد ١٩٦٧ تمثّل انعطافة نوعية شهدها الخطاب القومي في المغرب على الأقل في ما يتعلق بكيفية تصريفه سياسياً في «أوساط»

---

(٣٣) هذا ما نلاحظه مثلاً عند قراءة بعض مواقف المنظمات الجماهيرية كالاتحاد الوطني لطلبة المغرب، التي كانت مواقفها أحياناً تختلف إلى هذا الحد أو ذاك عن مواقف الأحزاب التي تشكّل أغلبية داخلها.

الشعب. فصيرورته كذلك ـ أي انعطافياً ـ كانت تتطلب تحرره أو بعده عن أساليب الممارسة التي ظلت تحكم الحركة القومية العربية والحركة الوطنية المغربية من قبل. وهي أساليب تستحضر «القلب» قبل أن تستحضر «العقل» كلما تعلّق الأمر بعلاقتها بالقاعدة الواسعة للجماهير التي يُفترض ـ عن وعي أو عن غير وعي ـ أنها ما تزال في وضع لا يسمح لها باستيعاب «المعقلن»، وهو ما يحرمها من بناء قاعدة قارة وثابتة متسلحة بأدوات لا تُكسر في أول مواجهة.

إن التعبئة بهذا المعنى ليست القدرة على استغلال ظرفية ما لتحريك الناس والزج بهم في معركة ما يلبثون أن ينفضّوا عنها بمجرد مرور هذه الظرفية أو في أول ضربة موجهة، بل هي تلك القدرة ـ المصحوبة بعمل نظري وسياسي ـ على بناء علاقة مختلفة لا تعتبر الجمهور مادة استهلاكية، وإنما تحرره من مواقع تلقّي الخطاب إلى مواقع الفعل والمبادرة حتى ولو كانت مستقلة. وهو ما يتطلب التقدم في مراجعة أدوات الخطاب وأسسه، وكذلك النظرة التي ظلت تحدد علاقة الأطر السياسية والثقافية بجمهور العامة.

لم تُعِدْ الحركة الوطنية المغربية، بالرغم من تقدمها على صعيد السياسة والنظرية، قراءة الموضوعات وأساليب العمل الجماهيري الذي ظل سائداً على امتداد العقود السابقة من تاريخها. وحتى عندما دخلت العمل الجمعوي والثقافي، فإن تلك الأساليب تم نقلها من أطر العمل السياسي والنقابي إلى أطر العمل الثقافي. فالمراتبية واحتكار القرار ظلاّ في غالب الأحيان على حالهما، واكتفت المراجعة بالعموميات، باستنساخ الجاهز من الموضوعات بدعوى القوانين الثابتة والبديهية، ولم تلج معركة النقد الذي بقدر ما يطال الآخر يطال الذات أيضاً، كما لم تحقق تراكماً كبيراً حول قضايا أساسية مثل قضايا السلطة والتنمية والهوية والتحديث والوحدة. . . الخ.

كما أن الصراع الذي دار بين مختلف فصائلها خاصة في قطبيها الرئيسيين التقدمي والماركسي، كان يتم بهاجس الاستبعاد، وبوهم امتلاك الحقيقة كاملة. وهو ما ينتج منه تهميش الآخر، كما كان يتم بالاجابات الحاسمة التي لا تقبل اعادة النظر وليس بالسؤال القلق. وهي عوامل كلها أمعنت في إذكاء تناحرات كانت في أحيان كثيرة مبنية على أسس وهمية. ودفعت إلى خوض غمار تطاحن لم يكن دائماً، ومن منطلق المواقع الفعلية للأطراف، مبرَّراً. كما أن الحصيلة السياسية لتلك التطاحنات كانت لها في أحيان كثيرة نتائج كارثية على أطر العمل الجماهيري ووحدة فعلها. وما يزال بعضها يعاني تلك الأعطاب لحد الساعة. وليس موضوعنا هنا هو مواجهة تلك الحصيلة، كما لا يحكمنا منطق ما كان يجب أن يكون. بل إن هذه الملاحظات استلزمها وجود وسريان أحكام غالباً ما كانت ايديولوجية ـ تضفي الشرعية على هذا ضد الآخر (خاصة في ما يتعلق بالعمل الفلسطيني) ـ تتهم كل ما عداها في أحسن الأحوال إن لم تخوّنه.

لكن، وعلى الرغم من هذا وذاك، يمكن القول إن مرحلة السبعينيات هي أكثر الفترات التي شهدت اتساع وتعميم النقاش حول القضية الفلسطينية وأبعادها الثقافية

والحضارية. وكـان أن هذا النقـاش لم يظلّ في نـطاق القضية، بـل تعداهـا إلى إثارة جملة من القضـايا المتعلقـة بها مثـل: طبيعة الكيـان الصهيوني، طبيعـة المشروع الاستيطاني في المنطقة العــربيـة، العــلاقـة بــين الثقــافي ـ الحضــاري وبــين السيــاسي ـ العسكــري في هــذا الصراع. . . الخ. لذلـك تم تجريـد جملة من القضايـا ـ في سياق هـذا النقاش ـ من طـابعها السجالي والايديولوجي الذي كانت تتخذه أحياناً. هكذا كان يتم، وبموازاة مع هذا النقاش، تجاوز مفاهيم «الأمة المغربية»، والقدسية الدينية، والجهاد الاسـلامي، والوحـدة الاسلاميـة، التي كانت ـ من قبل ـ تنال ـ إلى حد كبير ـ من القيمة السيـاسية للفكـر القومي في المغـرب، ومن المواقف المتولدة عنه.

ولعـل النقاش الـذي دار داخل الاتحـاد الـوطني لـطلبـة المغـرب بشكـل أسـاسي، ثم الجمعيات الثقافية والأندية السينمائية على امتداد عقد وأكثر، حول المـوضوع الفلسـطيني، هو التكثيف الفعلي لهذا النشاط. وعلى الرغم من أنه كـان يتم في حمأة المـزايدات الايـديولـوجية التي كانت تعرف قمة اشتعالها، لكن ذلك لم يفقد الموضوع أهميته، بل جعله يتحوّل إلى جزء أو شكل من أشكال الصراع السياسي الداخلي تنتظمـه ـ في غالب الأحيـان ـ القوانـين نفسها التي حكمت الصراع داخل القوى السياسية الوطنية والتقدمية.

الفصل الثامن

القضية الفلسطينية
في أدبيات الحركة الوطنية

أيّاً تكن التناقضات بين مواقف الحركة الوطنية المغربية تجاه بعض القضايا التكتيكية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومهما يكن الموقف من هذا الفصيل من فصائل المقاومة أو ذاك، ودرجة الالتقاء أو الافتراق معه، فإن الذي لا يقوم الاختلاف حوله، هو الهدف الاستراتيجي للنضال الفلسطيني والاستعداد للإسهام فيه. وهو استعداد غير مسبوق بشروط، ولا يضع النضال الفلسطيني أمام أية ارتهانات سياسية أو فكرية. فهو مستقر على ثوابت لا تؤثر فيها متغيرات الساحة الفلسطينية ـ من حيث العلاقة بهذا الفصيل أو ذاك ـ إلا في ما ندر. والمحصلة الاجمالية للمواقف المعبَّر عنها كانت دائماً تتيح، وفي غمرة الاحتفاء بالقضية، أن لا تخرج عن معالجة وموقف المعني بالدرجة الأولى، وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

هكذا كان على الحركة الوطنية المغربية أن لا تخرج ـ طوعاً ـ عن الإطار الفلسطيني نفسه، وأن لا تتجاوز مؤسساته، بل وتضع نفسها ـ حتى وهي تعلن أن القضية قضيتها وأنها طرف معني بمعالجتها ـ في خدمة الموقف الفلسطيني المعبَّر عنه رسمياً من خلال منظمة التحرير الفلسطينية. وهو الموقف الذي يمكّنها من المادة الأولية لبناء رأيها، ويمدها بالعناصر التي تعتمدها لصياغة موقفها. ضمن هذا الإطار ستسوق الحركة الوطنية المغربية جملة من المواقف المتكاملة والمتداخلة للتعبير عن رأيها في عدد من قضايا العمل الفلسطيني، سنقسمها على الشكل التالي:

أولاً: حول استراتيجية التحرير

الموقف من هدف النضال الفلسطيني: اقتلاع اسرائيل وبناء الدولة الديمقراطية.

من استعادة سياق الأحداث التي مرت بها المنطقة بعد ١٩٦٧ يتبدّى لنا أن سيل المواقف التي ستسوقها الحركة الوطنية كان يحكمها بشكل رئيسي عامل صعود المقاومة الفلسطينية خلال سنة ١٩٦٨. وهو الصعود الذي تعبّر عنه أحداث بارزة:

١ ـ تقوية موقع المنظمات الفدائية والعمل الفدائي المسلح، خاصة بعد صمود المقاومة في معركة الكرامة في آذار/ مارس ١٩٦٨ وتكبيدها العدو خسائر فادحة. وهي المعركة التي تمكنت بعدها من الحصول على إذاعة في القاهرة وعلى ميلان الدعم العربي لصالح المقاومة.

٢ ـ دخول المنظمات الفدائية منظمة التحرير الفلسطينية وتمكُّن «فتح» من الحصول على الأغلبية في اللجنة التنفيذية للمنظمة في المجلس الوطني الخامس الذي انعقد في شباط/ فبراير ١٩٦٩.

٣ ـ حصولها على اعتراف المؤتمر الاسلامي الذي حضرته بصفة مراقب في ١٩٦٩ في الرباط، ثم حضورها مؤتمر القمة العربي الخامس بعضوية كاملة.

٤ ـ المواقف التي عبّرت عنها وهي ذات أهمية تنظيمية وسياسية. فقد أكدت المنظمة استقلال قرارها سياسياً وتنظيمياً عن كل الأقطار العربية كما اعتبرت نفسها (تصريح «فتح» في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩) المعبّرة عن الشعب الفلسطيني وعن ارادته الوطنية. واعتبرت اسرائيل استعماراً يقوم على نظام ثيوقراطي عنصري توسعي، وأعلنت رفضها كل حل لا يأخذ بعين الاعتبار وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. ومن ثم رفضها كل القرارات التي لا تستجيب لهذا الحق: الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية يتمتع فيها كل المواطنين، بحقوقهم مهما كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية.

ستنطلق الحركة الوطنية المغربية، إذن، في تعريفها هدف النضال الفلسطيني من جهة، مما كان يتوفر لديها من رصيد على هذا الصعيد، الذي رأينا بعضَ ملامحه، ومن جهة ثانية، مما بدا يوفره العنصر الفلسطيني ممثلاً في بروز المقاومة المسلحة على مسرح الأحداث، وصيرورتها الناطق الرسمي الأول باسم الشعب الفلسطيني، وما بدأت تنشره من مواقف تعبّر عن طموحاتها باعتبارها اطاراً مستقلاً له كامل السيادة (وهي السيادة التي أضاعتها سنوات الحجر الطويلة وما بدأت ترسمه من مشاهد جديدة لحل الأزمة).

هكذا جاءت مواقف الحركة الوطنية متجانسة ومنسجمة إلى حد بعيد مع المواقف التي عبّرت عنها المنظمة، ولتضع في يد الشعب المغربي نموذجاً محترماً للموقف الذي لا يكون هدفه التوظيف السياسي في حملات تستهدف الاحتواء، بل إنه في أغلبه ـ يتحرك تحت سقف محدد: هو الإقرار بأن المنظمة والشعب الفلسطيني أولاً وقبل غيرهما معنيّان أولاً وقادران ثانياً على أن يضعا البرنامج ويحددا جدول الأعمال ويصوغا الشعار، وأن دور القوى الوطنية والتقدمية العربية هو الدعم والمساندة والنقاش المثمر والمحاسبة البناءة، التي لا تحكمها مصالح قطرية ما، ولا تتعامل مع المبادىء من باب ما يسعفها آنياً.

وباختصار، وضعت الحركة الوطنية المغربية نفسها في خدمة الموقف والقرار الفلسطيني ـ حتى وهي تتوجه له بالنقد أحياناً ـ ولم تتوانَ عن الدفاع عنه ورفض كل أشكال التعامل الانتهازي معه.

ولنبدأ بالموقف من استراتيجية التحرير وقضية اقتلاع اسرائيل وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

ففي دورة استثنائية للمجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٨، جاء في ملتمس صادر عن الدورة: «نعلن أننا مجنَّدون من أجل المعركة العربية المشتركة للدفاع عن الحقوق العربية في فلسطين وللعمل من أجل تطهير الوطن العربي من اسرائيل ومن أجل انتصار الجماهير العربية في معركتها ضد الامبريالية والرجعية والاستعمار وانتصار أمانيها في الحرية والكرامة والسلام»[١].

والموقف نفسه سيعبّر عنه عبد الرحيم بوعبيد في نشاط لدعم الشعب الفلسطيني نظمته الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني في ١٩٦٨/١٢/٨. إذ جاء في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة:

«وأن القضية الفلسطينية ليست قضية القدس كما يريد البعض، إنها قضية استعمار واحتلال كل فلسطين بما في ذلك القدس (...) يجب أن يكون هدفنا إذن تحرير فلسطين بقدسها وكل أراضيها»[٢].

ولا سلم في الشرق الأوسط إلاّ السلم العادل «والسلم العادل، القار، يستلزم الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في استرجاع وطنه والحياة بأمن في وطنه وتنظيم نفسه كأمة حرة وديمقراطية لها سيادتها»[٣] والحل النهائي للمشكلة لن يكون إلاّ «بإقامة دولة ديمقراطية علمانية لكل فئات المجتمع الفلسطيني، وذلك بوضع حد للدولة الصهيونية»[٤].

من أجل اقامة دولة علمانية وديمقراطية لكل الفلسطينيين، ومن أجل القضاء على دولة الكيان الصهيوني، هذا هو الموقف نفسه الذي كانت تتبناه الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني التي اعتبرت «أن لا حل لقضية فلسطين إلاّ الحل الذي يرتضيه الشعب الفلسطيني، وذلك بالقضاء على الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري في فلسطين وتكوين دولة ديمقراطية تتعايش فيها جميع الأديان كما كانت تتعايش قبل أن تطأها أقدام الصهاينة البغيضة»[٥].

نعم، لقد تم احتلال أراضٍ عربية جديدة، ودخلت حركة التحرر العربية مرحلة أهم عناوينها مقاومة الآثار التي خلّفتها حرب ١٩٦٧، وإلى هذا كله، فقد أصبحت تجابه قرارات وتوصيات أصدرها المجتمع الدولي، وهي قرارات لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وتتعامل معها كقضية لاجئين. وبالجملة، يتجه الموقف العالمي نحو تناسي عمق المشكلة، وهي المشكلة الفلسطينية، ونحو طرح قضايا مستجدة خلقتها وقائع الحرب، من

---

(١) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ - ١٩٧٤: وثائق (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥)، ص ٦٧.

(٢) جريدة فلسطين، ١٩٦٨/١٢/١٣.

(٣) من الكلمة التي ألقاها عبد الرحيم بوعبيد في المؤتمر العالمي الثاني لمساندة الشعوب العربية في القاهرة، ٢٥ و٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩. انظر: فلسطين، ١٩٦٩/٢/٢١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) بلاغ الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني في الذكرى الثانية للهزيمة، الرباط، ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٩. انظر: فلسطين، ١٩٦٩/٦/٦.

مثـل الأراضي العـربيــة المحتلة، وقضيـة القــدس، ومحـاولــة حصر المشكلة ضمن هــذه المستجدات. لكن هذه الوقائع لم تنل في شيء من العلاقة التي نشأت وتطورت بـين الحركـة الوطنية المغربية والقضيـة الفلسطينيـة وأشعرتهـا بالخـطر الذي يتهـدد وجودهـا ويتهدد وجـود الأمة. كما أنها لم تنل من القعر الاستراتيجي لوعيها القضية التي طُرحت عليها قبـل ١٩٦٧، وقبل احتلال القدس، ولم تكن تحتاج إلى خسارة من هذا الحجم لترتبط بها.

ومن هنا، اعتبرت أن لا حل للمستجِّد إلا في إطار الأصل، ولا حل للقدس والأرض العـربية المحتلة، إلا في ارتبـاط بالقضيـة الفلسطينيـة(٦). ولا حل لهـذا الصراع المريـر الـذي تخوضه الشعوب العربية ضد الكيان الصهيوني المدعوم من طرف الامبريالية إلا بنهاية المعـركة التحريرية التي يخوضهـا الشعب الفلسطيني وبقيـة شعوب البلدان العـربية التي تحتلهـا قوات الصهاينة، ولن تكون هذه النهاية إلا بنهاية الكيان الدخيل وسط الأمة العربية المكافحة(٧).

إن فك الارتباط بين القضية الفلسـطينية ومـا يسمى أزمة الشرق الأوسط، بـاعتبارهـا أزمة صراع بين بلدان عربية واسرائيل، هو ما تهدف إليه اسرائيل وحلفاؤها، وهـذا يعني أن التأكيد على تداخل القضيتين رفض للسقـوط في الفخ. إن فلسـطين بلد عربي، تم اغتصـابه من أهله وتشريدهم منه رغماً عن كل القوانين وكـل الأعراف وبتـواطؤ مع من يصنعـون تلك القوانين وليس في غيبة عنهم. ولا معنى للحديث عن إقامة تعـايش بين المغتصِب والمغتصَب، كما لا معنىً للحديث عن الشعب الفلسطيني وتأييـد ثورتـه ونضالـه من أجل حقـوقه الـوطنية دون الإقرار بحقه في العودة وتقرير المصير على كامـل ترابـه الوطني. هـذا هو جـوهر مـوقف الحركة الوطنية كما تكشف عنه أدبياتها.

لا سبيل إلى تداول مفهوم آخر للحقـوق الفلسطينيـة غير معنـاها الـوطني. وعلى هـذا الأساس، ينطرح عـلى الحركـة الوطنيـة العمل أولاً عـلى «تعبئة جميع الامكانيـات لمسانـدة الشعب الفلسطيني الثائر لاسترجاع وطنه المغتصب وتحرير فلسطين من الصهيونية والاستعمار»(٨).

ولا سبيل إلاّ بالمقاومة، ولا مجال للقبول بكيان صنعه الاستعمار. إن التفكير والعمل في المـوضوع الفلسـطيني لدى فصـائل الحـركة الـوطنية المغـربية كـان يتم من مدخلين: مـدخل الرفض الثابت والمطلق للاستعمار والامبريـالية في المنـطقة العـربية، ومـدخل التـأييد الـراسخ لمواقف وطموحـات الشعب الفلسطيني المعـبّر عنها من خـلال ممثله الشرعي. هذا مـا نجده - على سبيل المثال لا الحصر - لدى حزب الاستقلال من خلال مقرر مؤتمره التاسـع الذي جـاء فيه: «والحزب يعلن أنه لا يقبل بديلاً بغير التحريـر الكامـل لأرض فلسطين وشعبهـا ولا يقبل بـوجود كيـان

(٦) انظر البلاغ الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن إحراق المسجد الأقصى، في: **فلسطين**، ١٩٦٩/٩/٥.

(٧) افتتاحية **فلسطين**، ١٩٦٩/٣/١٤.

(٨) انظر ميثاق الكتلة الوطنية بـين حزب الاستقـلال والاتحاد الـوطني للقوات الشعبيـة، يوم ٢٧ تمـوز/ يوليو في الرباط ووقع يوم ٢٢ تموز/ يوليو في سلا، في: **الطليعة**، ١٩٧٠/٧/٢٨.

أجنبي على أرض فلسطين»[٩]، ويرى المؤتمر «أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الوحدة إلا بتحرير الشعب الفلسطيني من الاستعمار الصهيوني، ولا يقبل المؤتمر أن ينشأ أي كيان للصهيونية على أي جزء من الأرض الفلسطينية»[١٠].

ولا يقتصر الأمر في هذا الوعي على رفض الوجود الاستعماري ووظيفته في المنطقة التي تستهدف الحيلولة دون أي مشروع تحريري يستهدف انعتاق الأمة ودخولها التاريخ كعنصر فاعل ومؤثر، بل يتعداه إلى رفض أي «تعايش مع حركة الصهيونية التوسعية العنصرية، وأن الأمة العربية كلها مدعوة إلى الوقوف صفاً واحداً ضد العدو الصهيوني طبقاً لاستراتيجية تحريرية واضحة»[١١].

وحزب الاستقلال، وهو يعلن هذا الموقف الصارم ويدافع عنه، لم يكن ينطلق من فراغ، فقد مثلت أدبياته السابقة مادة حيوية ونموذجية على هذا الصعيد وهو ما يتبدّى بشكل واضح في مقررات مؤتمراته السابقة[١٢].

ولم يكن حزب الاستقلال حالة مفردة في الإطار العام للحركة الوطنية على صعيد رفض التعايش والاعتراف بالحركة الصهيونية، ذلك أن معظم الأطر السياسية الوطنية كانت تعلن تشبُّثها بالبديل الوحيد وهو «سحق الديكتاتورية الصهيونية ذات الطابع الديني السلالي التوسعي وإقامة نظام متعدد الجنسيات والأديان والثقافات بدله في فلسطين»[١٣] وهو ما لن يأتي إلا بنضال طويل النَفَس وبعيد المدى وبالتمركز العسكري «في فلسطين وفي المناطق العربية المحتلة، لتحطيم جهازي العدو العسكري والسياسي على أمد طويل»[١٤].

ودرءاً لكل لبس، وتلافياً لكل احتمال يؤوّل هذه المواقف عنصرياً باعتبارها ترفض التسامح الديني والثقافي والتعايش على أسس ديمقراطية أو على العكس من ذلك تعمل على تمييع مفهوم الديمقراطية وإفراغه من محتواه لتبرير الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة وكمؤسسات وكحركة استعمارية، أكدت الحركة الوطنية من خلال أحد أصواتها: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، رفضها هذه المحاولات التي غالباً ما نجحت في إخفاء الحقائق وبذر الشكوك «لا سيما في ظل اختلال موازين الصراع لفائدة العدو القومي وانتشار الدعاوى بأن لا قبل للأمة العربية بمواجهة اسرائيل، (وهو ما سمح بـ) بروز غزو للعقلية العربية بمفاهيم صهيونية عبر إشاعة الخلط بين التعايش الديني بين العربي اليهودي والعربي المسلم، وبين التعايش مع الصهيونية، **الأول** باعتباره

---

(٩) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام التاسع لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ٦٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١١) حزب الاستقلال، **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ٢١ ـ ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٨ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨)، ص ١٠١.

(١٢) انظر: حزب الاستقلال، **المؤتمر السادس لحزب الاستقلال**، الدار البيضاء، ١٢ ـ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢، ص ١٤٢. (كراس حزبي).

(١٣) عبد الله ابراهيم، **أوراق... من ساحة النضال** (الدار البيضاء: مطابع دار الكتاب، ١٩٧٥).

(١٤) المصدر نفسه.

دليلاً على تمثل الديمقراطية والتسامح، والثاني باعتباره دليلاً على سقوط الوعي القومي في مأزق النظر إلى الواقع والصراع بين قوى التحرر العربي وقوى الصهيونية والامبريالية بعين ومنظار هذه الأخيرة»[١٥].

ثانياً: الموقف من التسوية

تشكل مواجهة القرارات الهادفة إلى النيل من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والحقوق العربية في فلسطين وفي الأراضي المحتلة، إحدى الواجهات الأساسية التي عبرت من خلالها الحركة الوطنية المغربية عن موقفها من التسوية السياسية التي انطرحت في مراحل مختلفة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، كما عبرت عن وعيها الخطر الذي تمثله تلك المشاريع على الآفاق البعيدة للحق الفلسطيني. لذلك لم تتردد في إدانتها وشجبها بكل الأساليب التي أتيحت لها.

وكانت مناسبة صدور القرار الأممي في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ إحدى المناسبات التي ستقف فيها وبكل نضالها، وتحت ضغط الظرفية السياسية على الصعيد العربي والفلسطيني، ضد كل محاولة تستهدف التغطية على المشكلة الحقيقية وفرض الاستسلام على العرب باسم الأمر الواقع. وهذا الموقف سنجده يتكرر لدى كل أطراف الحركة الوطنية وعلى امتداد بياناتها وأنشطتها الداخلية والجماهيرية في تلك المرحلة.

وفي سياق حركة الرفض المطلق هذه، ونتيجة ما تراكم من تحليلات وتفسيرات لذلك القرار، اعتبرت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني أن «القرار الأممي يهدف إلى ضمان الملاحة في الممرات المائية، وضمان حدود آمنة للدولة المعتدية، وحل المشكلة باعتبارها مشكلة لاجئين»[١٦] وهو ما يتنافى مع عمق القضية ومصير الشعب العربي الفلسطيني. والجمعية تعتقد في استحالة الوساطات الدبلوماسية، وتذكّر بالدور الذي لعبته الأمم المتحدة في هذه المؤامرة[١٧].

وللقرار الأممي ملاحق، استهدفت من بين ما استهدفته تمكين اسرائيل من تغطية دولية وشرعية لتخوض المفاوضات من موقع القوة حول ما طرأ من تغيير في الخارطة العربية دون المسّ بكنه وجودها وطبيعتها كدولة استعمارية عنصرية وفاشيّة. وهو أكبر مكسب يمكّنها من الابقاء على أوضاع ما قبل ١٩٦٧ والاستمرار في التنكر لوجود الشعب الفلسطيني ولحقوقه.

---

(١٥) ويتابع الملتمس: «ولقد كان مؤتمر مجلس الطوائف اليهودية المغربية الذي انعقد في بلادنا يومي ١٣ و١٤ أيار/ مايو الماضي، أحد التجليات الاختبارية لهذا التصور التضليلي، الذي بلغ مستوى طمس الحدود والفواصل بين اليهود الصهاينة الذين تمّ استدعاؤهم إلى المؤتمر بدعوى أصلهم المغربي واليهود المغاربة الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الشعب المغربي، هذا مع العلم أن الانتماء المغربي والوطنية المغربية هي جزء صميمي من النقيض القومي العام للحركة الصهيونية والعدو الاسرائيلي». انظر: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، **الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ١١٧ - ١١٨.

(١٦) الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، بلاغ بمناسبة الذكرى الأولى لقرار مجلس الأمن لـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. **فلسطين**، ٢٢/١١/١٩٦٨.

(١٧) المصدر نفسه.

إن تلك الملاحق، بهذا المعنى، وبسببٍ من كونها تتجاهل المشكلة الفلسطينية في عمقها، ومهما كانت الجهة التي تصدرها حتى ولو كانت حليفة العرب في صراعهم ضد اسرائيل، فإنها تستلزم المجابهة التي لا تساوم كيفما كانت الضغوط التي تمارَس عليها. وهي ضغوط تتعرض لها بشكل دائم نتيجة حاجتها لدعم بعض الدول ولسلاحها.

نعم إن تلك الضغوط، وتلك الحاجة، لم تمنع أحد أطرافها من رفض «كل الحلول الانهزامية مهما كان مصدرها (والاحتجاج) بشدة على بعض الدول المتخاذلة التي تحاول طعن الثورة الفلسطينية من الخلف» وتنوّه «برفض الشعب الفلسطيني لكل الحلول الاستسلامية ابتداء من قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، إلى قرار مجلس الأمن لعام ١٩٦٧ والمخططات الأمريكية والمشروع السوفياتي ومشروع الملك حسين الاستسلامي»[١٨]. وهو موقف سيستمر التشبث به لاحقاً وبشكل ثابت، لينسحب على كل ما يتوالد من هذا القرار ولا ينقضه وذلك باعتبارها «مشاريع التصفية للقضية الفلسطينية، بما فيها قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، والمشروع السوفياتي ومشروع الدول الأربع الكبار»[١٩].

ويبدو موقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي عبّر عنه انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس، أنه موقف لا يسمح بأكثر من تأويل. فهو لا يراهن على أي حل سلمي في هذه المرحلة، وينظر إلى الأزمة من زاوية الطموح والأمل الذي يحدو الشعوب العربية وإصرارها على استعادة الأرض والكرامة، واعتبار أن الاستجابة لهذا الطموح هو المدخل الوحيد نحو شرعنة أي موقف عربي رسمي، والجواب على ما يتطلبه الواجب، وما دونه لن يجد ما يبرره بالمنطق الوطني أو القومي، بل لا يمكن حتى أن يكون أهلاً للمسؤولية التاريخية تجاه قضية أصبحت المحك الرئيسي لأية شرعية.

ونحن نعتقد أنه ما من سبيل إلى فهم هذا الموقف وغيره مما يتطابق معه إلّا بوضعه في إطار الأحداث والرهانات والطموحات التي كانت تغطي الساحة العربية سواء على الصعيد السياسي أو حتى النفسي خلال تلك العقود. ففي هذا التأطير ما سمح بإعادة قراءته بوصفه موقفاً لم يكن يراهن على أوهام ـ كما يشاء فكر المساومة تبيانه ـ بل يبني سياسته على حقائق نذكر أهمها: ميزان القوى السياسي داخل كل بلد عربي بين حركة التحرر العربية في قمة صعودها والأنظمة الحاكمة، ووضع حركة التحرر العالمية والصعود المدوي للعمل الفدائي. لذلك ليس غريباً أن يعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عشية انعقاد المؤتمر الخامس أن «الموقف الوحيد الذي يتحتّم على رؤساء الدول العربية اتخاذه، إذا أرادوا الاستجابة للإرادة الجماعية لمائة مليون عربي هو أن يجعلوا من هذا المؤتمر الخامس «مجلس حرب» ضدّ الامبريالية والصهيونية، إن هذا هو القرار الوحيد الواقعي حقيقة والذي يفرض نفسه بقوة في هذا الظرف الدولي الراهن»[٢٠].

---

(١٨) الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، بلاغ بمناسبة الذكرى الثانية للهزيمة. فلسطين، ١٩٦٩/٦/٦.

(١٩) الجمعية المغربيّة لمساندة الكفاح الفلسطيني، بيان مجلس المؤسسين للجمعية في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٩. فلسطين، ١٩٦٩/٢/٢١.

(٢٠) بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمناسبة مؤتمر القمة العربي الخامس. فلسطين، ١٩٦٩/١٢/٢٦.

ومثلما كانت المواقف تطبعها اللهجة الصارمة، فإن الحذر والشك أيضاً كان لهما نصيب كبير: حذر من المبادرات التي تتقدم بها دول كان لها ضلع كبير في قيام اسرائيل واستمرارها، وشك في نيات قوى ساهمت ولا تزال في تعبئة شرايين الدولة الصهيونية بالمال والسلاح. من هذا المنطلق حذّرت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني الحكومات العربية من الانخداع «بالعروض التي يتقدم بها ذوو المصالح في هذه المنطقة من العالم والتي ترمي في جوهرها إلى القضاء على الكيان الفلسطيني وإضفاء الشرعية على وجود صيغة الاستعمار «اسرائيل»»(٢١) وتستهدف أيضاً «تطويق العمل الفدائي المسلح وتصفية تصاعد الثورة الفلسطينية وما تفتحه من آفاق التحرر العربي الشامل»(٢٢).

أبهذا برّرت الحركة الوطنية رفضها للقرار الأممي الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧؟ ما هي الحقائق التي تقف عليها رؤيتها الأهداف التي يتوخاها «المجتمع الدولي»؟ وما هي الأسس التي بنت عليها رفضها إياه وشجبها الذين كانوا وراءه أو قبلوا به؟

هذا ما يمكن أن نوجزه في النقطة التالية:

١ ـ أن هذا القرار «لا يوافق اتجاه وأهداف الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، وهو كفاح لا ينحصر في الأراضي التي احتلّت في هذه السنة بل يعمّ كامل التراب الوطني لأن المشكلة هي جعل حد للاحتلال على مجموع التراب الوطني»(٢٣).

٢ ـ لأن هذا القرار «إذا كان يساعد على إزالة آثار العدوان فهو لا يمثل أي حل للقضية الفلسطينية»(٢٤).

٣ ـ «لأنه يفرض على العرب الاعتراف بوجود اسرائيل»(٢٥).

٤ ـ أن هذا القرار لا يهدف إلا إلى «تسوية النزاع بين أعضاء في هيأة الأمم المتحدة ولم يكن يعني أبداً الشعب الفلسطيني ولا قضيته الأساسية: قضية التحرير الوطني من براثن الاستعمار الصهيوني»(٢٦). كما أن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحلّ في هيئة الأمم المتحدة لأن هذه الأخيرة عجزت دائماً

---

(٢١) الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، كلمة بمناسبة فاتح كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩. **فلسطين**، ١٩٦٩/١/٣.

(٢٢) الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بيان حول التطورات الأخيرة للصراع العربي ـ الاسرائيلي. **فلسطين**، ١٩٦٩/١٢/١٢. وجاء في ملتمس للمنظمة الطلابية نفسها في اجتماع مجلسها الاداري يومي ٦ و٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩: «أن المجلس ينوّه برفض المقاومة الفلسطينية لوصاية الدول الكبرى الرامية إلى ايجاد حلول «سلمية سريعة تقضي على تصاعد الكفاح المسلح». ويشجب المناورة الجديدة لمشروع الدول الكبرى الرامية إلى ضرب الكفاح المسلح الفلسطيني بدعوى ضمان الاستقرار والسلم في المنطقة».

(٢٣) من الكلمة التي ألقاها عبد الرحيم بوعبيد في المؤتمر العالمي الثاني لمساندة الشعوب العربية في القاهرة، ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩. **فلسطين**، ١٩٦٩/٢/٢١.

(٢٤) افتتاحية **فلسطين**، ١٩٦٩/١/٢٣.

(٢٥) أبو بكر القادري في تجمع تضامني في الرباط ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، نظّمته الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني. **فلسطين**، ١٩٦٩/١/٣١.

(٢٦) افتتاحية **فلسطين**، ١٩٦٨/١١/١٥.

كلما تعلّق الأمر بتحرير الشعوب خاصة أنها هي التي وفّرت التغطية القانونية لقيام دولة الاغتصاب[٢٧].

إذا كانت هذه العناصر المشار إليها أعلاه تكوّن النقطة التي انعقد عليها الرفض الوطني للمساومة المبنية على أساس قرار ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، فإن أي موقف آخر ومن أية جهة كانت لا ينقض القرار عبر الاعتراف بالحق الفلسطيني كاملاً فلن يكون حظه أحسن من الأول. وفي هذا السياق، اعتبر المشروع السوفياتي إخلالاً بواجب الدولة الاشتراكية واستسلاماً أمام تصلّب الامبريالية وصنيعتها اسرائيل. فهو يقترح الحل على أساس أن المشكلة قائمة بين اسرائيل وجيرانها العرب ويتجاهل الشعب الفلسطيني ويطالب بتعويضات للاجئين[٢٨].

نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات سيدخل الوطن العربي في مدار انحداري، وهو يغادر نهائياً المواقع التي رسمها على مدى ثلاثة عقود تقريباً، ويجد نفسه يعلن اخفاقه في تحقيق الحد الأدنى من البرامج المتعددة التي أمطرت بها الساحة العربية، ويتعايش مع هذا الاخفاق، كما يتعايش مع سلوك حكامه الذي لا يمكن ادراجه، من المنطق القومي، إلاّ في باب الخيانة بشكل مدهش. وهو سلوك كانت أهم عناوينه البارزة: المذابح التي تعرضت له المقاومة في أكثر من بلد عربي؛ وزيارة السادات للقدس؛ واحتلال جنوب لبنان، ثم اجتياحه واحتلال عاصمته، وتقتيل أهله وإخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت؛ والمحاولات المتعددة لأنظمة عربية الهادفة إلى النيل من وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وما صاحب ذلك من مجازر في المخيمات ضد المدنيين العزّل؛ العربدة الأمريكية والاسرائيلية في الساحات العربية، التي جعلت من مقولة الأمن القومي العربي مقولة لا معنى لها ولا أهمية، أمام التشبث بالحدود القطرية وتحقيق المكاسب الآنية والضيقة؛ الغارة على طرابلس ليبيا؛ اختطاف الطائرة المصرية؛ اغتيال أبو جهاد في قلب العاصمة التونسية؛ الانزال على السواحل اللبنانية.

ولن تستقيم هذه الصورة السوداوية إلا إذا أضفنا الوضع البائس الذي أصبحت تعيشه حركة التحرر العربية، بالتحاق أغلب فصائلها بحصيلة الوضع الرسمي، مع خلق مراكز استقطاب جديدة، وبروز التناقضات ما قبل السياسية، وتفكك حركة اليسار الجديد التي لم يتعدّ فعلها في بعض البلدان العربية النشاط الطلابي ذي الطابع السياسي أو الثقافي، وانتكاس الحركة الشعبية وانكفاءها على قضايا الخبز اليومي.

هذه الأوضاع الجديدة أجبرت المقاومة الفلسطينية على أن تتعاطى مع الوقائع بشكل مغاير، وهي تفقد الساحة اللبنانية، بما هي مجموع المكتسبات السياسية والعسكرية والدبلوماسية التي جعلتها تعوض بها وضعها الشاذ كحركة تحرر تناضل من خارج أرضها، توسع قواعدها، تبني وتنظم جماهيرها، بما يشبه التسيير الذاتي، والذي أجبر النظام العربي،

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) فلسطين، ١٧/١/١٩٦٩.

ثم المنتظم الدولي على الاعتراف بها وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب، ومحاوراً ندّياً لا مجال لأي حل لا يوافق عليه.

ففقدان الساحة اللبنانية لم يكن، إذن، فقدان موقع جغرافي ينفتح على الحدود مع العدو، فحسب، بل هو بالأساس فقدان ذلك الموقع الذي شكّل الحقل الأهم الذي مارست فيه المقاومة نضالها، وحركت من خلاله الفعل الجماهيري في الداخل، وزخّمت الوضع السياسي والثقافي بمادة متحت منها كل حركة التحرر العربية قدر إمكانها.

الواقع الذي أفرز اجتياح ١٩٨٢، أجبر المقاومة على أن تتلقى الجزء الأكبر من سلبياته، وكان انعقاد المجلس الوطني السادس عشر في الجزائر، والشروط السياسية والنفسية التي جعلت منه لقاء لتضميد الجراح ورفض الهزيمة، أكبر مناسبة لمراجعة تجربة المقاومة في علاقتها بالوضعين اللبناني والعربي على امتداد ١٣ سنة؛ وقد تلت ذلك صراعات داخل المنظمة، وانشقاق داخل أكبر فصائل منظمة التحرير، ثم حصار مخيمات الشمال وخروج المقاومة من جديد، وهذه المرة بقرار نظام عربي (هو ما نال من هيبة منظمة التحرير وسمعتها، وأجبرها على الانضباط مع الوضع العربي الرسمي، والقبول بالقوانين التي أصبحت تحكم الوضع الشعبي السلبي بعد أن دفعت ثمناً باهظاً وهي تحاول أن تحافظ على عناصر التناقض بينها وبين حصيلة الوضع العربي البائسة، وبعد أن ظلت ـ وعلى امتداد النصف الثاني من السبعينيات ـ تكاد تشكّل النشاز الوحيد في سنفونية الانهيار التي عاشها كل الأطراف تقريباً).

ففيما كان الوضع العربي الرسمي يتجه نحو رسم أرضية للمساومة محكومة باعتبارات التوازن الذي خلقه خروج مصر من المواجهة، واستنزاف الوضع اللبناني بحرب أهلية لا أفق لها، وانتكاس المعارضة داخل أغلب الأقطار العربية، وتحكّم النفط في القرار السياسي العربي؛ وفيما كان النظام العربي ينسحب بالتدريج من أي التزام بالمجابهة الفعلية للدولة المعتدية، بل ويتجه أكثر نحو تمتين روابطه بالقوى الدولية التي تدعم اسرائيل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ويفك ارتباطه بشكل متسارع بما كان يسمى المعسكر الاشتراكي، كان الصوت الفلسطيني يتقدم أكثر في رسم أهدافه التحررية في العودة وتقرير المصير، ويرفض الاعتراف بالاختلال المروع في ميزان القوى لصالح العدو، ويرى في النضال الفلسطيني المسلح عملاً لا يقبل أية مساومة. وحتى وهو يسطر برنامجه المرحلي، فإن ذلك لا ينطوي إلا على دلالات تكتيكية، لا تلغي الحق الثابت والمطلق في العودة وتحرير كامل التراب الوطني.

الوقائع الجديدة التي تُوِّجت بخروج المقاومة من بيروت حشرت المقاومة في هامش ظل يضيق بموازاة مع التهافت العربي وراء الوعود الأمريكية حتى أصبح لا يتسع لأية مناورة يمكن أن ترضي الجميع، وأصبحت المقاومة ملزمة بالتحرك ضمن الحيّز البسيط جداً الذي أصبح متاحاً لها، وهو حيّز لا يسمح لها بتسطير سياسة تخرج عن القانون الذي يحكم الوضع العربي. وحتى وهي تحاول أن تنفلت قليلاً عنها بإقامة توازن بين طموحاتها وبين ما أصبح النظام العربي يعتبره حلاً وحيداً، فإن ذلك كان يقودها دائماً إما إلى الدخول في معارك تكون

خاسرة مسبقاً، وعلى حساب الشعب الفلسطيني في المخيمات، أو إلى التسليم بـالأمر الـواقع. وكانت تنتج منه أيضاً معارك داخلية أو خارجية تعكس التناقضات الثانوية بين أطراف النظام العربي في تصورها التسوية وسقفها. وكل محاولة لتجنب الصدام مع هذا الـطرف كانت تخلق بالضرورة مبرراً للصدام مع طرف آخر.

لم يكن الانضباط مع قـوانين الـوضع العـربي والانضمام إلى حصيلتـه الاجمالية، وهي حصيلة هزيلة (والذي كان أكبر تعبير عنه موافقة المنظمة على قرارات قمة فاس سنة ١٩٨٢، وهي لا تزال مثخنة بالجراح)، اختياراً طوعياً في الشروط التي كانت تمر بها المقاومة.

عاشت الحركة الوطنيـة المغربيـة هذا المنـاخ، ملتزمة مـوقف منظمـة التحريـر، رافضة الانجـرار وراء سيل المـزايدات عـلى المنظمـة التي نشطت في بلدان عربية كثيرة. وعـلى تعدّد المواقف الدالة على هذا الالتزام، نكتفي بإيراد موقف إحدى منـظمات الحركـة الوطنيـة. وهو يكاد يلخص تصورها الاجمالي. إنه موقف منظمة العمل الديمقـراطي الشعبي، الذي عـبّرت عنه في الندوة الوطنية الأولى والذي جاء فيه «إن اسرائيل تتقدم... والأمة العربية تتراجع هـذه حقيقة لا مراء فيها في الأوضاع الراهنة. وفي ظل هكذا معادلـة، فإنـه من الاستحالـة بمكان التـوصل إلى حـل مرض للأمة العربية وللثورة الفلسطينية ولو بالحد الأدنى الذي تجمع عليه الأنظمة العربية القائمـة وفي هذه الشروط لا يمكن للقوى الثورية العربية وفي طليعتها الثورة الفلسطينية ممثلة في منظمة التحريـر، إلا أن تنتهج خـطاً دفاعيـاً اعتراضياً من أجل ايقاف ميلان الوضع العربي نحو التدهور، ومن أجل استنهاض كل عنـاصر القوة لـدى الأمة العربية قصد تعجيل جدّي في موازين القوى الراهنة لصالح القوى العربية الثورية، لصـالح الثـورة الفلسطينيـة أساساً»[٢٩].

استنتاجـات

عرضنا في الأقسام الثلاثة السابقة صورة عن علاقة الحـركة الـوطنية المغـربية بـالمسألـة القومية العربية خلال الفترة الواقعة بين العام ١٩٤٧ والعـام ١٩٨٦. وهي صورة حـاولنا أن تكون أمينة للواقعة التاريخية، ومشتقة مما أمدتنـا به الـوثائق من معـطيات. عـلى أنه إذا كـان التوثيق غايتنا في هذا البحث لأسباب أكاديمية وعلمية، فإننا لم نمارسه بكيفية أمبيريقيـة باردة. وإنمـا سعينا إلى أن نقـدم مـادتـه في صـورة تتسـع للتحليـل والتعليـل، وتُـدخـل السؤال في امكانيتها، متحررة ـ إلى حد بعيد ـ من اللغة التقريرية، التي تتسم بها ـ عـادة ـ الكتابـة التي تنحو منحى التوثيق.

لقد اجتمعت لدينـا معطيـات كافيـة لعرض استنتـاجات عن هـذه العلاقـة كما حـاول البحث رصدها، وهذه أهمها:

١ ـ يستند الوعي القومي العربي للحركة الوطنية المغربية إلى تراث ثقافي عـروبي متجذر في

---

(٢٩) منظمة العمل الديمقـراطي الشعبي، **الندوة الـوطنية الأولى**، ٢١ ـ ٢٢ أيـار/ مايـو ١٩٨٣ (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٣)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

عمق الكيان المغربي. وينهل ذلك الوعي من شعور بأن العروبة تمثل مصدراً من مصادر الاجماع المغربي، بل وهوية للكيان ككل. على أن هذا الوعي، الذي يغرف من هذه الواقعة الثقافية الضاربة جذورها في التاريخ الوطني، شهد مسلسلاً متنامياً من التسيّس انتقل به من وعي عروبي (= وعي الهوية الثقافية والحضارية) إلى وعي قومي (= وهي الهوية السياسية والمستقبل الوحدوي)، وذلك في امتداد علاقة تاريخية وسياسية من الاهتمام شدت النخبة الوطنية المغربية منذ النصف الثاني من عشرينيات هذا القرن إلى القضايا العربية، إما بحكم الاتصال المكاني (عبر القاهرة ونابلس. . .)، أو الاتصال الزماني (الانشغال بالقضايا العربية: وحدة المغرب العربي والوحدة العربية، قضية الاستقلال الوطني للأقطار العربية، القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني). وهكذا كانت الحركة الوطنية المغربية تضفي البعد القومي السياسي على عروبتها كلما كانت وجهتها المشرق العربي وقضاياه.

٢ ـ إذا كانت العروبة ـ في وعي الوطنيين المغاربة ـ مصدراً رئيسياً من مصادر الهوية المغربية. فهي ـ بهذا المعنى ـ كانت ايديولوجيا للمقاومة الوطنية ضد المستعمر، حتى وإن لم تكن قد تميّزت ـ بسبب طبيعتها أو طبيعة وعيها كعروبة ـ عن الإطار الوطني. لقد تداخلت العروبة بالوطنية تداخلاً عضوياً، وكان ذلك نتيجة أن الدفاع عنها ضد مخاطر التنصير أو الطمس الاستعماري لها، هو دفاع عن الكيان المغربي وعن استقلاله. ولم يكن الأمر نفسه في حالة القومية العربية التي تنقل مسألة العروبة إلى اطار سياسي يتجاوز الكيان الوطني، إذ وعت الحركة الوطنية المغربية القومية العربية في سياق دقيق: النضال ضد التجزئة وليس ضد الاحتلال. الأمر الذي يعني أن دفاع الوطنيين المغاربة عن القومية العربية وعن الوحدة العربية لم يكن يعني دفاعهم عن الكيان المغربي بالقدر الذي يعنيه دفاعهم عن العروبة.

٣ ـ لوعي الحركة الوطنية المغربية القومي بعض الخصوصيات التي تميّزه عن الوعي القومي في المشرق. ومن هذه الخصوصيات أنه وعي لا يقيم التعارض بين العروبة والإسلام، ولا يفهم الأولى مستقلة عن الثاني. يُشكّل هذا الترابط بين العروبة والاسلام في وعي المغاربة ـ وضمنهم مناضلو الحركة الوطنية ـ ثمرة لواقع اجتماعي وثقافي وسياسي وديني متميّز (عدم وجود أقليات مسيحية تفرض رابطة القومية بديلاً من رابطة الدين، الوحدة المذهبية للمغاربة، عدم اصطدام المغرب بالقومية التركية) كما يقدم هذا الترابط فرصة فريدة للمغاربة لتجاوز التناقض التقليدي المزمن بين القوميين والاسلاميين الذي عِيشَ ـ بمعاناة بالغة ـ في المشرق. إن العروبيين في المغرب لا يُقصون الاسلام من مصادر القومية العربية، كما أن الاسلاميين فيه لا يتمثلون التراث الاسلامي إلا بمحتواه العربي، ولا يعارضون الفكرة القومية والوحدوية العربية. ويبدو لنا أن المغرب لم يخسر في هذا الترابط ـ بل على العكس ـ أفاد منه كثيراً، وإن تكن هذه الافادة محصورة ـ حتى الآن ـ في نطاق الاجتماع المغربي، ولم تنتقل ـ بعد ـ إلى الإطار السياسي، ولم تُترجم في أي شكل من أشكاله.

٤ ـ من خصوصيات هذا الوعي ـ أيضاً ـ أنه لا يقيم التعارض بين الوطنية وبين القومية كما هو عليه الحال في أغلب بلدان المشرق العربي. فالوطني في المغرب لا يتطابق في مدلوله

مع القطري في المشرق. إذ عنى هذا معنى الانكفاء عن القومي والانفصال عنه، ليكون ترجمة لفعل التجزئة الاستعماري؛ بينما اكتسب في المغرب مدلولاً تحررياً استقلالياً، و ـ بالتالي ـ محتوى ايجابياً، بصفته الشعار الذي عبّأ الشعب ضد الاحتلال الأجنبي. لم يكن الوطني في المغرب ثمرة للتجزئة، وإنما كان هدفاً للتحرير. ولهذا، إذا كان التعارض بين القطري والقومي، حالة طبيعية تقتضيها ظروف المشرق الذي خضع للتجزئة، فإن التلازم بينهما في حالة المغرب كان الوضع الطبيعي بالنظر إلى ظروف الاحتلال الاستعماري له. فها هنا كان الاستقلال الوطني يمثل الاستعادة الطبيعية لعروبة المغرب وانتمائه القومي وليس فقداناً لهما أو تراجعاً عنهما. وأكثر من ذلك، فإن ما عبّر عنه الوطنيون المغاربة باستكمال وحدة التراب المغربي، وجسّدوه في مرحلة أولى في استعادة الاقليم الموريتاني وفي مرحلة ثانية في إستعادة الصحراء الغربية، لم يكن بسيط الصلة بهمّ مقاومة المزيد من التجزئة، وهو همّ قومي أساسي.

٥ ـ ضعف القدرة التنظيرية للأفكار القومية لدى الحركة الوطنية المغربية، ويبدو هذا الضعف جلياً في صيغتين:

أ ـ في صيغة ندرة النصوص ذات الطبيعة الفكرية التي تتجه إلى التحديد المفهومي للموضوعات القومية كموضوعات الأمة والقومية، والوحدة، ومصادرها، وأشكالها السياسية، وقضايا التكامل والتعاون، وإشكاليات التحرر الوطني والتحرير القومي. . . الخ.

ب ـ وفي صيغة الخلط والارتباك الذي طبع معظم النصوص الوطنية التي تناولت هذه الموضوعات، والذي جعل الاستعمالات النظرية لبعض المفاهيم تذهب في التعارض إلى حد التناقض التام. ومن ذلك التناقض بين مفهومَي القومية العربية والقومية المغربية، في الوقت نفسه الذي ينظر إلى هذه كجزء من الأولى!

غير أنه مقابل هذا الضمور في التنظير للمسائل القومية، هناك اهتمام سياسي بها لا بأس به. ولم يكن مثل هذا الاهتمام يضعف أو يخفت أو يتراجع إلا في حالات الاستغراق في الصراع الداخلي حينما يتجه هذا الأخير إلى درجات الحسم بين مختلف قواه كما حصل في الفترة بين ١٩٥٩ و١٩٦٧، أو عندما يتفاقم الصراع والتآكل بين الأطراف القومية المشرقية. . . وتزداد صورة الوضع ارتباكاً، مثل ما حدث في بداية هذه الفترة نفسها.

٦ ـ ينطوي المنظور القومي للحركة الوطنية على بعض التناقضات أو المفارقات، إذ تتجاور فيه مواقف يعارض الأخذ ببعضها الأخذ بالبعض الآخر. من ذلك، مثلاً، وجود قبول سياسي لا مشروط بالوحدة العربية وقبول بانصهار الكيانات العربية القائمة في دولة الوحدة. . .، في الوقت نفسه الذي يجري فيه الدفاع عن الاستقلالية الكيانية للمغرب.

تنشأ عن هذه المفارقة السياسية مفارقة «فكرية» أخرى، يمثلها الدفاع المستميت عن العروبة كرابطة قومية تنصهر فيها التمايزات الفرعية، وبين الحديث عن أمة مغربية وقومية مغربية سابقة لحقبة التعريب ومواكبة له. وهي مفارقة تعكس ـ في حقيقة أمرها ـ مقدار غلبة

النزعة الوطنية لدى المغرب كلما تعلّق الأمر بموضوع الهوية. لكن هذه المفارقة لا تبرز بوضوح كبير إلا في مواجهة ما تعتبره الحركة الوطنية المغربية «نزعة هيمنية» من بعض الأطراف العربية، أو في مواجهة الاستعمار وسياساته الادماجية والتذويبية.

٧ ـ فكرة الوحدة العربية لدى الحركة الوطنية المغربية تتّسم ببعض الواقعية. فإذا ضربنا صفحاً عن أنها ناشئة عن حساسية شديدة تجاه ما من شأنه نفي الكيانية المغربية، نجد أن هذه الواقعية تبدو على صعيدين:

أ ـ فهي تبدو في النزعة التدرجّية التي تحكم التفكير الوطني فيها، وهي النزعة التي يعبّر عنها الموقف من وحدة المغرب العربي، والنظر إليها بصفتها خطوة تاريخية ضرورية نحو الوحدة العربية والتركيز بالنسبة إلى الأولى، على التهييء والتحضير الاقتصاديين.

ب ـ كما أنها تبدو في دفاع الحركة الوطنية عن الصيغة الكونفدرالية للوحدة العربية، وعدم التحمس كثيراً للنموذج الاندماجي المركزي.

٨ ـ خطاب الحركة الوطنية عن الأمة العربية ووحدتها القومية لا يحتفل كثيراً بالعناصر الثقافية ـ الماضوية كاللغة والدين والتاريخ المشترك، وإنما يهتم ـ بصورة أساسية ـ بالمصالح والأبعاد المستقبلية. لذلك تخلو عبارات هذا الخطاب من الشحنات الدلالية الايديولوجية والثورية التي تؤثر في الوجدان الجماعي. كما تخلو التجربة الوطنية في المغرب من تقاليد التبشير القومي التي ميّزت عمل الحركة الوطنية في المشرق. إن خطاب الحركة الوطنية القومي خطاب بارد، لكنه قريب شيئاً ما من أن يكون عقلانياً. وربما أمكن استثناء الموقف من القضية الفلسطينية من هذا الحكم عليه بكونه بارداً. ويبرز عدم الاهتمام بالعناصر المذكورة كلما ضعفت أو غابت عناصر التشكيك في وجود الأمة العربية وفي هدف وحدتها القومية.

٩ ـ تكشف أدبيات الحركة الوطنية المغربية وتجربتها السياسية عن اهتمام حاد بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. بل يكاد الاهتمام هذا يختصر اهتمامها بالمسائل القومية العربية الأخرى، ويشكّل العنوان الرئيسي له. يدفعنا ذلك إلى تسجيل ملاحظتين اثنتين، هما:

أ ـ تشكّل القضية الفلسطينية في المغرب موضوع اجماع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، وخاصة بين قوى الحركة الوطنية. وتكاد تكون هي القضية القومية الوحيدة التي لا يطولها قانون الاختلاف الحادّ بين هذه القوى كذاك الذي يطول الموقف من الوحدة العربية، وأشكالها الدستورية، أو العلاقة بين الوطني والقومي، أو المداخل الاجرائية للوحدة. الأمر الذي يمكن معه القول إن هذه القضية تمثل مبدأ وحدة الوعي القومي للوطنيين والتقدميين المغاربة، أو المدخل العريض إليه.

ب ـ إذا كان اهتمام الحركة الوطنية بهذه القضية نابعاً من ادراك طبيعتها كقضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني وتحرير قومي للأمة العربية من السيطرة الصهيونية والامبريالية. . .، فهو نابع ـ أيضاً ـ من حسابات سياسية داخلية ضد فئات يهودية متنفذة في المغرب، ومسيطرة

في الحقل المالي والصناعي والتجاري، ولا تتحرج من الجهر بصهيونيتها مستغلة تسامح الدولة في هذا الموضوع، وذلك على الخصوص قبل نهاية الستينيات.

١٠ ـ يدين الوعي القومي ـ في صيغته الجديدة ـ في المغرب إلى القضية الفلسطينية وإلى أدبيات الثورة الفلسطينية بالشيء الكثير. وتجربة فلسطين واليسار مثال على ذلك. فالوطنيون المغاربة لم يتعرّفوا إلى الفكر القومي من مصادره البعثية أو الناصرية (رغم اعجابهم بعبد الناصر)، وإنما عبر أدبيات الثورة الفلسطينية. وإذا كان هذا سيفسر اهتمامهم بالقضية الفلسطينية كأهم قضية قومية، فهو سيفسر لماذا سينحو وعيهم القومي في السبعينيات منحى راديكالياً ازاء قضية التحرر الوطني والقومي. كما سيفسر لماذا ستستقر الفكرة القومية في المغرب، حتى في فترات الجزر القومي في المشرق خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧، بل لماذا ستزيد عنفواناً كلما كان عنوانها مسألة التحرر الوطني (ففكرة الوحدة كانت أضعف).

١١ ـ هناك تفاوت بين قوى الحركة الوطنية في التفاعل مع الشأن القومي والتعبير عنه. ويمكن أن نصنف ـ هنا وبشكل عريض ـ ثلاث فئات من القوى السياسية الوطنية:

ـ الحزب الشيوعي المغربي (حزب التحرر والاشتراكية، ثم حزب التقدم والاشتراكية لاحقاً). وهو أقل الأحزاب التقدمية المغربية حماسة للقضايا القومية: إما لاعتبارات «أممية» أو لاعتبارات وطنية. وإن لم يكن تاريخه يخلو ـ على كل حال ـ من مواقف جريئة من بعض القضايا العربية كقضية الوحدة (نستثني من ذلك ـ طبعاً ـ موقفه من القضية الفلسطينية، الذي يكاد يكون متماهياً مع موقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية).

ـ حزب الاستقلال. ورغم أنه من أكثر الأحزاب المغربية دفاعاً عن العربية والعروبة وقضايا الأمة العربية، إلا أنه مستغرق تماماً في الفكرة الوطنية، فضلاً عن أنه لا يضع ـ أحياناً ـ الفواصل (لاعتبارات براغماتية ومذهبية في الآن نفسه) بين القضايا العربية والقضايا الاسلامية.

ـ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وهي ـ على تفاوت الاجتهاد بينها ـ الأكثر تعبيراً عن الفكرة القومية العربية في بعدها التحرري والديمقراطي. والأكثر استعداداً للتخلي عن العصبية الوطنية كلما كان الاختيار الكياني قومياً عربياً. فضلاً عن أنها الأكثر تفاعلاً مع جيل الشبيبة المغربية المشبع بالأفكار القومية التحررية.

الملاحق

ملحق (١)
مقابلات مع قادة الحركة الوطنية المغربية

في ما يلي المقابلات التي أجريناها مع أهمّ وجوه العمل الوطني القياديين الذين استجابوا مشكورين. وقد أثبتنا نصَّ هذه المقابلات للإفادة، وراعينا في عرضها وترتيبها الترتيب الأبجدي.

مقابلة مع عبد الرحيم بو عبيد، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

س: الأستاذ عبد الرحيم، لقد رأت بعض الأوساط العربية في مؤتمر طنجة للمغرب العربي، محاولة لمعاكسة الوحدة المصرية ـ السورية وللحد من انتشار النفوذ الناصري في المنطقة، ورأت هذا الرأي بعض الأوساط الجزائرية، التي قد يكون ما ذهب إليه محمد الميلي، في هذا الصدد، في كتابه عن وحدة المغرب العربي، يمثل وجهة نظرها. وكما هو معلوم، فقد شنّت تلك الأوساط حملة واسعة وجِّهت أساساً ضد السيد علّال الفاسي، فما هو رأيكم في الموضوع؟.

ج: انعقد مؤتمر طنجة على إثر اجتماع بين علّال الفاسي والمهدي بنبركة وأنا شخصياً. والمؤتمر له علاقة مباشرة مع الحرب التي كانت قائمة في الجزائر. فكان المقصود من عقد المؤتمر هو إظهار التضامن بين الأقطار الثلاثة، ومساندة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال.

على إثر هذا الاجتماع الذي انعقد في طنجة، صدر بلاغ يدعو الأقطار الثلاثة إلى عقد هذا المؤتمر، وإلى وضع قضية مساندة الشعب الجزائري من أجل الاستقلال.

ومن جانب آخر، كان المقصود من المؤتمر إظهار التضامن الكامل ما بين الأقطار

الثلاثة، إزاء الحكومة الفرنسية إذ ذاك. وكان من الضروري بالنسبة إلى الحركات الوطنية الموجودة في المغرب العربي أن تبيّن هذا التضامن وهذه المساندة لتعلم الحكومة الفرنسية أنه إذا لم تكن مفاوضة بينها وبين الشعب الجزائري، جبهة التحرير الوطني الجزائري، فستصبح قضية المغرب العربي بأجمعه موضوعة بالنسبة إلى فرنسا.

لذلك، كانت النقطة الأولى في جدول الأعمال، هي التضامن، دبلوماسياً، والتضامن مادياً، والتضامن ـ ان اقتضى الحال ـ عسكرياً.

فالمبادرة لم تكن فقط من علاّل الفاسي، بل كانت ثلاثية، جماعية؛ وصادق إذ ذاك حزب الاستقلال على هذه المبادرة. كما صادق محمد الخامس على المبادرة والموضوع نفسه الذي سيتناوله المؤتمر.

النقطة الثانية، في جدول الأعمال هي القاء نظرة خاطفة، ولكن بشيء من الدقة، حول وحدة المغرب العربي.

تناول المؤتمر هذه النقطة على أنها أصبحت ضرورة. ضرورة بالنسبة إلى المغرب العربي بأجمعه. ولنتذكر أنه في سنة ١٩٥٨ اكتمل الاتفاق حول السوق الأوروبية المشتركة، فكانت رؤيتنا أنه ما لم نبادر، بعد استقلال الجزائر، إلى وضع الأسس لهذه الوحدة، وهذا التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والدبلوماسي، فإننا سنصبح مهمّشين بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة، وسنكون على غير استعداد لمواجهة هذه المعطيات الجديدة التي تنشأ عن قيام السوق الأوروبية المشتركة.

ومن القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر طنجة في هذا الصدد إنشاء مجلس نيابي مشترك ما بين الأقطار المغاربية. ونظراً إلى الحرب القائمة في الجزائر إذ ذاك، لم يكن ممكناً إلا تعيين ممثلين، غير منتخبين يمثلون الجزائر في هذا المجلس.

لقد كان هذا القرار حاسماً، لكن، مع الأسف، لم يتم إنشاء هذا المجلس.

الجانب الثالث، هو أن المؤتمر طالب بتأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، وسيكون المغرب وتونس أول من سيعترف بهذا الكيان، حتى يصبح كياناً موجوداً دبلوماسياً مثلما هو موجود عسكرياً داخل التراب الجزائري.

وبالفعل، حُرِّرت الوثائق، وتقدمنا بها إلى محمد الخامس ثم إلى الحبيب بورقيبة، ثم إلى الملك السنوسي، عاهل ليبيا إذ ذاك. وعلى إثر ذلك، انعقد اجتماع في تونس، وحضرت هذا الاجتماع مع قادة الشعب الجزائري، وتألفت بالفعل الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس.

أما ما يقال عن أن الباعث على هذا المؤتمر هو مناوأة الوحدة المصرية ـ السورية، فهذا في نظري لم يَرِدْ قط، ولم يخطر في ذهن أي أحد منا. وقضية المغرب العربي، ووحدة المغرب العربي كانت، منذ الثلاثينيات، رائجة عند الحركات الوطنية الموجودة في المغرب، وفي تونس، وفي الجزائر. وقضية وحدة مصر وسوريا لم تأتِ إلاّ في ما بعد.

ربما اعتبرها بعض المصريين أنها عمل المقصود منه هو التقليل من أهمية وحدة مصر وسوريا، لكن ذلك مخالف للحقيقة في نظري، لأن الداعي الأساسي هو التعجيل باستقلال الجزائر، وإظهار وحدة المغرب العربي أمام الخصم إذ ذاك، وهو الخصم الاستعماري.

والواقع أنه لم يكن ممكناً أن ننتمي إلى وحدة قومية أوسع مع مصر وسوريا، والجزائر محتلة. فكان يجب البدء بالتعجيل باستقلال الجزائر، ثم إذا تمت وحدة جهوية يكون من المؤمل أن تصبح متكاملة مع وحدة جهوية أخرى.

س: هل يمكن أن نعرف وجهة نظركم في ما آلت إليه تجربة ما سمي «التكامل الاقتصادي»، التي بدأت في أواسط الستينيات، وأشرفت عليها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي المؤسسة من قبل وزراء الاقتصاد المغاربيين؟

ج: لقد كانت هذه اللجنة لجنة دراسات، لجنة لإعداد دراسات حول إمكانات التكامل بين الأقطار المغاربية، ولإظهار هذا التكامل، سواء في الميدان الاقتصادي أو التقاني أو الثقافي. ولذلك كان عملها محدوداً، وكان لا يمكن أن يتبلور ويظهر إلى الوجود دون اتفاق الحكومات المعنية.

فمن دون إرادة سياسية، لا يمكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي، لأن التكامل الاقتصادي ينشأ ويتطور، ولا يمكن أن ينشأ ويتطور إلّا بقرار من الحكومات المعنية بالأمر.

س: يبدو أن المغرب تأخر كثيراً، بعد استقلاله، في الانخراط في جامعة الدول العربية. ففي الوقت الذي سارع فيه إلى احتلال مقعده في منظمة الأمم المتحدة، لم يأخذ مكانه في الجامعة العربية إلّا في سنة ١٩٥٨. وهذا، على الرغم من المشاركة الفعلية، يومئذٍ، للحركة الوطنية المغربية في الحكم، فما تفسير ذلك؟

ج: نعم، ربما حدث تأخير، ولكن لم يكن في الأمر تردّد من المغرب، نهائياً ـ ولا حتى تساؤل. ولا ننسى أنه في سنة ١٩٤٧، في طنجة، طالب محمد الخامس بمشاركة المغرب في الجامعة العربية وهو ما يزال تحت الاستعمار. ولكن لنقل كذلك، إن الجامعة العربية كانت لا تهتم في البدء بقضايا المغرب ولا بقضايا الجزائر، ولا بقضايا تونس. فلم نتلقَّ أي مساعدة، اللهمّ إلا بعد الخمسينيات.

وكانت هذه المساعدات من طرف بعض أعضاء الجامعة العربية بالأخص في المحافل الدولية، في الأمم المتحدة وغيرها.

س: هل يمكن أن نتحدث عن تأثير ما مارسته بعض الحركات السياسية العربية في الحركة الوطنية المغربية كالناصرية مثلاً أو الثورة الفلسطينية؟ ما هو المدى الذي يمكن أن نتحدث فيه عن تأثير هذه الحركات داخل الحركة الوطنية المغربية؟

ج: التأثير داخل الحركة الوطنية المغربية هو تأثير، في الحقيقة، يرجع إلى العشرينيات والثلاثينيات. فكان الوطنيون المغاربة، بالطبع، متأثرين بالحركة القومية في المشرق، وفلسفة

الحركة الوطنية المغربية مستمدة، مثلاً، من تعاليم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما من الرواد الذين كان لهم تأثير في الفكر الوطني المغربي.

أما الناصرية، فكان تأثيرها عندما كان المغرب في أزمة وفي مواجهة شديدة مع فرنسا في بداية الخمسينيات، حين كنا في صراع شديد، ومواجهة عسكرية وغير عسكرية مع الحكم الفرنسي. لذلك كان هناك تأييد معنوي من الرأي العام لجمال عبد الناصر والناصرية. وكان التصور عن الناصرية أنها أخرجت، أو تريد أن تخرج مصر والشعب المصري من التعفن، ومن التردي، ومن السيطرة الاستعمارية. لكن خارج هذا الإطار، سواء تعلّق الأمر، مثلاً، بالتنظيم الاقتصادي، أو بالتنظيم الثقافي، أو بالتنظيم التقاني، كان تصوّر الناصرية غير واضح. فكنا نعتبر الناصرية تياراً إصلاحياً نؤيده. ولكن كنا كذلك نرى أن نستفيد من هذا التيار لنقاوم الاستعمار الفرنسي آنذاك. فالحركة الوطنية المغربية، منذ القدم، تأثرت بما كان يكتب في الشرق بصفة عامة، وكان عدد كبير من الطلبة، خصوصاً من شمال المغرب، (حيث كانت هناك سهولة أكبر)، يذهبون للدراسة في مصر، وفي سوريا، وفي فلسطين. لذلك كنا نسمع كثيراً عن الشرق، ونكتب عن التطورات التي تحصل في الشرق، فكرية كانت أو اجتماعية، لكن لم تكن هناك نظرية واضحة بشكل كافٍ. هل كانت الناصرية تعني الاشتراكية؟ أم هل كانت وطنية فقط؟ الشيء الذي نعلمه هو أن الناصرية كانت تدعو إلى الوحدة العربية بحماسة وبكل جهد، كانت تدعو إلى جمع الشمل.

ولكن الشيء الذي يجب تأكيده، أننا نعلم عن حياة الشرق الداخلية أكثر مما تعلمه الدول الشرقية العربية عن قضايا المغرب أو قضايا الجزائر أو قضايا تونس.

هذه ظاهرة محقّقة، وحتى وقت قريب، كان المشارقة عندما يزورون المغرب يدهشون لمنشآتنا، ولآثارها، ولطاقاتنا. لقد كانت لديهم صورة غير حقيقية عن المغرب، صورة غير مطابقة للواقع.

س: هناك من يتحدث عن انقطاع في اهتمام الحركة الوطنية بالشأن القومي في فترة الستينيات، ويحددون هذه الفترة ما بين ١٩٥٩ و١٩٦٧. فهل يمكن أن نردّ ذلك إلى استغراق الحركة الوطنية المغربية في المشاكل الداخلية وفي الصراعات التي غطت تلك الفترة؟ أو ما هي العوامل التي يمكن أن نردّ إليها ذلك الانقطاع؟

ج: السبب في نظري واضح: قبل أن نؤمن إيماناً كبيراً بالقومية العربية بصفة عامة، كان لا بد لنا، قبل كل شيء، من أن نتحرر من الاستعمار ومن رواسب الاستعمار، ونحارب الاستعمار الجديد الذي كان يحاول أن يرجع عن طريق آخر، ليستولي على خيراتنا، ويصبح موجِّهاً لطاقتنا الثقافية، ولطاقتنا العمرانية، ولطاقاتنا الاقتصادية، ويوجّهها توجيهاً أوروبياً. كذلك كان الأمر بالنسبة إلى الجزائر، وبالنسبة إلى تونس. فكان تفكيرنا هو: لنبنِ أولاً كياننا الوطني، ونتحرر تحرراً حقيقياً من رواسب الاستعمار، ثم بعد ذلك نستطيع أن ننظر في إمكانات القومية العربية. والشيء الذي نبّهنا إلى هذا الجانب هو تجربة الوحدة المصرية ـ السورية. فقد كانت وحدة بين حكومتين مع مصادقة الشعب. لكن الوحدة بين حكومتين لا

يمكن أن تستمر إذا لم يندمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد السوري. فكان من العوامل التي حالت دون نجاح هذه الوحدة أن مصر كانت تتجه اتجاهاً يعطي القطاع العام الأهمية، اتجاهاً قريباً من الاشتراكية، في حين أن الاقتصاد السوري كان رأسمالياً محضاً وتجارياً محضاً. فأصبح الصدام بين مصلحتين لأن الوحدة لم تُسوِّ في القاعدة، فكانت الوحدة وحدة حكومية فوقية، ولكن لم يكن الإدماج كافياً.

نعم هناك لغة واحدة، وعقيدة واحدة، ولكن ذلك وحده لا يكفي إذا لم يتوفر التكامل في الميدان الاقتصادي، التكامل والتضامن. وبتوفر ذلك تكون الوحدة إذ ذاك مركّزة على أسس صحيحة، وأسس قابلة للاستمرار.

س: استقبلتم معاهدة وجدة، التي قام على أساسها الاتحاد العربي الأفريقي، بحماسة كبيرة، وحظي الاتحاد بعد قيامه بتأييد قوي، وبدفاع شديد عنه ضد خصومه ومناوئيه؛ لكن يبدو أن الموقف من إلغائه لم يكن متناسباً مع تلك الحماسة وذلك التأييد اللذين استقبل بهما الاتحاد عند قيامه. هل ذلك صحيح؟ وكيف يمكن تفسيره؟

ج: كان للاتحاد العربي ـ الافريقي، في الحقيقة، مظهر من المظاهر المتكاملة. إذ إن للمغرب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها إمكانات، ولليبيا كذلك إمكانات وحاجات. فكانت هناك قاعدة لإنشاء المغرب العربي الذي لا يقتصر على عمل الحكومتين، ولكن له قاعدة صحيحة، وهي قاعدة التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبالفعل أصبح المغاربة يُهَاجِرون إلى ليبيا، وأصبح هناك عدد من المشاريع بين البلدين في الميدان الاقتصادي والعمراني، وأصبح عدد من المغاربة يتعاونون مع ليبيا، أي أصبح هناك تداخل.

كان من الممكن أن يكون التداخل أوسع لو انخرطت تونس. لكنها بطبيعة الحال كانت غير جاهزة لقبول هذه الوحدة بين ليبيا والمغرب. نعم كانت هناك حماسة عندما كان الاستفتاء من أجل المصادقة على هذه الاتفاقية، وكان هناك ـ حقيقةً ـ شيء من المفاجأة عندما ألغيت هذه الاتفاقية. كان الأمر مفاجئاً وفيه شيء من الخيبة. وقلنا إن هذه هي التجربة الأولى العملية من أجل إنشاء الخطوات الأولى في وحدة المغرب العربي.

لكن كانت هناك فائدة محققة وهي أن ليبيا فهمت آنذاك أن قضية الصحراء المغربية هي قضية وطنية، وفيها إجماع للشعب المغربي. وإذا كانت المصادقة الشعبية على اتفاقية وجدة بهذا الإجماع وبهذه الحماسة، فمعنى ذلك أن على ليبيا أن تكفّ عن مساعدتها ومساندتها جماعة البوليساريو. فكانت هذه الفائدة التي ذكرت. لكن اليوم، جاءت وحدة المغرب العربي في إطار أوسع. وربما كان الباعث على إلغاء أو إيقاف تنفيذ اتفاقية الاتحاد العربي ـ الافريقي مدة هو الحيلولة دون أن تشعر، لا تونس ولا الجزائر أنهما مبعدتان عن قضية وحدة المغرب العربي. فكان المقصود في الحقيقة هو إعادة النظر في وحدة المغرب العربي بمشاركة الجزائر وتونس ثم موريتانيا، وهو الأمر الذي أثمر الإطار الاتحادي المغاربي الحالي، وتم معه تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة بإنشاء مجلس مشترك ليس وحسب بين المغرب وتونس والجزائر، بل وكذلك ليبيا وموريتانيا.

مقابلة مع عبد الله إبراهيم،
الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

س: نريد أن نسمع رأيكم في ما يرد من حديث عن خصوصية الوعي الوطنية في المغرب بالمسألة القومية العربية. كما نودّ أن نستهل هذا الحديث بسؤال عن طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام في وعي النخب الوطنية المغربية: هل عاشت هذه النخب ـ في وعيها ـ انفصالاً بينهما كما حصل في المشرق، أم اكتسبت العلاقة بينهما ـ عندها ـ وضعاً خاصاً؟

ج: دعنا نحدد أولاً بعض المفاهيم المتعلقة بالكلمات الأساسية التي سنستعملها في هذا الحوار. وهو حوار يعالج إشكالية البعد القومي العربي، في الحركة الوطنية المغربية.

أولاً: الإنتماء القومي

هناك انتماءان متميزان مشتركان لشعب ما، أو لفئات في شعب ما: انتماء **قومي** وانتماء **عرقي**. الإنتماء العرقي انتماء إلى **الأمّ**. والإنتماء القومي، انتماء إلى **الأمَّة**.

الانتماء العرقي، انتماء ذاتي وَهْمي، ولا يمكنه علمياً، أن يستند إلاّ إلى ادعاءات، أو إلى مجرد افتراضات أنتروبولوجية وبيولوجية. ولكن «الناس مصدَّقون في أنسابهم» مع ذلك.

والانتماء القومي، يقوم على معطيات **موضوعية** أساسياً، من جوهر **اجتماعي**، محكوم بدينامية تاريخية مضبوطة، ومتماسك بثقافة مشتركة بين الأمة، وموجه على مستوى الأمة **ككل، نحو مشروع حضاري واحد.**

وعلى تقنية الخلط بين مفهوم الانتماء العرقي، ومفهوم الانتماء القومي، اخترع الاستعمار الفرنسي سياسة **الظهير البربري** في المغرب، لنسف كيان الشعب المغربي وخلخلة هويته التاريخية، وفصله عن جذوره العربية الإسلامية، باعتباره عندئذٍ، خليطاً عرقياً، من أصول أتنوغرافية مجهولة. وليس له أي انتماء قومي بعد، ولا أي ارتباط فعلي، لا مع العروبة ولا مع الإسلام.

ثانياً: العروبة والإسلام من المنظور المغربي التاريخي

عاش المغاربة في تاريخهم الإسلامي، يواجهون بضراوة، ولقرون طويلة، القوات المسيحية، في إسبانيا وعلى أرض المغرب نفسه، دفاعاً عن الإسلام، تحت راية العروبة، ودفاعاً عن العروبة تحت راية الإسلام. فلم يكونوا على العموم، إلى بداية الحركة الوطنية يتصورون عربياً، لا يكون مسلماً، ولا مسلماً لا يكون عربياً. لأن الإسلام هو المضمون الباطني للعروبة. والعروبة هي الوعاء المجسِّم تاريخياً للإسلام، في التصور الشعبي العام في المغرب. ولأن هزيمة الإسلام في المغرب، كما في الأندلس، أمام جيوش المسيحيين الأوروبيين

المتحالفين ضد المغاربة، ستكون في الوقت نفسه إيذاناً لِمَحْوِ العربية، **لغة القرآن**، في المغرب.

ولم يكن الأمر يجري في هذه الشروط، وفي هذه الصيغة نفسها، بالنسبة إلى العرب في أقطار المشرق أيضاً. فقد أجهز العثمانيون على العرب، لمحو هويتهم القومية. والعثمانيون مسلمون، فكان الصراع إذن بين الأتراك التوتونيين وبين العرب، صراعاً قومياً خالصاً، يعتمد على الأساس العرقي للفرز والتمييز، لا على الدين، سواء بالنسبة إلى سلوك الأتراك أو بالنسبة إلى ردود فعل العرب، تحت هيمنة الأتراك التوتونية.

وقد كان لاختلاف الشروط التاريخية، وتفاوت أنماط النزاع الاجتماعي، أثر في تطور مفاهيم الفكر القومي العربي في ما بعد، في المشرق العربي وفي المغرب العربي، وأساس لما سيسميه البعض منا الآن، في أسف، ولكن من غير تحليل كافٍ للمعطيات التاريخية ولا شك، **الخصوصيات الإقليمية** للفكر القومي العربي المعاصر، وهي خصوصيات قوة وثراء وإبداع في نظري، لا خصوصيات تشرذم وعدم نضج، في البعد القومي للأمة العربية، المتفتحة ثورياً على المستقبل، بحكم ظروفها التاريخية النوعية.

ثالثاً: تعديل الحركة الوطنية مفاهيم الخطاب الشعبي في المغرب هيّأ المغاربة نظرياً، لاستيعاب البعد القومي في تجربتهم الوطنية

لقد طورت الحركة الوطنية سياسياً ولغوياً، الخطاب الشعبي بالمغرب، ولا سيما منذ سنة ١٩٣٧، فزودته بمفاهيم جديدة أساسية، وبمفردات عربية للتعبير عنها في الحياة اليومية على مستوى عموم الشعب المغربي كله.

وهكذا، فكلمات الاضراب، والتضحية، والنضال، والقومية، والمغرب، (عوض الغرب) والأمة العربية، والمظاهرات، والحريات العامة، والاحتلال، والوطنيون، والاستعمار، والمقاومة، والاستقلال، والمقاطعة، وحرية المرأة، والدستور، والنقابة، والمؤتمر، والصهيونية، والفداء، والجبهة الشعبية، وإضراب الجوع، وغيرها من الكلمات الأخرى التي أدخلتها الحركة الوطنية في المغرب على الخطاب الشعبي في غضون الثلاثينيات قد وسعت وعدلت كثيراً من مفاهيمه الأخرى، وهيأت، المغاربة فكرياً لاستيعاب **البُعد القومي** في تجربتهم الوطنية، ولا سيما في غضون الأربعينيات والخمسينيات.

س: كيف تبلور الهم القومي في فكر الحركة الوطنية وفي عملها السياسي، وهل يمكنكم تقديم صورة عن كيفية تفاعل النخبة السياسية الوطنية مع الأحداث الكبرى التي عاشها الوطن العربي منذ الأربعينيات؟.

ج: **أرى أن السؤال هنا يُخضِع الأحداث لمقتضيات منهج البحث، بدل أن يخضع منهج البحث لمقتضيات الأحداث. فالثلاثينيات كانت هي أيضاً بداية مرحلة واعية، وذات**

رؤية واضحة وواعدة، جهد الإمكان، في مشاغل النخبة السياسية الوطنية، مع الأحداث الكبرى التي عاشها الوطن العربي إذ ذاك.

١ ـ واضح من بين «الأحداث الكبرى» أولاً تحقيق الاتصال الثقافي مع مصر في الثلاثينيات بصفة أفضل من قبل، نسبياً. مما مكّن الشباب الوطني من الاطلاع على مجلات مصرية رفيعة المستوى: الرسالة، الهلال، السياسة... وعلى إنتاج كتّاب بارزين: طه حسين، العقّاد، الرافعي، توفيق الحكيم...، (وأترك هنا جانباً الحديث عن درجة ونمط تأثير الثقافة الفرنسية).

ولفهم قيمة هذا الحدث العربي يجب فهم نظام الحصار المضروب على المغاربة لمنع كل اتصال بينهم وبين المشرق العربي، إلّا نادراً وبتدخلات استثنائية، وبعد البحث الاستعلامي والمماطلات، لفائدة بعض الطلاب أحياناً، وحسب.

وإذا كان البريد المغربي (الفرنسي) يصادر كل مراسلة من المغرب في اتجاه أي بلد عربي، فمن الحق أن نقول إن البريد الانكليزي (بحكم نظام الامتيازات) هو وسيلة الوطنيين الوحيدة، إلى نقل مكاتباتهم ورسائلهم إلى البلدان العربية، إلى غاية سنة ١٩٣٨.

وهكذا، فقد ساعد الاتصال الثقافي مع مصر، في الثلاثينيات، بالأخص، على بلورة ودعم نخبة من الشباب في مراكش وسلا وفاس والرباط، كانت توصف في مدنها بالعصريين إذ ذاك. و«العصري» وطني عربي إسلامي متفتح على عصره، ومرتبط عاطفياً بالحركات الاستقلالية والحركات الاصلاحية في بلدان الشرق العربي، ومطلع على أخبارها وأهدافها وله نشاط نضالي في المجتمع، مضاد، في الوقت نفسه، للاستعمار وللتخلف.

وبجانب هذا الحدث «الأدبي» كان هناك أيضاً تيار (سَلَفي) متميز عنه، وليس معارضاً له، يرتكز أساسياً على الإسلام، ولا يقبل الوطن العربي إلّا باعتباره جزءاً من الوطن الإسلامي.

وفي هذا السياق الاجتماعي في المغرب، كانت الطبقة السياسية الوطنية تعيش مع الأقطار العربية في الشرق نضاليتها ومشاكلها، بقوة وشعور حادّ ومساندة معنوية:

أ ـ أثناء تعبئة القوى الوطنية في سوريا ولبنان سنة ١٩٣٦ ومن أجل الضغط على حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا للاعتراف للبلدين العربيين بالاستقلال التام. وقد كان الرأي العام الوطني في المغرب يتتبع خطوة بخطوة، نضال السوريين واللبنانيين الذين حصلوا على التوقيع في الأخير على معاهدتيّ صداقة وتحالف لمدة خمس وعشرين سنة، تعترف فيهما فرنسا، بعد مرور ٥ سنين على توقيعهما، باستقلال البلدين العربيين. ولكن البرلمان الفرنسي رفض المصادقة عليهما.

ب ـ وعاش المغاربة الوطنيون أيضاً ملاحم النضال الفلسطيني في الثلاثينيات: في ١٩٣٣ انتفض الشعب الفلسطيني تحت قيادة اللجنة العربية العليا بزعامة الحاج أمين

الحسيني. وفي ١٩٣٦، ارتفع التوتر إلى درجة الانفجار مرة أخرى، لحمل الإدارة الانكليزية على ايقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعلى عدم السماح ببيع أراضي العرب من اليهود. واندلعت الحركة الفدائية والاضرابات العربية ضد الصهيونية والانكليز، على نطاق واسع. فحلّت الحكومة الانكليزية اللجنة العربية العليا ونفت زعماءها إلى جزر سيشيل في سنة ١٩٣٧، وفي آخر هذه السنة بالذات اجتمع في بلودان، بحضور ممثلين عن الحركة الوطنية المغربية، مؤتمر عربي ضم أكثر من ٤٠٠ مندوب من بلدان الوطن العربي الكبير، وقرر بالإجماع أن فلسطين جزء لا يتجزأ من التراث العربي المشترك. ورفض مشروع التقسيم. وطالب بعقد معاهدة فلسطينية ـ انكليزية تعترف للشعب الفلسطيني بالاستقلال.

كانت هموم الوطنيين عندئذ، تختلط بهموم العرب، وحركة الاحتجاجات والمظاهرات والاعتقالات والمصادمات تتزامن في الوطن العربي، وتختلط أصداؤها في المغرب، بأصدائها في المشرق في الصحافة والأندية وأحاديث الناس اليومية: في المغرب أيضاً، مظاهرات جماهيرية واعتقالات وأحكام متطرفة، في سنة ١٩٣٦. من أجل حرية الصحافة. ثم في حوادث مكناس الدموية الخطيرة في ١٩٣٧، وحوادث مراكش، التي جمعت سكان المدينة بسكان البوادي في مظاهرات جماهيرية، صاخبة، رفضاً لسياسة الاستعمار الاقتصادية، القائمة على نظام الحصار العسكري، والاقطاع، وتجريد الفلاحين من أراضيهم، وإعطائها للمعمرين. واخترق الهيجان الوطني جبال الأطلس المتوسط، واهتزت فاس هزة كبرى بالمظاهرات لرفع التحدي الاستعماري ومواجهة القمع الاستعماري الحاقد، في معركة نهائية للإطاحة بالحماية، استغرقت كل إمكانياتهم الإنسانية والنضالية. ولكن الدعم والتضامن مع فلسطين بقي جزءاً لا يتجزأ من همومنا كوطنيين. وساهم الوطنيون المغاربة بالتطوع العسكري في فلسطين على جبهات القتال شعبياً، وتطوع النساء المغاربيات بحليهن في سنة ١٩٤٧ دعماً لنضال المجاهدين الفلسطينيين على أرض فلسطين.

ولكن يجب أن نلاحظ هنا، لمعرفة ما إذا ناضل المغاربة من أجل تحقيق الوحدة العربية، أو ساهموا من أجل الاستقلال السياسي للأقطار العربية ما يأتي:

أولاً: إن علاقة المغاربة بالقومية العربية ليست علاقة من انخرط في مذهب، أو انتسب إلى ايديولوجيا، بل علاقة من اكتشف نفسه في تجربة، لا علاقة من يحدد موقعه في برنامج مقترح.

ثانياً: وقد كانت أيام انعقاد دورة للجامعة العربية في الدار البيضاء في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ بدعوة من الحكومة المغربية، أياماً مشهودة، بالمظاهرات الشعبية الضخمة أمام العمالة، مقر الاجتماع. فقد كانت الجماعير البيضاوية، كل صباح، تنظّم تلقائياً تجمعات حاشدة، متحمّسة لتحية الوفود العربية وللهتاف بحياة الأمة العربية.

ثالثاً: لم يتمكن الشعب المغربي من التعبير عن شعوره القومي أيام الاعتداء الثلاثي على مصر. وماطل المغرب في طلب انخراطه في الجامعة العربية، إلى صيف سنة ١٩٥٨، بمناسبة زيارة وزير خارجية العراق السيد جومرد، بعد.

في لهيب النضال تبلور الوعي القومي لا في المغرب فقط، بل في مصر أيضاً، وفي جميع الأقطار التي تتحدث بالعربية فلم يبقَ في الواقع، على ساحة النضال العربي الساخن، لا عراقي، ولا سوري، ولا لبناني، ولا تونسي، أو يمني أو سوداني، ولا مغربي أو جزائري أو فلسطيني أو ليبي أو عدني.

لقد انصهر البُعد القومي العربي في وعي المغاربة في الثلاثينيات، وسط المجابهة مع الاستعمار والصهيونية.

س: ما هو الحجم الفعلي الذي احتلته المسائل القومية، كالنضال من أجل الوحدة العربية، والكفاح الوطني من أجل الاستقلال السياسي للأقطار العربية، ومناصرة القضية الفلسطينية... إلخ، في برامج الحركة الوطنية، وفي عملها السياسي؟

ج: ما بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٣ تقريباً عاش الوطنيون المغاربة مشرّدين ومضطهدين في مدنهم أو في المعتقلات أو في الصحارى، على العموم. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ دخل الوطنيون نجاح الثورة في العراق. ولكن اجتماع الجامعة العربية في الدار البيضاء أعطى الشعب المغربي فرصة إظهار مشاعره القومية، وتحديد السبيل إلى مصيره الحقيقي بحرية.

س: ما حجم التأثير الذي مارسته قوى وطنية وقومية عربية كالناصرية والثورة الفلسطينية على الحركة الوطنية المغربية؟

ج: كان تأثير القضية الفلسطينية، والحركة الناصرية ولا سيما من خلال الثورة الجزائرية، تأثيراً نوعياً قوياً. وقد يكون تأثير الناصرية في الشرق العربي من نوع غير نوع تأثيرها في المغرب. وكان تأثيرها نفسه في المغرب العربي الكبير متنوعاً من قطر إلى قطر.

س: هل يمكن أن نتحدث في حالة المسألة القومية العربية عن الحركة الوطنية المغربية بالجمع؟

ج: كلا! لا خلاف في ذلك مطلقاً بين الوطنيين المغاربة في العمق. قد يكون هناك تنوع في التفاصيل، أو تفاوت أحياناً، في بعض المفاهيم عند الأشخاص.

س: هلاّ رصدتم لنا ما تعتبرونه محطات ومنعطفات في وعي الحركة الوطنية المسائل القومية؟

ج: أرصد هذه المحطات والمنعطفات للحركة الوطنية المغربية، على طريق المسألة القومية، على الصورة الآتية تقريباً.

١) التعاطف والاعجاب اللذان أثارتهما حرب التحرير المغربية بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطّابي، في مجموع الأقطار العربية، مع ما رافق ذلك من حماسة وتضامن مع المغرب بين الجماهير العربية ولا سيما في الشام ومصر، في العشرينيات. ولكن لا ينبغي أن نعطي المفاهيم أكثر مما كانت وصلت إليه إذ ذاك تاريخياً.

٢) تعديل الحركة الوطنية المغربية مفاهيم ومفردات الخطاب الشعبي السياسي العام في المغرب، في الثلاثينيات بالأخص. واتصال الشباب المغربي، في الفترة نفسها، بإنتاج أدبي عربي عصري، من نمط رفيع، له أصداء مُحَرِّكة في عمق هوية المغاربة ونظام تطورهم التاريخي.

٣) بروز وحدة الطموح العربي المشترك من خلال نضالات قطرية عربية متعددة ومتزامنة تنطلق من الأسباب نفسها وترمي إلى تحقيق الأهداف عينها وترعى المصالح القومية ذاتها في إطار التجزئة السياسية المفروضة، من قِبَل القوات الاستعمارية الغربية، على الوطن العربي الكبير، (عبارة من المحيط إلى الخليج، هي من مواليد الخمسينيات) وهذا خلال الأربعينيات.

٤) في أيلول/سبتمبر ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو استقلال سوريا، وبعد شهرين (تشرين الثاني/نوفمبر) استقلال لبنان، باسم فرنسا الحرة، وبضمانة الحكومة الانكليزية. وفي الوقت نفسه، أعلن رشيد عالي الكيلاني الحرب، لطرد الانكليز من العراق. وأصدر الجنرال دوغول من الجزائر، في سنة ١٩٤٣، أمراً باعتقال بشارة الخوري، رئيس جمهورية لبنان المستقلة، ومعظم أعضاء الحكومة اللبنانية التي كانت، برئاسة رياض الصلح. فأعقب هذا العدوان الفرنسي على لبنان، إضراب عام وحوادث خطيرة، وضعت الأقطار العربية في غليان مثير تحت شعور التضامن العربي والتنديد بالاستعمار. واضطرت فرنسا الحرة إلى اطلاق سراح المعتقلين، وتسليم شؤون لبنان إلى مسؤوليه.

وفي ربيع ١٩٤٥، هزت سوريا أيضاً بحوادثها الشعب المغربي كله. فقد رجع الفرنسيون عن استقلال سوريا وقنبلوا بنيران ثقيلة مدينة دمشق، ودمروا البرلمان، وقصر الحكومة، بمدافع الميدان والرشاشات والطيران. وقاومهم الشعب العربي السوري وقوات الدرك. وتضامنت مع السوريين، الأمة العربية، من المحيط إلى الخليج، وتدخّل الجيش البريطاني السابع، بزعامة الجنرال إدوارد سبيرز، فأصدر الأمر إلى الجيش الفرنسي بأن يلتحق فوراً بثكناته، وأن لا يظهر أي جندي فرنسي بعد ذلك في الشوارع. وكان تشرتشل خشناً وحازماً مع الجنرال دوغول، لإنهاء الأزمة السورية دون نقاش.

ـ وفي السنة ١٩٤٥ نفسها، عمّت مصر كلها إضرابات وقلاقل ومظاهرات ضد الانكليز، لإرغامهم على الاعتراف باستقلال مصر الكامل. وكان العرب جميعاً، من الخليج إلى المحيط، متجهين بأبصارهم وإراداتهم وقلوبهم نحو مصر، تضامناً معها. ثم رفع المصريون نزاعهم مع انكلترا في ما بعد، إلى مجلس الأمن، فحوّل العرب جميعاً أنظارهم إلى الأمم المتحدة. لقد تغيّر الزمن! نحن الآن في عالم جديد، مغربياً وعربياً ودولياً. قد تتأثر الشعوب في بضع سنوات، بما لا تتأثر به في بضعة قرون!

ـ في غليان الأحداث العربية العنيفة، وصخب الحرب العالمية، قدمت الحركة الوطنية المغربية، في فجر سنة ١٩٤٤ عريضة المطالبة بالاستقلال، فكان رد الفعل الفرنسي عليها، سريعاً وعنيفاً وحاقداً. إذ كان عنف انتشار القمع، بمقياس شدة انتشار التأييد لعريضة

المطالبة بالاستقلال في الجماهير المغربية. والجماهير المغربية هنا ليست كما كان خطط له الاستعمار منذ سنة ١٩١٤، حينما اختصرت السياسة الاستعمارية الفرنسية الشعب المغربي كله، في «بورجوازيي فاس» من جهة «وسادة الأطلس» من جهة أخرى. أما سادة الأطلس، فهم المكلفون في نظر خبراء السياسة الاستعمارية بتطويع المغرب العميق؛ وأما بورجوازيو فاس فسيكونون ـ كما يتمنى الخبراء أنفسهم ـ هم المسؤولون عن تدجين التطور وتزييف الهوية الوطنية للشعب المغربي، وعزله، وإلغاء انتمائه العربي.

ـ ولكن الجماهير المغربية الآن هي جماهير عربية تختلط مطامحها، مثلما تختلط هتافاتها، بمطامح وهتافات الجماهير العربية الأخرى في بغداد والقاهرة ودمشق وبيروت والجزائر والخرطوم وتونس.

ـ وفي آذار/مارس ١٩٤٥، تأسست جامعة الدول العربية وسط ابتهاج الجماهير المغربية في كل مكان. بواسطة الجامعة العربية، دخلت القضية المغربية رسمياً الأمم المتحدة، كما دخلتها قضية لبنان وسوريا ومصر. وأخذ الشعب المغربي كله يشعر، منذ بدء الخمسينيات، أن طريق العرب إلى المستقبل أصبح مفتوحاً. وجاءت الناصرية في سنة ١٩٥٢ لتعزز هذا الشعور، بدرجات متفاوتة، على مستوى الوطن العربي الكبير.

س: لماذا لم تدخل القضايا القومية العربية في صلب الصراعات الداخلية بين مكونات الحركة الوطنية، مثلاً لماذا لم تكن هذه القضايا موضوع صراع بينكم ـ حين تأسيسكم، كنخبة يسارية، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ وبين قيادة حزب الاستقلال، بينما كانت تستغرقكم القضايا الداخلية؟

ج: لم يكن في المغرب أي خلاف مطلقاً في موضوع المشروع العربي بحد ذاته، يُبرز صراعاً بين المناضلين. وقد كان المبدأ القومي يستند إلى دعم وحماسة الرأي العام الوطني المناضل. ولكن اهتماماتنا السياسية، على عتبة الواقع القطري، كانت تضعنا أمام خيارات لا تترك مجالاً كبيراً لأي جدل تجريدي في السياسة، فقد كنا متجهين، عند تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إلى ضرورة تحديد أسس وإطار نموذج المجتمع الوطني الذي كان علينا أن نبني المستقبل بصورة محسوسة على دعائمه، وأن نتعامل مع الفرنسيين والاسبان والأمريكيين وبقية الأوروبيين بمنطقه. ولذلك كان ينبغي أن يزكّي الواقع مصداقية المثالية التجريدية في نظرنا. ولذلك كانت عناصر الخلاف في الخطاب السياسي في المغرب اقتصادية واجتماعية وسياسية (دستورية)، وفي موضوع العلاقات الدولية أيضاً، ونموذج الارتباطات بشعوب العالم الثالث، وآفاق هذا الارتباط ووسائله.

حوار مع عبد الكريم غلاّب،
عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال

س: بصفتكم تحملتم مسؤولية منصب السكرتير العام لـ «مكتب المغرب العربي» ـ المنبثق عام ١٩٤٧ عن «مؤتمر المغرب العربي» ـ هل يمكنكم أن تستعيدوا لنا سياق تكوّن فكرة

المغرب العربي في وعي النخبة الوطنية؟ وأن تحددوا لنا الوجهة الفعلية التي سلكتها هذه الفكرة في ذلك العهد؟ هل كان إطارها التنسيق بين الحركات الوطنية في المغرب العربي بهدف تحقيق مطلب الاستقلال الوطني للأقطار الثلاثة، أم أنها تجاوزت هذا الإطار الوطني الاستقلالي إلى حيث تستوعب مطلب توحيد الأقطار الثلاثة في كيان موحد؟

ج: فكرة إنشاء «مكتب المغرب العربي» لها جذور سابقة لقيام المكتب في سنة ١٩٤٧. وهي جذور قديمة تمتد إلى مرحلة نشأة الحركة الوطنية في المغرب، على الأخص. يجب أن نتذكر أن الحركة الوطنية في المغرب العربي بدأت بنوع من التنسيق على ما تسمح به ظروف الاستعمار آنذاك، أعني في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. كانت تجربة «جمعية طلبة شمال افريقيا» في باريس مثالاً على هذا التنسيق، على الرغم من أن إطارها كان طلابياً. وقد استهدف نضالها تحقيق استقلال أقطار المغرب العربي. كما عملت مؤتمراتها على توحيد الرؤية الفكرية والثقافية والسياسية لبلدان المغرب العربي. وفي بداية الثلاثينيات كانت الاتصالات بين الحركة الوطنية في المغرب وبين «جمعية العلماء المسلمين» في الجزائر، وبين الحركة الوطنية التونسية اتصالات شبه رسمية ومستمرة. وكان المنتدب الدائم الذي يتصل بجمعية العلماء ويبلغها آراء الحركة الوطنية المغربية ويأخذ منها آراء «جمعية العلماء» هو المرحوم الأستاذ سيدي ابراهيم الكتاني. ومع ذلك ينبغي أن نفهم مدلول هذا التنسيق، فهو لم يكن عملياً يومياً، أعني تنسيقاً في الممارسات، وإنما كان تنسيقاً في الأفكار، ولكن ليس بمعنى أنه كان تنظيرياً. ونظراً إلى أن الاستعمار كان يعامل هذه البلدان معاملة مختلفة في الشكل وموحدة في الجوهر، ونظراً إلى الضغط الاستعماري الذي كان يؤثر حتى في حق التنقل، فإن القيام بالتنسيق كان عملاً صعباً. وبطبيعة الحال، لم يكن التنظيم العملي لهذا التنسيق متيسراً لهذه الحركات الثلاث.

بعد ١٩٤٧، أصبح التنسيق ممكناً على واجهات مختلفة، إذ بدأ يدخل مرحلة عملية ليخرج من طور التنسيق النظري الذي اتخذ سابقاً شكل تنسيق في الأفكار (أفكار الاستقلال، الوحدة، المحافظة على الهوية المرتكزة إلى الإسلام والعربية... إلخ). في سنة ١٩٤٧ وجدنا أنفسنا في بحر تغمره فكرة الوحدة والفكرة العروبية ولا نقول القومية لأن عبارة القومية لم تكن آنذاك قد اتخذت بعد بعض الوضوح في أذهان المنظّرين ولا المناضلين في الحركات الوطنية عموماً. وقبل ذلك بقليل، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدنا أنفسنا مع مجموعات من الباحثين عن أنفسهم، وعن بلادهم، وعن مستقبلهم. فبعد الحرب، كان كل شيء متوقعاً، وغامضاً، بل ومظلماً ومتفتحاً في الآن نفسه بحسب نظرة كل معني به إليه. كنا مجموعة من الطلبة مكونين من خمسة إلى ستة في القاهرة. وأنهينا دراستنا هناك في غمرة الحرب (السنوات ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣). ووجدنا أن الوضع مقبل على تطورات جديدة. فالحرب ستنتهي، وسيكون علينا ساعتها أن نعرف ما هي إمكانات العمل من أجل بلادنا، خصوصاً أننا ندرك الظروف التي عرفتها بلادنا بعد ١٩٣٧ إذ نجح القمع الاستعماري ـ بعد الانتفاضة ـ في تحجيم الحركة الوطنية أو في تضييق رقعة نشاطها. إذ لم تعد تلك الحركة التي كانت مندفعة اندفاعاً ثورياً قوياً في أواسط الثلاثينيات بل تراجعت بسبب

الاجراءات القمعية الشرسة التي أعلنها الجنرال نوغيس، ثم بسبب الحرب.

حينما فكرنا في الموضوع، كان الجواب الذي يفرض علينا نفسه هو أن ما بعد الحرب لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى بلادنا إلا الاستقلال لأن الشعوب التي حصلت على استقلالها في العشرينيات حصلت عليه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. والشعوب التي تريد استقلالها في الأربعينيات يجب عليها أن تنتزعه بعد الحرب العالمية الثانية. فكل حرب عظمى لا بد أن تفرز عالماً جديداً، والاستقلال الوطني ينبغي أن يكون في قلب صورة هذا العالم. فالفكرة كانت تراودنا كشباب وطني كان ينتمي آنذاك إلى «الحزب الوطني». وقدّمنا عريضة للمطالبة بالاستقلال. ومن الصدف الغريبة أننا قدّمناها في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، بحيث تزامنت تماماً مع العريضة التي قدمتها ـ في المغرب ـ قيادة الحزب «حزب الاستقلال» في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤. ومن المؤكد أن خبراً عن عريضتنا نُشر في الصحف المصرية في ١٣ كانون الثاني/يناير بُعيد تقديمنا إياها، والذاكرة لا تسعفني الآن لتحديد يوم تقديمها هل هو ٩ أو ١٠ أو ١١؟!

هدفنا ـ إذاً ـ كان استقلال المغرب. كنا نفكر، طبعاً، في شمال افريقيا لأننا كنا نعتبر أنفسنا ـ منذ الثلاثينيات ـ جزءاً منه، مصيرنا مرتبط بمصيره. ومن الأحداث التي كان لها دور كبير في تنمية اهتمامنا وتفكيرنا في شمال افريقيا المعركة التي قامت بين ايطاليا (والحلفاء) وفرنسا في تونس. فقد أجبرت هذه المعركة ايطاليا على الخروج من تونس التي كانت قد احتلتها بعد سقوط فرنسا. وكان لهذه المعركة أبعاد كبيرة بالنسبة إلينا نحن الذين كنّا في مصر نعيش ونشعر كما لو أننا كلّنا تونسيون. هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، كان هناك في سنة ١٩٤٤ عمل متواصل للتحضير لقيام الجامعة العربية. وقد جرى هذا التحضير في جو مشحون بفكرة العروبة. فمصر كانت مركزاً مهماً، ومتحرراً نسبياً، ولو أنها كانت ما تزال تحت النفوذ الانكليزي؛ ولذلك، كانت كل الحركات الوطنية في الشام، وفي المغرب، وفي ليبيا، تعمل من مصر مستفيدة من الحرية النسبية التي توفرها لعملها، خاصة إذا كان هذا العمل لا يضر بمصلحة الانكليز، ومقتصراً على مقاومة فرنسا أو ايطاليا (ولذلك أيضاً نفهم لماذا لم تجد حركة رشيد عالي الكيلاني إمكانية للعمل من مصر). الذين عملوا على تأسيس الجامعة العربية كان منهم وطنيون من سوريا، ومن لبنان، ومن مصر؛ وقد عملنا على الاتصال بكثيرين منهم، الأمر الذي أعطى حركتنا بعداً أكثر. ومن جهة ثالثة، كانت حكومة دوغول قد بدأت تفكر ـ بعد أن بدأ يتبين النصر للحلفاء في ١٩٤٤ ـ في تكوين «الاتحاد الفرنسي» الذي كان يراد منه ضم أجزاء كبيرة من افريقيا، منها المغرب وتونس، إلى إطار سياسي جديد للامبراطورية الفرنسية. كنا نعي ـ ساعتها ـ ان نهاية الحرب ستسفر عن مقولة جديدة وخطيرة جداً (هي «الاتحاد التونسي»). وإذا قدِّر لها أن تنطبق علينا، فإن خطرها لن ينحصر في سيادة المغرب واستقلاله اللذين ستودي بهما فقط، وإنما يمتد خطرها إلى الهوية الوطنية. كما كنا نعرف سلفاً أن المنتصرين إذا قرروا شيئاً، فإن مفعول ذلك يصبح سارياً بدرجة كبيرة.

بدأت اتصالاتنا بالذين يؤسسون الجامعة العربية (وزراء ومناضلين) لاقناعهم أننا

نتحدث باسم المغرب العربي. وهذا هو المنطق الذي كان يمكن أن يفهمه العرب في المشرق. فحينما تتحدث عن المغرب الأقصى وحسب، فإنه كان غائباً إلى حد ما عن اهتمام الذهنية العربية. وحينما تتحدث عن الجزائر فهي كانت غائبة أكثر، فالكثيرون كانوا يعتقدون ـ وهنا ينبغي أن نراعي الفرق بين وعي التسعينيات الآن ووعي أربعينيات آنذاك ان من الصعب تحرير الجزائر التي صارت قطعة فرنسية منذ مئة وعشرين عاماً! اذن، فقد كنا مضطرين ـ نظرياً وعملياً ـ أن نتحدث عن المغرب العربي، لأن المغرب العربي منطقة واسعة، وعظيم البنية السكانية، وكان يكفينا أن نقول إن سكانه يبلغون ٢٥ مليون نسمة ـ بدل أن نقول ٨ ملايين في المغرب أو ٦ ملايين في تونس أو في الجزائر ـ حتى يكون لهذا الرقم تأثير في المخاطَبين. بهذا المنطق ـ إذن ـ بدأنا نخاطب عرب المشرق. وهو كما ترون يبيّن أننا كنا قد بدأنا نعرف كيف ندير السياسة لاقناع الآخرين. وكيف أصبحنا نُدخل في حساب قضيتنا (المغرب العربي) عوامل ذات تأثير: الأهمية الجغرافية لشمال افريقيا على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، تحكم شمال افريقيا في مضيق جبل طارق وفي قناة السويس.

طبعاً، كنا أحياناً نواجَه ببعض التساؤلات حول هويتنا: هل نحن عرب؟! هل نتكلم شعبياً اللغة العربية؟! هل إسلامنا متميز يشبه الإسلام الإيراني والأفغاني؟! هل لدينا المستوى الحضاري الذي يجيز لنا المطالبة بالاستقلال؟ ولكن ـ في الوقت نفسه ـ كان هناك أناس عديدون يعرفون المغرب معرفة جيدة. إما بسبب إقامتهم في أوروبا أو نتيجة قراءاتهم، أو اطلاعهم على حركة محمد بن عبد الكريم الخطّابي في الريف. ثم هناك أناس آخرون يدفعهم الموقف الوطني إلى التعامل معنا. فما دمتم ـ يقولون ـ مستعمَرين من طرف فرنسا، فنحن معكم لأننا ضد فرنسا كيف ما كان الحال. والحقيقة أننا كنا نلعب على كل هذه النغمات.

بدأنا نقدم مذكرات إلى الجامعة العربية نطالب فيها بعضويتنا في الجامعة العربية، خصوصاً أن بلدنا (المغرب) لم يفقد سيادته بموجب الحماية. لم يكونوا يقبلون منا هذا المنطق، ومع ذلك كان شيء منه يتسرب إليهم على الأقل، وكان يكرس لديهم فكرة وجود المغرب ومنطقة المغرب العربي في شمال افريقيا. إلى جانب هذا، كانت مسألة «الاتحاد الفرنسي» قد أوحت إلينا بفكرة المغرب العربي التي ضربنا بها عصفورين: أولاً أدخلنا بها عبارة عربي على المغرب لربط تفكير المشرق بالمغرب ويمكن أن أقول لكم ـ هنا ـ إننا نحن الذين أوجدنا هذه التسمية (أعني المغرب العربي). وثانياً، لنردّ بها على «الاتحاد الفرنسي» كي نؤكد أننا لسنا فرنسيين ولا تربطنا صلة بفرنسا.

بدأنا نتعامل مع الجامعة العربية على أساس أننا دول المستقبل التي ستكون في الجامعة العربية. ومن حسن الصدف أن الأمين العام للجامعة العربية آنذاك كان عزام باشا الذي كان تفكيره عربياً متفتحاً لأنه حارب في ليبيا ويعرف المنطقة انطلاقاً من ليبيا. ويعرف أن ما وراء مصر غرباً ليس بربراً. وهي كلمة كان يصعب على الكثير من العرب أن يفهموا معناها، أو أن يُدرجوا عروبة البربر رغم الأصول الأمازيغية لهم. بدأ عزام باشا يتعامل معنا على أساس أننا دول المستقبل، وبدأ يساعدنا في كفاحنا.

في سنة ١٩٤٥ أتى إلى القاهرة شخص اسمه الشاذلي المكي من الجزائر بعد معركة «سطيف». أتانا فارّاً، فاستقبلناه وتعاملنا معه حين عرفنا أنه من «حزب الشعب». وبعد ذلك بقليل، جاء الحبيب بورقيبة إلى مصر التي دخلها بطرق ملتوية، فتعاملنا معه جيداً وقدّمناه إلى الناس وبدأنا نستعمل اسمه باعتباره زعيماً تونسياً، لبلورة فكرة المغرب العربي. بعد ذلك، جاءت مجموعة من شباب «الحزب الحر الدستوري» في تونس الذين اتهموا بالتعامل مع ايطاليا والمحور خلال الاحتلال الايطالي لتونس وكانوا سيُعتقلون وسيُعدمون. بعد فرارهم، كانوا في مدريد. وحين وصل الحبيب بورقيبة إلى مصر، توسط لهم حتى أذن لهم بالدخول إلى مصر كلاجئين. حين نزلوا مصر، أسسوا مكتباً لـ «الحزب الحر الدستوري» وأسس الشاذلي المكي مكتباً لـ «حزب الشعب» الجزائري. وكنا نحن قد أسسنا «رابطة الدفاع عن مراكش». وبدأت اجتماعاتنا تتداول أخبار المغرب العربي، ثم ثار السؤال: لماذا لا نؤسس سوية مكتباً واحداً بدل ثلاثة مكاتب؟ وهكذا اتفقنا على تنظيم «مؤتمر المغرب العربي»، وعلى تأسيس «مكتب المغرب العربي»، وخرجت فكرة المغرب العربي ـ بعدها ـ إلى الوجود، لنعمل ـ منذ ذلك الحين ـ كمجموعة مشتركة.

هل الفكرة وطنية استقلالية، أم توحيدية في أفق قومي؟ هنا في الواقع أستطيع أن أقول إنهما كانتا كذلك معاً. فنحن كنا نسير على القدمين: كنا نقول اننا لا نستطيع تكوين مغرب عربي موحد إلا بتحقيق الاستقلال الوطني لأقطارنا. وفي الوقت نفسه، لا نستطيع أن نضمن استقلالنا إلا بتكويننا المغرب العربي. وأنا لا أكتمكم أن نوعاً من الوطنية الضيقة كان موجوداً؛ مثلاً كان تفكير بورقيبة في المغرب العربي متقلصاً وما سأقوله عنه، ليس قدحاً فيه، وإنما هو نقد موضوعي لمواقفه. كان يقول ان الجزائر غريقة، ولا يمكن المرء أن يتشبث بالغريق. وكان يعتقد أن تونس متقدمة على المغرب، ثم ـ وهذا هو الأخطر ـ لم يكن استقلالياً. كان مرحلياً، هدفه الأول هو الاستقلال الذاتي، أي المطالبة بتحقيق مشاركة التونسيين في الحكم. ولم يكن يضيره التفاهم مع الحكومة الفرنسية. وحينما كان يجدنا رافعين شعار الاستقلال، كان يقول لنا: أنتم مجانين، هل ستمنحكم فرنسا الاستقلال؟ فكنا نجيبه: نحن نكافح. إما أن تمنحنا فرنسا أو لا تمنحنا، فهذا ليس بيدها، وإنما هو حاصل ما سيسفر عنه كفاحنا. وهذا لم يكن موقف التونسيين الآخرين الذين تربّوا في أحضان حزب بورقيبة، ولكنهم رأوا انهزام فرنسا في قلب تونس، وأن ايطاليا احتلت تونس، ومن هؤلاء التونسيين من سيكوّن «تونس الفتاة» على غرار «مصر الفتاة»، وهي تجربة تنهل من المصادر الوطنية الفاشية.

دخلنا في التحضير في غيبة بورقيبة، والتونسيون أنفسهم كانوا يطلبون منا عدم اشراكه في هذا الوقت مخافة عرقلته أعمالنا، والتصرف باستقلال عنه إلى أن نضعه أمام الأمر الواقع. فعلاً أسسنا «مكتب المغرب العربي» في نيسان/ابريل ١٩٤٧ بعد أن عقدنا «مؤتمر المغرب العربي» في غياب بورقيبة. وفي المؤتمر، ربطنا بين قضية المغرب العربي وقضية المشرق العربي. ودعونا عزام باشا إلى أن يكون الرئيس الشرفي للمؤتمر، وهو الذي افتتحه بخطابه. ودعونا لحضور المؤتمر عدداً من المناضلين العروبيين. وقد كانت وحدة المغرب العربي والنضال

المشترك من أجل الاستقلال وربط المغرب العربي بالمشرق العربي هي الأهداف التي سعى المؤتمر إلى التعبير عنها.

فالفكرة قومية، ووطنية، بحيث لا تتنافى الواحدة منها مع الأخرى. فالوطنية لم تكن مذهباً، والقومية كانت عروبة، ولم تكن عرقية شوفينية ولا دينية. وحين عبّرنا عن قوميتنا في المؤتمر، عبّرنا عنها في مطلب الوحدة، ولكن لا بمعنى الوحدة الاندماجية كما تظهر في الخمسينيات مع الناصرية وإنما ـ وهذا كان قصارى تفكيرنا فيها ـ الوحدة التي تكون الجامعة العربية إطارها.

س: التمايز الثقافي الذي كان حاصلاً في أوساط النخبة الوطنية بين المتشبعين بالثقافة العربية ـ الإسلامية والمتشبعين بالثقافة الغربية، هل كان له تأثير في المواقف القومية للجانبين، أم لم يكن له مثل هذا التأثير؟

ج: في الواقع، عندما نتحدث عن مرحلة الحرب العالمية الثانية، وما بعدها، نجد أن قيادة الحركة الوطنية كانت ـ في أغلبها ـ مزدوجة الثقافة: منهم من درس في «القرويين» وفي غيرها من المراكز الإسلامية ومنهم من درس في المدارس الأجنبية. ومنهم من درس فيهما معاً. فالذين درسوا فقط في «القرويين» و«ابن يوسف» وغيرهما كان تكوينهم عربياً إسلامياً وحسب. أما الذين درسوا في المدارس الأجنبية، فإن ثقافتهم ـ أيضاً ـ عربية إلى حد كبير. وعروبتهم كانت متميزة. لنأخذ مثالاً على ذلك الحاج عمر بن عبد الجليل. إنه من أسرة محافظة، تعليمها عربي، تعلّم في «كوليج مولاي ادريس». وبحكم أن الأساتذة الذين كانوا يدرّسون العربية آنذاك كانوا ممتازين، فقد كانت عربيته جيدة. كذلك الحاج أحمد بلافريج ثقافته العربية جيدة: فقد درس في مصر مدة لا بأس بها. أما ثقافته الأجنبية، فلا أحتاج أن أصف لكم قيمتها فأغلبية القادة ـ اذن ـ كان من هذا النوع: أي يحمل ثقافة مزدوجة، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن النخبة القيادية المغربية كانت تعتبر دائماً أن المغرب مدين ـ في عروبته وإسلامه ـ للمشرق: كان يردد بلافريج فكرة مؤداها أنه لولا مصر لتأخر التراث العربي، وربما اضمحلّ، فهي التي قامت بالنهضة الفكرية، وهي التي نشرت التراث، وهي التي حققته... إلخ. كما أن هذه النخبة اعتقدت دائماً أن الاستعمار أتانا من الشرق ولم يأتنا من مكان آخر، وذلك بحكم أن فرنسا احتلّت مصر، وبعدها الجزائر، وزحفت منها. وأنه ما دام هذا الاستعمار قد أتانا من الشرق، فنحن غير قادرين على القضاء عليه إلاّ باتصالنا بالشرق، لأن تقوقعنا وعزلتنا لن يسمحا لنا بالمواجهة. وباختصار، أستطيع أن أقول إنه لم يكن هناك فارق بين ذوي الثقافة العربية وذوي الثقافة الغربية في الحركة الوطنية في ما يتعلق بالاختيار الوحدوي، ولا أقول القومي لأن هذه العبارة ستتخذ مدلولها، وحسب، في مرحلة لاحقة، أي في الخمسينيات.

س: على حد علمنا، لم يصدر عن حزب الاستقلال ـ في حينه ـ موقف رسمي من اعلان الوحدة المصرية ـ السورية. فعلى الرغم من الاحتفال الايجابي الاستقلالي بالحدث، وعلى الرغم من موقف التأييد والترحيب الذي أعلنه علاّل الفاسي يبقى من المثير أن الحزب لم

يعلن موقفاً رسمياً؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سيحدث الشيء نفسه بعد الانفصال وانفراط الوحدة. إذ سنجد أن الحزب لم يتخذ موقفاً إزاء الموضوع بل أكثر من ذلك، سنجد في جريدة الحزب (العلم) انتقاداً للحكومة في هذه الفترة (١٩٦١) لعدم إسراعها في الاعتراف بالنظام الانفصالي في سوريا. هل معنى هذا أنه لم يكن هناك حماسة قوية للوحدة المصرية ـ السورية؟ أم كانت هناك خلافات في الحزب؟

ج: هذه الوحدة كان يختلط فيها السياسي بالقومي. المنطق الذي حكمها لم يكن عربياً محضاً، كان، أيضاً، مصرياً ـ سورياً. وقد كانت نتيجة صراع أطراف عربية مختلفة. ولا أحتاج أن أوضح لكم كيف أن مصر كانت تواجه أطرافاً كثيرة: لبنان من جهة، والسعودية من جهة ثانية، والعراق من جهة ثالثة، ثم السودان، وبريطانيا، وفرنسا؛ بل حتى داخل سوريا نفسها لم يكن هناك إجماع على الوحدة. فإذن، لم تكن هذه الوحدة نابعة من منطلق وحدوي (وأنا لست معادياً للوحدة) وإنما كانت نابعة من منطلق سياسي. هذا **أولاً**. أما **الأمر الثاني**، فهو أن الحزب مع الوحدة التي تكون مدروسة. وغير خافٍ أن الوحدة المصرية ـ السورية كانت مفاجئة وفيها بعض الارتجال. ومع ذلك لم نكن ضدها وأنتم أنفسكم نوهتم ـ هنا ـ بموقف علّال الفاسي. أما عن مسألة الاعتراف بالنظام في سوريا بعد الانفصال، فنحن لم نفعل سوى التعبير عن أمر كان عبد الناصر نفسه يفكر فيه، فلا يمكنك أن تقف موقفاً لا يقفه حتى الطرف المعني مباشرة به، لذلك كان لا بد من التفاهم مع الوضع.

س: هل كانت القضايا القومية العربية تشكّل جزءاً من الموضوعات التي دار حولها الخلاف السياسي الداخلي الحادّ الذي نشأ في نهاية الخمسينيات وعصف بوحدة الحزب؟

ج: لا، مطلقاً. لم تكن القضايا القومية العربية مطروحة بتاتاً في الساحة كمادة لخلاف سياسي. وأستطيع ـ هنا ـ أن أقول لكم إن لا قضية مبدئية كانت موضوع خلاف، حتى الوطنية منها. وليست هنا المناسبة للحديث عن المسائل الشخصية التي كانت وراء ذلك الخلاف عموماً. أؤكد لكم أن المسائل القومية لم تطرح كموضوع في الخلاف. كما أريد تنبيهكم إلى شيء مهم هو أن العروبيين هم الذين ظلوا ـ مبدئياً ـ في حزب الاستقلال. أما الذين لم يكونوا عروبيين بالمعنى الملتزم ـ إما بسبب مصادر ثقافتهم، أو بعدهم عن المشرق، أو عدم خوضهم معارك العروبة ـ فهم الذين انفصلوا عن الحزب.

س: حين أُعلن عن قيام الاتحاد العربي ـ الافريقي، استُقبل اعلانه بحماسة من طرف جميع القوى، وجرى الدفاع عنه بشكل مستميت ضد خصومه الخارجيين. غير أن الموقف من إلغائه لم يكن متناسباً مع الحماسة التي احتضنت ولادته، ولا مع ذلك الدفاع المستميت عنه كضرورة وحدوية. ما السبب في عدم التناسب هذا؟

ج: بالفعل، أعتقد أنه لم يكن هناك تناسب. فنحن في الحزب كنا مع الوحدة حين أعلن عن تأسيسه لأننا كنا ـ كما لا أحتاج أن أقول ـ نريد كسر طوق العزلة عن بلادنا. ومع ذلك، وكما ذكرت في البداية، فإن مصيرنا هو مصير المغرب العربي. فنحن لا نملك مصيراً

منفرداً. ولكن أصبح يتأكد ـ شيئاً فشيئاً ـ لأسباب اقتصادية وسياسية واستراتيجية (خصوصاً بعد «ميثاق باريس»، وانقسام العالم إلى شمال وجنوب) أن الوحدة ضرورية وخيار مصيري. أكثر من هذا ـ وكان عليّ أن أقول هذا من قبل ـ كان علّال الفاسي يقول إن المغرب العربي ينبغي أن يشمل مصر لأنه سيكون قوياً بها، لأنها قوة بشرية وثقافية هامة، وقوة استراتيجية يمكن أن تضاف إليها قوة المغرب الاستراتيجية. لذلك، حينما أعلن الاتحاد العربي ـ الافريقي بدا لنا كما لو أن الحلم سيتحقق.

أعتقد أن ما يفسر عدم التناسب ذاك بعد الانفصال، هو أن عمر الاتحاد كان قصيراً وغير منتج، كان عملية سياسية تشبه تجربة وحدة مصر وسوريا رغم أنها أقل أهمية منها. كما تبينّ أن أنظمة الحكم ليست منسجمة. وعلى ذلك، قلنا ان المغرب العربي هو البديل؛ ربما هو الأضمن.

س: عُرف عن الحركة الوطنية المغربية ـ وضمنها حزب الاستقلال ـ أنها متشبعة بالفكرة الوطنية، ومعتدة بفرادة واستقلالية الكيان المغربي، وفي الوقت نفسه عُرف عنها دفاعها عن القضايا القومية العربية. وعلى الرغم من أنها لم تعش ازدواجيات مشرقية من قبيل: قومي/ قطري، عروبي/إسلامي، إلا أن هناك سؤالاً يحتاج إلى بعض الاهتمام هو: هل يمكن حزب الاستقلال كفصيل من الحركة الوطنية أن يتصور اندغاماً للكيان المغربي داخل كيان عربي أشمل؟ هل يقبل نفسياً وسياسياً ـ وهو الذي دافع عن الهوية المغربية ـ ان يتحلّل الكيان المغربي في إطار قومي أشمل؟

ج: هنا تطرحون مشكلة الخصوصيات والشموليات. في نظر حزب الاستقلال، لا تتعارض الخصوصية مع الشمولية. وإن أي بلد عربي يمكن أن يحتفظ بخصوصيته دون أن يمنعه ذلك من الاندماج في كيان عربي أشمل. وفي رأي حزب الاستقلال أن خصوصية المغرب لا يمكن أن تكون عائقاً أمام اندماجه ذاك. هذا ما قاله علّال الفاسي للرئيس الراحل بومدين حين اقترح عليه وحدة مغاربية، لتأخذ فيها الجزائر موقع القيادة إذا شاءت. وهذه عقيدتنا جميعاً. وماذا بعد، هل أفادتنا هذه الخصوصيات التي نتغنى بها في توفير كسرة خبز؟ إن تفكيرنا المستقبلي يحتم علينا أن نلغي السياسة في سبيل الاقتصاد، ونلغي الحاضر في سبيل المستقبل... إلخ. إن الوطنية الضيقة إعدام للاقتصاد والتنمية والتقدم. لا خيار لنا إلا الوحدة دون أن نفقد شيئاً من وطنيتنا. فنحن على كل حال ـ لا نعيش، تلك الازدواجية كما ذكرتم. لعبة القومية والقطرية لعبة جوفاء: القيادة القطرية والقيادة القومية لبعض الأحزاب في المشرق ليست سوى هذه اللعبة، ولا معنى لها عندنا. إما الغاء الكيانين السوري والعراقي في كيان واحد، أو الابقاء على الكيانين وإلغاء هذه المؤسسات «القومية».

س: ما هو السياق المعاصر لتبلور فكرة العروبة والقومية العربية في وعي الحركة الوطنية المغربية؟ وما هي المحطات الأبرز في هذا السياق؟

ج: عروبة المغرب والمغاربة ترتبط بانتمائهم الإسلامي، وهو قديم، ولكن القضية

القومية ستتخذ ـ في المغرب ـ محتوى عروبياً ابتداءً من ظهور الجامعة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وابتداءً من تفاقم الأزمة الفلسطينية في ١٩٤٧ واهتمام الجامعة والبلدان العربية بها أكثر من اهتمام الدول الإسلامية، ثم ابتداءً من حلف بغداد «الإسلامي». لقد عملت عوامل كثيرة لصالح انشداد الحركة الوطنية المغربية إلى المشاغل والهموم القومية. من هذه العوامل انتقال بعض أطر الحركة الوطنية إلى مصر، وإقامتها مكتباً للمغرب العربي، ومحاولة فرنسا دمج المغرب في إطار اتحادها الاستعماري، ووعي الحركة الوطنية دور العروبة في حفظ الهوية، والحفز على النضال الوطني ضد الاستعمار وضد مشروعه ذاك. ثم اكتساب العروبة محتوى وطنياً معادياً للاستعمار، كما أبرزت ذلك الناصرية إبّان بروزها على الساحة العربية.

يضاف إلى ذلك كله عنصر آخر يتعلق بطبيعة العصر كعصر للمؤسسات. فاللبنانيون الذين أتوا إلى المغرب في بداية القرن، حملوا معهم مفهوماً عصرياً للدولة. وهذا عنى أن العروبة دعوة إلى الحداثة السياسية. ومع أن خصوصية المغرب العربي ـ الذي يتلازم فيه الإسلام مع العروبة ـ لم تسمح بقبول فكرة المسيحيين العرب عن الفصل بين الدين والسياسة (وهي الفكرة المطروحة في المشرق)، إلّا أن القضية طُرحت هنا على أساس تنظيم دولة عصرية، وهذا ما عبّرت عنه فكرة الميثاق.

لا ينبغي ـ أيضاً ـ أن ننسى أحداثاً هامة لعبت في هذا الاتجاه، ومنها علاقة شكيب أرسلان بالحركة الوطنية، ووقائع القضية الفلسطينية التي شدت إليها الاهتمام، كما الخليج الآن. ويكفي أن نذكر أن اضراب جرادة سنة ١٩٤٧ كان قد أُعلن ضد التآمر على القضية الفلسطينية. وأن من أسس النضال المشترك بين المغرب والجزائر كانت القضية الفلسطينية. كما لا ينبغي أن ننسى أن المفهوم التقدمي للعروبة مع عبد الناصر طرح مجدداً قضية الانتماء إلى الجامعة العربية.

س: كيف نفهم المواقف السلبية التي تبلورت لدى بعض القيادات الوطنية ضد الناصرية؟

ج: حين فُتح مكتب المغرب العربي في القاهرة، كان من مساندي قضية المغرب العربي توفيق الشاوي، ومحمد صلاح الدين (وزير الخارجية الوفدي)، اللذان أخذا على عاتقيهما مهمة مساندة القضية الفلسطينية أيضاً. ولما جاء الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر، *اعتبروا أن الوضع السائد آنذاك هو المسؤول عن الهزيمة*، وساد في أعقاب ذلك شعار اللاحزبية. من جهته، وكزعيم لحزب وطني، اعتبر علّال الفاسي أن هذا الشعار مضرّ به، لذلك رأى أن حلفه الطبيعي مع الوفد ومع الاخوان المسلمين. وقد كان لهذا الوضع مع عبد الناصر ـ الذي كان ضد الحزبية وضد الاستعمار ـ أن نقل التوتر إلى المغرب، بسبب من أن قيادة الحزب ـ ونظراً للوضع الأمني الحرج وخوفها من إعدام القيادة المعتقلة، وابتعادها عن المقاومة الوطنية الداخلية ـ اعتبرت هذا الموقف تخلياً عنها، وتهميشاً لها. ولقد نقل إلى الإخوان الذين تدربوا في مصر آنذاك هذه الأخبار. إذاً، فموقف علّال الفاسي من الجمهورية

ومن عبد الناصر يعود إلى هذه العلاقة التي اعتبرها طبيعية بينه وبين الوفد والاخوان المسلمين.

هذا أيضاً ما يفسر موقف القيادة الحزبية من الجامعة العربية بدعوى أنها تحت سلطة عبد الناصر. وهذا ما يفسر اغلاق المعهد المصري في الرباط، وبتأييد من القيادة الحزبية. وقد بلغ الأمر أحياناً درجة الهجوم على عبد الناصر، كما فعل علّال الفاسي في أول خطاب له في الشاون. لا يمكن أيضاً أن ننسى أن من الأسباب الداعية إلى هذا الموقف، تركيز عبد الناصر على دعم القيادة الجزائرية التي صفّت حزبها، وهو دعم كنا نحن نؤيده. وأذكر هنا أن المساعدة التي جاء بها من العراق لمصلحة المقاومة وجيش التحرير قد حوّلناها إلى الجزائر.

س: ما هي تفاصيل صورة العلاقة بينكم في المقاومة وجيش التحرير وبين عبد الناصر والثورة الجزائرية؟ وكيف كان موقف القيادة الحزبية منها؟

ج: عند قيام الجمهورية العربية المتحدة، تمّت الدعوة إلى عقد «مؤتمر طنجة» للوحدة بين أقطار المغرب العربي. كانت مشاركة الجزائر تأتي ـ في جانب أساسي منها ـ من واقع أنها رأت أن عبد الناصر يدعم بن بلّه في القيادة. كما أن الجزائر كانت تتلافى ـ في الوقت نفسه ـ تطويق ثورتها، في وقت انصرف فيه المغاربة إلى المطالبة بعودة الملك، والإعراض عن كفاح يتجاوز نطاق المغرب الأقصى. كذلك رغبتها في عدم الدخول في صراع بين تونس والمغرب حفاظاً على إمكانية استفادتها من دعمها المادي. كان واضحاً أن الجزائريين كانوا في حاجة إلى الاستفادة من عبد الناصر ومن الظروف المحيطة بالثورة، فحضروا مؤتمر طنجة، متجنبين ـ في الوقت ذاته ـ أن يبرزوا انحياز عبد الناصر إلى بن بلّه.

من جهتنا، كنا ـ في المقاومة وجيش التحرير ـ نضع دعم الثورة الجزائرية في قلب أولوياتنا، نحن الذين اخترنا خط عبد الناصر الوطني. كنا معنيين بتسليم الأسلحة إلى الجزائر، وكان تحركنا في علاقتنا بالجزائر وعبد الناصر مستقلاً تماماً عن موقف القيادة السياسية. لقد تبرأت هذه الأخيرة من القيادة العملية للمقاومة، تماماً كما تبرأت من عملية «المارش سنترال»!.

ومن وحي علاقاتها الخارجية العربية، وبرغم عروبتنا، كان لهذه القيادة مشروع ربط القيادة الملكية بالعراق. وهو ربط لم يكن صعباً إدراك مغزاه، خصوصاً في ما يتصل بمضمونه السلبي من عبد الناصر. إجمالاً، فقد كان سائداً أن المقاومة في المغرب جند لعبد الناصر. ولقد سألني ولي العهد آنذاك عن لغز مبهم لديه، وهو كيف أوفّق بين تشبثي بعودة الملك وحبي لعبد الناصر الذي هو مقصلة الملكيات؟

س: كيف طُرحت قضية العروبة والانتماء العربي داخل الحركة الوطنية آنذاك؟ كيف عاشت بعض صراعاتها على هذا المستوى؟ وهل هناك ما يدل على أن تيار العروبة نجح على صعيدها؟

ج: حين تشكلت الحكومة الوطنية التي رأسها عبد الله ابراهيم في نهاية الخمسينيات، كانت الدعوة إلى اجتماع الجامعة العربية في الدار البيضاء أول حدث عربي تدشن به وجودها. وقد تم هذا الاجتماع فعلاً. مثل هذا الحدث كان يكثف الصراع داخل القيادة، ويفرض التواصل مع هذه الرؤية التي كنا نحرص على ايصالها إلى الجانب الرسمي. وكان يدفع نحو انضاج مدّ عربي في الفكر والممارسة.

كيف سينعكس هذا المد على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي كان المدرسة الفعلية لتخريج أطر العمل الوطني في المغرب بعد الاستقلال؟ لقد انعكس ذلك بشكل ايجابي. فعند تأسيس الاتحاد كان الطلبة الذين يقررون هم طلاب باريس. وتدريجياً ساد الانطباع أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بدأ يميل نحو أن يكون إطاراً محكوماً بمرجع عروبي، يستعيد الهوية في سياق مواجهة طويلة للإرث الفرنكوفوني. أذكر - في هذا الصدد - أن أول تجمُّع عمالي أقيم في الدار البيضاء، بعد تسلُّم عبد الله ابراهيم مهامه كرئيس للحكومة، قرّرنا أن يلقي الكلمة فيه باسم الطلاب واحدٌ يدرس في المشرق العربي، ويملك ثقافة عربية. ولهذا الاختيار دلالته. حتى عبد الله ابراهيم - رئيس الحكومة - لم يكن اختياره لهذا المنصب، من طرف الحزب، لينفصل عن هويته الاجتماعية، وهويته الثقافية العربية، وعن الحاجة إلى تثبيت هذه الهوية ضد المفاهيم الأرستقراطية التي بدأت تُطرح علينا آنذاك.

خلال هذه الفترة، فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، كنا نحاول أيضاً أن نكرس هذه الهوية - ضد نقيضها - من خلال إقامة علاقات موسعة مع مثقفين وسياسيين عرب في المشرق، ومن خلال دعوتهم إلى زيارة المغرب. فقد دُعي ميشيل عفلق من قبل عبد الله إبراهيم ليلقي محاضرة في الدار البيضاء في تجمّع طلابي - عمالي. وفي مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في العام ١٩٦٢، وبعد أن وقع الانفصال في الجمهورية العربية المتحدة، دعونا وفداً بعثياً سورياً، ووفداً عن الاتحاد القومي المصري. وحصل أن انتقل الخلاف بينهما إلى المؤتمر. إذ هاجم عبد الغني قنوط - البعث السوري - الوحدة، متهماً عبد الناصر تهماً شتى. وردّ محمد فؤاد جلال عن الاتحاد الوطني المصري بشدة. وحاولت أن أقنعه أن ما يهمنا هو الحضور العربي، وأنه علينا أن نتلافى قضية أخرى، وعاد إلى المؤتمر.

وفي الجولة على فروع الحزب عقدت مؤتمرات، ومنها مؤتمر أغادير، حيث اصطحبه المهدي بن بركة، وعاجلنا بفتح المجال أمام اخواننا لطرح وجهة نظرهم بإيجابية. كما حضر سليمان العيسى الذي ألقى في مؤتمر الحزب قصيدة كان قد ألفها خلال جولة محمد الخامس في المشرق.

يمكن القول - إجمالاً - إنه من حينه أصبحت القضية العربية تكتسب محتوى معادياً للاستعمار، ومعادياً للرجعية، وصار من الطبيعي أن يتكرس مفهومها هذا داخل الحركة الوطنية، وأن ينتصر.

س: عُرفتم كواحد من أكثر رجالات الحركة الوطنية ارتباطاً بالقضية الفلسطينية

وبثورتها المسلحة. ومن أكثر المدافعين عن الخط الوطني لمنظمة التحرير. كيف نشأت هذه العلاقة وما أبرز محطاتها؟

ج: يعود تاريخ تعرفي إلى القيادة الفلسطينية إلى أواسط الخمسينيات. ففي سنة ١٩٥٧، قمنا بزيارة الحاج أمين الحسيني في القاهرة مع عبد الرحمن اليوسفي ورئيس الحكومة حلمي باشا، وهو رئيس حكومة عموم فلسطين. وفي جملة ما سمعناه من أمين الحسيني أن استقلال المغرب يدعم الكفاح على الساحة العربية، ويخدم القضية الفلسطينية. منذ ذلك الحين ترسخت علاقتنا بالقضية الفلسطينية. وبعدها استمر نضالنا الفلسطيني، خصوصاً بعد زيارة أبو جهاد لي في جريدة **التحرير** في أوائل ١٩٦٣، وهي الزيارة التي سمحت لنا بتكوين آراء مشتركة حول طبيعة الكفاح الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يخاض ككفاح شعبي مستقل عن الأنظمة. ولم نلتقِ بعد ذلك إلا في عام ١٩٦٦، في دمشق، بعد أن خرجت من السجن. وحين اضطرتني الظروف إلى الخروج من المغرب، لم تتوقف الصلة بيني وبين أبو جهاد، إذ التقينا في أكثر من مناسبة، وأكثر من بلد عربي وأجنبي، وتداولنا أفكاراً ومشاريع عدة ـ لم يقيض لكثير منها النجاح ـ حول تعميق الصلات والعلاقات الشعبية العربية بالقضية الفلسطينية. وكانت آخر هذه المحاولات زيارتنا ـ أبو جهاد وأنا ـ ايران للقاء الأمام الخميني، واقناعه بفكرة تحويل ايران فعلاً إلى عمق إسلامي للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويمكنني أن أقول ان علاقتي الوطيدة بالشهيد أبو جهاد تلخص جزءاً عظيماً من علاقتي بالقضية الفلسطينية.

س: إلى أي مدى نستطيع الحديث عن رجحان حاسم في الهوية الثقافية العربية للنخبة السياسية التي تقود العمل الوطني والديمقراطي في المغرب الآن؟

ج: ما يزال هناك على صعيد قيادة الاتحاد الاشتراكي ما يمكن اعتباره ازدواجية في الانتماء الثقافي إذ ان هناك اتجاهين ثقافيين: عروبي ومغترب، بل إن هناك قناعة لدى البعض في أن اللغة العربية لن تقود مجتمعاً عصرياً! أما على صعيد آخر، فلدى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ولدى عبد الله إبراهيم هوية اجتماعية وثقافية واضحة في نزوعها العربي. ولقد بلور عبد الله إبراهيم منظوراً خاصاً يجمع بين العروبة والإسلام، ويعكس ـ إلى حد كبير ـ الواقع الفعلي للعلاقة بينهما كما يعيشها المجتمع.

مقابلة مع محمد بنسعيد، الأمين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي

س: الأستاذ محمد بنسعيد، لدينا بعض الأسئلة والتساؤلات فضّلنا أن نطرح منها ما يتعلق، بالخصوص، بتجربتك في قيادة المقاومة وجيش التحرير المغربيين، وبالتحولات داخل الحركة الوطنية في السنوات الأولى لاستقلال المغرب، لا سيما بعد بروز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد شجعنا على الاهتمام بهذا الجانب دون الجانب المتعلق بمواقف منظمة *العمل الديمقراطي الشعبي التي تقودها اليوم، ان مواقف هذه الأخيرة تعالجها وتشرحها*

نصوص وافرة نسبياً. وأول تساؤل يمكن طرحه يتعلق بالتعاون والعمل المشترك على مستوى المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي على صعيد المغرب العربي، وخاصة بين الوطنيين المغاربة والجزائريين.

ج: في بداية ١٩٥٤، قبل انطلاقة الثورة الجزائرية، كان هناك وجود لمسؤولي المقاومة المغربية في المنطقة الشمالية المغربية التي كانت تحت الحماية الاسبانية، وفي مدينة تطوان على الخصوص. وفي تلك الفترة نفسها وجد في المنطقة عينها عدد من القادة الوطنيين الجزائريين قدموا إليها من الجزائر، ومن مراكز الوجود الخارجي. وكان الهدف من وجودهم هذا، بحث تطوير العلاقات بين الحركتين الوطنيتين، والإعداد لانطلاق المقاومة الجزائرية.

وقد تم لقاء أولي بين الطرفين في هذه الفترة بهدف بحث سبل تطوير هذا التعاون. وحصل تعاون فعلي بينهما، سواء في ما يتعلق بحماية الوطنيين الجزائريين وتمكينهم من الاستفادة الفعلية من هذه المنطقة المغربية، ليس من أجل الإعداد العملي لانطلاق الثورة، وحسب، بل كذلك من أجل العبور والالتحاق بالخارج، ومن أجل الدعوة إلى القضية الجزائرية وتنمية العلاقات الخارجية للثورة الجزائرية.

وكما تعلمون، فإن الحركة الوطنية المغربية استغلت التناقض بين الاستعمارين الفرنسي والاسباني، واستثمرت التوجه الاسباني الهادف إلى فك العزلة عن نظام فرانكو عن طريق التفتح على البلدان العربية. وغضّ الطرف عن المقاومة المعادية لفرنسا، بما فيها المقاومة الجزائرية. واستثمرت هذا التوجه لتنمية قدرات المقاومة.

وفي هذا الإطار، كانت المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي تضطر إلى نقل عدد من مناضليها الذين كان ينكشف أمرهم للسلطات الاستعمارية الفرنسية - و«تهريبهم» - إلى المنطقة الشمالية، وخاصة إلى تطوان.

وفي بداية الفترة التي أشرت إليها، تعثّر عمل الوطنيين المغاربة وتعثّر الاتصال والتعاون بينهم وبين الوطنيين الجزائريين. لكن بعد تغيير المسؤول الذي كان حزب الاستقلال يشتد به، في تطوان، لاستقبال المقاومين القادمين من المنطقة الخاضعة للسيطرة المصرية وتوفير الاسناد والدعم للمقاومة هناك في ظل الأوضاع. وكان هذا المسؤول هو السيد أحمد زياد، الذي لم يقم بالدور المنوط به، بل كان يحاول تجميد نشاط المقاومين الذين كانوا يلتحقون بالمنطقة. وقد تعاون المقاومون المغاربة والجزائريون من أجل عزل هذا المسؤول، وتم الاتفاق على استدعائه إلى القاهرة وتوقيفه هناك. وبتنسيق مع السيد علّال الفاسي تم تعيين مسؤول جديد هو د. عبد الكريم الخطيب.

بعد ذلك، تم التعاون بين المقاومتين المغربية والجزائرية وأصبحت المنطقة الشمالية المغربية منفذاً أساسياً للتزود بالأسلحة. وقد وصلت بالفعل باخرتان محملتان بالسلاح من المشرق العربي، قام المقاومون المغاربة بإفراغهما ونقل حمولتهما وادخالها إلى الجزائر.

أصدر الطرفان بيانات مشتركة تؤكد وحدة الكفاح إلى غاية استقلال شمال افريقيا

كلها. غير أن هذا التوجه لم يستمر بالوتيرة نفسها بعد استقلال كل من تونس والمغرب، وبعد أن أصبحت قيادة المقاومة المغربية لا تتحكم في القرار وحدها، إذ أخذت القيادات السياسية تباشر عملها، وأخذت أجهزة الدولة نفسها توسع مجال سلطتها ونفوذها.

وهذا لا يعني أن الثورة الجزائرية قد منيت بخسارة، بل العكس هو الصحيح، إذ أصبح المغرب بمجمله قاعدة خلفية للثورة الجزائرية. وتعاونت هذه الثورة وتفاعلت مع مختلف الفعاليات المغربية، الرسمية والشعبية. ففتحت أمامها مراكز التدريب والتكوين، إضافة إلى تطور مختلف أشكال الدعم الأخرى الشعبية والرسمية. وعملت جبهة التحرير نفسها، على تكييف مواقفها وسلوكاتها السياسية مع الوضع الجديد لتتمكن من الاستفادة من الدعم الرسمي المغربي.

لكن العلاقات مع المقاومة وجيش التحرير المغربيين بقيت قوية رغم بعض التباينات والحساسيات التي كانت تبرز أحياناً بسبب المشاكل الحدودية التي لم يُرسم طريق حلها. وتواصل دعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والرجال. ولقد شهدتُ شخصياً بمعية المناضل د. حافظ إبراهيم التونسي في تاونات، حيث كانت ترابط إحدى فرق جيش التحرير المغربي - أقول شهدتُ معه مناسبة تقديم دفعة من المقاتلين الوطنيين المغاربة، وكمية من الأسلحة إلى الثورة الجزائرية.

كذلك قدّم جيش التحرير المغربي في الجنوب إلى الثورة الجزائرية دعماً هاماً، ومن أمثلته ما قدِّم عن طريق الدكتور علّال: الأسلحة ومواد التموين والمواد الطبية، وعدد من السيارات والأموال. وقد ظل الدعم للثورة الجزائرية مستمراً، متناسباً مع أوضاع جيش التحرير المغربي.

هذا، وأشير إلى أن اللقاءات الأولى مع قادة العمل الوطني الجزائري تمّت مع الأخوة: أحمد بن بلّة، وأحمد بوضياف والعربي بلمهدي، والحسين الكادري. وهذا الأخير هو الذي ربط أول اتصال بين الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية في المنطقة الشمالية في المغرب.

س: قيل إن من بين الدوافع التي جعلت جيش التحرير المغربي ينتقل إلى الجنوب ويفتح جبهات قتال، ليس ضد المستعمرين الاسبان في الصحراء الغربية، بل كذلك ضد نظائرهم الفرنسيين في موريتانيا وتندوف. كان هناك دافع مساندة الثورة الجزائرية وتخفيف الضغط عليها، فما نصيب ذلك من الصحة؟

ج: فعلاً، كان هذا الجانب حاضراً، لكنه كان حاضراً إلى جانب هدف استكمال تحرير باقي التراب المغربي. ومن المعلوم أن جيش التحرير المغربي هو الذي لعب الدور الأساسي في الهجومات على المستعمرين الفرنسيين في منطقة تندوف، وكذلك منطقة بشار. وذلك نظراً أولاً، إلى أن قوات الثورة الجزائرية لم يكن لها وجودحقيقي في هذه الجبهات. ونظراً، ثانياً، إلى أن مقاتلي جيش التحرير المغربي كانوا مؤمنين بأنهم يكافحون من أجل تحرير أرض مغربية. وقد تصدى جيش التحرير المغربي للقوات الفرنسية بالهجمات والكمائن،

ووضع الألغام في طريق القوافل العسكرية الفرنسية وخاصة ما بين بشار والقنادسة، وعلى امتداد تندوف. وخاض جيش التحرير المغربي معارك معروفة: في مركالة، وعين الشعير. . . إلخ. وقد كانت هذه الكفاحات لجيش التحرير المغربي تخفف فعلاً ضغط القوات الاستعمارية الفرنسية على الثورة الجزائرية.

س: هل يمكن الحديث عن تمايزات داخل الحركة الوطنية المغربية في المواقف من القضايا العربية بسبب التمايز بين ذوي الثقافة العربية الإسلامية، وبين ذوي التكوين الثقافي الغربي؟

ج: إذا نظرنا نظرة واسعة إلى الحركة الوطنية ككل منذ بداية كتلة العمل الوطني، فإنه لا يمكن الحديث عن تيارين: تيار عروبي مرتبط بالثقافة العربية الإسلامية، وتيار يمكن أن يُنعت بأنه تيار «ليبرالي». وحتى الانقسام الذي حدث في تنظيم الحركة الوطنية لا أعتقد أنه كان يستند إلى خلافات نظرية واضحة، رغم التمايز بين كل من محمد بلحسن الوزاني وعلّال الفاسي. أعتقد أن موقف محمد بلحسن الوزاني في تأسيس تنظيم وطني مستقل كانت تحركه عوامل ذاتية أكثر منها سياسية ـ أو فكرية. وهكذا، مثلاً، تجد إلى جانب علّال الفاسي عدداً من القادة البارزين ذوي الثقافة الغربية، كما تجد إلى جانب الوزاني عدداً من القادة ذوي الثقافة العربية ـ الإسلامية التقليدية حتى. والواقع أن شخصية علّال الفاسي، بكفاحيتها، وبتشبعها بالثقافة العربية الإسلامية وخاصة جانبها السَلَفي، كانت الشخصية المؤهلة لقيادة الحركة الوطنية يومئذٍ.

وبكلام آخر، فإن الهيمنة كانت للتوجهات العروبية عامة، وقد اندمج الذين تثقفوا بالثقافة الغربية أو احتكوا بها في هذه التوجهات كذلك. ولم تكن الشروط العامة، الثقافية أو المجتمعية عموماً، تفسح مجالاً واسعاً لانتشار تيارات متغربة في الأوساط الشعبية.

وفي هذا الإطار، كان التأثير الفكري والسياسي للمشرق العربي كبيراً. وكانت الحركة الوطنية في الشمال أكثر ارتباطاً بالمشرق، وساهمت هي الأخرى في نشر وتعميم ما كانت تتلقاه من هذا المشرق، بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وكما هو معلوم، فقد مثّل مكتب المغرب العربي في القاهرة دوراً هاماً، ليس فقط في تعريف المشارقة بقضايا المغرب العربي، بل كذلك في توطيد الروابط بين الحركات الوطنية في المغرب العربي وشقيقاتها في المشرق العربي.

لكن يجب القول إنه في سنوات الخمسينيات وفي الوقت الذي أضاف الاتجاه العروبي السائد إلى أبعاده بُعد عدم الانحياز والتحالف مع شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار والامبريالية، في هذا الوقت بدأت تبرز ملامح اتجاه ميّال إلى الغرب، ذي ثقافة غربية، وذي ارتباط بالغرب وقناعة بأن الارتباط بهذا الأخير هو السبيل لإخراج المغرب من تخلّفه وتأخره. وبطبيعة الحال، فإن هذا الاتجاه كانت تدفعه نحو الغرب أيضاً مصالحهُ الخاصة.

وقد اكتسحت حكومة عبد الله إبراهيم هذا التيار، وكان الجناح الراديكالي في حزب الاستقلال يشكل العمود الفقري لهذه الحكومة ـ وخطت خطوات جادة وسريعة في اتجاه ربط

المغرب بمحيطه العربي وبمحور عدم الانحياز، وفك ارتباطاته العسكرية والسياسية والثقافية والنقدية بالغرب.

ويمكن الإشارة كذلك ـ بعد السنوات الأولى لاستقلال المغرب ـ إلى نمو نسبي للتوجهات العروبية والقومية. وكان ذلك مرفقاً بتزايد عدد ذوي الثقافة العربية العصرية، وبظهور قناعات بعثية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعتنقها عدد من المناضلين من خريجي الجامعات المشرقية.

س: باستثناء علّال الفاسي، لا يبدو أن الوحدة المصرية ـ السورية أثارت حماسة قيادات حزب الاستقلال، ولا يبدو كذلك أن سقوط هذه الوحدة أثار استياءً حقيقياً في الساحة الوطنية المغربية، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

ج: كان هناك تعاطف واسع مع الناصرية، وحماسة لتوجهاتها القومية. ولكن إلى جانب ذلك، كان هناك نوع من التوجس والحذر داخل الأطر القيادية لحزب الاستقلال، من النظام الناصري. وذلك بسبب معاداته الحزبية و«السياسيين». وقد انعكست هذه المعاداة، داخل صفوف الثورة الجزائرية، وداخل جيش التحرير المغربي عن طريق عدد من العناصر التي ارتبطت بها المخابرات المصرية في ذلك الوقت. وقد طُرح الأمر معنا نحن أيضاً في ١٩٥٦ في المقاومة وجيش التحرير المغربيين وطُلب إلينا أن ننفصل عن «السياسيين». وقد تناقشت مطولاً مع المناضل الجزائري المعروف بوضياف في هذا الأمر، في المنطقة الشمالية المغربية. وأكد هذا الأخير أنه علينا أن نفك ارتباطنا بحزب الاستقلال. وكان من رأيه أن نلتفَّ حول محمد الخامس وحده. وقد كنا نعي تماماً تخلّف تلك الدعوة، ونعي كذلك أهمية العمل داخل حزب الاستقلال بإمكاناته الشعبية الواسعة والمتنوعة، على الرغم من اختلافنا، يومئذٍ، مع عدد من توجهات القيادة التنفيذية للحزب. ومن المعلوم أن المناضل عباس السعدي، في معاداته حزب الاستقلال، كان يعكس تأثير المخابرات المصرية في عدد من أطر جيش التحرير المغربي.

يضاف إلى ذلك ما كان معروفاً من برود بين علّال الفاسي وعبد الناصر بسبب ممارسات المخابرات المصرية غير السليمة معه. وهي ممارسات أبعد ما تكون عن العلاقات بين القوى المناضلة القائمة على التقرير المتبادل والحوار الديمقراطي.

وبطبيعة الحال، فقد كان لهذه الأمور تأثير على ضعف التحمُّس، على المستوى الحزبي القيادي، للوحدة المصرية ـ السورية نفسها. هذا، على الرغم من التحمس الكبير لهذه الوحدة في صفوف المواطنين وأوسع المناضلين، وفي صفوف بعض القياديين أيضاً، من بينهم على سبيل المثال، الأخوان محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي اللذان حضرا في دمشق احتفالات قيام تلك الوحدة.

وعندما سقطت هذه الوحدة، كان هناك استياء واسع وسط المناضلين التقدميين

المغاربة، أعقبته بعض الاستخلاصات، المؤكدة على الدور الشعبي في أية وحدة، وغير المؤمنة بإمكانية نجاح الوحدات الفوقية.

غير أن العلاقات مع عبد الناصر ستعرف تحسناً متواصلاً بعد ذلك، عقب قيام حكومة عبد الله إبراهيم، وبعد الاتصالات المباشرة بين عبد الناصر وعدد من قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعلى رأسهم الشهيد المهدي بن بركة.

كذلك ستعرف العلاقات بين الاتحاد وبين حزب البعث تحسناً أسرع وأفضل، وقد توطدت الروابط، وكان حضور هذا الأخير في المؤتمر الثاني للاتحاد في ١٩٦٢.

س: على الرغم من اعتبار كل مكونات الحركة الوطنية المغربية للأراضي التي تنازع بشأنها المغرب والجزائر أراضي مغربية، فإن مجمل هذه المكوِّنات لم تؤيد بحماسة الموقف الرسمي المغربي في الحرب مع الجزائر ـ باستثناء السيد بلحسن الوزاني ـ وحتى الموقف الذي وقفه حزب الاستقلال كان مصحوباً بتحفظات وانتقادات للنظام المغربي. وقد ظل هذا الحزب في ما بعد، يعتبر تلك الحرب مأساة. فكيف يمكن تفسير موقف الحركة الوطنية المغربية هذا من حرب الحدود الجزائرية سنة ١٩٦٣؟

ج: لقد كنا في المقاومة وجيش التحرير المغربيين، وقبل استقلال الجزائر، مقتنعين أن تندوف وبشار وغيرهما هي أراضٍ مغربية. ومن هذا المنطلق، قاتل جنود جيش التحرير القوات الفرنسية في هذه المناطق بشجاعة فائقة. ومعروف أن تندوف، مثلاً، لم تقتطع من المغرب وتُلحق بالجزائر إلّا في سنة ١٩٥٢، في عهد المقيم العام الفرنسي في المغرب، يومئذٍ، الجنرال غيّوم. وكان الوطنيون الجزائريون أنفسهم لا يعتبرون تلك المناطق أجزاء من التراب الجزائري.

المغرب الرسمي تجنب مفاوضة فرنسا على تلك المناطق، وأجّل طرح الموضوع إلى حين استقلال الجزائر ـ وكانت الحكومة الجزائرية المؤقتة قد وعدت بحل المشكل، بعد الاستقلال ـ وذلك على الرغم من ارتفاع عدة أصوات مغربية مطالبة بحل المشكل مع فرنسا، خاصة أن هذه الأخيرة كانت قد أبدت استعداداً للتفاوض.

ولكن بعد نجاح الثورة الجزائرية، وتحقيق الاستقلال عن فرنسا، وانبثاق حكومة أحمد بن بلة التقدمية وهي الحكومة التي اعتبرها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحولاً ايجابياً كبيراً ـ بعد كل ذلك، أصبحت مشكلة الحدود ثانوية أمام أفق الوحدة المفتوح. ولذلك، فإن الحل الأسلم لمشكلة ما يمكن أن يكون في الاستفادة المشتركة والاستغلال المشترك للمناطق المتنازع عليها، سواء تمّ ذلك في إطار ثنائي أو في إطار كيان موحد.

لكن الدولة المغربية لم يكن لها الموقف نفسه يومئذ. وكانت في صراع مع نظيرتها الجزائرية، لا سيا بعد اتضاح الطابع التحريري والتقدمي لهذه الأخيرة، وانحيازها إلى القوى العربية التقدمية يومئذ..

ولـذلك فقـد كان الصـدام بينهما منتـظراً. وهذا مـا حصـل في تشرين الأول/أكتـوبـر ١٩٦٣.

ويصعب تحديد البادىء بالمواجهة المسلحة: فكل طرف يتهم الآخر.

ملحق (٢)
خاص ببعض القضايا والأحداث والهيئات

عقد الحماية الفرنسية والاسبانية

نظراً إلى المقاومة القوية التي أبداها المغرب تجاه محاولات الاستيلاء عليه، ونظراً كذلك إلى التنافس القوي بين الدول الاستعمارية الأوروبية في سبيل الانفراد بالسيطرة عليه، اتخذت السيطرة الأجنبية عليه طابعاً أوروبياً جماعياً جسدته اتفاقية الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦. وقد التزمت الدول المشاركة في المؤتمر (١٢ دولة) الذي بلور الاتفاقية بصيانة وحدة المغرب وسيادة عاهله؛ وذلك على الرغم مما قررته من تدخل من أجل «الاصلاح» الاقتصادي والمالي والأمني. إلى جانب ذلك، فوضت الدول المؤتمرة فرنسا واسبانيا أمر الاشراف على تنفيذ «الاصلاحات» في المغرب. فعجّلتا بذلك سقوطه في قبضتهما. غير أن الشروط التي تحكمت في اتفاقية الجزيرة الخضراء فرضت نفسها في الصيغة التي تمّ بها استعمار المغرب من قبل الدولتين المذكورتين. وهي صيغة «عقد الحماية» الموقع في ٣٠ آذار/مارس ١٩١٢، بين سلطان المغرب عبد الحفيظ وحكومة فرنسا. فقد أقر العقد وحدة الدولة المغربية وسيادة السلطان واستمرار حكومته بعد إدخال اصلاحات عليها. وإلى جانب ذلك، عاد العقد فأكد أن ما يتطلبه اصلاح النظام ستقترحه الحكومة الفرنسية ويصادق عليه ويصدره في شكل مراسيم قوانين السلطان أو من يفوّض سلطته. من جانب آخر، نُزعت من السلطان وحكومته صلاحيات تسيير السياسة الخارجية، وصيانة الأمن وتأمين الدفاع، والتحكم في الثروات الاقتصادية والمالية.

بعد عقد آذار/مارس ١٩١٢، تمّ توقيع اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢ بين فرنسا واسبانيا التي بسطت هذه الأخيرة بموجبها «الحماية» على المنطقة الشمالية من المغرب. وأقيم «تماثل» بين الحماية في المنطقتين، الجنوبية تحت السيطرة الفرنسية، والشمالية تحت السيطرة الاسبانية، فاعتُبر خليفة السلطان في تطوان امتداداً له، مفوضاً كل صلاحياته بما فيها تشكيل الحكومة.

أما مدينة طنجة التي حال التنافس الشديد عليها دون تفويض دولة واحدة السيطرة عليها، فقد أديرت من قبل مجلس ضم ممثلي سبع دول (فرنسا، اسبانيا، بريطانيا، هولندا، بلجيكا، البرتغال، ايطاليا) تتم برئاسته بالتناوب. وإلى جانبه مجلس تشريعي يشارك فيه ممثلون عن المغاربة، إلى جانب قناصل الدول الأجنبية، ويرأسه مندوب السلطان المغربي.

ورغم ما أتاحته النصوص المكوِّنة للحماية من إمكانات التحكم في الشؤون المغربية، فإن القوى المستعمرة لم تتردد في فرض السيطرة المباشرة، محولة بنى الدولة المغربية إلى هياكل صورية، وفي أحسن الأحوال إلى أدوات توقيع وتصديق على ما تقرره السلطات الاستعمارية، وعلى رأسها المقيم العام الفرنسي والمندوب السامي الاسباني.

ولقد اجتهدت الحركة الوطنية المغربية من أجل تفجير هذه الوضعية، فعملت على كسب وإبراز السلطان محمد الخامس بتقوية الالتفاف حوله ودعمه في سبيل رفض الانصياع للسلطات الاستعمارية والتمسك بصلاحياته وصولاً إلى المطالبة باستقلال البلاد، الأمر الذي فتح معركة فاصلة مع الاستعمار أدت إلى عزله ونفيه، وانتهت بعودته وباستقلال المغرب.

دفتر مطالب الشعب المغربي

إذا كانت سنة ١٩٣٤ قد أرّخت لانتهاء المقاومة المسلحة التي شهدتها الأرياف المغربية ضد الاستعمار، فإنها أرّخت في الوقت نفسه لتطور جديد في الكفاح المغربي ضد الاستعمار نفسه. ذلك أن الحركة الوطنية المغربية التي ولدت خلال معارك التصدي الجماهيري للظهير البربري في أيار/مايو ١٩٣٠ (وهو الظهير ـ مرسوم القانون الذي يحمل توقيع الملك ـ الذي شرع للفصل بين المكوِّنين الرئيسيين للشعب المغربي على مستوى التنظيم القضائي، بما يبعد «البربر» عن الإسلام والعربية، ويفتح الباب أمام تمسيحهم)، وجدت نفسها مطالبة **أولاً** بالرد على اتهامات السلطات الفرنسية لها بالسلبية. ومطالبة **ثانياً** بالتكيف مع الأوضاع الجديدة بعد توقُّف المقاومة المسلحة، ومطالبة **ثالثاً** بتحديد البرنامج الذي يحكم نضالها ويوجهه. وفي هذا السياق فكّر القادة الوطنيون في صياغة مذكرة مطالب يقدمونها إلى السلطان وإلى سلطات الحماية والحكومة الحامية. وتوصلوا إلى بلورة دفتر مطالب الشعب المغربي. وإذا كانت هذه المطالب لا ترفض إطار الحماية ظاهرياً، فإنها، في حال تنفيذها، تلغي ذلك الإطار.

انتقدت المقدمة تجاوز نص عقد الحماية وروحه، وانتقدت كذلك تكريس انجازاتها لصالح الفرنسيين وعلى حساب المغاربة. أما المطالب فقد انصبّت على إلغاء كل تدخل مباشر في الشؤون المغربية، وعلى تكوين حكومة مغربية عصرية ذات صلاحيات وأدوات تنفيذ. وعلى انتخاب مجلس وطني (برلمان) ومجالس محلية وغرف مهنية. وتناولت المطالب توفير الحريات الفردية والعامة بما فيها التجمع والتنظيم والصحافة، وتعميم قانون الشغل، ومنع مصادرة الأراضي وإعادة المصادر منها إلى أصحابه، وحماية الاقتصاد المغربي، وتوحيد القضاء، وتطوير التعليم وتقوية طابعه العربي والوطني... إلخ.

بعد أن قدّم الدفتر للسلطات المعنية، نعتته الأوساط الاستعمارية باللاواقعية. وفي سنة ١٩٣٦، انتقت الحركة الوطنية المجتمعة في كتلة العمل الوطني عدداً من المطالب المباشرة، سمّتها «المطالب المستعجلة» وعبّأت من أجلها جماهير واسعة في العديد من المدن المغربية. ولم يكن مصيرها، هي الأخرى، غير التجاهل من طرف السلطات الاستعمارية، الأمر الذي كشف حقيقة «الحماية» وحدودها، وفتح معارك واسعة سادها قمع شديد تميّز باعتقالات واسعة، ومنع نشاط الحركة الوطنية ونفي قادتها إلى خارج الوطن أو إلى القرى المغربية النائية. وبذلك بدأت الشروط تتبلور للانتقال إلى تحدّي إطار الحماية والمطالبة باستقلال البلاد. وهو الأمر الذي تحقق بإعلان وثيقة المطالبة بالاستقلال في ١٩٤٤/١/١١.

محادثات إيكس ـ ليبان

حملت المحادثات التي أجرتها الحكومة الفرنسية في نهاية آب/أغسطس ١٩٥٥ مع «مكوِّنات» الرأي العام المغربي، بمن فيهم ممثلو المستوطنين الفرنسيين، اسم مصيف إيكس ـ ليبان في الجنوب الشرقي الفرنسي، حيث كان يستجم يومئذٍ وزير الخارجية انطوان بيني (Peynet).

ونظراً إلى التنافر والتناقض الشديد بين تلك «المكوِّنات»، رفضت الحركة الوطنية الجلوس إلى مائدة واحدة مع «المكوِّنات» الأخرى. ولذلك دارت المحادثات بين الحكومة الفرنسية، ممثلة برئيسها ادغار فور ووزراء الخارجية والدفاع وشؤون تونس والمغرب وبين «الأطراف» المغربية كلاً على حدة. مثّل حزب الاستقلال وفد برئاسة السيد محمد اليزيدي وعضوية عبد الرحيم بوعبيد، وعمر بن عبد الجليل، والمهدي بنبركة. إضافة إلى عضوين ملحقين هما محمد بوستة ومحمد الدويدي. ومثّل حزب الشورى والاستقلال: عبد القادر بنجلون، وعبد الهادي بو طالب، ومحمد الشرقاوي، وأحمد بنسودة.

اضطرت الحكومة الفرنسية إلى اجراء هذه المحادثات بعد الفشل الذريع الذي منيت به خطتها لاستبدال محمد الخامس، بعد التطورات الكبرى التي عرفتها منطقة الشمال الافريقي ممثلة في اتساع المقاومة المسلحة المغربية وانطلاق حرب التحرير الجزائرية.

حاولت الحكومة الفرنسية، يومها، اللعب على تنافر «المكوِّنات» المغربية وتناقضها لتمديد صيغة انتقالية نحو الاستقلال تستبعد محمداً الخامس وتضع العرش المغربي والمستقبل المغربي في أيدي عملائها والتابعين لها.

التطورات المتلاحقة بسرعة، وخاصة منها انطلاق عمليات جيش التحرير المغربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وما أدى إليه ذلك من انقسام مدوٍّ في صفوف عملاء فرنسا، دفعت السلطات الفرنسية إلى التعجيل بإعادة محمد الخامس من منفاه، وقد وقّعت معه في ١٩٥٥/١١/٦ بيان «لاسيل سان كلو» (القصر الذي كان يقيم فيه وزير الخارجية الفرنسي)، وهو البيان الذي تعلن فيه الحكومة الفرنسية استعدادها لمساعدة المغرب «ليصبح دولة عصرية

ذات سيادة»، ويؤكد فيه محمد الخامس عزمه على تأليف حكومة مغربية لتسيير شؤون البلاد وللمفاوضات حول استقلال المغرب.

وعاد محمد الخامس إلى المغرب في ١٦/١١/١٩٥٥، وألّف حكومة ائتلافية خاضت المفاوضات التي توِّجت باعتراف فرنسا باستقلال المغرب في ٢ آذار/مارس ١٩٥٦، واعتراف اسبانيا بهذا الاستقلال في ٧ نيسان/ابريل من السنة نفسها.

المجلس الوطني الاستشاري

في انتظار إرساء أسس حياة نيابية فعلية، اتفقت الحركة الوطنية مع العاهل محمد الخامس على تكوين مجلس استشاري، معيّن، لملء بعض الفراغ في المجال. وقد تأسس «المجلس الوطني الاستشاري» في ١٦/١١/١٩٥٦، متأخراً عن الوقت الذي ارتأته الحركة الوطنية كي يساهم في توجيه المفاوضات مع القوّتين الاستعماريتين، تكوّن من ٥٩ عضواً، كلهم معيّنون. وقد مثّلوا القوى والمهن التالية: حزب الاستقلال ١٠ أعضاء، حزب الشورى والاستقلال ٦، المستقلون ٦؛ الاتحاد المغربي للشغل ١٠، التجّار والصنّاع ٩، الفلاحون ١٨. وقد كانت لحزب الاستقلال، عن طريق النقابة والمهن، الأغلبية الساحقة في المجلس الذي انتخب رئيساً له المهدي بنبركة.

عرف المجلس، في سنة ١٩٥٧، على الخصوص، نشاطاً كبيراً من خلال مناقشة العديد من جوانب الأداء الحكومي، وخاصة في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، وفي مجال السياسة الخارجية.

ملحق (٣)
خاص بالتعريف بأبرز الشخصيات الوطنية الواردة في الكتاب

تعريف بأبرز الشخصيات الوطنية المغربية الواردة في الكتاب

ابراهيم عبد الله

ولد في مراكش سنة ١٩١٨، وفيها تلقى تعليماً أصيلاً في كلية بن يوسف. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية درس في جامعة السوربون في باريس.

يُعتبر أحد أبرز القادة الوطنيين من الجيل الثاني. تصدّر النشاط الوطني باسم الحزب الوطني وحزب الاستقلال في مراكش وجنوب المنطقة التي كانت تحتلها فرنسا، ووقف في وجه أشد غلاة الرجعية المغربية وأشرس أدوات البطش التي استخدمها المستعمرون: باشا مراكش: التهامي الشكلاوي. وتعرّض عدة مرات للاعتقال (في السنوات ١٩٣٦، و١٩٣٧، و١٩٤٤).

في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات بوّأه نشاطه الكثيف قيادة المعركة الوطنية، خاصة في ظل القمع الذي طال عشرات القادة، وشغل منصب مدير في جريدة العلم في أعقاب التضامن مع الحركة النقابية التونسية وما تلاه من أحداث دامية في الدار البيضاء. في نهاية ١٩٥٢ اعتقل مع عدد من قادة حزب الاستقلال وقُدِّم إلى المحكمة العسكرية.

تحمّل مسؤوليات وزارية في بداية الاستقلال، وترأس الحكومة التي شكّل عمودها الفقري الجناح اليساري في حزب الاستقلال. سنة ١٩٥٩ قاد إلى جانب المهدي بنبركة وعبد الرحيم بو عبيد وغيرهما تبلور وتشكل يسار حزب الاستقلال الذي أسس في خريف ١٩٥٩ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وانتخب أميناً عاماً للحزب في مؤتمره الثاني سنة ١٩٦٢ ومثّل دوراً رئيسياً في إقامة تحالف بين الاتحاد وحزب الاستقلال سنة ١٩٦٩، الذي قامت على أساسه «الكتلة الوطنية». وعلى الرغم من مغادرة القسم الأكبر من القادة والكوادر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة ١٩٧٢، وتأسيسهم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

سنة ١٩٧٤، فقد واصل عبد الله إبراهيم قيادة الحزب، وواصل إلى جانب ذلك نشاطاً فكرياً غنياً في عمقه وتنوعه، وواصل التدريس الجامعي كأستاذ للقانون الدولي.

من مؤلفاته: صمود وسط الأعاصير و أوراق من ساحة النضال.

المهدي بنبركة

ولد في الرباط سنة ١٩٢٠، وتلقّى فيها تعليماً حديثاً في الثانويتين الشهيرتين، ثانوية مولاي يوسف، وثانوية غورو. وتابع تحصيله العالي في الرياضيات في الدار البيضاء والجزائر. التحق مبكراً بالعمل الوطني. وقّع وثيقة المطالبة بالاستقلال، وكان عضواً في الوفد الذي قدّمها إلى محمد الخامس. عين مديراً إدارياً للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. اعتقلته السلطات الاستعمارية مرة ثانية في بداية ١٩٥١، ونفته إلى قصر السوق (الراشدية حالياً). شارك في وفد حزب الاستقلال في محادثات إيكس ليبان. انتخب رئيساً للمجلس الوطني الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦. كان من أنشط قادة الحزب تنظيمياً وجماهيرياً. وتزعّم حركة يساره الذي شكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. نظراً إلى عدة مضايقات وتهديدات ومحاولة اغتيال اختار المنفى ابتداءً من سنة ١٩٦٠، فانفتحت أمامه آفاق جديدة للوعي والنضال على المستوى القومي وعلى المستوى التحرري لشعوب القارات الثلاث. انتُخب سنة ١٩٦٠ رئيساً للجنة السياسية لمنظمة التضامن الافريقي ـ الآسيوي. عاد إلى المغرب في ١٩٦٢، وانتُخب نائباً عن دائرة يعقوب المنصور في الرباط في أول انتخابات تشريعية مغربية في أيار/مايو ١٩٦٣. غادر المغرب لآخر مرة في حزيران/يونيو من السنة نفسها. تضامن مع الثورة الجزائرية عند اندلاع حرب الحدود بين المغرب والجزائر في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها. اختُطف واغتيل في باريس في ١٩٦٥/١٠/٢٩.

عمر بنجلون

ولد سنة ١٩٣٤ في ضواحي مدينة وجدة. تابع دراسته الثانوية في هذه المدينة، ثم رحل للدراسة في باريس فحصل على الدراسات العليا في القانون العام وحصل، إلى جانب ذلك على دبلوم المدرسة العليا للبريد. عرف بنشاطه الكثيف وسط الجالية المغربية العمالية ووسط الطلاب المغاربة والمغاربيين، وانتُخب رئيساً لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وخصص الحيّز الأوفر من نشاطه لمناصرة الثورة الجزائرية.

عاد إلى المغرب في بداية الستينات، ومثّل دوراً طليعياً في العمل والنضال النقابيين. وترأس تحرير جريدة فلسطين التي صدرت في خريف ١٩٦٨، ثم أشرف، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ على إصدار وتحرير جريدة المحرر. انتُخب في المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي عضواً في المكتب السياسي للاتحاد.

حياته القصيرة، والغنية بالعطاء النضالي مليئة بالعذاب.

ـ اعتقـل في ١٩٦٣/٧/١٦ وصـدر في حقـه حكـم الإعـدام يـوم ١٩٦٤/٣/١٤، ثـم أفرج عنه بعد سنة.

ـ اعتقل ثانية في ١٩٦٦/٣/١٦ وأُفرج عنه في ١٩٦٧/٩/٢١.

ـ توصل بطرد ملغوم في ١٩٧٣/١/١٣.

ـ اعتقل ثالثة في ١٩٧٣/٣/٩ وأُفرج عنه في ١٩٧٤/٨/٢٦.

ـ اغتيل بالسلاح الأبيض، في عَرض الشـارع، زوال يوم ١٩٧٥/١٢/١٨ من طـرف أشخاص محسوبين عل أحد التنظيمات الأصولية.

أحمد بلا فريج

من الرعيل الأول لقادة الحركة الوطنية المغربية. ولد في الرباط سنة ١٩٠٨، ودرس في ثانويتهـا العصرية الشهـيرة، ثانـوية مـولاي يوسف. ودرس في القـاهرة، ثم في بـاريس التي حصل من جامعة السوربون فيها على الإجازة في الأدب. ساهم في تأسيس جمعية طلبة شـمال افريقيا المسلمين، وساهم في تأسيس الأنوية الأولى للحركـة الوطنيـة في الربـاط، وفي تأسيس كتلة العمل الوطني سنة ١٩٣٠ وفي تحرير وتقديم «دفـتر مطالب الشعب المغـربي». وعلى إثـر رفض محمد بلحسن الوزاني منصب الأمين العام لكتلة العمل الوطني، انتُخب أحمد بلا فريج بدلاً منه، وظل في هذا المنصب عندما تحـولت الكتلة إلى الحزب الـوطني وعندمـا تحوَّل هـذا الأخير إلى حزب الاستقلال، وبقي أميناً عاماً لـه حتى بدايـة الستينيات. أقـام في سويسرا في نهاية الثلاثينيات وبدايـة الأربعينيات، وتـوثقت علاقـاته بـالأمير شكيب أرسـلان. ساهم في تحرير وتـوقيع وتقـديم وثيقة المـطالبة بـالاستقلال. تعـرّض للاعتقـال في كانـون الثاني/ينـاير ١٩٤٤، ونفي إلى كورسيكا. مثّل دوراً بارزاً في الدفاع عن القضية المغربية في المحفل الدولي في بداية الخمسينيات.

عيِّن وزيراً للخارجية في ثاني حكومة للمغرب المستقل نيسان/ابـريل ١٩٥٦، ثم عـيِّن رئيساً للحكومة في أيار/مايو ١٩٥٨ واستقال في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ عيِّن ممثلاً شخصياً للعاهل المغـربي الحسن الثاني وتخـلّى عن هذا المنصب في حزيران/يونيـو ١٩٧٢ بعد ان اعتقـل ابنه ضمن مجمـوعة من المنـاضلين اليساريين.

وافته المنية في الرباط في نيسان/ابريل ١٩٩٠ بعد مرض طويل.

عبد المجيد بنجلون

ولد سنة ١٩١٨، وعاش طفولتـه في مانشسـتر في انكلترا، ثم عاد إلى فـاس فدرس في جامعة القرويين، ثم التحق بكلية آداب القاهرة. نال الإجازة في الآداب ودبلوم الصحافـة.

وساهم بفعالية في أنشطة مكتب المغرب العربي في العاصمة المصرية. وشارك ضمن الوفد المغاربي في مؤتمر باندونغ. وترأس تحرير الصحيفة الناطقة باسم حزب الاستقلال، صحيفة العلم، سنة ١٩٥٦. مارس إلى جانب المهام الدبلوماسية الكتابة في القصة والسيرة والشعر والتاريخ.

توفي في فاس سنة ١٩٨١.

المحجوب بن الصديق

ولد في مكناس سنة ١٩٢١ (؟)، وفيها تلقّى تعليمه. اشتغل سككياً. تمرّس على العمل النقابي في إطار فرع النقابة العامة للشغل الفرنسية (C.G.T)، وساهم في قيادة العمل النقابي الوطني الهادف إلى تأسيس نقابة مستقلة للشغيلة المغربية. وكان أحد أبرز مؤسسي نقابة «الاتحاد المغربي للشغل» في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٥. وانتُخب أميناً عاماً لهذه النقابة بعد وفاة أول أمين عام لها هو الطيب بن بو عزة.

انتُخب المحجوب بن الصديق نائباً لرئيس المجلس الوطني الاستشاري الذي مُثِّلت فيه النقابة بعشرة أعضاء. دعم مع كتلة من القادة النقابيين الجناح اليساري لحزب الاستقلال. وكان أحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعضو أمانته العامة. وفي سنة ١٩٦٠ انشق عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل النقابيون الاستقلاليون وأسسوا الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

في المواجهات القوية التي خاضها الاتحاد الوطني مع الحكم في بداية الستينيات، حاول المحجوب بن الصديق الابتعاد بالنقابة عن هذه المواجهات، الأمر الذي أدى إلى صراع وتفكك داخل حزب الاتحاد الوطني. بعد هزيمة ١٩٦٧ أعيد توحيد الاتحاد الوطني، وتجدد الخلاف والانقسام في صيف ١٩٧٢، وظل المحجوب بن الصديق إلى جانب عبد الله إبراهيم على رأس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما ظل أميناً عاماً للاتحاد المغربي للشغل. لكن نشاطه الحزبي انحسر كثيراً طوال الثمانينيات.

عبد السلام بنونة

هو شيخ الوطنيين في المنطقة الشمالية التي كانت خاضعة للحماية الاسبانية. ولد في تطوان، وقاد العمل الوطني على واجهات مختلفة اقتصادية، وثقافية، وسياسية. كان وثيق الصلة بالأوساط الفكرية والسياسية في المشرق العربي، خاصة في مصر وفلسطين، كما توثقت صلاته بالأمير شكيب أرسلان. وجّه بعثة طلابية من تطوان كان ضمنها ولداه، إلى مدرسة النجاح في فلسطين.

في ١٩٣٢، أسس في شبه مؤتمر الكتلة الوطنية لشمال المغرب. وظل على رأسها إلى حين وفاته سنة ١٩٣٥.

محمد بنسعيد

ولـد محمد بنسعيـد سنة ١٩٢٦ في دائـرة ناسيـة، القريبـة من إقليم أغاديـر. في نهايـة الأربعينيات رحل إلى مراكش ليدرس في كليـة بن يوسف التقليـدية. وأثنـاء الدراسـة التحق بصفـوف حزب الاستقـلال، وساهم في الأنشـطة الوطنيـة في المدينـة. نُفي سنـة ١٩٥١ إلى ماشة، وسيق إليها سوقاً. راسل جريدة العلم من هناك، ثم التحق بالدار البيضاء وساهم في تأسيس أكبر تنظيمات المقـاومة المسلحـة «المنظمـة السرية» إلى جـانب محمد البصري (الفقيـه) وعبد السلام الجبلي والفقيه الفكيكي، وبو شعيب الدكالي الحريـري. بعد اكتشـاف أمره من طـرف البوليس الفـرنسي في التحضير لجيش التحـرير، لجـأ إلى منطقـة سيدي أفني الخـاضعة لاسبانيا في الجنوب وساهم في إعادة تنظيم المقاومة في الجنوب.

كان أحد القادة البارزين لجيش التحرير المغربي في الصحراء الجنـوبية والشرقيـة، ومثّل دوراً هـاماً في تعبئـة قبائـل آيت باعمـران والسـاقيـة الحمـراء ووادي الـذهب ضـد القـوات الاستعمارية الاسبانية، وقبائل موريتانيا وتندوف ضد القوات الاستعمارية الفرنسية.

سـاهم في تأسيس الاتحـاد الوطني للقـوات الشعبية، اعتُقـل سنـة ١٩٦٠، وأفلت من قمع صيـف ١٩٦٣ الذي عصف بغالبية قادة وكوادر الاتحـاد الوطني للقـوات الشعبية. حُكم عليه غيابياً بالإعدام. ثم صدر في حقه ثانية الحكم نفسه سنة ١٩٦٦.

عاش الفترة الفاصلة بين ١٩٦٤ و١٩٨١ لاجئاً في الجزائـر ثم في فرنسـا. حصل عـلى الإجازة في الأدب من جامعة باريس الثامنة.

في بداية السبعينيات، أسس مع عدد من المناضلين الشباب تنظيماً يساريـاً قوميـاً سمّي «منظمة ٢٣ مارس (آذار)».

بعـد صـدور العفـو عنـه في صيف ١٩٨٠، عـاد إلى المغـرب وأعلن تـأسيس تنـظيم سياسي، كان امتداداً للسابق، هو «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي». وتمتعت هذه المنظمة بالشرعية القـانونيـة ابتداءً من ربيـع ١٩٨٣. في خريـف ١٩٨٤ انتُخب في الـبرلمان نـائباً عن دائرة ماسة.

محمد البصري

يعتبر محمد البصري الملقب بالفقيه، القـائد الأبـرز للمقاومـة المسلحة المغـربية ولجيش التحـرير. ولـد في دمنـات سنـة ١٩٢٦. وفي مـراكش التي انتقـل إليهـا للدراسـة في كليتهـا التقليدية، كلية بن يوسف، انخرط في العمل الوطني في صفوف حزب الاستقلال. ساهم في قيادة النضالات الطلابية الوطنية. اعتقـل وجُلد سنة ١٩٥١ من قبـل باشـا مراكش التهـامي الشكلاوي على إثر اضراب طلابي عام تضامني مع طلبة جـامعة القـرويين. ثم اعتقـل ثانيـة سنة ١٩٥٢ إثر تنظيم مظاهرة طلابية استقبلت بعثة للأمم المتحدة جـاءت لمعاينـة الانجازات الفرنسية في المغرب، وهتفت في حضرتها مطالبة باستقلال البلاد.

بعد نفي محمد الخامس واحتدام الصراع ضد الاستعمار وعملائه، انتقل إلى الدار البيضاء ليساهم في تأسيس «المنظمة السرية» وقيادتها. اعتقلته السلطات الاستعمارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ ضمن مجموعة من قادة المقاومة. حُكم عليه بالإعدام. وفرَّ مع عدد من رفاقه من السجن العسكري في مدينة القنيطرة سنة ١٩٥٥.

كان أحد الوجوه البارزة في الجناح اليساري لحزب الاستقلال. اعتقل في نهاية ١٩٥٩ مع عدد من قادة المقاومة بتهمة «التآمر على حياة ولي العهد». ثم أطلق سراحه. ساهم في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وساهم في قيادته. اعتُقل في صيف ١٩٦٣، وحُكم عليه بالإعدام ثم أفرج عنه سنة ١٩٦٥. ومنذ ذلك الحين وهو يعيش لاجئاً خارج المغرب: في الجزائر، والقاهرة، ودمشق، وباريس، حُكم عليه بالإعدام، ثالثة، سنة ١٩٧٢ ورابعة سنة ١٩٧٣.

يُعتبر اليوم شخصية عربية قومية بارزة وثيقة الصلة بالقوى القومية في المشرق والمغرب العربيين.

عبد الرحيم بو عبيد

ولد عبد الرحيم بو عبيد سنة ١٩٢٢ في مدينة سلا. درس في معهد مولاي يوسف في الرباط، وعين معلماً في انتظار تحضير شهادة البكالوريا. وقّع وثيقة المطالبة بالاستقلال وشارك في الوفد الذي قدّمها إلى محمد الخامس. اعتقل إثر ذلك وسجن لمدة سنة ونصف. وبعدها التحق بباريس لمواصلة تحصيله العالي في القانون والاقتصاد، ثم عاد سنة ١٩٤٩ إلى المغرب وأصدر جريدة **الاستقلال**.

ساهم بجهد خاص في توجيه العمل النقابي للشغيلة المغربية وتنظيمه. بعد إضراب ١٩٥٢/١٢/٨ التضامني مع الحركة النقابية التونسية، اعتُقل وقدِّم إلى المحكمة العسكرية.

عقب الافراج عنه، التحق بفرنسا من أجل الدعوة للقضية المغربية. وساهم بشكل فعال ضمن وفد حزب الاستقلال في محادثات إيكس ـ ليبان. وقدَّم التقرير السياسي إلى مؤتمر الحزب في نهاية ١٩٥٥. عينِّ وزيراً للدولة مكلّفاً بالمفاوضات مع فرنسا في أول حكومة مغربية، ثم عين سفيراً في باريس بعد انتهاء المفاوضات. عُينِّ وزيرا للاقتصاد في الحكومتين الثانية والثالثة. ثم عين نائباً لرئيس الحكومة سنة ١٩٥٩ ووزيراً للاقتصاد والمالية في الوقت نفسه.

حضر ضمن وفد حزب الاستقلال مؤتمر طنجة حول المغرب العربي سنة ١٩٥٨، وساهم في تأسيس وقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي تأسيس وقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. اعتقل في خريف ١٩٨١، في أعقاب أحداث ١٩٨١/٦/٢٠، وعلى إثر بيان للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي حول قضية الصحراء المغربية وقبول العاهل المغربي إجراء استفتاء تقرير المصير في الإقليم.

منـذ المؤتمر الاستثنـائي في بدايـة ١٩٧٥، وهو يشغـل منصب الكـاتب الأول لـلاتحـاد الاشتراكي.

محمد بوستة

ولد محمد بوستة سنة ١٩٢٥ في مدينـة مراكش، درس في الثـانويـة العصرية، ثـانويـة مولاي ادريس في فاس حيث استقرت أسرته لفترة قبل عودتها إلى مـراكش. في سنة ١٩٤٦، التحق بباريس فدرس الفلسفة في جامعة السوربون ثم درس الحقوق ونـال إجازتهـا. اشتغل محامياً في الدار البيضاء منذ ١٩٥١ ومثّل دوراً هاماً في الدفاع عن معتقلي الحركة الوطنية.

التحق بـوستة بـاكـراً بـالنضـال الـوطني في إطـار الحـزب الـوطني ثم في إطـار حـزب الاستقلال. وكان عضواً ملحقاً بوفد الحزب في محادثات إيكس ـ ليبان.

انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب في مؤتمر ١٩٦٠.

عـيِّن سنة ١٩٦٠ وزيـراً في الوظيفـة العموميـة، وبذل جهـداً خاصـاً في هـذا الإطـار لتعريب الإدارة العمومية. وعيِّن سنة ١٩٦١ وزيراً للعدل ومثّل دوراً هاماً في توحيد المحـاكم ومغربة القضاء وتعريبه.

انتُخب أميناً عاماً لحزب الاستقلال بعد وفاة رئيسه عـلّال الفاسي سنـة ١٩٧٤. وأُعيد انتخابُه في المنصب نفسه من قبل مؤتمرات الحزب اللاّحقة بما فيها المؤتمر الأخير المنعقد في سنة ١٩٨٩.

محمد بلحسن الوزاني

ولد في فاس سنة ١٩١٠، ودرس في ثانويتها العصرية، ثانـوية مـولاي ادريس، حضّر البكالوريا في باريس. درس في المدرسة الحرة للعلوم السياسيـة وفي الكوليـج دو فرانس، وفي الصحافة وفي مدرسة اللغات الشرقية. في ١٩٢٧ شاركِ في تأسيس جمعية طلبة شـمال أفريقيـا المسلمين وانتخب عضواً في مكتبها. وفي سنة ١٩٢٨ انتُخب أميناً عاماً لها. وانخـرط الوزاني كـذلك في **نجم الشمـال الأفريقي** التي أسسهـا في المهجر المنـاضل الجـزائري مصـالي الحاج. شارك في تأسيس جمعية الاتحاد العربي في باريس سنـة ١٩٢٩. عاد إلى المغـرب سنة ١٩٣٠، وسـاهم في قيادة الاحتجـاج الشعبي ضد الـظهير الـبربري. وعـلى إثر ذلـك تعـرّض للجلد والاعتقـال. في سنة ١٩٣٢ أقـام في جنيف وتعاون مـع الأمير شكيب أرسـلان. أشرف عـلى جريدة **عمل الشعب** سنة ١٩٣٣ وبعدها جريدة **إرادة الشعب**. ساهم في تحرير «دفتر مطالب الشعب المغـربي» سنة ١٩٣٤. بعـد انفصالـه عن كتلة العمـل الـوطني وامتـدادهـا «الحـزب الوطني» أسس «الحركة القومية» ولم يمنعه الانفصال من إعلان تضامنه مـع الحزب الـوطني في ما تعرّض له من قمع شرس. وعلى إثر ذلـك نفي الوزاني إلى قـرى الجنوب الشرقي المغـربي التي ظـل فيها طـوال الفترة مـا بين ١٩٣٧ ـ ١٩٤٦. بعـد عودتـه من النفي، أسس حـزب الشورى والاستقلال. أيد وثيقة المطالبة بالاستقلال بـواسطة عـريضة خـاصة. وقـدّم في سنة

١٩٤٧ مذكرة تتضمن مشروعاً للاصلاح الدستوري في إطار «التعاون مع فرنسا» كمرحلة انتقالية نحو الاستقلال. رُفضت المذكرة من قبل الفرنسيين ومن قبل حزب الاستقلال أيضاً. وأدت إلى تشديد الصراع بين الحزبين الوطنيين الأساسيين.

بعد انشقاق واسع في حزب الشورى والاستقلال، دعا زعيم الحزب إلى مؤتمر في بداية ١٩٦٠، وأطلق اسماً جديداً عليه هو «حزب الدستور الديمقراطي» وأصدر جريدة شورى الرأي العام بدلاً من جريدة الرأي العام. ثم أصدر الوزاني سنة ١٩٦٢ جريدة الدستور وفي سنة ١٩٦٧ جريدة السياسة. انتخب سنة ١٩٦٣ نائباً عن مدينة وزّان.

أثناء محاولة الانقلاب العسكري التي هوجم فيها قصر الصخيرات، جُرح السيد الوزّاني وبترت يده اليمنى، وقد كان بين ضيوف العاهل المغربي بمناسبة عيد ميلاده (١٠/٧/١٩٧١).

توفي الوزاني في فاس سنة ١٩٧٨.

علي يعتة

التحق بالفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي، وعند استقلال هذا الفرع وتحوّله إلى «الحزب الشيوعي المغربي» انتُخب علي يعتة أميناً عاماً له سنة ١٩٤٦. وقف موقفاً سلبياً من المطالبة بالاستقلال، واعتبر ذلك يخدم الفاشية والنازية. وعاد في نهاية الأربعينيات إلى تصحيح هذا الموقف. ووقف لصالح تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٨، ولكنه عاد، في مرحلة انطلاق الحركة الوطنية الحديثة، إلى دعم كفاح الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني.

في بداية الخمسينيات نفي علي يعتة إلى خارج المغرب، فأقام في طنجة(*) إلى غاية استقلال المغرب. ثم حُلّ الحزب الشيوعي وحوكم أمينه العام وعدد من قادته في سنة ١٩٦٠. في سنة ١٩٦٨ عاد الحزب الشيوعي المغربي إلى النشاط العلني تحت اسم «حزب التحرر والاشتراكية». عند عودته من اجتماع للأحزاب الشيوعية اعتُقل ومُنع الحزب. ورغم الافراج عنه فقد ظل الحزب محظوراً إلى غاية سنة ١٩٧٤. وفي صيف هذه السنة عاد إلى النشاط العلني تحت اسم «حزب التقدم والاشتراكية».

انتُخب علي يعتة نائباً عن إحدى دوائر الدار البيضاء مرتين على التوالي: سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٨٤.

عبد الخالق الطريس

ولد في تطوان، وكان من القلائل الذين درسوا في القاهرة في نهاية العشرينيات. خلف الحاج عبد السلام بنونة بعد وفاته على رأس الكتلة الوطنية لشمال المغرب سنة ١٩٣٥.

(*) طنجة مدينة مغربية كانت آنذاك تحت الإدارة الدولية.

-وقدمت الكتلة مطالب الشعب المغربي إلى السلطات الاسبانية، وتحوّلت في أواخر سنة ١٩٣٦ إلى «حزب الاصلاح الوطني» - عيّن عبد الخالق الطريس لفترة وزيراً للأوقاف في الحكومة الخليفية تحت الحماية الاسبانية.

أيّد وثيقة المطالبة بالاستقلال والتحق بالقاهرة بعد تأسيس الجامعة العربية، ومثل دوراً كبيراً في كشف خداع السلطات الاستعمارية الامبريالية. عاد إلى المنطقة في نهاية سنة ١٩٤٨. فمنعته السلطات الاستعمارية من الدخول، الأمر الذي اضطره للإقامة في مدينة طنجة. وهناك توثقت علاقته بعلّال الفاسي الذي كان قد أقام في الفترة نفسها في المدينة المذكورة. بذل مجهوداً في دعم المقاومة المسلحة في منطقة «الحماية الفرنسية». وفي التأهب لانطلاق جيش التحرير. وساهم في تشكيل «الجبهة الوطنية» مع أحزاب الاستقلال والشورى والاستقلال والوحدة المغربية.

بعد الاستقلال، اندمج حزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال الذي أصبح عبد الخالق الطريس أحد قادته البارزين. انتخب نائباً عن مدينة تطوان في أول انتخابات تشريعية عرفتها البلاد سنة ١٩٦٣. وقاد الفريق البرلماني الاستقلالي في أول مجلس نيابي مغربي تم حله في ربيع ١٩٦٥، قبل إتمام نصف فترة صلاحيته، وذلك في إطار فرض حالة الاستثناء.

المكي الناصري

ولد المكي الناصري في الرباط، وساهم في تأسيس كتلة العمل الوطني، وفي تحرير «مطالب الشعب المغربي». حضر مؤتمر القدس في سنة ١٩٢٧. التحق بالمنطقة الشمالية المغربية (المنطقة الخليفية) سنة ١٩٣٤. في سنة ١٩٣٦ أسس حزب الوحدة المغربية. عُرف بمهادنة السلطات الاستعمارية. خاض صراعاً حاداً ضد حزب الاصلاح الوطني. في سنة ١٩٥٠، شكّل إلى جانب ثلاثة أحزاب أخرى «الجبهة الوطنية». غيّر اسم حزبه ليصبح «حزب الوحدة والاستقلال».

في بداية استقلال المغرب، ناوأ حزب الاستقلال وتكتل في مواجهته إلى جانب بعض الأوساط «المعتدلة» والرجعية، في إطار ما سمّي «الجبهة الديمقراطية» في ربيع ١٩٥٨.

في سنة ١٩٦٠، قام بحلّ الحزب، والتحق بخدمة الدولة عاملاً (والياً)، ثم وزيراً للأوقاف. واستقر رئيساً للمجلس العلمي الخاص في مدينتي الرباط وسلا. وهو إطار رسمي يجمع علماء الدين على الصعيد الإقليمي.

عبد الكريم غلّاب

ولد عبد الكريم غلّاب في فاس سنة ١٩٢٢، درس في جامعة القرويين ثم التحق بكلية الآداب في جامعة القاهرة التي حصل على إجازتها. مثّل دوراً هاماً في تأسيس مكتب المغرب في القاهرة ورئاسته.

عند عودته إلى المغرب اشتغل بالتدريس والصحافة، والكتابة الروائية، والبحث في التاريخ والسياسة. تحمّل مسؤوليات قيادية في حزب الاستقلال منذ ١٩٦٠، وأدار وحرّر الجريدة الناطقة باسمه جريدة **القلم**، في عديد من المرات، اعتُقل وسُجن بسبب دوره الصحفي.

انتُخب رئيساً لاتحاد كتّاب المغرب العربي، وعيّن في بداية الثمانينيات وزيراً مكلّفاً بالإصلاح الإداري. وهو الآن يدير، من جديد، جريدة **العلم**.

علّال الفاسي

ولد علّال الفاسي في مدينة فاس سنة ١٩١٠ ودرس في جامعة القرويين، ونال العالمية منها في سن مبكرة. تزعم الأنوية الأولى للعمل الوطني في فاس، وبرز مبكراً كداعية سَلَفي معادٍ للاستعمار يجتذب الطلاب والجمهور الواسع إلى حلقاته. تصدّر حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، وتعرّض للاعتقال بسبب ذلك. تعرّف إلى الأمير شكيب أرسلان وتوثقت العلاقات بينهما بعد لقائهما في جنيف في إطار أول جولة طويلة قام بها علّال الفاسي إلى أوروبا سنة ١٩٣٣. ساهم في تحرير وتقديم «دفتر مطالب الشعب المغربي» سنة ١٩٣٤. انتخب في نهاية ١٩٣٦ رئيساً لكتلة العمل الوطني، وهو الأمر الذي أثار محمد بلحسن الوزاني الذي كان يرى أنه أحق من هذا المثقف التقليدي بزعامة الكتلة. بعد المواجهات المفتوحة بين الحزب الوطني، الذي خلف الكتلة، وبين السلطات الاستعمارية سنة ١٩٣٧، نفي علّال الفاسي إلى الغابون ولم ينتهِ نفيه إلا سنة ١٩٤٦. فعاد إلى المغرب ثم غادره إلى القاهرة سنة ١٩٤٧. أقام في نهاية الأربعينيات في مدينة طنجة، ثم عاد إلى القاهرة ليواصل منها الدعوة للقضية المغربية وتنسيق النضال المشترك المغاربي. ومن إذاعة القاهرة وجّه نداءاته إلى الشعب المغربي لتصعيد الكفاح، وعبر أمواجها أعلن عن انطلاق العمليات العسكرية لجيش التحرير المغربي. وقف موقفاً متحفظاً من محادثات إيكس ـ ليبان ودعم العمل المسلح لحمل المستعمرين على الاستجابة للمطالب المغربية.

في بداية ١٩٥٨ بادر بالدعوة إلى مؤتمر حول المغرب العربي وترأس وفد حزب الاستقلال في مؤتمر طنجة الذي خُصِّص لذلك.

وقف بحماسة إلى جانب الثورة الفلسطينية.

وظل يواكب مختلف التطورات الفكرية إلى جانب مهامه في رئاسة حزب الاستقلال، ونشاطه في التدريس الجامعي، إلى أن وافته المنية وهو ضيف على رومانيا في أيار/مايو ١٩٧٤.

أبو بكر القادري

ولد أبو بكر القادري في سلا سنة ١٩١٤، وتعلّم فيها واشتغل بعد ذلك بالتدريس، وأسس سنة ١٩٣٣ المدرسة الحرة الشهيرة في سلا، مدرسة النهضة، التي كانت معقلاً لصيانة

اللغة العربية ونشرها. برز في مقاومة الظهير البربري، وتصدّر قيادة العمل الوطني في مسقط رأسه. شارك في عضوية الوفد الذي قدّم مطالب الشعب المغربي إلى السلطات.

تعرّض للسجن في السنوات ١٩٣٥، و١٩٣٦، و١٩٣٧، ثم ألقي عليه القبض رابعة بعد توقيعه وتقديمه وثيقة المطالبة بالاستقلال، وسُجن للمرة الخامسة في نهاية ١٩٥٢ ونفي إلى إقليم سوس، ثم قُدِّم إلى المحكمة العسكرية.

شارك في قيادة حزب الاستقلال كعضو في لجنته التنفيذية، وكمفتش عامّ له.

انتُخب أميناً عاماً للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني منذ تأسيسها.

محمد بن عبد الكريم الخطّابي

ولد في آجْدير قرب مدينة الحسيمة سنة ١٨٨٢. التحق بجامعة القرويين مع نهاية القرن، وتخرّج فيها سنة ١٩٠٥. عيّنته السلطات الاسبانية بعد ذلك قاضياً في مدينة مليلية المحتلة. وفي هذه المدينة عقد علاقات وثيقة بالعديد من التقدميين الاسبان الذين كانوا مضطرين إلى الإقامة في المدينة المغربية المحتلة. وراسل في هذه الأثناء صحيفة تلغراف ديل ريف، وكتب فيها عن أحوال المغرب والأوضاع العربية والإسلامية.

إلى جانب الخبرة التي راكمها في شأن الأهداف والمخططات والأساليب الاستعمارية، كان قد راكم وعْياً حاداً بمناهضة المستعمر، لا سيما أن أباه، وقائد قبيلة بني ورياغل قاما بمجهودات متواصلة لإعادة رصّ صفوف قبائل منطقة الريف لمواجهة المستعمرين. وقد قامت السلطات الاسبانية باعتقال محمد بن عبد الكريم للضغط على أبيه، لكن ذلك لم يجدِ. وحاول محمد الفرار من القلعة التي كان سجيناً فيها فكسرت ساقه. ثم أُطلق سراحه في ما بعد، واستمرت المواجهة مفتوحة بين القبائل الريفية بقيادة الخطّابي وبين المستعمرين الاسبان. ووصل الأمر بهؤلاء الأخيرين إلى تسميم عبد الكريم.

تصدّى محمد وأخوه أمحمد لمواصلة جهود الوالد عبد الكريم في توحيد وتنظيم وتعبئة القبائل الريفية. ولم يكن الاسبان يقدّرون جدية الأمر وخطورته إلاّ بعد الانتصار المدوّي الذي حققه ابن عبد الكريم ضدهم في معركة أنوال، صيف ١٩٢١، وهي المعركة التي هزم فيها ٦٠٠ مقاتل ريفي ١٨ ألفاً من القوات الاسبانية بقيادة الجنرال سيلفستري الذي قتل في المعركة. بعد ذلك توالت انتصارات ابن عبد الكريم، وأعلن قيام جمهورية في المنطقة الشمالية التي كان يسيطر عليها، وبدا كأن الاستعمار الاسباني يكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة في المغرب. وهذا الأمر أثار الرعب لدى المستعمرين الفرنسيين الذين كانوا قد بدأوا يقيمون ألف حساب للحركة الخطّابية التي كان صداها يتردد في كل أرجاء البلاد، وينضاف إلى حركات المقاومة المسلحة التي كانت ما تزال مشتعلة في عدة مناطق مغربية أخرى. لمجابهة ابن عبد الكريم، تحالفت القوتان الاستعماريتان من جديد، وحشدتا حوالى ٨٠٠ ألف مقاتل في مقابل ٢٠ ألفاً من المقاتلين الريفيين. وانتهت المجابهة بهزيمة ابن عبد الكريم واستسلامه ونفيه إلى جزيرة

لارينيون في المحيط الهندي. وقد ظل هناك حتى أواسط سنة ١٩٤٧ فاستُقدم إلى فرنسا من أجل تقريب مكان منفاه. وفي طريقه إليها، مروراً بقناة السويس، نظّمت الحركة الوطنية المغربية عملية تحريره عندما رست باخرته في بور سعيد، ومنحته السلطات المصرية حق اللجوء السياسي.

تحرير ابن عبد الكريم منح حركة التحرير العربية عموماً دعماً معنوياً قوياً، وساهم فعلياً في تجذير وتوحيد الكفاح الوطني المغربي والمغاربي، خاصة بعد أن ترأس ابن عبد الكريم لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة في نهاية ١٩٤٧.

توفي محمد بن عبد الكريم في القاهرة في شباط/فبراير سنة ١٩٦٣.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابـراهيم، عبد الله. **أوراق... من سـاحة النضـال**. الدار البيضـاء: مطابـع دار الكتاب، ١٩٧٥.

ـــــ. **حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً**. الدار البيضاء: الاتحـاد الوطني للقـوات الشعبية، الأمانة العامة؛ مطبعة امبريجيها، [د. ت.].

ـــــ. **صمود وسط الاعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبيـر**. ط ٢. الدار البيضـاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. **الاختيار الثوري**. ١٩٧٥. (كراس حزبي).

ـــــ. **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، ١٩٥٩ ـ ١٩٧٤: وثـائق**. الدار البيضـاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥.

الأزهر، علاّل. **المسألة القومية والنـزعة الامـازيغية وبنـاء المغرب العـربي**. الدار البيضـاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر؛ دار الخطابي، ١٩٨٤.

الانتلجانسيا في المغرب العربي. مجموعة بـإشراف عبد القـادر جغلول، محمد عـابد الجـابري [وآخرون]. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

بنونة، الطيب. **نضالنا القومي: في الرسائل المتبادلة بين الأمـير شكيب أرسلان والحـاج عبد السلام بنونة**. طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٨٠.

بنـونة، المهـدي. **المغرب... السنـوات الحـرجـة**. جـدّة: الشركـة السعـوديـة لـلأبحـاث والتسويق، ١٩٨٩. (كتاب الشرق الأوسط)

بوعياد، الحسن. **الحركة الوطنية والظهير البربري**. الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩.
تطور الوعي القومي في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨)
جبرو، عبد اللطيف. **المهدي بنبركة: بناء الوطن معركة أقوياء النفوس**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، [د.ت.].
حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي. **دراسة أولية حول نقد تجربة الحزب**.
حزب التقدم والاشتراكية. **٣٥ سنة من النضال**. الدار البيضاء: مطبعة المعارف، [د.ت.].
ـــــ. **من أجل البديل الديمقراطي في خدمة مصالح الوطن وحقوق الشعب**. الدار البيضاء: مطبوعات البيان، ١٩٨٣.
ـــــ. **نص الأطروحة التي صادق عليها المؤتمر الثاني ٢٣ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩**. الدار البيضاء: مطبعة المعارف، ١٩٧٩.
حزب الشورى والاستقلال. **هذه سياستنا**.
العلمي، محمد. **علّال الفاسي: رائد الحركة الوطنية المغربية**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠.
عمر بن جلون شهيد المحرر. الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ مطبوعات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، [د.ت.].
غلاب، عبد الكريم. **الاستقلالية: عقيدة ومذهب وبرنامج**. الدار البيضاء: مطبعة أطلس، ١٩٦٠.
ـــــ. **تاريخ الحركة الوطنية المغربية**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧.
الفاسي، علال. **الأنسية المغربية: واقع العالم الاسلامي**. (سلسلة الجهاد الأكبر؛ ١٣). (كراسة).
ـــــ. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٤٨. ط ٤. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠.
ـــــ. **دائماً مع الشعب: التقرير المذهبي الذي قدّمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر ١٩٦٧**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٥؛ ١٩٦٧. (سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٤)
ـــــ. **دفاعاً عن وحدة البلاد**. الرباط: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢. (سلسلة الجهاد الأكبر)
ـــــ. **كي لا ننسى**. الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.]. (سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٩)
ـــــ. **معركة اليوم والغد: المشروعية الديمقراطية، التعادلية، التقرير الأدبي والاعتقادي الذي قدّمه للمؤتمر السابع لحزب الاستقلال المنعقد بقاعة المعرض الدولي بالدار البيضاء أيام ١٢ - ١٣ - ١٤ فبراير ١٩٦٥**. الدار البيضاء: [د.ن.]، ١٩١٥.

ـــــ. **منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢**. الرباط: المكتبة الاستقلالية، ١٩٦٣.
ـــــ. **النقد الذاتي**. ط ٢. تطوان: دار الفكر المغربي، [د.ت.].
القادري، أبو بكر. **المغرب والقضية الفلسطينية من عهد صلاح الدين إلى إعلان الدولة الفلسطينية**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٩.
الميلي، محمد. **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١.
الوزاني، محمد حسن. **تصريحات صحفية (٢)**. فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨٨.
ـــــ. **حرب القلم**. بيروت: دار النهضة العربية؛ فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١.
يعتة، علي. **من أجل إنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق نحو الاشتراكية**. الدار البيضاء: مطبعة المعارف، ١٩٧٥.
ـــــ. **المهام الراهنة للثورة الوطنية الديمقراطية ومساهمة حزب التقدم والاشتراكية**. الدار البيضاء: مطبعة المعارف، [د.ت.].

دوريات

ابراهيم، عبد الله. «المغرب العربي الكبير كيف؟» **الاتحاد الوطني**: ١٨ / ١٠ / ١٩٧٩.
الاتحاد الاشتراكي: ١٧ / ٥ / ١٩٨٤؛ ٢٣ / ٥ / ١٩٨٤؛ ١٨ / ٧ / ١٩٨٤؛ ٢٠ / ٨ / ١٩٨٤؛ ٢٥ / ٨ / ١٩٨٤؛ ١٦ / ٤ / ١٩٨٦؛ ٢٩ / ٤ / ١٩٨٦، ٢٥ / ٧ / ١٩٨٦؛ ١و٨ / ٩ / ١٩٨٦.
«الاتحاد العربي ـ الافريقي في عامه الأول.» **أنوال**: ١٥ / ٨ / ١٩٨٥.
الاتحاد الوطني: ١٨ / ١٠ / ١٩٧٩.
«الاعتداء الايراني واحتلال الجزر العربية في الخليج.» **٢٣ مارس**: العدد ٢٠، شباط / فبراير ١٩٧٦.
أنفاس: السنة ٤، العدد ١٥، ١٩٦٩.
أنوال: ١٧ / ٤ / ١٩٨٤؛ ١٧ / ٥ / ١٩٨٤؛ ٣١ / ٥ / ١٩٨٤؛ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٤؛ ٢٣ / ٩ / ١٩٨٤؛ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٦؛ ٣١ / ٧ / ١٩٨٦؛ ٢٥ / ٩ / ١٩٨٦، وأعداد صيف وخريف ١٩٨٦.
«الاهتمام بداخل الدار.» **العلم**: ٣ / ٩ / ١٩٨٦.
البلاغ: العدد ٤٨.
بوعبيد، عبد الرحيم. «الأسس الاقتصادية للوحدة المغاربية.» (مداخلة في ندوة تحت العنوان

نفسه نظمت في تونس في نيسان / ابريل ١٩٦٢). **الاتحاد الاشتراكي**: ١٩ / ٥ / ١٩٩٠.

البيان: ٢١ / ٨ / ١٩٨٤؛ ١٧ / ٤ / ١٩٨٦؛ ٢٤ / ٧ / ١٩٨٦؛ ٢٧ و٢٨ / ٧ / ١٩٨٦، و١ / ٩ / ١٩٨٦.

الجابري، محمد عابد. «المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي.» **مجلة المقاومة وجيش التحرير**: العدد ١٦، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦.

الثأر: ٢٤ / ٢ / ١٩٥٨.

٢٣ مارس: العدد ١١، تموز / يوليو ١٩٧٥؛ العدد ٢٠، شباط / فبراير ١٩٧٦؛ العدد ٢٥، حزيران / يونيو ١٩٧٦؛ العدد ٤٨، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧؛ العدد ٥٠، شباط / فبراير ١٩٧٨؛ العدد ٥٨، شباط / فبراير ١٩٧٩، والعدد ٦١، أيار / مايو ١٩٧٩.

«داڤيد عمار يستثمر الرساميل المغربية في اسرائيل.» **أنوال**: ٦ / ٢ / ١٩٨٦.

«الذكرى العاشرة لثورة عمان ضد الاحتلال البريطاني والرجعية المحلية.» **٢٣ مارس**: العدد ١٠، حزيران / يونيو ١٩٧٥.

طربين، أحمد. «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٥، تموز / يوليو ١٩٨٩.

الطليعة: ٢٨ / ٧ / ١٩٧٠.

العروي، عبد الله. «أوضاع العالم العربي... والخلفيات الايديولوجية والسياسية.» **المشروع**: العدد ٤، حزيران / يونيو ١٩٨١.

العلم: ١٢ / ٦ / ١٩٥٦؛ ٢٩ / ٧ / ١٩٥٦؛ ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٦؛ ٥ / ٢ / ١٩٥٧؛ ١ / ١ / ١٩٥٨؛ ٢ / ٢ / ١٩٥٨؛ ٨ / ٢ / ١٩٥٨؛ ١٦ / ٢ / ١٩٥٨؛ ٣ / ٣ / ١٩٥٨؛ ٥ / ٣ / ١٩٥٨؛ ٢٩ / ٧ / ١٩٦٠؛ ١٣ / ٨ / ١٩٦٠؛ ٣٠ / ٨ / ١٩٦٠؛ ٢٥ / ١١ / ١٩٦٠؛ ٢٢ / ٧ / ١٩٦١؛ ١٢ / ٩ / ١٩٦١؛ ١٧ / ٩ / ١٩٦١؛ ٣٠ / ٩ / ١٩٦١؛ ٨ / ١٠ / ١٩٦١؛ ١٥ / ١٠ / ١٩٦١؛ ١٧ / ١٢ / ١٩٦١؛ ٢٦ / ١ / ١٩٦٢؛ ١٧ / ١ / ١٩٦٣؛ ١٤ / ١٠ / ١٩٦٣؛ ٦ / ٤ / ١٩٦٤؛ ٢١ - ٢٢ / ٤ / ١٩٦٤؛ ٥ / ٥ / ١٩٦٤؛ ٥ / ٦ / ١٩٦٤؛ ٧ / ٦ / ١٩٦٤؛ ١١ / ٥ / ١٩٦٥؛ ١٢ / ٥ / ١٩٦٥؛ ١٤ / ٥ / ١٩٦٥؛ ١٥ / ٥ / ١٩٦٥؛ ٥ / ١٠ / ١٩٦٥؛ ٦ / ١٠ / ١٩٦٥؛ ١٤ / ١٠ / ١٩٦٥؛ ١٣ / ٤ / ١٩٦٦؛ ١٩ / ٤ / ١٩٦٦؛ ١١ / ٥ / ١٩٦٦؛ ١٣ / ٥ / ١٩٦٦؛ ١٤ / ٥ / ١٩٦٦؛ ٢١ / ٥ / ١٩٦٦؛ ٢ / ٣ / ١٩٦٧؛ ٧ / ٧ / ١٩٦٧؛ ١٨ / ٧ / ١٩٦٧؛ ٥ / ١٠ / ١٩٦٧؛ ١٩ / ١٠ / ١٩٦٧؛ ٣٠ / ١١ / ١٩٦٧؛ ٢٤ / ١ / ١٩٦٨؛ ٢٥ / ١ / ١٩٦٨؛ ٢٧ / ٩ / ١٩٦٨؛ ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٩؛

١٤ / ١ / ١٩٧١؛ ١٦ / ٤ / ١٩٧١؛ ١٨ / ٤ / ١٩٧١؛ ١٩ / ٤ / ١٩٧١؛
٢٢ / ٤ / ١٩٧١؛ ٢١ / ٥ / ١٩٧١؛ ٥ / ١٠ / ١٩٧٥؛ ٢١ / ٨ / ١٩٨٤؛
١٨ / ٤ / ١٩٨٦، و٢ / ٩ / ١٩٨٦.
العلم السياسي: العدد ٤، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢.
فلسطين: ١١ / ١٠ / ١٩٦٨؛ ١٥ / ١١ / ١٩٦٨؛ ٢٢ / ١١ / ١٩٦٨؛
٦ / ١٢ / ١٩٦٨؛ ١٣ / ١٢ / ١٩٦٨؛ ٣ / ١ / ١٩٦٩؛ ١٧ / ١ / ١٩٦٩؛
٢٣ / ١ / ١٩٦٩؛ ٣١ / ١ / ١٩٦٩؛ ٢١ / ٢ / ١٩٦٩؛ ١٤ / ٣ / ١٩٦٩؛
٦ / ٦ / ١٩٦٩؛ ١٥ / ٨ / ١٩٦٩؛ ٢٢ / ٨ / ١٩٦٩؛ ٥ / ٩ / ١٩٦٩؛
٢٤ / ١٠ / ١٩٦٩؛ ١١ / ١٢ / ١٩٦٩؛ ١٢ / ١٢ / ١٩٦٩،
و٢٦ / ١٢ / ١٩٦٩.
ليبيا. «١٥ عاماً على الثورة بمعدل «وحدة كل سنتين».» **اليوم السابع**: ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤.
مجلة الوثائق: العدد ٤.
«المغرب ـ ليبيا، من أجل تضامن صريح.» **البيان**: ١٠ / ١ / ١٩٨٦.
«المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ٢١ [حزيران] يونيو ١٩٦٨.» **فلسطين**: ١٨ / ١٠ / ١٩٦٨.
«المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ١٣ ـ ١٥ آب / اغسطس ١٩٦٩.» **فلسطين**: ١٥ / ٨ / ١٩٦٩.
«موضوعات في التوجه السياسي.» **٢٣ مارس**: العدد ٥٩، آذار / مارس ١٩٧٩.
«ميلاد التجمع العالمي لليهود المغاربة بكندا تأكيد التضامن مع اسرائيل.» **أنوال**: ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٥.

رسائل، أوراق

بن منصور، عبد الوهاب. «مشكل القنصلية بالمغرب منذ نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠.».

مالكي، امحمد. «اشكالية وحدة المغرب العربي.» (دبلوم دراسات عليا في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣).

ندوات، مؤتمرات

ابراهيم، عبد الله. **التقرير المذهبي، المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٧٤**. الدار البيضاء: مطبعة امبريجيما، [١٩٧٤].
ـــــ. **التقرير المذهبي، المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ١٩٨٣**. الدار البيضاء: مطبعة امبريجيما، [١٩٨٣].

الاتحـاد الاشتراكي للقـوات الشعبية. **مقـررات المؤتمـر الـرابـع**. الـدار البيضـاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٩.

ــــ، المؤتمـر الاستثنائي، كـانون الثـاني / ينايـر ١٩٧٥. **التقـريـر الايـديـولـوجي**. الـدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥.

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. **المؤتمر الوطني الرابع**.

ــــ، المؤتمر الوطني الثالث، الدار البيضاء، ٣٠ تشرين الثاني / نـوفمبر ـ ١ كـانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤. **التقرير المذهبي**. الدار البيضاء: مطبعة امبريجيا، [د.ت.].

ــــ، المؤتمـر الوطني الـرابع، الـدار البيضاء، ٢٢ ـ ٢٤ نيسـان / ابريـل ١٩٨٣. **التقريـر المذهبي**.

حـزب الاستقلال. **المؤتمـر الاستثنائي لحـزب الاستقلال**. كـانون الأول / ديسمـبر ١٩٥٦. (كراس حزبي).

ــــ. **المؤتمـر السادس لحـزب الاستقلال**، الـدار البيضاء، ١٢ ـ ١٤ كـانون الثـاني / ينايـر ١٩٦٢. (كراس حزبي).

ــــ. **المؤتمـر العام التـاسع لحـزب الاستقلال**، الـدار البيضـاء، ١٣ ـ ١٥ أيلول / سبتمـبر ١٩٧٤. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤.

ــــ. **المؤتمـر العام العـاشر لحزب الاستقـلال**، الدار البيضـاء، ٢١ ـ ٢٣ نيسان / ابـريـل ١٩٧٨. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨.

حـزب الشورى والاستقـلال. **المؤتمـر الـوطني العـام ١٩٥٩**. [د.م.]: المطابـع الفـرنسيـة والمغربية، ١٩٥٩.

منـظمة العمـل الديمقـراطي الشعبي. **مقررات المؤتمـر الـوطني الأول**. الـدار البيضـاء: دار الخطابي، ١٩٨٦.

ــــ. **الندوة الوطنية الأولى**، ٢١ ـ ٢٢ أيار / مـايو ١٩٨٣. الـدار البيضاء: دار الخـطابي، ١٩٨٣.

ــــ. **الندوتان الوطنيتان الأولى والثانية**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥.

ــــ. **الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥.

وحدة المغرب العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢ ـ الأجنبية

Books

Ben Jeloun, Abdelmajid. *Approche du colonialisme espagnol et le mouvement national marocain dans l'ex-zone khalifienne*. Rabat: Editions Okad, 1988.

Bin Barakah, al-MahdI. *Problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb,* quatre en-

tretiens avec el Mehdi Ben Baraka, recueillis par Raymond Jean. Paris: Plon, 1959. (Tribune libre; 52)

Camu, Michel. *La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrebins.* Paris: C.N.R.S., 1971.

Miège, Jean Louis. *Le Maroc.* Paris: Presses universitaires de France, 1950. (Que sais-je? Le Point des connaissances actuelles; 439)

Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale: Textes et documents. Paris: Province Impréssion, 1958.

Periodicals

Walla'alou, Fathullah. «Propos d'économie marocaine.» *SMER:* 1980.

Al-Bayane: 21/8/1984, et 25/8/1984.

Espoir: 15 juillet 1945; 26 janvier 1947; 8 mai 1948; 29 mai 1948; 12 juin 1948; septembre 1948; 13 novembre 1948; 21 novembre 1948; 27 novembre 1948, et 1 octobre 1949.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(س)

(ص)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(و)

(ي)

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب في أقسامه الثلاثة الرئيسية (التي تتوزع مواقف وارتباطات الحركة الوطنية المغربية بكل من: المسألة القومية، وقضايا الوحدة العربية، والقضية الفلسطينية) الى اعادة تشكيل صورةٍ عن واقع العلاقة بين المغاربة والمسألة القومية العربية، وإعادة الاعتبار الى مسألة الارتباط الفكري والنفسي المباشر للمغاربة بالعروبة.

ولقد اجتمعت لدى المؤلفين جملة استنتاجات، كان من أبرزها:

- استناد الوعي القومي العربي للحركة الوطنية المغربية الى تراث ثقافي عروبي متجذّر في عمق الكيان المغربي.
- تداخل العروبة بالوطنية بشكل عضوي. وكان ذلك نتيجة أن الدفاع عن العروبة ضد مخاطر التنصير أو الطمس الاستعماري لها، هو دفاع عن الكيان المغربي وعن استقلاله.
- تمايز وعي الحركة الوطنية المغربية عن الوعي القومي في المشرق، فهو لا تقيم التعارض بين العروبة والإسلام، وهو يتعامل مع فكرة الوحدة العربية بواقعية تتجلى بالنزعة التدرجية التي تحكم التفكير الوطني، وفي دفاع الحركة الوطنية عن الصيغة الكونفدرالية للوحدة العربية.
- الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الصهيوني هو اهتمام محوري، يكاد يختصر اهتمام الحركة الوطنية المغربية بالمسائل القومية العربية.

إنه كتاب ذو بحوث معمّقة، يتميز بالتوثيق العلمي، أكثر من كونه بياناً ايديولوجياً محكوماً بمسبقاته.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨

الثمن